التعليل عند الشيخ الألباني
(1332هـ - 1420م)

إعداد

محمد حمدي محمد أبو عبده

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الشريعة الإسلامية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ، 2010

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..........التاريخ..٢..١٥..٢٠١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (**التعليل عند الشيخ الألباني**) ، وأجيزت بتاريخ : ١٢ / ٤ / ٢٠١٠م.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور : باسم فيصل الجوابرة ، مشرفا .	....
الأستاذ الدكتور :محمد عيد الصاحب	....
الدكتور : مشهور فطيشات	 ....
الدكتور : زياد أبو حماد (الجامعة العالمية الإسلامية)	 ....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.......... التاريخ ١٠/٥/٢٠١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا محمد محمود محمد ابو شيبه أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٧/٥/٢٠١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجامعة الأردنيــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: محمد محمود محمد ابو عبيد الرقم الجامعي: ٩٠٦٠١١١
التخصص: أصول الدين - الحديث الشريف الكلية: الشريعة

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: التعليل عند الشيخ الالباني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢٧ / ٥ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ...... التاريخ ٢٠١٠/٥/٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى روح :

مجدد القرن العشرين في علم الحديث النبوي.........

وناصر السنة وريحانة بلاد الشام ....

محيي السنة وهادم البدعة...........................

الشيخ العلّامة المُحدِّث

محمد ناصر الدين الألباني

و إلى روح : عالِم الحديث المجاهد البطل ...

الشهيد الدكتور نزار ريان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكــر و تقديــر

قال الله تعالى : { **لئن شكرتم لأزيدنكم** }.

أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتي الموقرة ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور: خالد الكركي، حفظه الله تعالى ، الذي عهدته لا يكلّ ولا يملّ من تقديم كل جهد لإبراز جامعتنا الغــراء فــي أبهى وأزهى صورة وذلك من خلال الاهتمام بطلبة الدراسات العليا في جميع التخصصات.

كما وأتوجه بجزيل الشكر إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمــد المجــالي عميــد كليــة الشريعة الذي وضع بصمات جليلة في هذه الكلية الغرّاء فكان لها أثراً واضحاً في دعم طلاب الدراسات العليا وتعزيزهم ، وبث الثقة في أنفسهم للمُضِي قُدُما في أبحاثهم التــي اقترحوهــا لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه .

وأتوجه بالشكر لأستاذي ومشرفي فضيلة الأستاذ الدكتور : باســم فيــصل الجــوابرة حفظه الله تعالى ، وحماه من كل سوء ، حيث كان لتوجيهاته وإرشــاداته وتــصويباته الأثــر الكبير في صياغة بحثي هذا ، فلقد كان خير الناصح والموجه والمعين ، فجزاه الله عني خيراً ، وبارك فيه..

وكذلك أتوجه بجزيل الشكر لأصحاب الفضيلة الذين تفضلوا بقبــول المــشاركة فــي مناقشة هذا البحث ، وهم :

١- الأستاذ الدكتور محمد عيد الصاحب .
٢- الدكتور مشهور قطيشات .
٣- الدكتور زياد أبو حماد .

وأتوجه بالشكر لأصدقائي وزملائي ، وكل الذين وقفوا بجانبي في أثناء دراستي .

فجزى الله الجميع خير الجزاء..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

الموضوع	أرقام الصفحات
قرار لجنة المناقشة	**ب**
الإهداء	**ج**
شكر وتقدير	**د**
فهرس المحتويات	**هـ - و**
ملخص الرسالة	**ز**
المقدمة	**١ -9**
التمهيد	**١٠-٢١**
الفصل الأول : العلل الناشئة عن عدم الاتصال ــ عند الشيخ الألباني .	٢٢-١٢٨
المبحث الأول : علل دفع السماع المتوهم وثبوته .	٢٢-٧٣
المطلب الأول : ثبوت السماع (تحقق السماع).	٢٦-٤٢
المطلب الثاني : نفي السماع بلفظ السماع.	٤٢-٥٥
المطلب الثالث : نفي اللقاء .	٥٦-٦٤
المطلب الرابع : نفي الإدراك .	٦٥-٧٣
المبحث الثاني : علل ناشئة عن تعارض الوصل مع الإرسال والرفع مع الوقف عند الشيخ الألباني.	٧٤-١٢٨
المطلب الأول : تعارض الوصل مع الإرسال وترجيح أحدهما عند الشيخ الألباني .	٧٦-٩٧
القسم الأول : تعارض الوصل مع الإرسال وترجيح الإرسال عند الألباني .	٧٧-٨٥
القسم الثاني : تعارض الوصل مع الإرسال وترجيح الوصل عند الألباني .	٨٦-٩٧
المطلب الثاني : العلل الناشئة عن تعارض الرفع مع الوقف والترجيح بينهما عند الشيخ الألباني .	٩٨-١٢٨
القسم الأول : أقوال العلماء في تعارض الرفع مع الوقف .	٩٨-١٠٠
القسم الثاني : تعارض الوقف مع الرفع وترجيح الرفع عند الألباني .	١٠١-١١٠
القسم الثالث : تعارض الرفع مع الوقف وترجيح الوقف عند الألباني .	١١١-١٢٨
الفصل الثاني : العلل الناشئة عن زيادات الرواة - عند الشيخ الألباني .	١٢٩-١٨٣
المبحث الأول : التعليل بزيادة الثقة	١٢٩-١٦٢
المطلب الأول : أقوال العلماء في زيادة الثقة .	١٣٢-١٣٣
المطلب الثاني : زيادة الثقة عند الشيخ الألباني ، مقدمة وقسمان :	١٣٤-١٣٦
القسم الأول : زيادة الثقة في الإسناد - عند الشيخ الألباني .	١٣٧-١٤٢
القسم الثاني : زيادة الثقة في المتن – عند الشيخ الألباني وهي فرعان :	١٤٣-١٦٢
الأول : الزيادة التي حكم الشيخ الألباني بشذوذها .	١٤٣-١٥٢
الثاني : الزيادة التي حكم الشيخ الألباني بنكارتها .	١٥٣-١٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : التعليل بالمزيد في متصل الأسانيد – عند الشيخ الألباني .	١٧١-١٦٣
المطلب الأول : المزيد في متصل الأسانيد عند العلماء .	١٦٥-١٦٣
المطلب الثاني : تعريف المزيد في متصل الأسانيد عند الشيخ الألباني ونماذج عليه .	**١٧١-١٦٥**
المبحث الثالث :التعليل بالإدراج – عند الشيخ الألباني .	١٨٣-١٧٢
المطلب الأول : تعريف الإدراج (لغة واصطلاحاً) .	١٧٣
المطلب الثاني : التعليل بالإدراج عند الشيخ الألباني ونماذج عليه .	١٨٣-١٧٤
الفصل الثالث : العلل الناشئة عن الإبدال والتخليط ــ عند الشيخ الألباني .	**٢٣٩-١٨٤**
المبحث الأول : التعليل بالتصحيف في اسم الراوي –عند الشيخ الألباني .	١٩٤-١٨٥
المطلب الأول : سببه و أهميته وأقسامه .	١٨٦-١٨٥
المطلب الثاني : التصحيف عند الشيخ الألباني ونماذج عليه من كتبه ؛ وفيه قسمان :	١٩٤-١٨٦
الأول : التصحيف في الإسناد .	١٩١-١٨٦
الثاني : التصحيف في المتن .	١٩٤-١٩١
المبحث الثاني : التعليل بإبدال راو براو – عند الشيخ الألباني .	٢١٤-١٩٤
المطلب الأول : الإبدال عند العلماء ونماذج عليه .	١٩٦
المطلب الثاني : الإبدال عند الشيخ الألباني ، وفيه أقسام :	١٩٦
الأول : إبدال راوٍ براوٍ في الإسناد .	٢٠٣-١٩٧
الثاني : إبدال صحابي بصحابي آخر .	٢٠٧-٢٠٤
الثالث : إبدال إسناد بإسناد .	٢١٤-٢٠٧
المبحث الثالث : التعليل بـــ (سلوك الجادة) - عند الشيخ الألباني .	٢٢٤-٢١٥
المطلب الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي لسلوك الجادة .	٢١٧-٢١٦
المطلب الثاني : (سلوك الجادة) عند الشيخ الألباني ونماذج عليه .	٢٢٤-٢١٧
المبحث الرابع : التعليل بالإختلاط – عند الشيخ الألباني .	٢٣٩-٢٢٥
المطلب الأول : تعريف الاختلاط والتغير وحكمهما.	٢٢٧-٢٢٥
المطلب الثاني : التعليل بالاختلاط عند الشيخ الألباني ونماذج عليه .	٢٣٧-٢٢٨
الخاتمة : تشتمل على أهم النتائج والتوصيات .	**٢٣٩-٢٣٨**
فهرس أطراف الأحاديث الواردة في الرسالة.	**٢٤١-٢٤٠**
ثَبَتُ المصادر والمراجع.	**٢٥٤-٢٤٢**
الملخص باللغة الإنجليزية .	**٢٥٦-٢٥٥**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التعليل عند الشيخ الألباني

إعــداد

محمد حمدي محمد أبو عبده

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

ملخـــــــص

تتناول هذه الدراسة منهج تعليل الأحاديث عند واحد من رموز علم الحديث النبوي في العصر الحديث ، وهو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٩٩٩م) – رحمه الله تعالى - ، الــذي أثرى المكتبة الإسلامية بكثير من الجهود الحديثية التي احتوت على مسائل كثيرة من مــسائل علم العلل ؛ كالاختلاف في سماعات الــرواة ، وزيــادات الثقــات ، والإبــدال والتخلــيط ، وغيرها.وقد أثارت مسائله هذه حيرة النقاد المعاصرين فكانوا بين موافق له ومعارض .

جاءت هذه الرسالة للإجابة عن أسئلة كثيرة أثيرت حول منهجية الشيخ الألباني في التعليــل ؛ وهل كان له منهجية محددة ؟ أم أن عمله اقتصر على الجمع والنقل ؟ وهل اســتخدم قــرائن الترجيح عند الاختلاف أم أن عمله كان عشوائياً ؟ وهل كان للشيخ مدرسة خاصة استقل بهــا عن غيره أم أنه كان مقلداً ؟ وغيرها من الأسئلة التي أُجيب عنها .

وقد بذل الباحث جهداً في تتبع أقوال الشيخ الألباني الخاصة بعلل الأحاديث فــي كتبــه كلهــا استقراءً - شبه كامل – لها ، فتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت فــي أن الــشيخ الألباني كان صاحب منهجية محددة في التعامل مع الأحاديث النبوية المعلولة ، وقــد أضــاف إلى علماء النقد والتعليل أشياء لم تتيسر لهم ، وذلك لما وقع بين يديه من مراجــع ومــصادر كانت مفقودة وغير مطبوعة بل كانت في خزائن المخطوطات التي لم تر النــور حتــى هــذه اللحظة !! .

ثم إن الشيخ الألباني لم يخرج – فيما رآه الباحث – عن منهج علماء التعليل وأئمــة النقــد في المنهجية العامة للتعامل مع الأحاديث المعلولة ؛ بل سار على خطاهم .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ؛ أن الباحث يوصي بأن تكون كتب الشيخ الألباني مرجعاً مهمــاً من مراجع التحقيق والتخريج والحكم على الأحاديث النبوية لأهمية تحقيقاته ودقتها .

ومن باب الأمانة العلمية ؛ وقف الباحث على بعض الأخطاء التي تغتفــر للــشيخ ويمكــن مناقــشته فيهــا ، وهــو كغيــره مــن العلمــاء لا يخلــو مــن الوقــوع فــي الأخطــاء !

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومــن ســيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحــده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما بعد : فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى ، وأفضل الهَدْي هَدْي محمد صلى الله عليه وسلم ، وإن شر الأمور مُحدثاتها ، وكل محدثة بدعــة ، وكــل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، أما بعد :

فإن علم الحديث النبوي ما زال متصدراً كل العلوم الشرعية لأهميته ، فهو البناء المتين والأساس المكين لها ، ومِنْ غير ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تضطرب الأفهام وتختلف الأحكــام ، لذلك قعّد علماء الحديث قواعد لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعوا ضــوابط للأخذ منه ، ومن هذه القواعد : علم علل الحديث ، الذي يعد الخوض فيه أوعر مــسالك علــوم الحديث وذلك لخطورته ، ودقة مباحثه ، ومن هنا فلم يُبَرِّز فيه إلا أفراد قليلون من أهــل الــشأن من المتقدمين كعلي بن المديني والبخاري والترمذي والدارقطني وغيرهم ، ومِن المتأخرين بــرز العراقي وابن حجر ، **وفي هذا العصر لم يبرز إلا ندرة من العلماء وعلى رأسهم الشيخ محمــد ناصر الدين الألباني** الذي عاش في عصر غير عصره ، ودخل معترك ما لم يدخله غيره ، فأحيا ما أوشك على الإنقراض – وأقصد علم العلل – فلم يجاريه فيه أحد ، ولم يُطِل فيه النفس غيره ، فأبدع فيه وكان بحق المتفرد فيه بين أقرانه .

ولكنه – نتيجة الضعف البشري – تعرض للوقوع لأخطاء ما نجا منها أحد من كبــار العلمــاء، وهذا أمر طبيعي ، فالإنسان يصيب ويخطئ ، وكفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه ، وهذا لا يُــنقص من مكانة الشيخ العلمية ، بجانب الجهد الكبير الذي بذله في خدمة السنة النبوية المطهرة .

فقد لاقى الشيخ من خصومه هجوماً عنيفا من أجلها ، ونسوا جهود الشيخ الكبيرة في خدمة السنة النبوية ، فالعدل والإنصاف يقتضيان أن ننظر إلى حسنات كل عالم وجهوده وأن نبرزهــا ، لا أن نسلط الضوء على أخطاء ليس معصوماً منها أحد فنبرزها .

وقد بدأت فكرة هذا البحث (**التعليل عند الشيخ الألباني**) تنمو عندي في ســنة (١٩٩٦) – فــي مرحلة الماجستير - ، وقد أردت أن أكتب حول موضوع (**الشيخ الألباني محدثا**) ، ولكن بعض الإخوة صرفني عنه لأسباب !! ، ثم بقيت الفكرة حتى هذا الوقت فطرحتها علــى رئــيس قــسم أصول الدين فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات ، وعلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور باســم الجوابرة فشجعاني عليها ومضيت قُدُماً فيها . فأبصرت النور والحمد لله على توفيقه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كان الباعث الأهم على إبراز هذا الموضوع ، ما كان يُثار حول الشيخ الألباني أثناء المحاضرات من نقاشات ، أو ما كان يتداوله الناس على صفحات الشبكة الإلكترونية ، فكان البعض يخوض فيها دون علم مسبق ، سوى ما كانت تتناقله الألسنة عن الشيخ الألباني ، فمِن مُصيب ومِن مخطئ – بين مُقْسِط ومُجحِف - . والبعض الآخر يخوض عن علم – بمكانة الشيخ - ولكن بلسانٍ ناقمٍ عليه. فكنت أبحث عن الإنصاف فلم أجده !!

وفي مرحلة إعداد هذه الرسالة ظهر لي جهد الشيخ وفضله في علم العلل وخدمة السنة النبوية ، فأزلت كثيراً من الشبهات التي أُلصِقت بالشيخ ووقفت على أخطاء تُغتفر وتُناقش والمجال فيها واسع – فهذا أول بحث من نوعه يتناول مسائل – **التعليل عند الشيخ الألباني** - ولعله يسد ثغرة في المكتبة الإسلامية .

وقد تَنَاوَلْتُ هذه الدراسة من خلال **تمهيد ومقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة ، فأما التمهيد** فجعلته في مطلبين ؛ الأول منهما فقد خصصته للحديث عن ترجمة الشيخ الألباني ، والثاني تحدثت فيه عن أهم ما يخصّ العلة ومسائلها . **وأما المقدمة** فبينت فيها : أهمية هذه الدراسة وأهدافها والمشكلات التي واجهتني ، ثم تحدثت عن الدراسات السابقة ، والمنهجية العامة والخاصة التي سرت عليها في إعداد هذه الدراسة .

ثم تحدثت في الفصل الأول عن العلل الناشئة عن عدم الاتصال ، وقسمته إلى مبحثين ؛ تكلمت **في الأول** منهما عن علل دفع السماع المتوهم وثبوته وبينت فيه أن هناك سماعات لبعض الرواة لم تثبت لهم فقام أهل النقد بنفيها– بالرغم من وجود صيغ السماع - ، وهناك سماعات لرواة آخرين نُفِيَتْ عنهم فقام العلماء باستخدام القرائن لإثباتها لهم ، ثم بينت أن الشيخ الألباني قد سار على منهج العلماء النقاد في هذه المسائل . **وأما المبحث الثاني** فتناولت فيه العلل الناشئة عن تعارض الوقف مع الرفع وعن تعارض الوصل مع الإرسال ، وذكرت أشهر المسائل المتعلقة بهما ، وما كان موقف الشيخ الألباني منها ، حيث أنه استخدم قرائن الترجيح فيها ولم يخرج عن منهج أهل النقد والتعليل .

وأما الفصل الثاني - وكان مهماً للغاية لشهرته ودقته - فكان للحديث عن زيادات الرواة الثقات ، وجعلته في ثلاثة مباحث ، تحدثت **في الأول** منها عن زيادة الثقة واختلاف أهل النقد فيها ثم ذكرت رأي الشيخ الألباني فيها ، وعرّجت فيه للحديث عن الشذوذ والنكارة عند الشيخ الألباني ،ثم بينت مكانته بين أقسام أهل النقد الذين اختلفوا في هذه الزيادة(رفضاً وقبولاً). **وفي المبحث الثاني** تحدثت عن المزيد في متصل الأسانيد وأثبتّ أن الشيخ الألباني كانت له يد فيه حيث نفى ذلك عنه بعض المشتغلين بالحديث من الدكاترة الفضلاء . **وفي المبحث الثالث** تناولت موضوع الإدراج وخاصة ما كان منه في الإسناد ، وكيف تعامل معه الشيخ الألباني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما الفصل الثالث والأخير فتحدثت فيه عن العلل الناشئة عن (الوهم والخطأ) كالإبدال والتخليط ، وأقصد ما كان يقع من الرواة من (تصحيف أو إبدال راوٍ براوٍ أو سلوك جادة أو طروء اختلاط) ، ثم بينت منهج الشيخ الألباني في هذه المسائل .

ثم ختمت بأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات بناء على ما توصلت إليه في هذه الرسالة .

١ - مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها:

مشكلة الدراسة :

إن موضوع علم العلل خاض فيه الكثيرون من أهل العلم ، فكان للمتقدمين من أئمتنا منهجاً خاصاً مستقلاً بهم في ميدان العلل ، وقد كتب في ذلك المؤلفات والرسائل الجامعية العليا ، ثم كان للمتأخرين من أئمتنا أيضاً نصيباً من الدراسة لمناهجهم وطرقهم في ميدان العلل .

وأما المعاصرون – ممن اشتغل بعلم العلل وتبحر فيه – كالشيخ الألباني وغيره ، فقلّ ما وجدنا دراسةً تتناول أحدهم .

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن أسئلة كثيرة أهمها :

١ - هل انفرد الشيخ الألباني عن أئمة النقد والتعليل بطريقة دراسة الأحاديث النبوية الشريفة خاصة فيما يتعلق بعلم العلل .

٢ - ثار الجدل كثيراً بين علمائنا وعلى رأسهم الأساتذة الجامعيين الذين تلقى الباحث على أيديهم العلم ، فقد كانوا بين موافق للشيخ في تعليله للأحاديث وبين مخالف له ! وكان هذا سبباً في نشوء الجدل بين الطلبة وانقسامهم ، فأين يقف طالب العلم ؟ هل يقف مع الموافقين للشيخ أم مع المخالفين ؟ وهل نقبل بمنهج الشيخ أم لا نقبل ؟

٢ - ثم إن من أهم مسائل (التعليل) الاختلاف في الرفع والوقف والاختلاف في الوصل والإرسال ،ومسائل: زيادة الثقة وإثبات السماع والتفرد والمخالفة والإدراج في المتن والوضع فيه مما ليس من مشكاة النبوة ، وغيرها من المسائل . ومن خلال تتبع الباحث لهذه المسائل في كتب الشيخ الألباني ، وجد أن للشيخ منهجاً وطريقة متميزة تستحق الدراسة والبحث ، فكيف تعامل الشيخ مع هذه المسائل ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ومن أهم مسائل التعليل في أحاديث الثقات ؛(مسألة السماع)، فهل كل سماع يحكم له بالاتصال؟ أم أن الإسناد قد يعل به بسبب الوهم أو غيره من المسائل المتعلقة بذلك ؟

٤- وكذلك مسألة زيادة الثقة ؛ فهل كل زيادة من الثقة تُقبل منه ؟ أم أنها تبع لقواعد دقيقة اتبعها العلماء ؟ وهل نهج الشيخ الألباني منهج استخدام القرائن في التعليل والترجيح؟

٥- هل كان للشيخ مدرسةً خاصةً به في مجال العلل ؟

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن مثل هذه التساؤلات ــ إن شاء الله تعالى ــ .

أهمية الدراسة :

١- تبين منزلة الشيخ في مضمار العلل ، وبحسب موازين النقد العلمي .

٢- وتكمن أهمية هذه الدراسة في البحث عن طريقة الشيخ ومنهجه !

٣- تبرز جهد الشيخ في الحكم على الأحاديث .

وبناء على ما سبق ؛ جاءت فكرة هذه الدراسة بعد أن قام الباحث بعرضها على أهل الاختصاص من الأساتذة الجامعيين ــ حفظهم الله تعالى ــ حيث أشاروا على الباحث الكتابة فيها.

أهداف الدراسة :

حدد الباحث أهداف رسالته بالأمور التالية :

١- الوقوف على حقيقة منهج الشيخ الألباني في التعليل .

٢- بيان مدى موافقة الشيخ الألباني لأئمة التعليل والنقد الحديثي في ميدان العلل.

٣- بيان مكانة الشيخ الألباني في علم العلل ، وأقصد : هل قدم الشيخ الألباني شيئاً جديداً في ميدان العلل؟ وهل استقل بمدرسة جديدة ذات منهجية متميزة يُشَدّ إليها الرِّحال ؟ وهل سَلَك منهج (استخدام القرائن في الترجيح) أم لم يستخدمها واكتفى بظاهر النصوص ؟

٤- الكشف عن قيمة كتب الشيخ الألباني المتضمنة لمواضيع العلل كـ (السلسلتين الصحيحة والضعيفة ، وإرواء الغليل ، وصحيح سنن أبي داود وضعيفه ، ...) وبيان صلاحيتها لأن تكون مرجعاً في التخريج والحكم على الأحاديث .

٥- خدمة السنة النبوية في سد فراغ موجود في المكتبة الإسلامية في هذا المجال ، حيث إن دراسة مناهج العلماء المعاصرين جدّ قليلة بين الباحثين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - الدراسات السابقة :

في حدود علم الباحث لا توجد دراسات سابقة ولا رسائل علمية بحثت هـذا الموضـوع (**منهج الشيخ الألباني في التعليل**) وبعد السؤال و البحث عن الدراسات السابقة الخاصة بهـذا العنـوان (التعليل عند الشيخ الألباني) لم أجد ـــ حسب علمي ـــ ما يدل على أن هناك من كتب فـي هـذا الموضوع . ولكنني وقفت على مواضيع عامة في منهج الألباني وطريقته ، مثل :

١ - منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني ، تأليف أحمد سليمان أيوب ، وفيـه قام الباحث بجمع أقوال الشيخ الألباني فيما يتعلق بعلم (مصطلح الحـديث) بجميـع فروعـه ، وعنون لها وجمعها ورتبها ، فكان عمل الباحث مقتصرا على جمع أقوال الشيخ في تلك المـسائل دون تحليل أو تعقب أو اعتراض !ولم يشر فيه إلى موضوع العلل كدراسة مستقلة !

٢ - الروض الداني في الفوائد الحديثية ، جمع وإعداد الأستاذ عصام موسى هادي - الذي كـان يعمل كاتباً وناسخاً في مكتبة الشيخ الألباني الخاصة في منزله - وكتابه هذا مجرد جمع أقـوال الشيخ في بعض أمور المصطلح ـــ أيضاً ـــ وعنون لها وجمعها دون تحليل أو اعتراض ! وليس له في موضوع دراسة العلل تعلق !

٣ - الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام ، تأليف فهد عبد الله السنيد ، وهو عبارة عن تعقبـات حديثية على الشيخ الألباني ، وفيه قام الباحث بقراءة كتب الشيخ الألباني فكان له تعقيبـات علـى بعض الأحاديث التي صححها أو ضعفها الشيخ الألباني (خمسة وعشرين موضعاً)، وفيه أشار الباحث بقوله : (لو أن الشيخ الألباني قرأه لتعقبه كله أو أكثره) . فتعقـب الباحـث " الـسنيد " الشيخ الألباني فيها ووقف على أخطاء للشيخ في التصحيح والتضعيف وقال :" وبمـا أن الـشيخ أكثر من الكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً كان من الطبيعي أن يقع منه الخطأ ،....، ولقـد كان يمر بي أثناء قراءتي لكتب الشيخ بعض الأحاديث التي يصححها وهـي ضـعيفة أو يكـون الحديث صحيحاً ولكن فيه بعض التعقبات " . ولكنه لم يكن مستقلاً بإيراد العلـل كبحـث وإنمـا ذكرت بعض تلك الأحاديث وفيها شيء من العلل .

٤ - تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديـث وتـضعيفها مـن أخطـاء وغلطات ، وبيان معايبه ، للباحث حسن السقاف ، وقد أشار إلى بعض مـسائل تتعلـق بالعلـل ولكنها بحاجة إلى تتبع ومراجعة ، فقد كُتِب هذا البحث بقلمٍ (ناقمٍ) على الشيخ الألباني ! فينبغـي التأكد من نقولاته و تعقباته .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- جهود الشيخ الألباني في الحديث (رواية و دراية) ، تأليف الباحث عبد الرحمن العيــزري ، وهو عبارة عن رسالة جامعية صادرة عن جامعة صنعاء في اليمن عام ١٤٢٧هـــ ، وقــد قــام الباحث كغيره ممن سبقه بدراسة كتب الشيخ (دراية و رواية) . وأفرد جهود الشيخ الألباني فـــي تصحيح الحديث ، وجهوده في الحديث الحسن ، وجهوده في الحديث الضعيف ، وجهــوده فـــي الجرح والتعديل ،و جهوده في الحديث رواية ، كل واحد منها بفصل مستقل ولم يبرز جهود الشيخ الألباني في التعليل ! فاعتوره النقص في هذا الجانب ــ حسب رأيي ــ فأصبح ما يختص بجهود الشيخ في التعليل مفرقاً بين الفصول والسطور وليس شاملاً ولا كاملاً ولا مستقلاً .

٦- ردع الجاني المتعدي على الألباني ، تأليف طارق عوض الله ، وهو كتاب أُلِّف للرد على كتـــاب (تنبيه المسلم إلى تعدى الألباني على صحيح مسلم لمحمود سعيد ممدوح) ، وفيه قام الباحث طـــارق عوض الله بالرد على مؤلف هذا الكتاب ،حيث ذكر اعتراضاته على الشيخ الألبـــاني وفنـــدها ، وقـــد احتوى رده على بعض مسائل تتعلق بالعلل ، ولكنه لم يكن كتابا مستقلا في الحديث عن التعليل عنـــد الشيخ الألباني ، بل وكأنه كان دفاعا عن بعض أحاديث الصحيحين التي تكلم عليها الشيخ الألباني.

٣- الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث :

١- تراجعات الشيخ الألباني عن بعض أحكامه في بعض الأحاديث ، جعلني – في البداية – أقع فـــي ارتباك منها ، ثم تنبهت لها وعرفت كيف أتعامل معها .

٢- وجود بعض ما كان ظاهره التناقض – ولا يندرج تحت التراجعات – وليس فيـــه حكـــم نهـــائي للشيخ الألباني ، مما جعلني أقف طويلاً أمامه .

٤ - المنهج العام للبحث :

١- قام الباحث باستخدام المنهج الإستقرائي ، حيث قام بالاطلاع على ما كتبه الـــشيخ الألبـــاني فيما يتعلق بموضوع العلل والتعليل في كتبه كالسلسلتين (الصحيحة والضعيفة) ، وصحيح سنن أبي داود وضعيفه ، و إرواء الغليل ، وغيرها من الكتب التي احتوت علـــى تحقيقـــات الـــشيخ وتخريجاته ، وعرضها بشكل علمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ثم استخدمت المنهج التحليلي لتحليل أقوال الشيخ وتفصيلها والمقارنة بينها للوصول إلـى أدق المعلومات و النتائج عن منهجه . وذلك بتفسير تعليلاته ، وتفكيك عباراته ؛ لإدراك حقيقة التعليل عنده وسببه والأساس النظري الذي يقوم عليه .

٣- واستخدمت المنهج النقدي ، أثناء دراسة الأحاديث التي حكم عليها الشيخ وعللهـا ، إعتمـاداً على قواعد النقد الحديثي .

٣- ومن خلال المنهج التاريخي قمت بتتبع كتابات الشيخ للوقوف على مسألة مهمة مـن مـسائل المنهجية وهي ؛ هل كان للشيخ طريقة في التعليل قديمة ثم عدل عنها إلى طريقة جديدة ؟ ثم هـل تراجع الشيخ عن أحكامه على بعض الأحاديث التي حكم بإعلالها ثم صححها والعكس من ذلك ؟

وأما منهجية البحث – المفصلة - التي سرت عليها، فقد قمت باتباع المنهجية الآتية في البحث:

١ - تقسيم أنواع العلل حسب أهميتها واتساعها في كتب التعليل :

* فبدأت بالعلل الناشئة عن عدم الاتصال ، وهي العلل التي تتعلق بإثبات السماع ونفيه ، و مـا يختص (بالوصل والارسال والوقف والرفع) وذكر التعارض بينهما.

* ثم ذكرت العلل الناشئة عن زيادات الرواة وبينت فيها أنواع هذه الزيـادات ؛ كزيـادة الثقـة ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والإدراج .

* ثم ذكرت العلل الخاصة بما يسمى عند العلماء (الوهم والنسيان) كالتـصحيف ، وإبـدال راوٍ براوٍ ، وسلوك الجادة .

٢ - التعريف بأنواع العلل السابقة ، والتمثيل لها ، وذلك :

* بذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي لكل نوع .

* وذكر أقوال العلماء واختلافهم فيها .

* وذكر تعريف الشيخ الألباني لهذه الأنواع لبيان مدى موافقته أو مخالفته لأهل العلم .

* الترجيح بينها ، ثم التعقيب بما أرى أنه الأرجح .

* وأختم بذكر نماذج - من كتب الشيخ الألباني- فيما يختص بنوع العلة المذكورة ، ومناقـشتها مناقشة قائمة على أسس وقواعد النقد الحديثي العلمي البناء .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ - اختيار الأحاديث من كتب الشيخ الألباني :

* وقد تم اختيار الأحاديث من كتب الشيخ بعد مراجعة ما كتبه الشيخ في المسألة المُعَنْـونَ لهـا بدقة وعناية ، حيث قام الباحث باستقراءٍ - شبه كامل - للأحاديث – باستخدام الحاسب الآلـي – مع مراجعةٍ للأصل ، ثم تم اختيار ما كان في ظاهره نوع من الخلاف بين أهل النقـد والتعليـل وبين الشيخ الألباني .

* وإن لم يكن هناك خلاف ، أسوق الحديث بما يتناسب مع نوع العلة التي وُضع تحتها .

* يتم نقل موطن الشاهد من كلام الشيخ -مختصراً ما أمكن- ، وذلك لأن كل كلمة لها حـسابها عند البحث . وحتى لا يُستدرك على الباحث أنه بتر كلام الشيخ !!

* بيان مصدر الحديث من كتب الشيخ ، بذكر رقم الجزء والطبعة ودار النشر ، لأهمية ذلك فـي البحث . للوقوف على أخر أحكام الشيخ الألباني بعد تراجعاته عن بعض الأحكام .

٤ - ذكر قول الشيخ الألباني في بيان سبب علة الحديث ، على شكل نقاط محددة .

٥ - فإن ظهر بعد البحث أن هناك اختلافاً بين أهل العلم وبين الشيخ الألباني ، يذكر الباحـث أقوال أهل العلم في تعليل الحديث ، وبيان سبب العلة عندهم .

٦ - عقد مقارنة بين أقوال أهل العلم وبين قول الشيخ الألباني في المسألة .

٧ - الترجيح بما يراه الباحث مناسباً حسب ما ساقه من الأدلة والقرائن على ذلك .

٨ - التعقيب على الشيخ الألباني ومناقشته- فيما ظهر للباحث – فيما يكون قد أخطأ فيه .

٩ - وأما فيما يختص بالرواة المذكورين في البحث ، فقد اتبع الباحث معهم الآتي :

* عدم الترجمة للرواة المشهورين والأئمة ؛ كالشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم .

* الترجمة المختصرة للراوي المتفق على توثيقه ، واعتماد كتب التراجم في الترجمة.

* الترجمة المختصرة للراوي المتفق على تضعيفه ، بالرجوع لكتب التراجم ، وكتب التعليل.

* الترجمة المُقارَنة للراوي المُخْتَلف فيه (بين التوثيق والتضعيف) والترجيح بالقرائن مـن كتـب التخريج وكتب التعليل . للوقوف على حال هذا الراوي بإنصاف - ما أمكن - .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠ - الحكم على الأحاديث :

* أولاً : إثبات حكم الشيخ الألباني على الحديث ، واعتماده لمناقشته فيه .
* ثانياً : بعد الانتهاء من مناقشة الشيخ في تعليله للحديث ، يذكر الباحث ما رآه راجحاً بالأدلة والقرائن ، ثم يُثبت الحكم النهائي (بين موافق للشيخ في حكمه وبين مخالف له) حسب ما ترجح للباحث .

١١ - تخريج الأحاديث :

وبالنسبة لتخريج الأحاديث فقد اتبع الباحث منهجية محددة هي :
*اعتماد المصادر والمراجع التي ذكرها الشيخ في التخريج وعدم التوسع في ذكر مصادر أخرى ، مع الإشارة إلى الجزء ورقم الصفحة ودار النشر ومكانها ورقم الطبعة وتاريخها.
* أما الأحاديث التي ذُكِرت في أثناء البيان والمناقشة ، فقد تم ذكر تخريجها من مظانها وبيان درجتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمهيد

في هذا التمهيد سيقوم الباحث بذكر نبذة من ترجمة الشيخ الألباني– رحمه الله تعالى – حيث سيذكر فيها أهم ما احتوته الكتب التي ترجمت للشيخ الألباني ، بشكل مختصر ، لأنه لا فائدة من التكرار ! ويضاف إلى هذا أن الشيخ عَلَمٌ مشهور بين الأعلام .

ثم سيقوم الباحث بالتعريج على تعريف (العلة) وما يتعلق بها من مواضيع مبينا أهم النقاط الرئيسة فيما يتعلق بها ، وذلك من خلال مطلبين .

المطلب الأول : التعريف بالشيخ الألباني .

من الطبيعي أن الباحث حينما يتناول شخصية علمية أن يعمل على لملمة أطراف شخصيته من جميع الجوانب ، ولكن ما كُتِب عن الشيخ من خلال الرسائل العلمية والأبحاث الخاصة لبعض المؤلفين ، وجد الباحث نفسه مضطراً لاختزال ترجمة الشيخ الألباني ، حيث أن حجم هذه الرسالة محدود ومقيد بعدد معين من الصفحات .

أولاً : اسمه ونسبه : هو الشيخ المحدِّث العلّامة محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم ، الملقب بـ(الألباني) ، وكنيته أبو عبد الرحمن[1] .

ثانياً : ولادته ونشأته : ولد الشيخ الألباني في مدينة (أشقودرة) وهي عاصمة ألبانيا[2] ، وذلك في عام (١٣٣٢هـ) الموافق لـ(١٩١٤م) .

" ونشأ الشيخ الألباني في أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي ، فكان والده مرجعاً للناس يعلمهم و يرشدهم حيث أنه تعلم في الدولة العثمانية (الأستانة).

ثم هاجر بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

وقد أتم الشيخ دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق . ونظراً لرأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية ، فقد قرر عدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجاً علمياً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم ، و التجويد ، و النحو و

---

[1] انظر : **مجلة صوت الأمة** ، العدد ٣٢ ، السنة ١٤٢٠هـ ، ص ٣٢ . العلي ، إبراهيم ، **محمد ناصر الدين الألباني محدّث العصر وناصر السنة** ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ٢٠٠٣م ، ص ١١ .

[2] **ألبانيا** : بلد إسلامي يقع في جنوب شرق أوروبا ، يحده من الجنوب والشرق : اليونان ، ومن الشمال : يوغسلافيا (وهي اليوم مقسمة إلى صربيا ، والبوسنة ، والجبل الأسود ، وسلوفينيا) ، ومن الغرب : بحر الإدرياتيك . وما زالت هذه الدولة (ألبانيا) تحت سيطرة الحكم الروسي الشيوعي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصرف ، و فقه المذهب الحنفي ، و قد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم ،كما درس على الشيخ سعيد البرهاني(مراقي الفلاح) في الفقه الحنفي و بعض كتب اللغة و البلاغة ، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس و ندوات العلامة بهجت البيطار.

أخذ الشيخ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها ، و أخذ يتكسب رزقه منها ، وقد وفرت له هذه المهنة وقتاً جيداً للمطالعة و الدراسة ، و هيأت له هجرته للشام معرفة باللغة العربية و الاطلاع على العلوم الشرعية من مصادرها الأصلية.

ثالثاً : توجهه إلى علم الحديث و اهتمامه به .

على الرغم من توجيه والد الألباني المنهجي له بتقليد المذهب الحنفي و تحذيره الشديد من الاشتغال بعلم الحديث ، فقد أخذ الألباني بالتوجه نحو علم الحديث و علومه ، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (رحمه الله) و كان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب " المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي (رحمه الله) مع التعليق عليه .

و كان ذلك العمل فاتحة خير كبير على الشيخ الألباني حيث أصبح الاهتمام بالحديث و علومه شغله الشاغل ، فأصبح معروفاً بذلك في الأوساط العلمية بدمشق ، حتى إن إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق خصصت غرفة خاصة له ليقوم فيها بأبحاثه العلمية المفيدة ، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء ، أما عن التأليف و التصنيف ، فقد ابتدأهما في العقد الثاني من عمره ، و كان أول مؤلفاته الفقهية المبنية على معرفة الدليل و الفقه المقارن كتاب " تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد " وطُبع مراراً ، و من أوائل تخاريجه الحديثية المنهجية أيضاً كتاب " الروض النضير في ترتيب و تخريج معجم الطبراني الصغير" و لا يزال مخطوطاً.

وقد كان لاشتغال الشيخ الألباني بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أثره البالغ في التوجه السلفي للشيخ ، و قد زاد تشبثه و ثباته على هذا المنهج مطالعته لكتب شيخ الإسلام ابن تيميه و تلميذه ابن القيم و غيرهما من أعلام المدرسة السلفية .

حمل الشيخ الألباني راية الدعوة إلى التوحيد و السُنّة في سوريا حيث زار الكثير من مشايخ دمشق و جرت بينه و بينهم مناقشات حول مسائل التوحيد و الإتباع و التعصب المذهبي و البدع ، فلقي الشيخ لذلك المعارضة الشديدة من كثير من متعصبي المذاهب و مشايخ الصوفية و الخرافيين و المبتدعة ، فكانوا يثيرون عليه العامة و الغوغاء و يشيعون عنه بأنه "وهّابي ضال" و يحذرون الناس منه ، هذا في الوقت الذي وافقه على دعوته أفاضل العلماء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعروفين بالعلم و الدين في دمشق ، و الذين حَضّوه على الاستمرار قُدُماً في دعوته و منهم، العلامة بهجت البيطار، والشيخ عبد الفتاح الإمام رئيس جمعية الشبان المسلمين في سوريا، والشيخ توفيق البزرة ، و غيرهم من أهل الفضل و الصلاح (رحمهم الله تعالى).

رابعًا : نشاط الشيخ الألباني الدعوي .

نشط الشيخ في دعوته من خلال:

أ- دروسه العلمية التي كان يعقدها مرتين كل أسبوع حيث يحضرها طلبة العلم و بعض أساتذة الجامعات ، ومن الكُتب التي كان يُدَرِّسها في حلقات علمية :

- فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.
- الروضة الندية شرح الدرر البهية للشوكاني شرح صديق حسن خان.
- أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير شرح احمد شاكر.
- منهاج الإسلام في الحكم لمحمد أسد.
- فقه السنة لسيد سابق.

ب- رحلاته الشهرية المنتظمة التي بدأت بأسبوع واحد من كل شهر ثم زادت مدتها حيث كان يقوم فيها بزيارة المحافظات السورية المختلفة ، بالإضافة إلى بعض المناطق في المملكة الأردنية قبل استقراره فيها مؤخراً ، هذا الأمر دفع بعض المناوئين لدعوة الألباني إلى الوشاية به عند الحاكم مما أدى إلى سجنه .

خامساً : صبره على الأذى .... و هجرته .

في أوائل عام ١٩٦٠م كان الشيخ يقع تحت مرصد الحكومة السورية ، مع العلم أنه كان بعيداً عن السياسة ، و قد سبب ذلك نوعاً من الإعاقة له في أداء مهمته في الدعوة . فقد تعرض للاعتقال مرتين ، الأولى كانت قبل ٦٧ حيث اعتقل لمدة شهر في قلعة دمشق وهي نفس القلعة التي اعتقل فيها شيخ الإسلام (ابن تيمية) ، وعندما قامت حرب ٦٧ رأت الحكومة أن تُفرج عن جميع المعتقلين السياسيين.

لكن بعدما اشتدت الحرب عاد الشيخ إلى المعتقل مرة ثانية ، و لكن هذه المرة ليس في سجن القلعة ، بل في سجن الحسكة شمال شرق دمشق، و قد قضى فيه الشيخ ثمانية أشهر ، و خلال هذه الفترة حقق مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري واجتمع مع شخصيات كبيرة في المعتقل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادساً : جهود الشيخ الألباني العلمية .

لقد كانت للشيخ جهود علمية و خدمات عديدة منها :

١- كان الشيخ- رحمه الله - يحضر ندوات العلامة الشيخ محمد بهجت البيطار - رحمه الله - مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق ، منهم عز الدين التنوحي- رحمه الله - إذ كانوا يقرؤن "الحماسة" لأبي تمام .

٢- اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي ، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥ م.

٣- اختير عضواً في لجنة الحديث ، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر و سوريا، للإشراف على نشر كتب السنة و تحقيقها.

٤- طلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس "الهند" أن يتولى مشيخة الحديث ، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل و الأولاد بسبب الحرب بين الهند و باكستان آنذاك.

٥- طلب إليه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ عام ١٣٨٨ هـ ، أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك.

٦- اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥ هـ إلى ١٣٩٨ هـ . وعمل فيها مدرساً للحديث الشريف وعلومه .

٧- لبى دعوة من اتحاد الطلبة المسلمين في أسبانيا، و ألقى محاضرة مهمة طُبعت فيما بعد بعنوان " الحديث حجة بنفسه في العقائد و الأحكام" .

٨- زار قطر و ألقى فيها محاضرة بعنوان : "منزلة السنة في الإسلام".

٩- انتُدِب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - رئيس إدارة البحوث العلمية و الإفتاء للدعوة في مصر و المغرب و بريطانيا للدعوة إلى التوحيد و الاعتصام بالكتاب و السنة و المنهج الإسلامي الحق.

١٠- دُعي إلى عدة مؤتمرات ، حضر بعضها و اعتذر عن كثير بسبب أشغاله العلمية الكثيرة.

١١- زار الكويت و الإمارات و ألقى فيهما محاضرات عديدة ، وزار أيضا عدداً من دول أوروبا ، و التقى فيها بالجاليات الإسلامية و الطلبة المسلمين ، و ألقى دروساً علمية مفيدة .

١٢- للشيخ مؤلفات عظيمة و تحقيقات قيمة ، ربت على المائة ، و تُرجِم كثير منها إلى لغات مختلفة ، و طبع أكثرها طبعات متعددة و من أبرزها : إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة و شئ من فقهها و فوائدها ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة، وصفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٣- قررت لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية منح الجائزة عام ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ، و موضوعها " الجهود العلمية التي عُنيت بالحديث النبوي تحقيقاً و تخريجاً و دراسة" لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديراً لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجاً و تحقيقاً ودراسة و ذلك في كتبه التي تربو على المائة.

سابعاً : ثناء العلماء عليه .

قلت : ولمكانة الشيخ العلمية فقد أثنى عليه المقربون والأحباب والخصوم ، وقد نقل الشيخ طارق عوض الله بعضاً من ثناء العلماء عليه ؛ فقال : وقد أثنى عليه :

١- **العلاَمة محب الدين الخطيب ، فقال** : " من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها " .

٢- **العلامة محمد حامد الفقي ، وقال عنه**: " الأخ السلفي البحّاثة" .

٣- **العلاّمة عبد العزيز بن باز ، قال** :" ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة الألباني" .

٤- **العلامة محمد الصالح العثيمين ، وقال** : " إنه حريص جداً على العمل بالسنة ومحاربة البدعة ، ..، وهو ذو علم جم في الحديث رواية ودراية ، والرجل طويل الباع واسع الاطلاع قوي الإقناع ، وكلٌ يؤخذ من قوله ويترك سوى قول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم".

٥- **الشيخ محمد إبراهيم شقرة ، قال** : " لو أن شهادات أهل العصر في شيوخ السنة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت ، فصيغ منها شهادة واحدة ، أو جمعت في ضفثٍ واحد ، ثم وضعت على منضدة تاريخ العلماء ، فإني أحسب أن تكون شهادة صادقة في علَم الحديث الأوحد ، أستاذ العلماء وشيخ الفقهاء ، ورأس المجتهدين في هذا الزمان ، الشيخ ناصر الدين أكرمه الله في الدارين " .

٦- **أبو الفيض وأبو الفضل الغماريين (وهما من خصومه)** قال الأول منهما : " وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق وتعلم العربية وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً ، وأعانته مكتبة الظاهرية المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ،...، ولولا خبث مذهبه ! وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث " ، وقال الآخر منهما:" يعرف الحديث معرفة جيدة "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثامناً : وفاته .

توفي العلامة الألباني بعد عصر - وقبيل غروب - يوم السبت في الثاني و العشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ ، الموافق للثاني من أكتوبر ١٩٩٩م ، عن عمرٍ يناهز الثمانية والثمانين ، و دفن بعد صلاة العشاء"([1]) .

فرحمة الله تعالى عليه وأسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والصديقين والشهداء وحَسُن أولئك رفيقاً .

المطلب الثاني : العلة وأشهر مسائلها .

في البداية فإن موضوع العلة قد كتب فيه أناس كثر ، ولكن طبيعة موضوع البحث تقتضي التعريج على أهم ما يتعلق بالعلة من مسائل ، حيث سيقوم الباحث ببيان أهمية ومكانة علم العلل ، وبيان تعريف العلة لغة واصطلاحا ، ثم ذكر أهم أسباب العلل التي اشتهرت بين الأئمة النقاد .

فأما مكانة هذا العلم وأهميته ؛ فقد اتفق الأئمة النقاد على أهمية ومكانة علم العلل ودقة مباحثه ، قال عبد الرحمن بن مهدي : " لأن أعرف علة حديث هو عندي أحبّ إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي "([2]) .

وتكمن أهمية علم العلل بعدة أمور ، وقد ذكرها الشيخ مصطفى باحو في كتابه (العلة وأجناسها عند المحدثين) ؛ وهي : "

١ - **دقة مباحثه وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ** ، إلا مَن أوتي فهماً ثاقباً واطلاعاً واسعاً ، فحدا ببعضهم إلى القول بأنه إلهام وكهانة ؛ قال ابن مهدي : " معرفة الحديث إلهام ، ...،

---

[1] **قلت : وقد استفدت كل ما ورد في هذه الترجمة من مصادر مختلفة ، وأهمها : موقع الشيخ الألباني** على الإنترنت . أبو معاذ ، طارق عوض الله ، **ردع الجاني المتعدي على الألباني** ، مكتبة التربية الإسلامية ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، ص ١٥ - ٢٦ . إبراهيم العلي ، **محمد ناصر الدين الألباني محدّث العصر وناصر السنة** ، ص ١٢ . **حياة الألباني بقلمه** ، جمع : عصام موسى هادي ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ، ص ٥ .

الشيباني ، محمد إبراهيم ، **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه** ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، الكويت ، ط ٢ ، ٢٠٠٤م . ج ١ ص ٤٤ . بتصرف واختصار .و موقع **منتديات صوت القرآن الكريم**

[2] انظر : السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت ٩٠٢ هـ) ، **فتح المغيث** ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ، ج ٢ ص ٣٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإنكارنا الحديث عند الجهال كهانة"([1]) ، وقال العلائي - بعد أن ذكر علة خفية -: " وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث ، دون مَن لا اطلاع له على طرقه وخفاياها "([2]) .

وقال الحافظ ابن حجر: " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا مَن منحه الله تعالى فهماً غايصاً ، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذّاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك ، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك"([3]).

٢ - **أنه علم يعتمد على الحفظ والفهم لا غير** ، قال الحاكم :" إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، ...، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"([4]) .

٣ - **أنه علم لا تضبطه قواعد مضطردة دائما** ، ولا يدخل تحت قاعدة كلية ، أو مجموعة قواعد كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات ، **بل التعليل عندهم دائر مع القرائن والمرجحات ومع ما ينقدح في نفس الناقد لطول الممارسة والخبرة .**

٤ - أن أرباب العلل – مع تصريح الراوي بالسماع من شيخه – ينكرون عليه ذلك ولا يقبلونه ويعدّونه وهماً ، ولو كان غير مدلس .

٥ - وهم يعلون أحيانا بعلل غير قادحة في الجملة ، لنكارة في متن الحديث أو سنده أو لوجود شيء رابهم في الحديث جعلهم يتوقفون فيه .

٦ - أن المحدث مهما بلغ في الحفظ والإتقان فضلاً عن الفقيه وغيره ، محتاج إلى غيره في هذا العلم ، فكم حديث سلم به حافظ كبير ، اطلع فيه غيره على علة قادحة تمنع من تحسينه فضلاً عن تصحيحه .

٧- وإذا علمنا أن علم العلل يبحث في الأوهام التي يمكن أن تكون قد وقعت لبعض الرواة الثقات ، بل وبعض جبال الحفظ كالسُفيانَين ومالك وشعبة ويحيى القطان ومسعر وأضرابهم ، **فليس الشأن عند عالم العلل أن يكون الحديث رواه مبرّزون في الحفظ والضبط ، بل العبرة عنده أن يسلم من الوهم والغلط والعلل الخفية القادحة التي لا يتفطن لها أكثر المحدثين .**

---

[1] انظر : الخطيب البغدادي ، أبوبكر أحمد بن علي، (ت ٤٦٣هـ) ، **الجامع لأخلاق الراوي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ج ٢ ص ٢٥٥ .

[2] انظر : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ) ، **النكت على ابن الصلاح** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : مسعود السعدني ، ج ٢ ص ٧١٤ .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٧١١ .

[4] انظر : الحاكم ، أبوعبدالله محمد بن عبدالله ،(ت ٤٠٥هـ) ، **معرفة علوم الحديث** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م ، ص ١٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولهذا تراهم يعلِّلون بعلل خفية جداً ويلاحظون أوهاماً من العسير التنبه لها والتفطن لوجودها ؛ كأن يهم الراوي في اختصار حديث أو في روايته بالمعنى ، أو أن هذا الحديث مما سلك فيه الراوي فيه الجادة واهماً ، أو هذا الحديث مما أُدخل على فلان وليس من حديثه فظنّه من حديثه ، أو رواه من صحيفة وليس بسماع له أو لم يصح لفلان سماع من فلان ، وإن كان رآه بل جالسه ، أو كملاحظتهم وقوع تصحيف في المتن أو السند ، أو إبدال إسناد بآخر "([1]).

قلت : وبعد بيان أهمية ومكانة علم العلل ، لا بد من بيان تعريف العلة (لغة واصطلاحاً) .

تعريف العلة لغةً :

اختلف العلماء في تعريف العلة اللغوي ، وذلك لتعدد استعمال جذرها الثلاثي في لغة العرب ، فعند تعريفهم للحديث المعلول اختلفوا في أصل نسبة كلمة (معلول) فقالوا : علّة الحديث كذا ، وهذا حديث <u>معلّ</u> ، و<u>معلل</u> ، و<u>معلول</u> و<u>معتل</u> ، وهذا <u>تعليل وإعلال</u> ، <u>وأعلّه فلان بكذا</u> ، <u>وعلله بكذا</u> ، <u>وعلّه بكذا</u> .

وقد استعمل العرب هذه الكلمة <u>لإفادة معاني عدّة</u> ، أشهرها : "

١- **تكرر أو تكرار.** وهو قولهم أعلّ القوم : شربت إبلهم العلل والعلّ ، وهو الشرب الثاني ، وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً . وعلّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب ، والتعليل : سقي بعد سقي .

٢- **عائق يعوق عن الشيء** . فيقولون اعتله عن كذا ، واعتل عليه بعلة يعتله اعتلالا ،إذا أعاقه عن أمر، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه .

٣- **ضعف في الشيء** . يقولون : علّ يعلّ علة فهو عليل ، أي مريض ، والعلة المرض ، وأعلّه الله فهو معلّ .

٤- **تشاغل وتلهى عن الشيء** . يقولون : علَّله بالشيء يعلله تعليلا فهو معلل ، أي لهّاه به ، كما يعلل الصبي بشيء من الطعام عن اللبن ، وتعلل بالأمر واعتلّ به : أي تشاغل .

ومن هذه المعاني نستطيع أن نقترب من المعنى المراد من استعمال الأئمة للفظ (العلة) ، **فالمعنى الثاني (عائق يعوق...) قريب من المراد فإن العلة سبب يمنع ويعوق صحة الحديث. والمعنى الثالث (ضعف في الشيء) هو الأشبه في استعمال النقاد ، وعليه فالأصح**

---

[1] انظر : باحو ، مصطفى أبو سفيان ، **العلة وأجناسها عند المحدثين** ، دار الضياء ، مصر ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ص ٥١ – ٨٥ . باختصار وتصرف يسير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن يقال : أعلّه فلان بكذا ، وعلّه ، فهو معلّ ، ومعتلّ وعليل . فيكون اسم المفعول منه : معلّ "([1]) .

وقد ذهب الدكتور همام سعيد : إلى غير مراد الشيخ مصطفى باحو ، فقال : " والراجح في هذه المسألة أن (معلول) موافق للغة ومنسجم مع قواعدها إذا كان مشتقاً من علَّه بمعنى سقاه الشربة الثانية ، وهو معنى (معلول) في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية ، وليس كما أراده شاهداً للعلة بمعنى المرض ، لأن (معلول) في البيت مرتبط بمنهل ، والمنهل هو المورود في المرة الأولى ، والمعلول هو المورود في المرة الثانية . ولما كان من معاني (علّ) في أصل اللغة الشربة الثانية ، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة ، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه ، لا في اللغة ولا في الاصطلاح ، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة . وكما يقال معلول بهذا المعنى فإنه يقال (معلّ) لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض . وأما استعمال (معلّل) فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من (علله) بمعنى ألهاه به وشغله ، ويكون معنى الحديث (المعلل) : هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به "([2]) .

قلت : وبعد هذا فإن الراجح هو لفظ (معلول) لأن الحديث (المعلول) لا يمكن الوقوف على علته من أول مرة – خاصة إذا كانت خفية - ، بل لا بد من تكرار النظر فيه مرة بعد مرة حتى نستطيع الوقوف على سبب علته . وهو ما استعمله المحدثون الكبار كالبخاري والترمذي والدارقطني فهم أهل العلل وأكثر الناس تداولاً لهذا العلم . وإن كانت الألفاظ الأخرى مستعملة عند البعض ، فقد ذهب العراقي إلى أن الأحسن استعمال لفظ معلّ بدلاً من معلول ومعلل([3]) **. هذا ؛ وقد استخدم الشيخ الألباني لفظ (معلول) فقال في حكمه على أحد الأحاديث :"وعليه فهو معلول ؛ لأن الحسن البصري قد اختلفوا في سماعه من سمرة"**([4]) .

---

[1] انظر : **العلة وأجناسها عند المحدثين ، مرجع سابق** ، ص ١٠ – ١٧ . **بتصرف وزيادة .**

[2] انظر : ابن رجب ، أبوالفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، (ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي - مقدمة الكتاب** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، تحقيق ودراسة الدكتور همام سعيد ، ج ١ ص ٢٠ – ٢١ . **قلت** : **و قد ذهب الدكتور حمزة المليباري إلى تصحيح ما استعمله العلماء كالبخاري والترمذي والدارقطني وغيرهم ، من أن الصحيح قولهم (معلول))**.انظر : المليباري ، حمزة عبدالله ، **الحديث المعلول** ، دار ابن حزم ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ٩ – ١٠.

[3] العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين،(ت ٨٠٦هـ) ، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** ، دار الحديث ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، ص ٩٦ .

[4] انظر : الألباني ، محمد ناصر الدين، (ت ١٤٢٠هـ) ، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، **١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م** ، ج ٢ ص ٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما تعريف العلة الاصطلاحي :

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الإمام الحاكم هو أول من ذكر تعريفاً لعلم العلل ، وبالتالي فهي المحاولة الأولى لتعريف العلة . فقال :" وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل"(١) .

فإن أكثر التعريفات المشهورة والمتداولة هي قولهم : أنها سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه .

فقال ابن الصلاح : "هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة "(٢) . **وقال العراقي** :" هي أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه ، أي قدحت في صحته"(٣) .

قلت :وبناء على تعريف العلة السابق ، فإن ابن الصلاح عرّف الحديث المعلول بأنه :

" الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"(٤) ، ومن تعريف العراقي نفهم بأنه : " الحديث الصحيح الذي طرأت عليه أسباب أثرت فيه وقدحت في صحته".

ولا شك بأن بين التعريفين السابقين اختلافاً واضحاً . فإن تعريف العراقي يُظهِر بأن الحديث كان في أصله صحيح ثم طرأت عليه أسباب خفية قدحت فيه(٥) ، وهذا على خلاف ما يُفهم من تعريف ابن الصلاح السابق .

ولكن الدكتور همام سعيد نقل عن برهان الدين البقاعي تعريفا ارتضاه بأن يكون هو التعريف الجامع المانع للحديث المعلول فقال :" والمعلل خبر ظاهره السلامة أُطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادح "(٦) .

---

[1] انظر ، **معرفة علوم الحديث ، مرجع سابق** ، ص ١١٢ .

[2] انظر : ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) ، **علوم الحديث (المقدمة) ، دار الفكر ، بيروت** ، ص ٩٠ .

[3] انظر : العراقي ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ) ، **ألفية الحديث وشرحها، عام الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، تحقيق : أحمد شاكر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م** ، ص ١٠٠ .

[4] انظر : **علوم الحديث (المقدمة)** ، ص ٩٠ .

[5] انظر : **شرح علل الترمذي ، مرجع سابق** ، ج ١ ص ٢٢ .

[6] **انظر المرجع السابق . قلت : وقد وافقه على هذا الدكتور حمزة المليباري ، وبين أن" العلة كلها قادحة لأنها سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء كان ثقة أم ضعيفاً ، وخطأ الراوي الضعيف لا يُدرك إلا بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه ، وخطأ الراوي الثقة ووهمه أغمض وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه ، إذ أن الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه" . انظر : الحديث المعلول ، ص ١٠ .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما أسباب العلة فقد ذكر الشيخ مصطفى باحو في كتابه السابق واحداً وعشرين سبباً ، ولكن الدكتور همام سعيد ذكر عن ابن رجب في كتابه (شرح علل الترمذي) ثمانية أسباب ، ويمكن إدراج هذه الأسباب بعضها تحت بعض ، ومن أشهرها :

١- السبب العام الذي لا يسلم منه أي أحد ، وهو الضعف البشري ، ويدخل فيه الحفاظ المتقنون الذين يقل خطؤهم ، فلم يسلم من الخطأ أحد من الأئمة على حفظهم ، قال ابن معين : من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب "([1]) .

٢- ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم .

٣- الاختلاط . وهو ما يطرأ على مشاهير الثقات لأسباب كثيرة منها (أن تحترق كتب الثقة ، أو فقدان عزيز له ، أو سرقة ماله وغيرها).

٤- خفة الضبط بالأسباب العارضة ، وهي الأسباب التي تؤثر في ضبط الراوي دون أن تؤثر في إدراكه ، كأن يحدث الراوي - الذي يعتمد على كتابه في التحديث - من غير كتابه كمعمر بن راشد ، أو أن تضيع كتب الراوي كعلي بن مسهر. أو الانشغال عن العلم بالقضاء وغيره من الأعمال كشريك بن عبد الله النخعي .

٥- قصر الصحبة للشيخ ، وقلة الممارسة لحديثه .

٦- اختصار الحديث أو روايته بالمعنى .

٧- تدليس الثقات .

٨- الرواية عن المجروحين والضعفاء "([2]) .

ومما سبق بيانه ؛ تتبين لنا المكانة المهمة لعلم العلل عند المحدثين وغيرهم من أرباب العلوم ، يقول ابن الصلاح :" فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم"([3]) ، ومع جلالته وأهميته إلا إنه يعتبر من أوعر مسالك العلوم وتكثر فيه المزالق لغموضه ودقة مسالكه ، قال الحافظ ابن حجر : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً"([4]) .

وقد بين الشيخ الألباني هذا في معرض رده على ابن حزم الظاهري فقال :"أن ابن حزم نظر إلى ظاهر السند فصححه وذلك مما يتناسب مع ظاهريته . أما أهل العلم والنقد فلا يكتفون بذلك بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في

---

[1] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ١ ص ٤٣٥ .

[2] انظر : **المرجع السابق** ، ج١ ص ٩٣ – ١١٩ . باختصار شديد وتصرف .

[3] انظر : **علوم الحديث** ، ص ٩٠ .

[4] انظر : **النكت على ابن الصلاح ، مرجع سابق** ، ص ٢٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحديث علة أو لا ، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث إن لم يكن أدقها إطلاقاً "[1] .

قلت : ودقته هذه تأتي من أنه لا يستطيع أن يخوض فيه سوى جهابذة مبرزون في الحفظ والإتقان ، لا بل هم أفراد معلومون مذكورون في كتب أهل المصطلح ، فليس كل من اشتغل بعلم الحديث نستطيع أن نطلق عليه (عالم علل) ، قال ابن حجر :" ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذّاقهم"[2]. وقال : "ولا يقوم به إلا مَنْ رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامة بمراتب الرواة، وملَكَةً قويةً بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يَتكلم فيه إلا القليل مِن أهل هذا الشأن : كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبُخَارِيّ، ويعقوب ابن أبي شيبة ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعَةَ ، والدارقطني"[3].

قلت : وإذا ظهر لنا هذا ، علمنا أهمية علم العلل بالنسبة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبه يتم قبول أو ردّ الحديث ، وبه يتميز الصحيح من السقيم .

لذلك اهتم الأئمة النقاد – ليس فقط بحديث الثقات – بل حتى بحديث الثقات المبرزين في الحفظ والإتقان والضبط والتثبت ، فلا بد أن لا تخلو أحاديثهم من الوهم والغلط .

ونحن لا نستطيع معرفة أوهام وأغلاط كبار الثقات وغيرهم دون إطالة البحث والنظر ، وكثرة الممارسة والخبرة الطويلة لأحاديثهم ، ومقابلة بعضها ببعض ، وجمع طرقها للوقوف على العلة التي دخلت في حديثهم .

---

[1] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٦ ص ٥٧ .

[2] **انظر : النكت ، ص ٢٩٥ .**

[3] انظر : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، **نزهة النظر** ، مطبعة سفير ، الرياض ، ١٤٢٢هـ ، تحقيق : عبدالله الرحيلي ، ص ٢٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول : العلل الناشئة عن عدم الاتصال ــ عند الشيخ الألباني .

المبحث الأول : علل دفع السماع المتوهم وثبوته .

قلت : من المعلوم والمقرر عند علماء الحديث أن اتصال الحديث شرط من شروط صـــحته ، قال ابن الصلاح : " أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقــل العــدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً "([1]) .
فالشرط الأول من شروط الحديث الصحيح ؛ اتصال السند ، ولتحقيق هذا الشرط لا بد للباحث من الاطلاع على :
أ- **ثبوت سماع الراوي من شيخه** ، فلا بد للراوي من بيان طريقة تحمله للحــديث ، وذلــك للوقوف على حقيقة سماعه من عدمه ، لأن بعض الرواة الثقات لا يصرح بالسماع بصيغة من صيغ السماع ، كقوله : حدثنا أو أخبرنا...وغيرها من الصيغ ، بل تكون أســانيده معنعنــة أو مؤننة ، وحينها يتطلب الوقوف على حقيقة سماعه عمّن فوقه بعض التحري والتفتيش والتدقيق وذلك من خلال قرائن يعرفها أهل الشأن .
وأحيانا ، قد يصرح الثقة بالسماع ، ولكن العلماء النقاد وقفوا أمام تصريحه بالــسماع موقــف المتشكك المستريب !
يقول الدكتور همام سعيد : " ... ولكن رغم التصريح بالسماع ، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه ، وسلامة الراوي من التدليس ، رغم كل هذا ! قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع ، ولا حقيقة لهذا السماع "([2]).

وهناك وسائل لمعرفة ثبوت السماع ، منها :

---

[1] ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، (ت ٦٤٣هــ)،**علوم الحديث** ، دار الفكــر المعاصر ، بيروت ، ١٩٨٦ م ، ص ١١- ١٢ .

[2] انظر : ابن رجب الحنبلي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الدمشقي،(ت٧٩٥هــ)، **شــرح علــل الترمذي** ،تحقيق ودراسة الدكتور همام سعيد ، مكتبة الرشد ، الرياض ،ط ٢ ، ١٤٢١هــ - ٢٠٠١م ، ج ١ ص ١٣٩ . **قلت** : وقال ابن عبد البر :" إن الاعتبار ليس بالحروف ،وإنما هو باللقاء والمجالــسة والــسماع والمشاهدة ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً ، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بــأي لفــظ ورد محمولاً على الاتصال ، حتى تتبين فيه علة الانقطاع" ، **انظر** : ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبــد الله ابن محمد (ت ٤٦٣هــ) ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى ، مؤسسة القرطبه ، ج ١ ص ٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- النظر في ترجمة الراوي ، فإذا ذُكر اسم شيخه ضمن الذين روى عنهم كان دليلاً على روايته عنه ، و لكنه قد لا يكون دليلاً قوياً على سماعه منه .
٢- فإن كان ثمة شك في سماعه منه ، ننظر في أقوال أهل العلم ؛ فإن ثبت عنه أنه لم يسمع منه تنصيصاً ، فحينئذ قد يكون السند منقطعاً على هذا التقدير لاحتمال أن يكون قد فات هذا العالم رواية من روايات الراوي عن هذا الشيخ قد صرح فيها بالسماع .
٣- و للباحث أن ينظر - لإثبات السماع أو التحقق منه - رواية هذا الراوي في الصحيحين إن كان من رجالهما أو رجال أحدهما ، فإن وجد عند البخاري كان دليلاً لثبوت السماع ، وأما إن وجد عند مسلم فنكون قد علمنا على أقل تقدير ثبوت المعاصرة مع إمكانية اللقاء ، و عدم الطعن في روايته عن شيخه بالإرسال . حيث أن الإمام مسلماً قد ذكر في مقدمة كتابه أن المتفق عليه إن أمكن اللقاء والسماع يكفى للاتصال([1]) . وهذا في حالة أن هذا السند - أو هذه الترجمة - مما لم ينتقد على الشيخين أو أحدهما بسبب الانقطاع . هذا ، والخلاف معروف ومشهور بين أهل العلم بين الشيخين في شرط اتصال السند المعنعن .
٤- أما إذا وقع الخلاف في إثبات السماع و نفيه : فنخرج من ذلك بترجيح أحد الأقوال ، و غالباً ما يكون ذلك بالنظر في الوفيات و المواليد أو بالنظر في روايته عن شيخه و تتبع تصريحه بالسماع أو اللقاء . و أما إذا لم يترجح قول على آخر بالقرائن فإعمال قاعدة (المثبت مقدم على النافي) أولى من إبطالها إذا كانت المعاصرة وإمكانية اللقاء و السماع متاحة ، إذ أن تقدير الإثبات زيادة علم على القول بنفي الاتصال .

ب- التثبت من سماع الراوي (إذا كان موصوفاً بالتدليس) من شيخه . فإن بعض الرواة المدلسين لا تقبل عنعنتهم (تدليسهم) إلا إذا صرحوا بالسماع ، وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر في (طبقات المدلسين) ، فقال : " المرتبة الثالثة : من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع "([2]) .

وكان للعلماء في هذه المسألة استثناءات وأقوال منها :

---

[1] **قلت** : قال مسلم : " وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً ، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه ، لكونهما جميعاً كانا في عصر ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة ، والحجة بها لازمة ، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً ، فأما والأمر مبهم على الإمكان ، الذي فسرنا ، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بينا" . **انظر** : النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف،**شرح صحيح مسلم ، المقدمة**، دار الخير ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، ج ١ ص ١١١.

[2] ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ، دار المنار ، الأردن ، تحقيق : الدكتور عاصم القريوتي ، ط ١، ١٤٠٤هـ ، ص ١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- أن تكون روايات هذا الراوي عن شيخه محمولة على السماع ، وذلك لقلة تدليسه ، كتدليس سفيان بن عيينة([1]) و سفيان الثوري([2]) .

٢- أن يكون هذا الراوي مقلاً من التدليس و لا يدلس إلا عن ثقة([3]) .

وهذا بالإضافة إلى صحة السند إلى الراوي الموصوف بالتدليس . وإلا فسيكون الحكم مختلفاً حينئذ . وبناء على ما سبق فإن أئمة النقد وقفوا أمام سماعات الرواة عن شيوخهم موقفاً صارماً ، ودقيقاً ، فلم يقبلوا بكل سماع نقل إليهم بل كانوا ينظرون إليه نظر المتفحص البصير ، وذلك احتياطاً منهم لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم . قال ابن رجب : " وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ، ويقول : هو خطأ ، يعني ذكر السماع "([4]) .

قلت : ومثّل الإمام أحمد لهذا بأمثلة منها :

١- قال في رواية " هدبة بن خالد عن حماد عن قتادة ثنا خلاد الجهني" : هو خطأ ، ما رأى قتادة خلاداً "([5]).

٢- وذكروا لأحمد قول من قال :" عن عراك بن مالك([6]) : سمعت عائشة" ، فقال: هذا خطأ،وأنكره،وقال:عراك من أين سمع من عائشة ، إنما يروي عن عروة عن عائشة"([7]).

---

[1] سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ،ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة . انظر : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، **تقريب التهذيب** ، دار الرشيد ، حلب ، تحقيق : محمد عوامة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، ج ١ ص ٢٤٥.

[2] سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبدالله الكوفي ، ثقة حافظ إمام حجة ، من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون . انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢٤٤ .

[3] انظر : السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢هـ) ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ، ج ١ ص ١٨٨.

[4] ابن رجب الحنبلي ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ، (ت ٧٩٥هـ) ، **شرح علل الترمذي** ، دار الرازي ،عمان ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م ، ج ٢ ص ٥٩٤.

[5] انظر :**المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٥٩٣ ، **قلت** : قتادة **ثقة ثبت** ، وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة، وخلاد بن السائب الجهني **صدوق** من الثالثة . انظر :ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ج ٢ ص ٤٥٣ ، ج ١ ص ١٩٦.

[6] عراك بن مالك الغفاري الكناني المدني **ثقة** فاضل من الثالثة مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المائة، انظر : **المرجع السابق** : ج ١ ص ٦٦٩.

[7] انظر : ابن رجب الحنبلي ، **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٥٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وذكر أحمد أن "ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم أنا منصور بن زاذان" ، فقال : ولم يسمعه هشيم(١) من منصور(٢) "(٣).

قلت : ومن تلك الأمثلة ينبغي للإمام الناقد عدم الاغترار بمجرد ذكر السماع والتحديث والإخبار في الأسانيد .

وقد يتبادر إلى الذهن أن الذي أوهم السماع هو التابعي الثقة عمن فوقه ، أو تابع التابعي الثقة عمن فوقه ! ولكن اتضح لي أن هناك أسباباً لهذا الوهم والخطأ ، ومنها :

أخطاء و أوهام التلاميذ عن شيوخهم ، أو ما يقع من صنيع المتشبعين الذين يطلبون الشهرة ، بأن لهم سماعات من الرواة الثقات

و عليه فإن العبء على إمام النقد وإمام العلل سيكون كبيراً في الكشف عن مثل هذه العلل الموهمة للسماع . ولن أطيل النفس في التقديم لهذه المسألة ، فقد تناولتها أقلام الأئمة والعلماء الذين بحثوا فيها بتفصيل وتشعب كبيرين ، ولتنظر في مظانّها .

ولما كان موضوع هذه الرسالة هو التعليل عند الشيخ الألباني ، وكان هذا المبحث لبيان العلل الناتجة عن دفع السماع المتوهم ونفيه ، فإنني سأقوم ببحث هذه المسألة من خلال أربعة مطالب :

المطلب الأول : ثبوت السماع (تحقق السماع).

المطلب الثاني : نفي السماع بلفظ السماع .

المطلب الثالث : نفي اللقاء .

المطلب الرابع : نفي الإدراك .

---

[1] هُشَيم بالتصغير بن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم بمعجمتين الواسطي **ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي** من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين وقد قارب الثمانين . انظر : ابن حجر ، **تقريب التهذيب** ، ج ٢ ص ٢٦٩.

[2] منصور بن زاذان بزاي وذال ،الواسطي أبو المغيرة الثقفي **ثقة ثبت** عابد من السادسة مات سنة تسع وعشرين على الصحيح . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٢١٤.

[3] انظر : ابن رجب الحنبلي ، **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٥٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول : ثبوت السماع (تحقق السماع)

إن التعليل بـ (ثبوت السماع) ، يكون بأن يَثبُت سماع راوٍ من راوٍ ، ويأتي أحد الأئمة فينفيه ، وتقوم الحجة عليه بأن هذا السماع ثابت وممكن بالقرائن والأدلة القوية ، أو أنه قد حصل فعلاً ويكون هو قد غفل عنه لأسباب .

فإذا أثبت قوم السماع ونفاه آخرون فإن طريقة بعض من كتب في الاصطلاح أن يقول: إن المثبِت مقدم على النافي ، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا شك أن هذا ليس بصواب – مطلقاً – كما سنرى ، ولكن هذا في الأصل يرجع إلى دراسة حال الراوي من حيث :

- النظر في رحلاته.
- النظر في إمكانية اللقاء .
- النظر إلى ما يوجد من القرائن المحتملة مما قد تدل على السماع .
- وكذلك بالنظر إلى جهة النفي -جهة نفي السماع- ، ولا بد :

أولاً : من تحديد جهة نفي السماع ، لماذا نفى السماع ؟ هل نفيه للسماع بناءً على الأصل وهو عدم علمه بالسماع ، أو لا ؟

والثانية : هل نفاه لأنه لم يثبت سماعه فعلاً ؟ أم أن عنده قرائن استخدمها لإثبات النفي ؟ أم أنه وقع في الغفلة فلم ينتبه لوجود السماع ؟

- وأيضاً يُنظر إليه مِن جهة مَن نفى السماع عنه ، هل قال: لا أعلم سماعاً أو قال : لم يسمع؟ لا بد من النظر في هذه الأشياء فهناك أشياء كثيرة تبين هذا .

وسيتناول الباحث نماذج من كتب الشيخ الألباني للوقوف على حقيقة مسألة (ثبوت السماع) عنده ، وكيف تعامل معها ؟ وكيف كان حكمه النهائي على الحديث ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول :

سماع محمد بن المنكدر([1]) (ت ١٣١هـ) من عائشة (ت٥٧هـ) - رضي الله تعالى عنها – **في حديث: " يكونن في هذه الأمة خَسْف([2]) و قَذْف و مَسْخ([3]) ، و ذلك إذا شربوا الخُمور و اتخذوا القَيْنات([4]) و ضربوا بالمعازف " .**

قال الشيخ الألباني : "أخرجه ابن أبي الدنيا في " ذم الملاهي " عن أبي بكر الهذلي عن أنس مرفوعاً به . و الهذلي هذا متروك . ثم رواه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أحد ولد أنس بن مالك و عن غيره عن أنس به نحوه . وابن زيد متروك أيضاً . لكن الحديث روي من طرق يشد بعضها بعضاً عن جمع من الصحابة و عن غيرهم " .

قلت : وذكر الشيخ الألباني طرق هذا الحديث ، وقال :

" ...الرابع : **عن عائشة مرفوعاً به . يرويه أبو معشر عن محمد بن المنكدر عنها** . أخرجه ابن أبي الدنيا ، و أبو معشر - اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي – ضعيف "([5]) .

---

[1] **قلت** : محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهديرالتيمي أبو عبد الله ، ويقال أبو بكر أحد الأئمة الأعلام ، **روى عن** : أبيه وعمه ربيعة(له صحبة) وأبي هريرة وعائشة. **وروى عنه** : ابناه وزيد بن أسلم وعمرو بن دينار والزهري وهم من أقرانه ، قال ابن معين وأبو حاتم : "ثقة" . قال البخاري :" سمع عائشة . ومات سنة إحدى وثلاثين ومائة" ، وقال ابن المديني عن أبيه:" بلغ ستاً وسبعين سنة" . **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي، (ت ٣٢٧هـ) ، **الجرح والتعديل** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ج ٨ ص ٩٨ . الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت٧٤٨هـ) ، **تذكرة الحفاظ** ،دار احياء التراث العربي ، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي، ج ١ ص ١٢٧ . ابن حجر ، أحمد ابن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ) ، **تهذيب التهذيب** ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ج ٩ ص ٤١٧ - ٤١٩ .

[2] **الخَسْف** : الأرض تسوخ بما عليها وتنحط غائرة . انظر: الحميدي ، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي،(ت ٤٨٨ هـ) ، **تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم** ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ، تحقيق : الدكتورة : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، ص ٧٧.

[3] **المَسْخ** : قَلْب الخِلْقَة من شيء إلى شيء ، انظر : الجزري ،أبو السعادات المبارك بن محمد ، **النهاية في غريب الحديث والأثر**،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م،المكتبة العلمية،بيروت،تحقيق: طاهر الزواوي ، ج ٤ ص ٧٠٠.

[4] **القَيْنات** : أي الإماء المُغَنّيات . انظر : المرجع السابق ، ج ٤ ص ٢٢٨ .

[5] الألباني ، محمد ناصر الدين ،(ت١٩٩٩م)، **السلسلة الصحيحة** ، مكتبة المعارف ، الرياض ،ط ١ ،١٤١٢هـ، ١٩٩١م ، ج ٥ ص ٢٠٢. **وانظر**: ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد البغدادي ، (ت٢٨١هـ)، **ذم الملاهي** ، ص ٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ثم ذكر الشيخ الألباني حديث :" الصوم يوم تصومون ، و الفِطر يــوم تُفطــرون ، و الأَضحى يوم تُضَحّون" . وبيّن فيه أنه من مسند أبي هريرة وليس من مسند عائشة .

فقال : " أخرجه الترمذي([1]) عن إسحاق بن جعفر بن محمد قال :حدثني عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"... فذكره" . وقال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " . قلت (الألباني) : و إسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات . و للحديث طريق أخرى عن أبي هريرة ، فقال ابن ماجه :" حدثنا محمد ابن عمر المقرىء حدثنا إسحاق بن عيسى حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به دون الجملة الأولى([2]) . وهذا سند رجاله كلهم ثقات غير محمد بن عمر المقرىء و لا يعرف كما في " التقريب " و أرى أنه وهم في قوله " محمد بن سيرين " و إنما هو " محمد بن المنكدر " هكذا رواه العباس بن محمد بن هارون و علي بن سهل قالا : أنبأنا إسحاق بن عيسى الطباع عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة به أخرجه الدارقطني في " سننه "([3]) ..... **و أخرجه الهروي عن معمر قرنه مع روح ، رواه عنهما يزيد بن زريع ، و قد خالفه في روايته عن معمر يحيى بن اليمان فقال : عن معمر عن محمد بن المنكدر عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره دون الجملة الأولى أيضاً ؛ و قال الترمذي :" سألت محمداً - يعني البخاري - قلت له : محمد بن المنكدر سمع من عائشة ؟ قال : نعم ، يقول في حديثه سمعت عائشة . قال الترمذي : و هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه " .**

قلت (الألباني) : كذا قال الترمذي ، و هو عندي ضعيف من هذا الوجه ، لأن يحيى بن اليمان ضعيف من قبل حفظه ، و في " التقريب " : " صدوق عابد ، يخطئ كثيراً و قد تغير"

قلت (الألباني) : و مع ذلك فقد خالفه يزيد بن زريع و هو ثقة ثبت فقال عن معمر عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ، و هذا هو الصواب بلا ريب ، أنه من مسند أبي هريرة ،

---

[1] **قلت :والحديث أخرجه** :الترمذي ، **السنن** ، كتاب الصوم،باب ما جاء الصوم يوم تصومون، ج ٣ ص ٨٠

[2] **قلت : وأخرجه** : ابن ماجه ، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، (ت٢٧٣هـ) ، **السنن** ، دار الفكر ، بيروت ،تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في شهري العيد ، ج ١ ص ٥٣٠ .

[3] **قلت : وأخرجه** : الدارقطني ، أبوعمرعلي بن عمر أبو الحسن البغدادي،(ت٣٥٨هـ) ،**السنن** ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ، تحقيق :عبد الله هاشم يماني ، كتاب الحج ، ج ٢ ص ٢٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليس من مسند عائشة ، و إذا كان كذلك فهو منقطع لأن ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة كما قال البزار و غيره ، و إذا كان كذلك فلم يسمع من عائشة أيضاً لأنها ماتت قبل أبي هريرة و بذلك جزم الحافظ في " التهذيب"، فهو منقطع على كل حال ..."([1]) .

قلت : ولتوضيح كلام الشيخ السابق ، لا بد من الوقوف على كلام أهل العلم في سماع محمد ابن المنكدر من عائشة . فقد أخرج الترمذي حديث ابن المنكدر عن عائشة من طريق يحيى ابن اليمان عن معمر عن محمد بن المنكدر عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس" . قال الترمذي سألت محمداً قلت له : محمد بن المنكدر سمع من عائشة ؟ قال نعم ؛يقول في حديثه : سمعت عائشة . قال أبو عيسى:هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه"([2]) .**وعلق الشيخ الألباني عقيبه فقال** :" **صحيح** "([3]) !! فحكم عليه بالصحة ! وذلك بالشواهد السابقة ، قال الشيخ : " وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح إن شاء الله تعالى"([4]).

قلت : وليس صحيحاً برأسه ، وإلا سنقول أنه أخطأ في تصحيحه بناءً على ما سبق من حكمٍ عليه بالضعف ، لضعف يحيى بن اليمان ، ولمخالفة يزيد بن زريع لابن اليمان ، وللانقطاع بين محمد بن المنكدر وبين عائشة – رضي الله تعالى عنها- .

ورواية محمد بن المنكدر عن عائشة – رضي الله تعالى عنها – قال الشيخ الألباني أنها منقطعة معتمداً في ذلك على كلام الحافظ ابن حجر ، **فقال الشيخ** " ...لأن ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة كما قال البزار و غيره ، و إذا كان كذلك فلم يسمع من عائشة أيضاً لأنها ماتت قبل أبي هريرة و بذلك جزم الحافظ في " التهذيب" " .

قلت : إن إمام الصنعة وإمام العلل كلها وطبيبها الإمام البخاري يثبت سماع محمد بن المنكدر من عائشة ، ألا تراه يقول :" يقول في حديثه سمعت عائشة " !! والقاعدة الأصولية تقول :

---

[1] الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٢٣.

[2] الترمذي ، محمد بن عيسى ، (ت ٢٧٩هـ) ، **سنن الترمذي** ، مكتبة مصطفى البابي ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، كتاب الصوم ، باب : ما جاء في الصوم في الشتاء ، ج ٣ ص ١٥٦. **قلت** : **وأخرجه الدارقطني** من طريق : أبو هشام الرفاعي نا يحيى بن اليمان عن معمر عن محمد بن المنكدر عن عائشة . قال أبو هشام : (أظنه رفعه) قال : وذكر الحديث . انظر: **السنن** ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

[3] الألباني ، **صحيح سنن الترمذي** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، باب : أن الفطر يوم تفطرون ، حديث رقم (٥٦١) ، ج ١ ص ٢١٣ .

[4] الألباني ، محمد ناصر الدين ، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م ، ج ٤ ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(المثبت مقدم على النافي) ، لزيادة علم عند المُثْبِت – التي يعمل بها الشيخ الألباني - . ولم نر أحداً تعقب البخاري بذلك . إلا ما قاله الحافظ في (التهذيب) ، واعتمد عليه الشيخ الألباني.
ثم إن الشيخ قد خالف نفسه ! بإثبات سماع محمد بن المنكدر من أبي هريرة فقال في (السلسلة الصحيحة) في حديث : " **إذا كان أحدكم في الفَيء ، فقَلَص عنه الظل و صار بعضه في الشمس و بعضه في الظل فليقم**" ؛...**ومن المعلوم أن ابن المنكدر قد سمع من أبي هريرة ، فاتصل السند و ثبت الحديث و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات**"([1]) .
ومن خلال هذا الاختلاف في سماع ابن المنكدر من عائشة ، لا بد من النظر في إمكانية اللقاء بينهما ، و إلى ما يوجد من القرائن المحتملة مما قد تدل على السماع .

قلت : اختُلِف في سماع ابن المنكدر من عائشة رضي الله عنها فأثبته الإمام البخاري ونفاه أبو زرعة الرازي وابن معين والبزار([2])، لكن الصواب - والله أعلم - أنه سمع منها كما قال البخاري لأنه في بعض رواياته عنها يقول سمعت عائشة رضي الله عنها وهذا تصريح منه بالسماع منها وهو ما استدل به البخاري . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. وسيقوم الباحث بإيراد ما يراه مناسباً من القرائن لمناقشة هذه المسألة .
قال **الذهبي** : " وفيها – أي سنة مائة وثلاثين - ، وقيل سنة إحدى وثلاثين ومائة (من الوفيات) ، محمد بن المنكدر ... وقد سمع من عائشة وأَبي هرَيرة"([3]) .
وقال ابن العماد الدمشقي في أحداث سنة ١٣٠هـ : ".. وسمع محمد بن المنكدر عائشة وأبا هريرة ،... وقال ابن ناصر الدين : وهو من أضراب عطاء بن أبي رباح ، لكن تأخرت وفاته عن تلك الطبقة "([4]) .
قلت : ثم حاول الذهبي أن يوضح كيفية السماع وإثباته بطريقة ذكية قلّ من ينتبه إليها ، وذلك بأن المنكدر والد محمد هو خال عائشة – رضي الله عنها – وعليه فإن الخال لا بد له من علاقة وطيدة بقرابته ولا سيما إذا كانت عائشة – رضي الله عنها – حيث كانت مرجعاً لكل

---

[1] الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢٣٦ . **والحديث أخرجه** : أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني،(ت ٢٧٥هـ) ، **السنن** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج ٤ ص ٤٠٥ .

[2] قال ابن حجر: " وقد قال ابن معين وأبو بكر البزار لم يسمع من أبي هريرة وقال أبو زرعة لم يلقه" . اظر : **التهذيب** ، (ترجمة محمد بن المنكدر) ، ج ٩ ص ٤١٩ .

[3] الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت٧٤٨هـ) ، **العبر في خبر من غبر** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، ج ١ ص ١٣١ .

[4] ابن العماد الحنبلي ، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد ،(ت ١٠٨٩هـ) ، **شذرات الذهب** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ج ١ ص ٣٠٦ – ٣٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناس . ثم إن المنكدر دخل على عائشة يطلب منها المساعدة ، فساعدته بالمال ، قال المزي : "... وقال أبو القاسم اللالكائي: **كان المنكدر خال عائشة** فشكا إليها الحاجة، فقالت له: إن لـــي شيئاً يأتيني أبعث به إليك ، فجاءتها عشرة آلاف ، فبعثت بها إليه فاشترى جارية من العـــشرة آلاف فولدت له محمداً ، وأبا بكر، وعمر "([1]).

قال الذهبي : " إن ثبت الإسناد إلى ابن المنكدر بهذا فجيد ، **وذلك ممكـــن ، لأنــــه قرابتهـــا، وخصيص بها ، ولحقها وهو ابن نيف وعشرين سنة**"([2]) . **وقد ولد محمد بن المنكدر ســـنة بضع وثلاثين** "([3]) .

ولكن ابن حجر اعتمد في نفي السماع على كلام البخاري بأن هارون بن محمد الفروي قال : مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . وعلى كلام ابن المديني عن أبيه أنه بلغ ستاً وسبعين سنة"([4])

قلت : ثم ذهب ابن حجر يثبت عدم السماع بما يلي: فقال : " فيكون مولده على هذا قبل ســـنة ستين بيسير فتكون روايته عن عائشة وأبي هريرة وعن أبي أيوب الأنـــصاري وأبـــي قتـــادة وسفينة ونحوهم مرسلة ، وقد قال ابن معين وأبو بكر البزار لم يسمع من أبي هريرة وقال أبو زرعة لم يلقه ، وإذا كان كذلك فلم يلق عائشة لأنها ماتت قبله "([5]) .

وهذا كله بناء على كلام ابن المديني : بأنه عاش ستاً وسبعين سنة !! فلماذا لا نبني على أنه وُلد سنة بضع وثلاثين ، و لحق عائشة وهو ابن نيف وعـــشرين سنة - كما قال الذهبي- وهو قد مات في سنة مائة وثلاثين ، وعليه يكون قـــد عاش أكـــثر من ست وسبعين سنة - في اعتقادي – وكما أشار ابن العماد الحنبلي بأنه قد تأخرت وفاته ، فقد يكون قد عمّر فوق المائة – كغيره ممن عمّر ، وهذا ليس مستحيلاً - ، وبذلك ألا يكون قد أدرك عائشة وسمع منها ؟؟ ويستوي هذا مع كلام البخاري بأنه قد سمع منها !! ونحكم على حديثه بالسماع من عائشة .

فما الذي يمنع من ذلك ؟؟ ثم كلام مَن نقدم عند الترجيح ؟ كلام البخاري الذي يثبت السماع - المتوافق مع القاعدة القائلة بأن المثبت مقدم على النافي ، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ - أم كلام غيره الذي ينفيه ؟؟.

---

[1] المزي ، جمال الدين أبي الحجاج يوسف، (ت ٧٤٢هـ) ، **تهذيب الكمال** ، مؤسسة الرسالة ، تحقيـق : د. بشار عواد معروف ، ج ٢٦ ص ٥٠٩ .

[2] الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت ٧٤٨ هـ) ، **سير أعلام النبلاء** . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٩ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، تحقيق : شعـيب الأرنؤوط ، ج ٣ ص ٣٥٣.

[3] **المرجع السابق** ، ج ٥ ص ٣٥٤ .

[4] ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ٤١٧.

[5] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٩ ص ٤١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم إن الإمام مسلماً في مقدمة كتابه ذهب إلى : أنَ إمكان اللقاء والسماع يكفى للاتــصال ، ولا شك في إمكان اللقاء بين ابن المنكدر – وهو غير متهم بالتدليس - و عائــشة ، بنــاء علــى اعتبار سنة ولادة ابن المنكدر التي ذكرها الذهبي ، فروايته عنها محمولــة علــى الاتــصال والسماع ، و لا غرو أن البخاري صرح بسماعه منها .

قلت : ويرد تأكيد لنا من الترمذي - مرة أخرى - بالنقل عن مخرمة بن بكير في إثبات هذا السماع . يقول الترمذي : " حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا يحيى بن اليمان ، عن معمر ، عن محمد بن المنكدر ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الفطــر يــوم يفطر الناس ، والأضحى يوم يضحي الناس " . سألت محمداً عن هذا الحــديث وقلــت لــه : محمد بن المنكدر سمع من عائشة ؟ فقال : نعم روى مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن محمــد ابن المنكدر قال : سمعت عائشة "(١) .

والشيخ الألباني يحتج بإسنادٍ فيه مخرمة ؛ قال : " .... و العلة فيه أن طائفــة مــن أهــل مصــــر ذكروا أن مخرمة لم يسمع من أبيه لصغر سنه ، .. و أثبت بعضهم سماعه منــه " و الراجح أن روايته عن أبيه وجادة من كتاب أبيه ، و هي حجة"(٢).

قلت : ولكن هناك من المعاصرين من أثبت الانقطاع بين مخرمــة وأبيــه ، ولكنــه اعتبــره موصولاً بالقرائن ، وذلك عن طريق بيان أصل السند وبلده الذي خرج منه ، **قــال الــدكتور خالد الدريس** : " ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – لا يبالغ في التشدد إزاء رجال سند الخبر الذي يتضمن ثبوت اللقاء أو السماع ، فمن ذلك ؛ السند الذي فيه (محمد بن المنكدر عن عائشة) ،...، فهذا السند فيه انقطاع ، ولكن لعل البخاري احتج بخبــر مخرمة بن بكير عن أبيه **لأن التدليس كان نادرًا جدًا في المدينة ، والسند الذي فيه (محمــد ابن المنكدر عن عائشة) سند مدني** ، لذا ساغ التساهل فيه، ولعل هناك قرائن أخرى أملــت على الإمام البخاري الأخذ بهذا السند، وتساهل البخاري هو في اعتماده هنا علــى الوجــادة ، وقد احتج بالوجادة بعض أهل العلم "(٣).

قلت : هل فات الألباني كلام الترمذي السابق في إثبات السماع من طريق مخرمة بن بكيــر ! فلم أقف على أي ذكر أو إشارة لهذه الطريق في كتبه في معرض كلامه علــى إســناد ابــن المنكدر عن عائشة ؟ ثم ما هو قوله في كلام الذهبي وابن العماد في إثبات سماع ابن المنكــدر

---

[1] الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى، (ت ٢٧٩هـــ) ، **العلل الكبير** (ترتيب أبي طالــب القاضــي) ، مكتبة الأقصى ، عمان ، تحقيق : حمزة ديب ، ج ١ ص ٢٧٠ .

[2] الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٩٠ .

[3] الدريس ، خالد منصور ، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيّا والسّمَاع في السّنَد المعنعن بَين المتعَاصِرين** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هــ - ١٩٩٧م ، ص ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من عائشة ؟ فلم نجد تعليقاً منه على ذلك ؟ ثم إنّ إثبات السماع الذي ذكره الترمذي نقلاً عن البخاري لم يجب عنه الشيخ الألباني ولم يعقب عليه بشيء ! ولا غرو أن الشيخ الألباني يقول: " **فإن تخطئة الإمام البخاري أو أحد رواته الثقات ليس بالأمر الهين**"([1]) . **وقال**: " **قد أثبت سماعه منه إمام الأئمة البخاري ، والمثبت مقدم على النافي ، ومن علم حجة على من لا يعلم ، ولا سيما إذا كان مثل البخاري**"([2]) . وبعد كل هذا ألا يكون محمد بن المنكدر قد سمع من عائشة ؟ **فالذي يراه الباحث هو إثبات سماع ابن المنكدر من عائشة لقوة الأدلة السابقة . والله تعالى أعلم بالصواب .**

الأنموذج الثاني :

سماع راشد بن سعد([3]) (ت ١٠٨هـ)من ثوبان([4]) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ت٥٤هـ).

في حديث :" بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البَرْد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البَرْد فأمرهم أن يَمسحوا على العَصَائب والتَسَاخين([5])" .

---

[1] انظر : الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ٣٢٦. **قلت** : وقد قال هذا الكلام في معرض قضية تختص بسماع يزيد بن أبي خالد الدالاني عن أبي عبيدة بن حذيفة بن اليمان .

[2] انظر : الألباني ، **إرواء الغليل** ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ١٦٧.

[3] هو : راشد بن سعد المَقْرَئي بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب الحمصي **ثقة كثير الإرسال** من الثالثة مات سنة ثمان وقيل ثلاث عشرة. وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد ، وقال أحمد: لا بأس به، وشذ ابن حزم فقال: ضعيف. وقال الدارقطني: يعتبر به، لا بأس به. وقال أبو حاتم والحربي: لم يسمع من ثوبان ، وقال الخلال عن أحمد : لا ينبغي أن يكون سمع منه ،وقال ابن حجر: ذكر البخاري أنه شهد صفين مع معاوية. **انظر ترجمته** :ابن أبى حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٤٨٣ ، الذهبي ، (ت ٧٤٨هـ) ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ج ٢ ص ٣٥ . ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ١٩٦ و **التقريب** ، ج ١ ص ٢٨٩ .

[4] هو : ثوبان الهاشمي، مولى النبي، صلى الله عليه وسلم صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين . انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ١٤٥.

[5] **التساخين** : هي الخِفاف وَلاَ واحدَ لها من لفظها . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ١ ص ٥٠١. **والحديث أخرجه** : أبو داود ، السنن ،ج ١ ص ٥٦ ، أحمد ، أبوعبدالله أحمد بن حنبل الشيباني،(ت٢٤١هـ) ، **المسند** ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ج ٥ ص ٢٧٧، الحاكم ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري،=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وهذا الحديث ذكره القاسمي ثم عقّب عليه الشيخ الألباني موافقاً له على الحكم في إثبات السماع بين راشد بن سعد وثوبان .

قال الشيخ القاسمي([1]) **- معلقاً على هذا الحديث ، ودافِعاً عنه الشبهات التي أثارها النقاد -**

".... الشبهة الأولى : قالوا : في إسناد حديث ثوبان ، راشد بن سعد عن ثوبان وقد قال الخلال في علله : **إن أحمد بن حنبل قال : لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان لأنه مات قديماً . أي فيكون معللاً بالانقطاع لسقوط راو بين راشد وثوبان** . و(الجواب) أن هذا إنما يأتي على مذهب من يشترط في الاتصال ثبوت السماع .

وقد أنكر الإمام مسلم ذلك في مقدمة صحيحه إنكاراً شديداً ، ورأى أنه قول مخترع ، وأن المتفق عليه أن يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع ، وعليه ؛ **فالانقطاع في الحديث غير مقطوع به** ، ويرجع الأمر إلى رجال سنده ، فإذا كان رجاله ثقات ، كان صحيحاً أو حسناً جيداً صالحاً للاحتجاج به ، ولذا أخرجه الإمام أحمد في (مسنده) معولاً على الاحتجاج به وتبليغه سنة يعمل بها ...**على أن مجرد الانقطاع ليس قادحاً** فقد وقع في مسلم بضعة عشر حديثاً منقطعة ، وإن تبين وصلها من وجه آخر ، لأن مقطوع الثقة ليس كغيره ، ولذلك قُبِل من المراسيل مراسيل الثقات كما تقرر في موضعه... وبعد فإن رجال حديث ثوبان كلهم ثقات مرضيون كما يُعلم من مراجعة أسمائهم من طبقات الرجال وقد عرفت الجواب عن شبهة الانقطاع فيه فقوي وحَسُن وصَلُح للاحتجاج به . والحمد لله " .**انتهى كلام القاسمي باختصار.**

قلت : ثم علق الشيخ الألباني على كلام القاسمي"وأن المتفق عليه أن يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع "، قائلاً : " وهذا الإمكان متحقق ، فقد ذكر البخاري أن راشد بن سعد شهد صفين مع معاوية ومن المعلوم أن وقعة صفين كانت سنة (٣٦) ، ووفاة ثوبان سنة (٥٤) فقد عاصره (١٨) سنة . وإذا تذكرنا أن العلماء وثقوه - دون خلاف يذكر - وأنه لم يُرم بالتدليس ، ينتج من ذلك أن الإسناد متصل وأن إعلاله بالانقطاع مردود لأنه قائم على مذهب من يشترط في الاتصال ثبوت السماع . وهو مرجوح كما أشار إليه المؤلف رحمه الله تعالى . ومما يقوي ما ذكرنا أن البخاري أثبت سماع راشد من ثوبان كما تقدم في كلام أحمد شاكر

=(ت٤٠٥هـ) ، **المستدرك على الصحيحين** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ج ١ ص ٢٧٥ ، **كلهم من طريق راشد بن سعد عن ثوبان به .**

[1] القاسمي ، محمد جمال الدين (الدمشقي)،(ت١٩١٤م)، **المسح على الجوربين والنعلين** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، قدم له : أحمد محمد شاكر ، و**حققه**: الشيخ ناصر الدين الألباني ، ج ١ ص ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك دليل قاطع على لقيه إياه لأن البخاري من القائلين باشتراط ثبوت السماع فـــي الاتـــصال وأنه لا يكفي فيه المعاصـــرة ، فتأمل "([1]) .

وبعد البحث عن علة الانقطاع بين راشد بن سعد وثوبان عند أئمة العلل والنقد وقفت على أن **هناك من نفى هذا السماع : وهم الإمام أحمد وأبو حاتم والحربي** .قال الإمام أحمد : "راشـــد ابن سعد لم يسمع من ثوبان "([2]) وقال: " لا ينبغي أن يكون سمع منه "([3]) . و قال ابن حجر : " قال أبو حاتم والحربي : لم يسمع ثوبان "([4]) .

وهناك من أثبت هذا السماع والإدراك وهم البخاري وأبو داود : قال البخاري : "راشد سمع ثوبان ويعلى"([5]) . وقال أبو داود : "راشد بن سعد أدرك صفين ، ذهبت عينه يوم صفين"([6]).

قلت : والراجح ما رجحه الشيخ الألباني من إثبات السماع من خلال القرائن التي أثبتـــــها، وهـــي (السِّنين ؛ سنة وفاة ثوبان(٥٤هـ) وسنة صفين (٣٦هـ) ، ثم إثبات البخـــاري لهـــذا السماع ، وعلى حسب القاعدة (المثبت مقدم على النافي ، ومن علم حجة على من لا يعلـــم) ، فالأدلة على ذلك أقوى وأرجح من أدلة النفي ! وقد وجدت سماعاً لراشـــد مـــن ثوبـــان عنـــد

---

[1] انظر: **المسح على الجوربين** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٩. **قلت** : ونفهم من كلام الشيخ الألباني الـــسابق أن القول باشتراط ثبوت السماع قول مرجوح ، وأن المتفق عليه هو إمكان اللقاء والسماع . وهذا جيد ، ولكنه يقول : "ينتج من ذلك أن الإسناد متصل وأن إعلاله بالانقطاع مردود لأنه قائم على مذهب من يـــشترط فـــي الاتصال ثبوت السماع ، ...، والبخاري من القائلين باشتراط ثبوت السماع في الاتصال" وكلامه هذا يوهم بأن يكون كلام البخاري مرجوحاً ! وليس الأمر على هذا النحو ؟! . **فالذي يظهر للباحث أن هناك لبساً في كلام الشيخ الألباني ، ولا بد من بيانه** . فإن شرط البخاري وابن المديني لا يقوم على اشتراط ثبوت السماع فـــي الاتصال ، وإنما شرطه المحكي عنه والذي وقف عليه العلماء هو إما السماع ، وإما اللقاء . فثبوت الـــسماع في الاتصال ، محكي عن " الإمام أحمد ، و أبي زرعة ، وأبي حاتم . وهو شرط أضيق من شرط البخاري " ، والبخاري لم يشترط السماع الذي هو أخص من اللقاء ، ولم يشترط البحث في سلامة كل سماع من الـــوهم والخطأ " . انظر : ابن رجب الحنبلي ، **شرح علل الترمذي** ، مرجع ســـابق ، ج ٢ ص ٥٩٢. **وانظـــر** : المرجع نفسه ، من كلام المحقق : د. همام سعيد ، ج ١ ص ٢٠٥.

[2] أحمد بن حنبل ، **العلل ومعرفة الرجال** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار الخـــاني ، الريـــاض ، ط ١، ١٤٠٨ هـــ ، ١٩٨٨ م ، تحقيق وتخريج : الدكتور وصي الله بن محمد ، ج ١ ص ٣٤٦.

[3] ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٢٩٢ .

[4] المرجع نفسه .

[5] البخاري ، محمد بن إســـماعيل، (ت٢٥٦هـــ) ،**التـــاريخ الكبيـــر** ، دار الكتـــب العلميـــة ، بيـــروت ، تحقيق:مصطفى عبد القادر ، ط ١ ، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م ، ج ٣ ص ٢٩٢.

[6] ، أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ،(ت٢٧٥هـ) ، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود** ، مكتبـــة دار الاستقامة ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة – ط١، ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٧ م ، ج ٢ ص ١٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البيهقي([1]) من طريق: بقية عن صفوان بن عمرو **أخبرني راشد بن سعد ، حـــدثني ثوبـــان ،** قــــــال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا ثوبان ، لا تسكن الكُفُور([2]) ، فإنَّ ســاكِنَ الكُفُور كَساكِنِ القُبُور" . **و قلت** : ولكن فيه عنعنة بقية بن الوليد - وهو مدلس - ولم يــصرح بالتحديث.

الأنموذج الثالث :

سماع مجاهد([3]) (ت ١٠٤هــ) من أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - **(ت ٥٨هــ).**

في حديث : " مَوْقِفُ سَاعَةٍ فِي سَبيلِ اللهِ خَيرٌ مِنْ قِيامِ لَيْلَةِ القَدْر عِنْدَ الحَجَرِ الأَسْوَدِ " .

قال الشيخ الألباني : " رواه عباس الترقفي في " حديثه " أخبرنا أبو عبــد الــرحمن المقــري حدثنا سعيد بن أبي أيوب أخبرنا محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن مجاهد عن أبي هريرة أنه كان في الرباط ، ففزعوا ، فخرجوا إلى الساحل ، ثم قيل : لا بأس ، فانصرف النـــاس و أبو هريرة واقف ، فمر به إنسان ، فقال : ما يوقفك يا أبا هريرة ؟ فقال : سمعت رســول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره . ..". **و هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات معروفــون ، نعم قد قيل : إن مجاهداً لم يسمع من أبي هريرة ، هكذا حكـــاه فـــي " التهــذيب " بــصيغة التمريض : " قيل " ، و هذا هو الصواب ، فقد وجدت تصريح مجاهــد بــسماعه مــن أبـــي هريرة في "سنن البيهقي" بسند صحيح عنه "**([4]) .

---

[1] انظر : البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني،(ت ٤٥٨هــ) ، **شعب الإيمــان** ، مكتبــة الرشــد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣ هــ - ٢٠٠٣ م ، تحقيق: الدكتور عبد العلي حامد ، ج ١٠ ص ٢٣ .

[2] **الكُفُور** : ما بَعُد من الأرض عن الناس فَلا يَمُرّ به أحد وَأهْل الكُفور عند أهْل المُدُنِ كالأموات عِند الأحْياء فَكأنّهم في القُبور . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٤ ص ٣٤٠ .

[3] هو : مُجاهد بن جَبْر بفتح الجيم وسكون الموحدة أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، **ثقة** ،روى عــن: علي والعبادلة الأربعة وأبي هريرة **وغيرهم** ، **وعنه** : أيوب السختياني وعطاء وعكرمة وغيرهم . وقال ابن حجر : "كان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر ... وقال علي بن المديني لا أنكر أن يكــون مجاهــد لقي جماعة من الصحابة وقد سمع من عائشة. وقال البرديجي: **روى مجاهد عن أبي هريرة وعبــد الله بــن عمرو وقيل لم يسمع منهما** ، ...**ولم أر من نسبه إلى التدليس" .انظر ترجمته:** ابن أبـــي حـــاتم ، **الجــرح والتــعديل** ، ج ٨ ص ٣١٩ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٣٩، و**التقريب** ، ج ٢ ص ١٥٩.

[4] الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ١٤٢. **وأخرجه** : ابن حبـــان ، **الــصحيح** ، ج ١٠ ص ٤٦٢ ، البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٦ ص ١٤٠ ، **كلاهما من طريق الترقفي به . قلت** : وقــد أخــرج البيهقـــي - الحديث الذي أشار إليه الشيخ الألباني - من طريق محمد بن عبيد الطنافسي نا يونس بن أبي إســحق عــن=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسيقوم الباحث بجمع الأقوال في صحة سماع مجاهد من أبي هريرة ومناقشتها باستخدام القرائن في الترجيح بينها .

* **القائلون بعدم السماع** : نقل ابن حجر كلام البرديجي([1]) وبين أن هناك من يقول بعدم السماع فقال : "**وقيل لم يسمع منهما**([2]).

* **القائلون بالسماع : نصَّ ابن حبان والنووي والذهبي على سماع مجاهد من أبي هريرة ، فقالوا " سمع أبا هريرة " ، وبَيّن ابن حبان ذلك فقال : " سمع مجاهد من أبي هريرة أحاديث معلومة ،بيّن سماعه فيها عمر بن ذر ، وقد وهم من زعم أنه لم يسمع من أبي هريرة شيئاً** ، لأن أبا هريرة مات سنة ثمان وخمسين في إمارة معاوية ، وكان مولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب ، ومات مجاهد سنة ثلاث ومائة ، فدل هذا على أن مجاهداً سمع أبا هريرة"([3]).

قلت : ولد مجاهد سنة (٢١هـ) ومات سنة (١٠٤هـ) وهو ابن ثلاث وثمانين سنة ، وتوفي أبو هريرة سنة (٥٨هـ) وهو ابن ثمان وسبعين سنة . فبينهما (٣٧) سنة ، وهذا يعني أن إدراكه له محتمل ، وعليه فيحتمل سماعه منه ، ثم إن لمجاهد عن أبي هريرة روايات في الصحيحين مما يدل على السماع بينهما . **إن الشيخ الألباني اعتمد في إثبات السماع – هنا -**

=مجاهد قال حدثني أبو هريرة "أن رسول الله قال : أتاني جبريل فقال : إني أتيتك البارحة فلم يمنعني من أن أدخل عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان باب البيت تمثال رجل وستر فيه ..الحديث ".انظر:البيهقي ، أبو بكر احمد بن الحسين،(ت ٤٥٨هـ) ،**السنن الكبرى** ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، باب : ما جاء في نكاح المحلل ، ج ٧ ص ٣٣٩. **وقلت** : ولا بد من بيان أن لبساً وقع في كلام الشيخ الألباني في قوله "نعم قد قيل : إن مجاهداً لم يسمع من أبي هريرة ، هكذا حكاه في " التهذيب " بصيغة التمريض : " **قيل** " ، و هذا هو الصواب"، فظاهره أنه يصوب عدم السماع ! ولكن الشيخ يصوب لفظ (قيل) الذي نقله ابن حجر عن البرديجي ، ولم يصوب عدم السماع بدليل كلامه الآتي بعده مباشرة .

[1] هو : الإمام الحافظ الحجة، أبو بكر، أحمد بن هارون بن روح البرديجي البرذعي ،(ت ٣٠١هـ) ، نزيل بغداد . قال حمزة السهمي:" سألت الدارقطني عن أبي بكر البرديجي، فقال: ثقة، مأمون، جبل" ، وقال الخطيب : "كان ثقة حافظاً" .انظر : الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ١٤ ص ١٢٣ .

[2] انظر : ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، مرجع سابق ، ج ١٠ ص ٣٩.**قلت : ولم أقف على من هو القائل؟**

[3] انظر : ابن حبان ،أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي التيمي، (ت ٣٥٤هـ) ، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ج ١٩ ص ٢١١. النووي ، أبو زكريا محيى الدين بن شرف، (ت ٦٧٦ هـ) ، **تهذيب الأسماء واللغات** ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ج ٢ ص ٩٩ . الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج ١ ص ٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقط على إيراد حديث البيهقي وبصحة إسناده عنه وكأنه اكتفى بـذلك[1] . وبـذلك يكـون ترجيح الشيخ الألباني في إثبات السماع بينهما صحيحاً . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الرابع :

سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود[2] (ت ٧٩هـ) من أبيه الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود[3] (ت ٣٢هـ) –رضي الله تعالى عنه - .

في حديث :" ما أصابَ أحداً قَطّ هَمٌّ و لا حَزَنٌ ، فقال : اللهم إني عَبْدك و ابن عبدك و ابـن أمَتك ،ناصِيتي بيدك ماضٍ فِيَّ حُكمك عَدْل فِيَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سـمّيت بـه نفسك ، أو علَّمته أحداً من خلقك ، أو أنزلته في كتابك ، أو استأثرت به فـي علـم الغيـب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي و نور صدري و جَلاء حَزَني و ذهاب هَمِّي . إلا أذهب الله هَمَّه و حَزَنه و أبدَله مكانه فَرَجاً . قال : فقيل : يا رسول الله ألا نتعلمها ؟ فقال بلى ينبغـي لمن سمعها أن يتعلمها " .

قال الشيخ الألباني : " رواه أحمد و الحارث بن أبي أسامة وأبويعلى و الطبراني وابن حبان و الحاكم من طريق فضيل بن مرزوق حدثنا أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عـن أبيه عن عبد الله قال :قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره"[4].

---

[1] **قلت** : وقد ذكر الشيخ الألباني في (**السلسلة الصحيحة**) أحاديث فيها : مجاهد عن أبي هريرة ؛ معتبـراً السماع حاصلاً بينهما وأنه على شرط الشيخين . انظر : ج ١ ص ٣٥٥ .

[2] هو : عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، **ثقة** ، من صغار الثانيـة ، مـات سـنة تـسع وسبعين، **وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً** . أنظر ابن حجر ، **التقريب** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٥٧٨.

[3] هو : من كبار العلماء من الصحابة ، مناقبه جمة ، وأمّره عمر على الكوفة ، ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة . انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٥٣٣.

[4] انظر : **السلسلسة الصحيحة** ، ج ١ ص ١٩٨ . **والحديث أخرجه : أحمد** ، **المـسند** ، ج ١ ص ٣٩١ ، **الهيثمي** ، علي بن أبي بكر بن سليمان، (ت ٨٠٧هـ) ، **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة** ، مركز خدمة السنة ، المدينة المنورة ، تحقيق :حسين أحمد صالح ، ط ١ ، ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٢م ، ج ٢ ص ٩٥٧ ، **أبو يعلى** ، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، (ت٣٠٧هـ)، **المسند** ، دار المأمون للتـراث ، دمشق ط ١ ، تحقيق : حسين سليم أسد ، ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م ، ج ٩ ص ١٩٨ ، **الطبراني** ، أبـو القاسـم سليمان بن أحمد، (ت ٣٦٠هـ) ، **المعجم الكبير**، مكتبة العلوم والحكم ، الموصـل ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـــ - ١٩٨٣ ،تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، ج ١٠ ص ١٦٩ ، **ابن حبـان** ، **الـصحيح** ، ج ٣ ص ٢٥٣ ، **الحاكم** ، **المستدرك** ، ج ١ ص ٦٩٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وفي معرض التخريج نقل الشيخ الألباني كلام الحاكم الآتي : " قال الحاكم : " حديث صحيح على شرط مسلم ، **إن سَلِم من إرسال عبد الرحمن** بن عبد الله عن أبيه ، فإنه مختلف في سماعه من أبيه"([1]) .ثم علّق الشيخ عليه:"بقي الكلام على الانقطاع الذي أشار إليه الحاكم،وأقرَّه الذهبي عليه،وهو قوله : **إنْ سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه .**
قلت (الألباني) : **هو سالم منه ، فقد ثبت سماعه منه بشهادة جماعة من الأئمة** ، منهم سفيان الثوري و شريك القاضي و ابن معين و البخاري و أبو حاتم ، و روى البخاري في " التاريخ الصغير " بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : لما حضر عبد الله الوفاة ، قال له ابنه عبد الرحمن : يا أبت أوصني ، قال : ابك من خطيئتك . **فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفى سماعه منه ، لأنه لا حجة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسماع ، و من علم حجة على من يعلم** "([2]) .

قلت : والظاهر من صنيع الشيخ الألباني أنه كان متردداً في إثبات السماع في البداية ولكنه مال أخيراً لترجيح إثبات السماع على النحو الآتي :

في بداية أمره كان يرى الانقطاع بينهما ، قال في كتاب (صحيح الترغيب والترهيب) : "وعن ابن مسعود قال:" لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله".رواه مسلم([3]) والنسائي ورواه أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان في صحيحه **كلهم من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ولم يسمع منه** ، وزادوا فيه وشاهديه وكاتبه "([4]) .

ثم أعلّ حديثاً بمظنة الانقطاع بينهما ؛ فقال: حديث: "عليكم بألبان البقر ، فإنها تَرُمُّ([5]) من كل شجر ، و هو شفاء من كل داء"([6]) ،...وله علتان أخريان : اختلاط المسعودي، **ومظنة الانقطاع بين عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود و أبيه...** فالحديث بهذه الزيادة ضعيف الإسناد"([7]). **ثم في نهاية أمره رَجَّح الحكم بإثبات السماع** ؛ فقال في حديث " تدور رَحَى

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ١٩٨.

[2] انظر : **المرجع السابق نفسه .**

[3] **قلت : وَهَم الشيخ الألباني في نسبته للإمام مسلم لأن فيه حكماً على حديث مسلم بالضعف !** فمُسلمٌ لم يخرجه من طريق عبد الرحمن عن أبيه ، وإنما أخرجه من طريق شباك عن علقمة عن عبد الله بن مسعود . انظر ، مسلم ، **الصحيح** ، كتاب المساقاة ، باب لعن آكل الربا ، ج ٥ ص ٥٠ .

[4] الألباني ، **صحيح الترغيب والترهيب** ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ٥ ، ج ٢ ص ٢٧٦.

[5] **تَرَمُّ** : تأكل . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٢ ص ٦٤٦ .

[6] **قلت** : وهذا الحديث أخرجه : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ٤٤٨ .

[7] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٤٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإسلام بعد خمس و ثلاثين أو ست و ثلاثين أو سبع و ثلاثين ، فإن يَهْلَكوا فسبيل مَــنْ هَلَــك ،وإن يَقُم لهم دينهم يَقُم لهم سبعين عاماً..."([1]) : " هــذا حــديث صــحيح علــى شــــرط الشيخين([2]) على ما في سماع عبد الرحــمن من أبيه من الاختلاف ، **و الراجح عنــدي أنـــه سمع منه**"([3]) . وفي موضع آخر قال:" **قد سمع من أبيه على الراجح عندنا** "([4]).

قلت : هذه مجمل أقوال الشيخ الألباني في مسألة سماع عبد الرحمن من أبيه عبد الله .

و بعد البحث في سماع عبد الرحمن من أبيه عبد الله وجدت أن هناك من أئمة العلل والنقد **مَن يُثبِت هذا السماع** كأبي حاتم والبخاري ، والثوري وشريك وإسرائيل ، ومَنْ بَعدهم ، كــالمزي وابن حجر وغيرهما . فحينما سُئل **الإمام أحمد** عن هذا السماع أجاب :" أما الثوري وشــريك فإنهما يقولان: سمع. وفي حديث لإسرائيل يقول: سمعت أبي ، عبــد الله "([5]) . " **ونقــل ابــن حجر عن ابن المديني** أنه لقي أباه وسمع منه حديثين حديث الضب وحديث تأخير الــصلاة ، **ثم ذكر أن العجلي** قال : "يقال : إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً مُحَرِّم الحَرام"([6]) "([7]) .

ثم إن البخاري في حديث رواه عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه أن الوليد بن عقبة أخر الصلاة بالكوفة فانكفأ ابن مسعود إلى مجلــسه " وفــــيه : أن عبدالرحمن قال :" وأنا مع أبي" ، نقل قول شعبة : "**لم يسمع عبد الرحمن بن عبــد الله بــن**

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ٥٠. **والحديث أخرجه** : أحمد ، **المــسند** ، ج ١ ص ٣٩٠ ، ابــن حبان ، **الصحيح** ، ج ١٥ ص ٤٦ ،أبو يعلى ، **المسند** ، ج ٨ ص ٤٢٥ ، الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١٠ ص ١٧٠. **كلهم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود .**

[2] **قلت** : وَهِم الشيخ في قوله (على شرط الشيخين) ، فليس لعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رواية في الصحيحين ، فكيف يكون على شرط الشيخين ؟! وقد أخرج الشيخان لعبد الرحمن رواية واحدة في ليلة الجن. انظر : البخاري ، **الصحيح** ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧هــ - ١٩٨٧، تحقيق : د. مــصطفى ديب البغا ، كتاب المناقب ، باب ذكر الجن ، ج ٣ ص ١٤٠١ ، ومسلم ، أبو الحسين مــسلم بــن الحجــاج القشيري ، **الصحيح** ، دار الجيل ، بيروت ، كتاب الصلاة ، باب الجهر بالقراءة في الصبح ، ج ٢ ص ٣٧.

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ٥٠.

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٤٨٦.

[5] انظر : ابن المبرد ، يوسف بن حسن بن أحمد جمال الدين الصالحي، (ت ٩٠٩هــ) ، **بحر الدم (فــي من مدحه أحمد أو ذمه)** ، دار الراية ، الرياض ، ١٩٨٩م ، ص ٩٦.

[6] **قلت : وهذا حديث أخرجه ابن سعد** من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق قال حدثنا زكريا بن أبي زائــدة عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول "محرم الحلال كمستحل الحرام" . انظر : ابن سعد ، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت١٦٨هــ) ، **الطبقات الكبرى** ، دار صادر ، بيروت ، ج ٦ ص ١٨١ .

[7] ابن حجر ، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسعود من أبيه" ؛ **علّق قائلاً: "وحديث ابن خثيم أولى عندي"**(١) . **ثم صرّح البخاري مرة أخرى بالسماع فقال : " سمع أباه"**(٢). **ونصّ أبوحاتم على ذلك فقال** :" سمع أباه عبد الله(٣). **وأثبته المزي** وقال:" وقد سمع منه(٤). ورجحه **الزيلعي**(٥) .

وهناك من يُعِلّ حديثه بالانقطاع (بنفي السماع) كابن معين وشعبة و(قول عن أحمد) **وقد ذكر ابن حجر أقوالهم**؛ فقال: " قال ابن معين لم يسمع من أبيه ، وقال أحمد : كان له عند موت أبيه ست سنين ... "(٦). **ثم بيّن الألباني أن المنذري رجحه** فقال عنه : " وأعله بقوله : لم يسمع من أبيه .."(٧) .

قلت : ومن أوجه الخلاف بين الأئمة في سماعه ؛ أن بعضهم يثبت السماع ولكن في حديث واحد (قاله العجلي) . وبعضهم في حديثين (قاله ابن المديني) . وبعضهم قال : بأنه كان عمره ست سنوات عند وفاة أبيه (قاله أحمد)!

فماذا يقصدون بقولهم : ست سنوات ؟ هل يريدون نفي السماع مطلقاً لصغر سنه ؟ أم أن سّنه لا تسمح له بالتحمل ؟ أليس محمود بن الربيع يقول : عقلت مجة مجها النبي صلى الله عليه وسلم في وجهي وأنا ابن خمس سنين ، وقد أخرج البخاري هذه الرواية من طريق الزهري عن محمود بن الربيع قال :عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو "(٨).

قال ابن الصلاح : " اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير... قال القاضي عِيَاض بن موسى : قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع "(٩).

---

[1] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **التاريخ الصغير** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق: محمود إبراهيم ، ج ١ ص ٩٩.

[2] انظر : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٩٩.

[3] ابن أبى حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ٢٤٨.

[4] المزي ، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن،(ت ٧٤٢هـ) ، **تحفة الأشراف** ، المكتب الإسلامي ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، ج ٩ ص ٥٨ .

[5] الزيلعي ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف،(ت٧٦٢هـ)، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية** ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ج ٨ ص ١٩٣. **قال الزيلعي :" وصحح الترمذي حديثه عنه"** .

[6] انظر : ابن حجر ، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٤٠. أحمد ، **العلل ومعرفة الرجال** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ١٣٤.

[7] الألباني ، **إرواء الغليل** ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ١٨٤-١٨٥.

[8] البخاري ، **الصحيح** ، كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ، ج ١ ص ٤١ .

[9] ابن الصلاح ، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)** ، ص ١٢٩ – ١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه فإن سن الست سنوات يصح فيها السماع ، ولكنه لا يعني أنه حصل فيها سماع كثير من الأحاديث .

وأما نفي يحيى بن معين لسماعه ، فالظاهر أنه كان له في هذه المسألة قولان ، ورجع عن أحدهما بدليل ما رواه ابن عساكر من طريق: " معاوية بن صالح قال سمعت يحيى بن معين يقول : **عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود سمع من علي ومن أبيه** . وقد روي عن يحيى : أن عبد الرحمن **لم يسمع من أبيه** ، وهذا من طريق عباس بن محمد قال سمعت يحيى بن معين يقول : عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمعا من أبيهما "[1]. **وبذلك لا يعول على نفيه منفرداً .**

وفي هذا الحديث نستطيع أن نُعْمِل قاعدة (المثبت مقدم على النافي) لقوة الأدلة ووجاهتها في إثبات السماع . وعليه قد يكون التوفيق بين الأقوال السابقة بأن عبد الرحمن سمع من أبيه بعض الأحاديث ، ولم يسمع منه مطلقاً ، فلا تعارض بين الأقوال .

ثم ومن خلال أقوال الشيخ الألباني السابقة في ترجيح سماع عبد الرحمن من أبيه تظهر لنا المنهجية العلمية الدقيقة التي سار عليها الشيخ الألباني في اتباع الدليل والرجوع إلى الحق.

والله تعالى أعلم بالصواب .

المطلب الثاني : نفي السماع بلفظ السماع

ويُقصد بنفي السماع : أن يقوم بعض الأئمة بإثبات سماع راوٍ من آخر ، لشبهة المعاصرة أو اللقاء أو السماع ، ولكن هذا السماع يكون مُتوَهَما وغير واقع وغير ممكن ، فيُعَلّ به الحديث بالانقطاع ، وذلك لتوارد الأدلة القوية على عدم ثبوت سماع هذا الراوي عمّن فوقه لحديث بعينه أو بالجملة .

وسيقوم الباحث بإيراد نماذج من كتب الشيخ الألباني ، لبيان حقيقة هذه العلة ومناقشتها ضمن دائرة النقد العلمي المنهجي .

---

[1] ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، (ت ٥٧١هـ) ، **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها** ، دار الفكر ،بيروت ، ط ١، دراسة وتحقيق علي شيري ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م ، ج ٣٥ ص ٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول :

سماع قتادة([1]) (ت١١٧هـ) من الصحابي الجليل عبد الله بن سَرْجِس([2])(ت نيف وثمانين هـ) في حديث : " نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يُبَال في الجُحْر قالوا لقتادة : ما يُكْرَه من البَوْل في الجُحْر ؟ قال : يقال : إنها مساكن الجِنّ ".

قال الشيخ الألباني: " **ضعيف** ، أخرجه:(أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي)([3]) بسند صحيح عن قتادة عن ابن سَرجِس به . وقال الحاكم : " صحيح على شرط الشيخين ولعل متوهماً يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس وليس هذا بمستبعد فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول وقد احتج مسلم بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجس وهو من ساكني البصرة . ووافقه الذهبي .

قلت (الألباني) : **وفيه نظر لوجوه ثلاثة** :

---

[1] قَتَادَة بن دِعَامة بن قتادة .. ابن سدوس أبو الخطاب السدوسي البصري ولد أكمه. روى عن أنس بن مالك و عبدالله بن سرجس...وغيرهما ، وعنه:أيوب السِّختياني وشعبة ...وغيرهما . قال الاثرم:" سمعت أحمد يقول: قتادة .. لم يسمع شيئاً إلا حفظه" ، وقال أبو حاتم :"هو أحب إلي من أيوب ويزيد الرِّشْك إذا ذكر الخبر يعني إذا صرح بالسماع"،..،وقال أبو داود الطيالسي: عن شعبة :" كان قتادة إذا جاء ما سمع قال حدثنا ، وإذا جاء ما لم يسمع قال : قال فلان" ،..، وقال الحاكم في "علوم الحديث": لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس" . وقد ذكر ابن أبي حاتم عن احمد بن حنبل "مثل ذلك ،وزاد : قيل له فابن سرجس فكأنه لم يره سماعاً " . انظر : ابن حبان ، **الثقات** ، دار الفكر ،ط ١ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥،تحقيق : السيد شرف الدين أحمد، ج ٥ ص ٣٢٢ ، الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٥ ص ٢٧٤ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٨ ص ٣١٨ ، وقال ابن حجر في " **التقريب**" : قتادة بن دعامة ... ثقة ثبت ، وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة . انظر : ج ٢ ص ٢٦. **قلت: وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين .** انظر : **طبقات المدلسين** ، ص ٤٣.

[2] **قلت**: قال ابن حجر : " عبد الله بن سَرْجِس : بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم وبعدها مهملة، المزني حليف بني مخزوم . قال البخاري وابن حبان: له صحبة ونزل البصرة ،وله عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث عند مسلم وغيره. ". **انظر** : **الإصابة في معرفة الصحابة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، ج ٤ ص ٩٢-٩٣ .وقال النووي :" روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - سبعة عشر حديثًا. روى مسلم منها ثلاثة " .انظر: **تهذيب الأسماء واللغات** ، ج ١ ص ٣٦٩.

[3] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٨٢ ، أبو داود ، **السنن** ، ج ١ ص ١٢ ، النسائي، **السنن الكبرى**،ج ١ ص ٧٠ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ١ ص ٢٩٧ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٩٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول : أن غاية ما يفيده كلام الحاكم هذا إثبات معاصرة قتادة لابن سرجس وإمكـان لقائـه وسماعه منه ، وهذا يكفي في إثبات الاتصال عند مسلم وحده دون البخاري ، لأن من شـرطه ثبوت اللقاء كما هو معروف عنه ، وحينئذ فالحديث على شرط مسلم فقط .

الثاني : أن الحاكم نفسه نفى أن يكون سمع منه ؛ فقال في "معرفة علوم الحديث" " إن قتـادة لم يسمع من صحابي غير أنس " . فالسند هذا منقطع ، وبه أعله ابن التركماني في " الجـوهر النقي " فقال متعقباً على البيهقي : " قلت : روى ابن أبي حاتم عن حرب بن إسماعيل عن ابن حنبل قال : ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا عن أنس " قيل له : فابن سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعاً " .

ومما لا شك فيه أن أحمد رضي الله عنه لا يخفى عليه تعاصر قتادة مع ابن سـرجس فلـو كان ذلك كافياً لإثبات سماعه منه لم ينفه عنه ، ولهذا فالقلب لا يطمئن للإثبات الذي أشـار إليه الحاكم وحكاه الحافظ في " التلخيص " عن علي بن المديني .

الثالث : أن قتادة مدلس معروف التدليس وقد أورده فيهم الحافظ برهان الدين بن العجمي من " التبيين وقال : " انه مشهور به "([1]) . وكذلك صنع الحافظ ابن حجر في " طبقات المدلـسين " وسبقهم إليه الحاكم في " المعرفة " لكن ذكره " في المدلسين الذين لم يخرجوا من عداد الـذين تقبل أخبارهم " . **غير أن ثبوت كونه مدلساً في الجملة مع ما قيل من عدم صحة سماعه من عبد الله بن سرجس ؛ مما لا يجعل القلب يطمئن لاتصال السند . فنتوقف عن تصحيحه حتى نجد له طريقاً أخرى أو شاهداً . والله أعلم** "([2]).

وقال الشيخ في (تمام المنة) : " ... حديث قتادة عن عبد الله بن سرجس قال : "نهى رسـول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الجحر" .. الحديث **ضعيف** وتصحيح من صححه تـساهل أو خطأ منهم ؛ فإن له علة تمنع الحكم عليه بالصحة؛ وهي عنعنة قتادة فإنه مدلس ... وأورده الحافظ في " المرتبة الثالثة " ؛ وهي:" من أكثر من التدليس فلم يحتج به الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم ". هـذا يقـال فيمـا لوثبت سماع قتادة من ابن سرجس في الجملة ؛ وقد أثبته علي بن المديني ونفاه غيره ، فقـال الحاكم في " معرفة علوم الحديث" :" وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنـس " . فالحـديث

---

[1] انظر : سبط ابن العجمي ، أبو الوفا إبراهيم بن محمد سَبْط ابن العجمي الشافعي،(ت٨٤١هـ) ، **التبيـين لأسماء المدلسين** ،دار الكتب العلمية ، بيروت،ط ١ ،١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، تحقيق : يحيى شفيق ،ص ٤٦

[2] انظر : الألباني ، **إرواء الغليل** ، ج ١ ص ٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنده منقطع ، ومع ذلك فقد أورده في " المستدرك " وصححه ! فكأنه ذهل عن علة الحديث، ولهذا ضَعَّف ابن التركماني الحديث ... "([1]) .

قلت : وعليه فلا بد من الوقوف على حقيقة سماع قتادة من عبدالله بن سرجس ، هل كان له سماع بالجملة ؟ أم أنه سمع حديثاً بعينه ؟ أم لم يثبت سماعه بالمرة منه ؟ وسيقوم الباحث بإيراد أقوال أهل الشأن في هذه المسألة ، ومناقشتها .

ذهب علي بن المديني والإمام أحمد والحاكم والنووي إلى إثبات سماع قتادة من ابن سَرجِس، فحينما سئل الإمام أحمد عن ذلك ؟ قال : نعم قد حدث عنه هشام يعني عن قتادة عن عبد الله بن سرجس حديثاً واحداً ، وقد حدث عنه عاصم الأحول"([2]). وقال النووي : "سمع أنس بن مالك ، وعبد الله بن سرجس"([3]) .وأثبت أبو حاتم اللقاء بينهما فقال : لم يَلْقَ إلا أنساً وعبد الله بن سرجس([4]). وأثبت سماعه منه علي بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن "([5]) .

ولم يثبت هذا السماع في رواية عن أحمد([6]) ، وقول للحاكم([7]) ، ورجحه ابن التركماني([8]) .

قلت : وهذا مجمل ما استطعت الوقوف عليه في هذه المسألة ، والظاهر من هذه الأقوال أن في سماع قتادة من ابن سَرجِس خلاف حاصل ، ولا بد من بيان حقيقته .

من خلال الأقوال السابقة في معرفة أحوال قتادة توصل الباحث إلى أن قتادة ثقة ثبت ، ولكنه: مشهور بالتدليس ومن المرتبة الثالثة ، وخاصة عن الصحابة الكرام ، ومتفق على سماعه من الصحابي أنس بن مالك – رضي الله تعالى عنه - . وفي هذه الحالة لا نستطيع تطبيق قاعدة (المثبت مقدم على النافي) وهي قاعدة لا يعمل بها دائماً ومطلقاً([9]) ، وذلك لشهرة وإكثار قتادة

---

[1] انظر : الألباني ، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة** ، المكتبة الإسلامية ، دار الراية للنشر ، ط ٣، ١٤٠٩هـ ، ج ١ ص ٦١ .

[2] انظر : **العلل ومعرفة الرجال** ، ج ٣ ص ٢٨٤

[3] انظر : **تهذيب الأسماء واللغات** ، ج ٢ ص ٦٣ .

[4] انظر :**الجرح والتعديل** ، ج ٧ ص ١٣٣.

[5] انظر : ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ج ١ ص ٩٤.

[6] انظر ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٨ ص ٣١٩ . وفيه نقل ابن حجر أن ابن أبي حاتم ذكر عن احمد بن حنبل أنه قال : ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أنس قيل له : فابن سرجس : فكأنه لم يره سماعاً .

[7] انظر : الحاكم ، **معرفة علوم الحديث** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، تحقيق : السيد معظم حسين ، ص ١٦٤ ، **وقال فيه : لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس .**

[8] انظر : ابن التركماني ، **الجوهر النقي** وهو ذيل على (سنن البيهقي) ، ج ١ ص ٩٩.

[9] **انظر : ص ٢٦ من هذا البحث .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من التدليس ، لهذا كان الأئمة يتحرزون من أقواله عند التحديث : فكان شعبة ينظر إلى فم قتادة كيف يقول؟ فإذا قال:حدثنا؛كتب عنه ، وإذا حدث بما لم يسمع، قال: حدث فلان "([1]) .

فقتادة كانت له طريقة في أداء الحديث ، وكان الأئمة يعرفونها ، بحيث أنه لو قال حدث فلان ، فلا يعتبر سماعاً منه ، وإذا قال : قال فلان ، أو عن فلان ؛ فهذا يعني أنه لم يسمعه منه مباشرة . وكل هذا ينطبق على حديث قتادة عن عبد الله بن سرجس في هذا الحديث .

وعليه فإن المتتبع لأقوال الشيخ الألباني في هذه المسألة يقف على دقة الشيخ ومنهجيته وسعة اطلاعه وتمرسه في علم الحديث وفنونه . ونظراً لما سبق بيانه ، فإن هناك من قال أنه سمع حديثاً واحداً ، ولكن جاء هذا الخبر بصيغة التمريض (قيل) وهو عند أحمد في (العلل)، ومن جهة أخرى وفي هذا الكتاب نفسه؛ جاء نفي السماع مطلقاً من فم أحمد لابنه ! كما ذكرت سابقاً ؟ فعلّق الشيخ الألباني :" **ومما لا شك فيه أن أحمد رضي الله عنه لا يخفى عليه تعاصر قتادة مع ابن سرجس ! فلو كان ذلك كافياً لإثبات سماعه منه لم ينفه عنه**" .

وبالإضافة إلى ما سبق ، لنا أن نتسائل : أين دليل من أثبت السماع ؟ لأن الباحث لم يقف على حديث واحد – حتى لو كان ضعيفاً – فيه سماع قتادة من ابن سرجس !! فكل أحاديث قتادة عن ابن سرجس جاءت بالعنعنة .

ثم إنه قد يَرِد علينا ما قاله الشيخ الألباني في مسألة عنعنة قتادة عن ابن سرجس التي صححها الحاكم وقضى بإمكانية سماعه منه ، بناء على ظن محتمل - في رأيه –! فلعل الحاكم لم ينتبه إلى هذا ، فَيُعَدّ عليه من أوهامه التي أشار إلى وجودها الأئمة النقاد ، وذلك لأن الحاكم نفسه نفى أن يكون سمع منه ؛ ويضاف هذا إلى أدلة الانقطاع بينهما .

وللأدلة السابقة وقوتها يذهب الباحث إلى ما رجحه الشيخ الألباني في عدم ثبوت سماع قتادة من عبد الله بن سرجس . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **سير أعلام النبلاء** ، ج ٥ ص ٢٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني :

سماع الأعمش([1])(ت١٤٨هـ) من الصحابي الجليل أنس بن مالك (ت ١١٠هـ) .

في حديث : " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يَرفَع ثَوبَه حتى يَدنوَ مِنَ الأرض" .

قال الشيخ الألباني :" أخرجه أبو داود والترمذي و الدارمي والبيهقي([2]) من طريقين عن عبد السلام بن حرب الملائي عن الأعمش عن أنس بن مالك به . وقال أبو داود عقيبه : " وهو **ضعيف** " . **و قد أفصح الترمذي عن علته فقال** : " ... **ويقال : لم يسمع الأعمش من أنس و لا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم** ، و قد نظر إلى أنس بن مالك ، قال : رأيته يصلي ، فذكر عنه حكاية في الصلاة " . قال المنذري : " و ذكر أبو نعيم الأصبهاني أن الأعمش رأى أنس بن مالك و ابن أبي أوفى و سمع منهما ، **و الذي قاله الترمذي هو المشهور** "([3]) .

قلت : في هذا الحديث ذهب جمهور العلماء إلى تضعيف رواية الأعمش عن أنس وذلك لعدم ثبوت سماع الأعمش من أنس ، ولكن البزار وأبا نعيم أثبتا هذا السماع وخالفا الجمهور . وسأذكر أقوال أهل العلم في هذا السماع لبيان أيهما نرجح ؟ إثبات السماع أم نفي السماع ؟ بناء على ما يتوافر من الأدلة والحجج .

---

[1] هو : سليمان بن مهران ، أبو محمد الأسدي، الكاهلي، مولاهم الكوفي . قال أبو حاتم : رأى أنس بن مالك يُصلى ، ولم يسمع منه ، وهو ثقة يحتج بحديثه " .. وقال الذهبي: " والرجل مع إمامته كان مدلساً .... ورواية الأعمش عن أنس منقطعة ، ما سمع من أنس بل صلى خلفه . وقال أبو نعيم : رأى أنساً وابن أبي أوفى وسمع منهما ،وقال البزار: سمع من أنس ، ثم أورد حديثاً ذكر فيه سماعه منه، وقال أبو داود : روايته عن أنس ضعيفة... قالوا : مات الأعمش في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة بالكوفة وزاد أبو نعيم: في ربيع الأول وهو ابن ثمان وثمانين سنة" . **انظرترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ١٤٦ ، الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٦ ص ٢٤٨ ، **و ميزان الاعتدال** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق:علي محمد البجاوي ، ج ٢ ص ٢٢٤ .**قلت : وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين** . انظر: **طبقات المدلسين** ، ص ٣٣ .

[2] انظر : الدارمي ، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن، (ت٢٥٥هـ) ، **سنن الدارمي** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ،١٤٠٧هـ ،تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، ج ١ ص ١٧٨، أبو داود ، **السنن** ، باب التكشف عند الحاجة ، ج ١ ص ٧ ، الترمذي ، **سنن الترمذي** ، باب ما جاء فى الاستتار عند الحاجة ، ج ١ ص ٢١ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٩٦.

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ١٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نَصَّ الأئمة : أحمد(١) والبخاري(٢) وأبوداود(٣) والترمذي(٤) والخطيب البغدادي(٥)والمزّي(٦) على نفي السماع ، ورجح ذلك الحافظ ابن حجر(٧) والمناوي(٨) ؛ وتبعهم في ذلك الشيخ الألباني الذي بنى حكمه على الحديث بالضعف اعتماداً على كلام الترمذي السابق وسار عليه في كتبه فقال في حديث : " وما يدريك لعله تكلم بما لا يعنيه أو بخل بما لا ينقصه " أخرجه الترمذي من طريق الأعمش عن أنس به وقال:" حديث غريب" . **يعني ضعيف** وذلك لأن الأعمش لم يسمع من أنس"(٩).

قلت : وبعد البحث لم أجد من أثبت هذا السماع سوى البزار وأبونعيم ! وقد نقل الذهبي قولهما فقال : " قال البزّار :"سمع من أنس" . ثم أورد حديثاً ذكر فيه سماعه منه " !وقال:

" وقال أبو نعيم : رأى أنساً، وابن أبى أوفى، وسمع منهما"(١٠).

وهنا لا نستطيع إعمال قاعدة (المثبت مقدم على النافي) ، لإجماع الجمهور على تقديم نفي السماع . ودليل المُثبِت(البزار) لا يقوى على ردّ دليل(النافي) جمهور العلماء . بدلالة أن كل روايات الأعمش عن أنس جاءت معنعنة ، وليس فيها صيغ سماع ، ولا سيما أن الأئمة قالوا

---

[1] انظر قوله : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

[2] انظر قوله : الترمذي ، **العلل الكبير** ، ج ١ ص ١٣ .

[3] انظر قوله : **سؤالات الآجري** ، ج ١ ص ٢٦٢ .

[4] انظر قوله : **سنن الترمذي** ، باب ما جاء في الاستتار عند الحاجة ، ج ١ ص ٢١ .

[5] انظر : الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي أبو بكر ،(ت٤٦٣هـ) ، **تاريخ بغداد** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ٩ ص ٣ .

[6] انظر قوله : **تحفة الأشراف** ، ج ٣ ص ١٨١ .

[7] انظر قوله : **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ص ١٩٥ .

[8] انظر : المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، **فيض القدير** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٤م ، ج ٥ ص ١١٨ .

[9] انظر : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير، (ت ١١٨٢هـ)، **رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار** ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥ هـ ، تحقيق : الشيخ الألباني ، ص ٧٢. **وانظر** : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ١٢٨ .وقال الألباني : " إلا أن الأعمش على عنعنته لم يثبت له سماع من أنس". **والحديث أخرجه** : الترمذي ، **السنن** ، ج ٤ ص ٥٥٨ .

[10] انظر ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٢٢٤ ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ٦ ص ٢٤٤ . **قلت** : وساق الذهبي الحديث المشار إليه من طريق **أبي يحيى الحماني** ، عن الأعمش : سمعت أنساً يقرأ " إن ناشئة الليل .." . **قلت** : وفيه أبو يحيى الحِمّاني وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن وهو **صدوق يخطىء** رمي بالإرجاء . (**انظر ترجمته**: ابن حجر،**التقريب** ، ج ٢ ص ٣٣٤)، **وقد خالفه غيره في إثبات السماع**، فرواه أبو يعلى من طريق **أبي أسامة** ثنا الأعمش أن أنس بن مالك... وذكر الحديث . انظر : أبو يعلى ، **المسند** ، ج ٧ ص ٨٨ **وقلت : ثم إنني لم أجد تعليقاً من الشيخ على كلام البزار ! ولم يناقشه في ذلك !**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الأعمش مدلس ، ولا يؤخذ بعنعنته ما لم يصرح بالتحديث ، فمتى قال (حدثنا) فلا كــلام ، ومتى قال (عن) تطرق إلى احتمال التدليس([1]) ، ويضاف إلى هذا ؛ أن كل روايــات تحديثــه (بذكر السماع) عن أنس ضعيفة ، فلا يعتمد عليها([2]) .

ومن هنا يظهر للباحث ضعف قول المثبتين للسماع ، ورجاحة قول النافيين . وهذا ما رجحه الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثالث :

سماع الليث بن سعد([3])(ت ١٧٥هـ) من مِشْرَح بن هَاعَان (توفي قريباً من ١٢٠هـ)([4]) .

في حديث : " ألا أُخبركم بالتَّيْس المُستَعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المُحَلِّــل([5]) ؛ لعن الله المُحلِّل والمُحَلَّل له" .

قال الشيخ الألباني : **صحيح**...وهو من حـــديث: عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعلي بــن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن عباس **وعقبة بن عامر...وحديث عقبة بن عــامر يرويــه أبو مصعب مشرح بن هاعان قال : قال عقبة بن عامر...وذكر الحديث" .**

وقد أخرجه ابن ماجه([6]) قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري ثنا أبي قال : ســمعت الليث بن سعد يقول : **قال لي** أبو مصعب (مشرح بن هاعان) به . ومن هذا الوجــه أخرجــه

---

[1] انظر : **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

[2] **قلت : وقد ذكر المناوي هذه الطرق ، وبيّن موطن الضعف فيها** . انظر : **فيض القدير** ، ج ٥ ص ١١٨

[3] هو : الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث الإمام المصري. ...قال أحمد:" الليث ثقة ولكــن في أخذه سهولة"... وقال ابن المديني:" الليث ثقة ثبت" ،..وقال يحيى بن معين:" كان يــساهل فـــي الــسماع والشيوخ" ، وقال الأزدي :" صدوق إلا أنه كان يساهل" ، وولد الليث سنة (٩٤). انظر : **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ص ١٨٠ ، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج ٣ ص ٤٢٣، **تهذيب التهذيب** ، ج ٨ ص ٤١٦ .

[4] هو : مِشْرَح بن هاعان المعافري أبو المصعب المصري . روى عن: عقبة بن عامر الجهني والمحرر بن أبي هريرة . وعنه: عبدالله بن لهيعة والليث بن سعد . قال أحمد: معروف .وقال ابن معين : **ثقة** ، وقال ابن يونس : مات قريباً من سنة عشرين ومائة . وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال :" يخطئ ويخالف"، ثم قال في الضعفاء : " يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به"، وقال ابن عدي :" وله غير ما ذكرت وأرجو أنه لا بأس به" . انظر :البخاري، **التاريخ الكبير** ، ٨ ص ٤٥ ، ابــن أبـــي حـــاتم ، **الجـــرح والتعديل**، ج ٨ ص ٤٣٢، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ١١٧، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ١٤١ .

[5] **المُحَلِّل** : أن يُطَلِّق الرجل امرأته ثلاثا فيتزوّجها رجل آخرُ على شريطة أن يُطَلِّقَهــا بعــد وَطْئهــا لتَحــلَّ لزوجها الأوّل . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ١ ص ١٠٣٥.

[6] انظر : **سنن ابن ماجه** ، باب المحلل والمحلل له ، ج ١ ص ٦٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحاكم(١) والبيهقي(٢) دون قوله " لي " ؛ وقال الحاكم : " صحيح الإسناد "؛ ووافقه الذهبي . ثم قال الحاكم : " **وقد ذكر أبو صالح كاتب الليث عن ليث سماعه من مشرح** ". ثم ساقه من طريقه: **ثنا الليث بن سعد سمعت مشرح بن هاعان به** . وقال : " صحيح الإسناد " . ووافقه الذهبي...وقال البوصيري في (الزوائد) : هذا إسناد مختلف فيه من أجل أبي مصعب .
قلت(الألباني) : **والمتقرر في(مِشرَح) أنه حسن الحديث ... وقد أُعِلَّ بعلة أخرى**(٣) ؛ فقال ابن أبي حاتم - بعد أن ذكره من طريق أبي صالح وعثمان بن صالح عن الليث به -: "
قال أبو زرعة : وذكرت هذا الحديث ليحيى بن عبد الله بن بكير وأخبرته برواية عبد الله بن صالح وعثمان بن صالح فأنكر ذلك إنكاراً شديداً **وقال** : **لم يسمع الليث من مشرح شيئاً ولا روى عنه شيئاً** . وإنما حدثني الليث بن سعد بهذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم..وذكر الحديث" . قال أبو زرعة : والصواب عندي : حديث يحيى يعنى ابن عبد الله بن بكير"(٤) . وقال الحافظ ابن حجرفي (التلخيص)(٥):" وحكى الترمذي عن البخاري أنه استنكره..."(٦).
قلت : والذي يُفهَم من كلام الشيخ الألباني السابق أن الحديث معلول بعلتين ؛الأولى: الاختلاف في توثيق مشرح، **والثانية** : **عدم سماع الليث بن سعد من مشرح بن هاعان** ، فحديثه عنه منقطع و مستنكر. ثم إنه ليس من حديث مشرح أصلاً كما قال أبو زرعة . وإنما هو من حديث : يحيى بن عبد الله بن بكير .

---

[1] انظر : **المستدرك على الصحيحين** ، ج ٢ ص ٢١٧ .

[2] انظر ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٢٠٨ .

[3] **قلت** : اعتبر الشيخ الألباني أن الاختلاف في توثيق (مشرح بن هاعان) هو العلة الأولى في هذا الحديث ؟! ولكن الاختلاف في توثيق أحد الرواة لا يعتبر علة ، كما قال الحاكم في كتابه (**معرفة علوم الحديث** – ص ١٧٤) : " معرفة علل الحديث هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " . مع أن ابن قيم الجوزية ذكر "أن هذا الحديث معلول بثلاث علل إحداها: أن أبا حاتم ضعّف مشرح بن هاعان" .انظر : ابن قيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن أبي بكر،(ت ٧٥١هـ) ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ،دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، فصل : مساوئ التحليل ، ج ٣ ص ٤٥ .

[4] انظر: الرازي ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) ، **علل الحديث** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م ، تعليق : محمد الدباسي ، ج ٢ ص ٩٤-٩٥.

[5] انظر قوله : ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٩هـ -١٩٨٩م ، ج ٣ ص ٣٧٣ .

[6] الألباني ، **إرواء الغليل** ، ج ٦ ص ٣٠٧-٣١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فأما بالنسبة للعلة الأولى(عند الألباني) وهي الاختلاف في توثيق (مشرح) ؛ فإنه قد حسّن حديث مشرح بن هاعان ؛ فهو عنده حسن الحديث"[١] .وبذلك تكون العلة ! قد زالت .

وأما العلة الثانية ، فإن الباحث سيقوم بنقل أقوال أئمة النقد والتعليل لهذا الحديث ، و يناقشها مناقشة علمية للوصول إلى الصواب ما أمكن ، بحول الله تعالى .

قلت : تكلم ابن القيم على هذا الحديث وفصّل القول فيه مدافعاً عن العلل التي ألصقت به ، فقال : " وقد أُعِلّ هذا الحديث بثلاث علل ؛ **إحداها** : أن أبا حاتم البستي ضَعَّف مشرح بن هاعان . **والثانية** ما حكاه الترمذي في كتاب العلل عن البخاري أنه قال:"عبد الله بن صالح لم يكن أخرجه في أيامنا ، ما أرى الليث سمعه من مشرح بن هاعان ؛ لأن حيوة يروي عن بكر ابن عمرو عن مشرح" . **والثالثة** : ما ذكرها الجوزجاني: أنهم كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث إنكاراً شديداً.

فأما العلة الأولى :...مشرح قد وثقه يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد ، وابن معين أعلم بالرجال من ابن حبان ، وهو صدوق عند الحفاظ ، لم يتهمه أحد البتة ، ولا أُطلق عليه أحد من أهل الحديث قط أنه ضعيف ، ولا ضعفه ابن حبان ، وإنما يقال : يروي عن عقبة بن عامر مناكير لا يتابع عليها ؛ فالصواب ترك ما انفرد به[٢] .

وأما العلة الثانية : فعبد الله بن صالح قد صرح بأنه سمعه من الليث ، وكونه لم يخرجه وقت اجتماع البخاري به لا يضره شيئاً ؛ وأما قوله : " إن حيوة يروي عن بكر بن عمرو بن شريح المصري عن مشرح " فإنه يريد به أن حيوة من أقران الليث أو أكبر منه ، وإنما روى عن بكر بن عمرو عن مشرح ، وهذا تعليل قوي ، ويؤكده أن الليث قال " قال مشرح " ولم يقل حدثنا ، وليس بلازم ؛ فإن الليث كان معاصراً لمشرح وهو في بلده ، وطلب الليث العلم وجمعه لم يمنعه أن لا يسمع من مشرح حديثه عن عقبة بن عامر وهو معه في البلد .

وأما التعليل الثالث : فقال شيخ الإسلام (ابن تيمية) : إنكار من أنكر هذا الحديث على عثمان غير جيد ، وإنما هو لتوهم انفراده به عن الليث وظنهم أنه لعله أخطأ فيه حيث لم يبلغهم عن غيره من أصحاب الليث ، كما قد يتوهم بعض من يكتب الحديث أن الحديث إذا انفرد به عن الرجل من ليس بالمشهور من أصحابه كان ذلك شذوذاً فيه وعلة قادحة ، وهذا لا يتوجه ههنا لوجهين : **أحدهما** : أنه قد تابعه عليه أبو صالح كاتب الليث عنه ، رويناه من حديث أبي بكر

---

[1] الألباني ، **صحيح سنن ابن ماجه** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، باب المحلل والمحلل له ، حديث رقم (١٥٧٢) ، ج ١ ص ٣٢٦. **قلت** : **ثم إنه يوثقه في موضع آخر** ، فيقول : **هو ثقة** ، **وفيه كلام يسير ولا يضر**" . انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢٤٩.

[2] **قلت** :**ولهذا فقد أصاب الشيخ الألباني في تحسين حديث مشرح ، لا بل قد قال** : **هو ثقة** ، **وفيه كلام يسير ولا يضر** . انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القطيعي ثنا جعفر بن محمد الفريابي حدثني العباس المعروف بأبي فريق ثنا أبو صالح حدثني الليث به ، فذكره ، ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ثنا أبو بكر الشافعي ثنا إبراهيم بن الهيثم أخبرنا أبو صالح ، فذكره .

والثاني : أن عثمان بن صالح هذا المصري نفسه روى عنه البخاري في صحيحه ، وروى عنه ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال : هو شيخ صالح سليم التأدية ، قيل له : كان يلقن ؟ قال : لا ، ومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة ، وإنما الشاذ ما خالف به الثقات ، لا ما انفرد به عنهم ، فكيف إذا تابعه مثل أبي صالح وهو كاتب الليث وأكثر الناس حديثاً عنه ؟ وهو ثقة أيضاً ، وإن كان قد وقع في بعض حديثه غلط ، ومشرح قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال فيه الإمام أحمد : هو معروف ؛ فثبت أن هذا الحديث حديث جيد وإسناده حسن"([1]) .

قلت : ثم حاول الزيلعي أن يدافع عن صحة سماع الليث من مشرح ، بأن وثق رجال إسناد ابن ماجه ، ثم دفع عنعنة الليث عن مشرح ، وذلك :

أولاً : بذكره لرواية ابن ماجه التي فيها قول الليث (قال لي مشرح) رادّاً على قول أبي زرعة " لم يسمع الليث من مشرح شيئاً ، ولا روى عنه" ؛ فقال" :" قوله: في الإسناد: قال لي أبو مصعب(مشرح) : يَرُدُّ ذلك " .

ثانياً : بدفع العلة التي ذكرها ابن بي حاتم وذلك بأن ابن القطان ولا غيره لم يُعَرِّج عليها"([2]).

ثم إن الحافظ ابن حجر – بعد أن ذكر علل الحديث - حاول إثبات سماع الليث من مشرح وذلك بنقله للحديث من طريق الحاكم وابن ماجه فقال :" ...ووقع التصريح بسماعه في رواية الحاكم ، وفي رواية ابن ماجه من حديث الليث : قال لي مشرح ..."([3]).

ولكن الشوكاني كان له شأن آخر مع إسناد هذا الحديث فضعفه ، بتضعيف شيخ ابن ماجه وهو يحيى بن عثمان . فقال : " وحديث عقبة بن عامر أخرجه أيضا الحاكم ، ...وسياق إسناده في سنن ابن ماجه هكذا : حدثنا **يحيى بن عثمان** بن صالح المصري قال : حدثنا أبي قال : سمعت الليث بن سعد يقول : قال لي مشرح بن هاعان ...فذكره ،**ويحيى بن عثمان ضعيف** ؛ ومشرح قد وثقه ابن معين"([4]) .

---

[1] انظر : ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين**، مساوئ التحليل ، ج ٣ ص ٤٥ .

[2] انظر : **نصب الراية** ، ج ٣ ص ٢٤٠ . **قلت** : **ووافقه المناوي على ذلك** . انظر : **فيض القدير** ، ج ٨ ص ٤٤٩ .

[3] انظر : **التلخيص الحبير** ، ج ٤ ص ٣١٠.

[4] **الشوكاني** ، محمد بن علي،(ت ١٢٥٥هـ)،**نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الجيل ، بيروت ،ج ٦ ص ٢٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ولكن "يحيى بن عثمان بن صالح السهمي المصري (ت٢٨٢هـ) **صدوق** رمي بالتشيع وليَّنه بعضهم لكونه حدّث من غير أصله"([1]) ، وكان عالماً بأخبار البلد وبموت العلماء **وكان حافظاً للحديث ،وحدَّث بما لم يكن يوجد عند غيره** ، وكان يُحَدِّث من غير كتبه ، فطُعِن فيه لأجل ذلك"([2]) .

قلت : وبعد هذه الجولة مع أقوال الأئمة حول سماع الليث بن سعد من مشرح بن هاعان لهذا الحديث ، يرى الباحث أن الحديث بين الليث ومِشْرَح منقطع ، وأن السماع بينهما متوهم ، وذلك للأدلة التالية :

١- أن الليث متكلم في تساهله بالسماع على وجه الخصوص ، مع كونه ثقة ثبت . وقد أشرت إلى هذا من قول أحمد : "الليث ثقة ولكن في أخذه سهولة"... ومن قول يحيى بن معين:" أنه كان يساهل في السماع والشيوخ" ، ومن قول الأزدي :" صدوق إلا أنه كان يساهل".

فالظاهر أنه كان يتساهل في السماع ، ولذلك فقد يكون قد وهم في ذكر هذا السماع ، ولا سيما أن الأئمة النقاد كالبخاري: قد استنكره . وأبو زرعة : نفاه مطلقاً ، لأنه سأل يحيى بن عبدالله بن بكير عنه ؟ فأخبره بأن الليث حدثه به عن سليمان بن عبد الرحمن ، وصوّبه .

قلت : فلعل الخطأ في هذا الإسناد هو من عبد الله بن صالح (كاتب الليث) أو من عثمان بن صالح ، كما أشار أبو زرعة الذي استنكر حديثهما .

٢- ثم إن الشيخ الألباني قد أشار إلى طريقين عند ابن ماجه والحاكم وليس فيهما لفظ (لي) بعد قول الليث ؛ وكأن هذه اللفظة (لي) زيادة (مدرجة) في الحديث([3]) ، وتدل على تساهل الليث في السماع ؛أو أنها غلط ممن دون الليث . وقد تكون قد ذُكِرت حال المذاكرة([4]).

---

[1] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣١٠.

[2] انظرترجمته :ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ٢٢٥ . وقال ابن أبي حاتم : "**كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه**" . انظر : **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ١٧٥ .وقال الذهبي :"**وهو صدوق إن شاء الله**".انظر : **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٣٩٦.

[3] **قلت** : **أخرجه ابن ماجه** من طريق **محمد بن إسحاق** أخبرنا عثمان بن صالح قال سمعت الليث بن سعد يقول قال مشرح بن هاعان ، به. **انظر**: **السنن** ، ج ٧ ص ٢٠٧. **وأخرجه الحاكم** من طريق **يحيى بن عثمان** ابن صالح ثنا أبي قال : سمعت الليث بن سعد في المسجد الجامع يقول : قال أبو مصعب مشرح بن هاعان ،به . **انظر**: **المستدرك** ، ج ٢ ص ٢١٧. **قلت** : **وليس في الطريقين لفظ (لي)** .

[4] **قلت** : **وقول الراوي** :" **قال لي فلان**" كثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرات وأن ما يسمعه الشخص بالمذاكرة ، ليس مثل ما يسمعه في الرواية ، والراوي حال تحديثه في المذاكرة ، ليس على درجة ما يحدث به إذا قصد الرواية . وهذه المذاكرة : معروف عند العلماء أنهم يتسامحون فيها ، وربما دلسوا ، وربما أسقطوا ، يعني يتسامحون في المذاكرة . فالمناظرات ، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وأما قضية سماع الليث من مشرح ؛ فتُدفع بما يلي :

أن البيهقي أخرج هذا الحديث من طريق: عثمان بن صالح قال سمعت الليث بن سعد يقول: قال مشرح بن هاعان سمعت عقبة بن عامر ..وذكر الحديث". ثم ذكر متابعةً لعثمان بن صالح من طريق: الفضل بن محمد حدثنا **أبوصالح** ثنا الليث بن سعد قال سمعت مشرح بن هاعان يحدث عن عقبة بن عامر ... فذكره "[1].

وأشار الشيخ الألباني إلى الطريق التي أخرجها الحاكم: يحيى بن عثمان بن صالح ثنا أبي قال: **سمعت الليث بن سعد يقول : قال أبو مصعب مشرح بن هاعان** قال عقبة بن عامر الجهني..به. وهذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقد ذكر أبو صالح كاتب الليث ، عن ليث سماعه من مشرح بن هاعان"[2] .

وهذه الطريق لا يوجد فيها تصريح بالسماع ، كما أشار الشيخ الألباني . ولكن الحاكم عقّب بذكر متابعة أبي صالح كاتب الليث (التي فيها ذكر السماع) ، لعثمان بن صالح.

فأما أبو صالح كاتب الليث ، فقد تكلم فيه العلماء بين مُوَثِّق وبين مُضَعِّف ، قال ابن حجر:"**عبد الله بن صالح المصري** أبوصالح كاتب الليث... قال أحمد : "كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره، وليس هو بشئ" ، وذكره يوماً فذمّه وكرهه . وقال ابن عدي:" هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب"....،وقال ابن يونس:" روى عن الليث مناكير ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه" ،...وقال الخليلي:" كاتب الليث ،كبير،لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها" . وقال ابن حبان :"منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان صدوقاً في نفسه ،وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح ؛ ويكتب بخط يشبه خط عبدالله،ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبدالله انه خطه فيحدث به..."[3]. وقال ابن حجر :" صدوق كثير الغلط ؛ثَبْتٌ في كتابه؛ وكانت فيه غفلة"[4] . وقال الذهبي : " كان صاحب حديث فيه لين"[5] .ثم قال: " وقال صالح جزرة: "كان ابن معين

=بها.انظر : الأبناسي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب،(ت٨٠٢هـ) ، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح** ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، تحقيق : صلاح فتحي ، ج ١ ص ١٦٧ .

1 البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٢٠٧ .

2 الحاكم ، **المستدرك على الصحيحين** ، ج ٢ ص ٢١٧.

3 انظر : ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٢٢٦ .

4 انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٥٠١ .

5 الذهبي ، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، دار القبلة ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، ج ١ ص ٥٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يوثقه ، وهو عندي يكذب في الحديث". وقال النسائي: "ليس بثقة" ،وقال ابن المديني: "لا أروى عنه شيئا"([1]).

قلت : فالظاهر من أمره أنه تغير بأخرة فكان يغلط في حديثه وأسانيده ؛ كما ذكر أحمد وابن عدي ، ولكنه كان في أول أمره ثبتاً إذا حدث من كتابه .

وعليه فإن متابعته التي يذكر فيها السماع ، ليست معتبرة ، ولا يُعَوّل عليها ، لوجود من نفى السماع ممن هو أوثق منه وأثبت في الحديث والأسانيد وعللها (البخاري وأبو زرعة) .

قلت : وأما عثمان بن صالح : فقال ابن حجر :" ... قال أبو حاتم : "كان شيخاً صالحاً سليم الناحية ، قيل له كان يلقن ؟ قال لا . قيل ما حاله ؟ قال شيخ" . وذكره ابن حبان في الثقات ؛ وقال:" كان راوياً لابن وهب" ...ووثقه الدارقطني ،وقال ابن رشدين :" رأيته عند أحمد بن صالح متروكاً"، وقال أبو زرعة :" لم يكن عندي ممن يكذب ، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح ؛ فَبُلوا به؛ كان يُملي عليهم ما لم يسمعوا ."([2]) . ثم قال الحافظ :" صدوق من كبار العاشرة"([3]).

فعثمان بن صالح إن لم يكن الغلط منه ، فإنه ولا بد سيكون ممن أشار إليه أبو زرعة وهو(خالد بن نجيح) الذي بُلوا به وكان يملي عليهم مما لم يسمعوا . وبناء على معرفة حال عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح ، يتبن للباحث دقة كلام الإمام أبي زرعة الذي جزم بأن الليث لم يسمع من مشرح شيئاً ، ولا روى عنه شيئاً . وهذا يبين شدة تفحصه لأحاديث الرواة - وخاصة الثقات - فأكثر ما تقع العلل في أحاديثهم .

قلت :وقد يرد علينا أن مولد الليث كان في (٩٤هـ) ، ووفاة مشرح كانت قريباً من (١٢٠هـ) ،فبينهما نحو(٢٦) سنة ، وهذا يعنى احتمال إدراكه له وسماعه منه ، ولكن ما أثبتّه من تساهل الليث في السماع ، يدفع هذا الاحتمال .

والذي يراه الباحث ، أن قاعدة (المثبت مقدم على النافي) ، لا تُقبل على إطلاقها ، ولا يُعمل بها إلا إذا صاحبتها قرائن ترجح إحداها على الأخرى ، كما في حديثنا هذا .

ويرى الباحث صحة إشارة الشيخ الألباني لتعليل هذا الحديث بعدم السماع بين الليث ومشرح ابن هاعان . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٤٤١ .

[2] انظر : **تهذيب التهذيب** ، ج ٧ ص ١١٣ . ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ١٥٤.

[3] انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٦٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث : نفي اللقاء .

ويُقصد بنفي اللقاء :

١ - أن يقوم بعض الأئمة بإثبات لقاء راوٍ بآخر ، لشبهة المعاصرة ، أو لأنهما عاشا في بلد واحد ، أو لأن أحد الأئمة أثبت بينهما لقاء ، ولكن في حقيقة الأمر ، يكون هذا اللقاء متوهماً وغير واقع وغير ممكن ، فيُعَلّ به الحديث بالانقطاع ، وذلك لتوارد الأدلة القوية على عدم ثبوت لقاء هذا الراوي عمّن فوقه لحديث بعينه أو بالجملة .

٢ - أو أن يقوم بعض الأئمة بنفي اللقاء بين راوٍ وآخر ، ويأتي أحدهم فيثبت لقاءً بينهما . ولكن الأئمة النقاد يحكمون على (إثبات اللقاء) بأنه خطأ ، فيُعلّ الحديث بإثبات سماع متوهم ناتج عن لقاءٍ منفي .

٣ - أو أن يقوم بعض الأئمة بنفي سماع راوٍ من آخر ، فيُعلّ حديثهما بالانقطاع ، بحجة عدم ثبوت اللقاء بينها ، ويأتي أحد الأئمة ، ويُثبت السماع بإمكان اللقاء ، فيتصل الحديث ، لأدلة وقرائن صحت عنده .

قلت : في بداية هذا المطلب ، لا بد من ذكر كلام مهم للشيخ الألباني فيما يخص هذه المسألة .

قال الشيخ الألباني : " ... و هكذا يجد الباحث في كتب تخريج الأحاديث عشرات بل مئات الأحاديث قد صححها الحفاظ و العلماء مكتفين في ذلك بالمعاصرة ، غير ملتزمين فيها شرط اللقاء ، و ما ذاك إلا عن قناعة منهم بأن هذا الشرط إنما هو شرط كمال ، و ليس شرط صحة ، فإن تحقق فبها و نعمت ، و إلا ففي المعاصرة بركة و كفاية ، على هذا جرى السلف ، كما شرح ذلك الإمام مسلم في " مقدمته " ، و تبعهم على ذلك الخلف من الحفاظ الذين سَمّيْنا بعضهم ، و اشتد إنكار مسلم على مخالفيهم ،غيرة منه على السنة المطهرة ، و خوفاً منه أن يهدر منها شيء ، و ما قدمنا من الأمثلة يؤيد ما ذهب إليه رحمه الله"([1]).

ويقول الشيخ :"... وسماع عروة من أم سلمة ممكن ، فإنه أدرك من حياتها نيفاً و ثلاثين سنة ، و هو معها في بلد واحد ،وفي هذا إشارة قوية إلى الانتصار لمذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء ، و أنه يكفي في إثبات الاتصال ، وإن كان اشتراط البخاري ثبوت اللقاء و لو مرة واحدة أقوى ، و لكنه شرط كمال و ليس شرط صحة كما حققته في غير موضع واحد"([2]).

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٤٧٨.

[2] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٦ ص ٤٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ومن خلال هذا نفهم أن الشيخ الألباني يذهب إلى ما تبناه الإمام مسلم في قضية المعاصرة واللقاء بين الراوي ومَنْ فوقه ، وإن كان يرى :" أن شرط البخاري[1] أوضح وأقوى[2] ، وهو شرط كمال وليس شرط صحة " . فإن تحقق فجيد ، وإن لم يتحقق ، فإن ثبوت المعاصرة مع إمكان اللقاء يكفي في الحكم بالاتصال .

قلت : مع أن الشيخ الألباني قد ذكر أن هذه من المسائل المعضلة ، (وأقصد أيهما نأخذ بعين الاعتبار: شرط البخاري في الاتصال أم شرط مسلم في ذلك ؟) .فيقول الشيخ : " و الحقيقة أن هذه المسألة من المعضلات ، و لذلك تضاربت فيها أقوال العلماء ، بل العالم الواحد ، فبعضهم مع البخاري ، و بعضهم مع مسلم . **و قد أبان مُسلِمٌ عن وجهة نظره ، و بسط الكلام بسطاً وافياً مع الرد على مخالفه ، بحيث لا يدع مجالاً للشك في صحة مذهبه**"[3] .

وكلام الشيخ لا يعني إهمال شرط البخاري ،فإنه - إن توافر - فسيكون من المُرَجِّحات ، وله الأولوية على غيره ؛ من أجل هذا قدم جُلّ الأئمة والعلماء صحيح البخاري على صحيح مسلم وغيره(من باب تقديم الأكمل على الكمال) .هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى ؛ فإن الشيخ الألباني قال بأن التحقق من ثبوت اللقي بين الرواة في كل حلقة من حلقات الحديث يكاد يكون شبه مستحيل إلا ما قام عليه الدليل . فنَقَل على لسان جمهور المحدثين" بأنهم أكدوا ذلك علمياً في تصحيحهم للأحاديث المروية (بأسانيد لا يمكن التحقق من ثبوت التلاقي بين الرواة في كل الطبقات) ؛وهذا يكاد يكون مستحيلاً . ويَعرِف ذلك من مارس فن التخريج ، و لم يكن من أهل الأهواء"[4] .

وسيقوم الباحث بذكر نماذج على هذه المسألة من كتب الشيخ الألباني ، لبيان كيف كان الشيخ يتعامل مع من (أثبت اللقاء ، أو مع من نفى اللقاء بين الراوي ومن فوقه). وكيف أعلّ الأحاديث بذلك .

---

[1] يقول الشيخ الألباني عن شرط البخاري آنف الذكر : "...وما ذهب إليه البخاري وغيره أنه لا يكفي في الحديث أو الإسناد المعنعن لإثبات اتصاله ؛ المعاصرة ، بل لا بد من ثبوت اللقاء و لو مرة ؛ خلافاً لمسلم و غيره ممن يكتفي بالمعاصرة " . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٦ ص ٤٧٨.

[2] **قلت** : يقول الشيخ الألباني : " و كونه أوضح مما لا شك فيه ، و كذلك كونه أقوى ، كما نص على ذلك الإمام الذهبي كما تقدم ، فهو كسائر الصفات التي تميز بها " صحيح البخاري " على " صحيح مسلم " كما هو مُسلّم به عند جمهور العلماء ، فهو شرط كمال و ليس شرط صحة عندهم". انظر: **المرجع السابق** .

[3] انظر : **المرجع السابق** .

[4] انظر: **السلسلة الصحيحة**، ج ٦ ص ٤٧٨. **قلت** : **وكيف يكون مستحيلاً ؟ وقد طبقه الإمام البخاري في صحيحه ! ثم إنَّ (الألفاظ المصرحة بالسماع) و(أن يكون الراوي وشيخه من بلد واحد) يثبت تحقق اللقاء بين الراوي وشيخه .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول :

نفي اللقاء بين مُهاصِر بن حَبيب([1]) (ت ١٢٨هـ) وبين الصحابي الجليل العِرْباض بن سَارية([2]) (ت٧٥هـ) .

في حديث: " أوصيكم بتقوى الله و السمع و الطاعة وإن كان عبداً حبشياً ، فإنه من يَعِشْ مِنكم بعدي يرى اختلافاً كثيراً ، فعَليكم بسُنتي و سُنّة الخلفاء الراشدين المَهْديين بَعدي ،عَضوا عليها بالنَّواجِذ([3]) وإياكم ومُحدَثات الأمور، فإنَّ كل مُحْدَثةٍ بدعة و كُل بدعةٍ ضَلالة".

قال الشيخ الألباني :" أخرجه الطبراني في " مسند الشاميين "([4])، و في " المعجم الكبير"([5]) عن أرطاة بن المنذر عن المهاصر بن حبيب عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال رجل من أصحابه : يا رسول الله ! كأنها موعظة مودع ؟ فقال : فذكره .

---

[1] هو : مهاصر بن حبيب الزبيدي ؛ **تابعي،** من أهل الشام؛ يروى عن جماعة من الصحابة ؛ وروى عنه أهل الشام ، قال ابن سعد : " كان معروفاً" ،وقال أبو حاتم :"لابأس به" .وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي:" شامي تابعي ثقة" . **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** ج ٨ ص ٤٣٩، ابن سعد، **الطبقات الكبرى** ، ج ٧ ص ٤٦٠ ، العجلي ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي،(ت٢٦١هـ) ، **معرفة الثقات** ،مكتبة الدار ، المدينة المنورة ،ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق : عبد العليم البستوي ، ج ٢ ص ٣٠١ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٥ ص ٤٥٤ ، ابن حجر ، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** ، المكتبة العلمية ، بيروت ، تحقيق محمد علي النجار ، ج ٤ ص ١٣٢٦ **.قلت : ذكر أبو نعيم جملة الرواة عن عرباض بن سارية ، فذكر من بينهم (المهاجر بن حبيب) وهو تصحيف ! والصواب . المهاصر بن حبيب .** انظر : أبونعيم ، **معرفة الصحابة** ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ،تحقيق : عادل يوسف العزازي ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، ج ٤ ص ٢٢٣٥ .

[2] هو: عِرْباض بن سارية السلمي كنيته أبو نجيح . كان من أهل الصفة ونزل حمص وسكن فيها . **روى عن:** النبي صلى الله عليه وسلم. **وعنه** :عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي ويحيى بن أبي المطاع وآخرون....قال خليفة مات في فتنة ابن الزبير وقال أبو مسهر وغير واحد" مات سنة (٧٥) ".**انظر ترجمته:** البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٧ ص ٨٥ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ص ٣٩، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٧ ص ١٥٨ ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٨٨ .

[3] **النَّواجِذُ من الأسْنان** : الضَّواحِك وهي التي تَبْدو عند الضَّحك . والأكثر الأشْهَر أنها أقْصى الأسْنان . أنظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٥ ص ٤٨ .

[4] الطبراني ، **مسند الشاميين** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي ، ج ١ ص ٤٠٢ .

[5] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١٨ ص ٢٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت(الألباني) : و هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات....**ولقد أعلّ(حسان بن عبد المنان)**[1] **هذا الحديث بالانقطاع بين مهاصر بن حبيب و العرباض بن سارية** ، مع أنّ(حسان) نقل عن أبي حاتم و ابن حبان أن (مهاصراً) روى عن جماعة من الصحابة ، ذكر منهم أبو حاتم (أبو ثعلبة الخشني) ؛ و ابن حبان (أسد بن كرز) ، و أما (حسّان) فلا يُسَلّم لهذين الحافظين ؛ و يجزم بأن(مهاصراً) لم يسمع منهم ! بناءً على أنه تبنى قول بعض المتقدمين بشرط ثبوت اللقاء ، وليس المعاصرة فقط ، ومع أن هذا الشرط غير مُسَلّم به عند الإمام مُسلِم و جماهير المحدثين و الفقهاء ، فهو عند التحقيق شرط كمال ، و ليس شرط صحة .

و مع ذلك ، فإن (حسان) لم يكتف بالتبني المذكور ، بل زاد عليه أن يشترط ثبوت السماع من الراويين ، و لو كان اللقاء ثابتاً في الأصل ، فهو يُضَعّف لذلك أحاديث كثيرة صحيحة . و قد بينت تمسكه بهذا الشرط الذي لا يقول به الأئمة حتى البخاري، بأمثلة ذكرتها في تلك المقدمة ... فلا قيمة لمخالفاته البتة ...فقد أَعلّ أحاديث (المهاصر) عن الأصحاب الثلاثة الذين تقدم ذكرهم ، و منهم (أسد بن كرز) بالانقطاع المنافي للصحة،وهذا هو الحافظ ابن حجر قد حسّن إسناد حديث المهاصر عن(أسد بن كرز)"[2].

قلت : اعترض الشيخ الألباني على (حسان عبد المنان) في قوله أنه : " **تبنى قول بعض المتقدمين بشرط ثبوت اللقاء ، و ليس المعاصرة فقط ، ... بل زاد عليه أن يشترط ثبوت السماع من الراويين ، و لو كان اللقاء ثابتاً في الأصل**" .وقال عنه :" **قد بينت تمسكه بهذا الشرط الذي لا يقول به الأئمة حتى البخاري**" !

قلت : وهذا ليس اعتراضاً دقيقاً من الشيخ الألباني ، فإن الباحث قد وجد مَن سبق الأخ (حسان عبد المنان) إلى ما ذهب إليه من القول باشتراط ثبوت السماع ، فهذا الدكتور همام سعيد يشير إلى هذا ، فيقول :"... ويواصل ابن رجب عرض أقوال العلماء الذين فتشوا عن السماع ، ولم يكتفوا بمجرد المعاصرة ، أو حتى اللقي والرواية ، ويخلص مِنْ هذا العرض بقوله : " فدل كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم ، على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع ، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري ، فإن المحكي عنهما أحد أمرين : إما السماع ، وإما اللقاء ، وأحمد ومن تبعه لا بد عندهم من ثبوت السماع "[3] .

---

[1] **قلت** : **حسان عبد المنان** : هو أحد الباحثين في علوم الحديث وكتب السنة ، من سكان مدينة الزرقاء ، وله كتب وتخريجات على كثير من كتب السنة . ويعتبر من خصوم الشيخ الألباني !! والكتاب الذي ينتقده فيه الشيخ الألباني هو : (حوار مع الشيخ الألباني) .

[2] الألباني ، **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٢٣٤ .

[3] انظر : **شرح علل الترمذي لابن رجب** ، **تحقيق الدكتور همام سعيد** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقول ابن رجب: "وكلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم ، في هذا المعنى كثير جـداً ، يطـول الكتاب بذكره،كله يدورعلى أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع ، وأن السـماع لا يثبت بدون التصريح به ، وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة ، وتـارة بغيـر واسطة ، يدل على أنه لم يسمع منه ، إلا أن يثبت له السماع منه من وجه"([1]) .

وقلت : أما بالنسبة لثبوت الحديث وصحته ، فإنه حديث صحيح ، من حديث الشاميين وقـد روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة (غير المهاصر بن حبيب) من تابعِي الشام ، معروفون مشهورون وهم :(عبد الرحمن بن عمرو السلمي([2]) ، وحُجْر بن حُجْر([3])،ويحيى بن المطاع([4])) ، بروايات مختلفة مما يدل على أن متن الحـديث مـشهور ، وصـححه أبـونعيم الأصبهاني وقال أنه حديث متداول بين الشاميين([5]) ؛ لذا فلا يبعد أن يكون المهاصر سمعه من

---

[1] **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٥٩٥. **قلت : وقد قام الدكتور همام بالرد على كلام ابن رجب السـابق ، مما لا يتسع المقام هنا لذكره خشية الإطالة .انظر: المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢٠٤.

[2] **قلت** : عبد الرحمن بن عمرو السَّلمي الشامي، قال البخاري ، سمع العرباض .انظر:**التاريخ الكبير** ، ج ٥ ص ٣٢٥ . وذكره ابن حبان في "الثقات" ، انظر: ج ٥ ص ١١١ . وقال ابن حجر :" **مقبول** من الثالثة،مات سنة عشر ومائة"، **انظر:التقريب** ج ١ ص ٥٨٤ ، وانظر : **تهذيب التهذيب** ج ٦ ص ٢١٥.

[3] **قلت** : "حُجْر بن حُجْر بضم المهملة وسكون الجيم الكَلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام الحمصي " **قال ابـن حجر** :"**مقبول** من الثالثة" .انظر: **التقريب**، ج ١ ص ١٩١ . وقال:" وأخرج الحاكم حديثه وقـال كـان مـن الثقات ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان لا يعرف". انظر: **تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص ١٨٨ .

[4] **قلت**: يحيى بن أبي المطاع القرشي الأردني بتشديد النون **صدوق** من الرابعة، وأشار دحيم إلى أن روايتـه عن العرباض بن سارية مرسلة.انظر: ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣١٥ .**قلت : ولكن البخـاري أثبـت سماعه من العرباض** . انظر : **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٣٠٦ . وذكره ابن حبان في "**الثقات**" . انظر: ج ٥ ص ٥٢٨ . وقال الذهبي : "ثقة" . انظر: **الكاشف** ، ج ٢ ص ٣٧٦. وقال : "وثقه دحـيم ".انظـر:**ميـزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٤١٠ .

[5] **قلت : وقد صحَّح أبو نعيم حديثهم عن العرباض فقال :" هذا حديث جيد صحيح من حـديث الـشاميين"** انظر: أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله بن أحمد، (ت٤٣٠هـ) ، **الضعفاء** ،دار الثقافة ، الدار البيضاء ،ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق : فاروق حمادة ، ص ٤٧ . **وأثبت المزي والذهبي اللقاء بـين رواة هذا الحديث وبين العرباض فذكرا** حديثاً عن خالد بن معدان حدثني **عبد الرحمن بن عمرو السلمى وحجر بن حجر قالا أتينا العرباض بن سارية** ؛ وهو الذى نزل فيه (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم)، **فسلمنا عليه** وقلنا أتينا زائرين وعائدين ومقتبسين". انظر: المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٥ ص ٤٧٣ ، وانظـر الـذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، مكتبة الحرم المكي ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي ، ١٣٧٤هـــ، ج ٣ ص ٩٩٠ . **وذكـر البدر العيني أن بينهما سماع** ؛ فقال : "عبد الرحمن بن عمرو السلمى الشامى: سمع العرباض بن سـارية" . انظر: بدرالدين العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي ،(ت٨٥٥هـ)، **مغانى الأخيار فى شـرح أسامي رجال معاني الآثار** ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ، ج ٣ ص ٢٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العرباض بن سارية ، وهو(المهاصر) شامي مشهور بالرواية عن بعض الصحابة كأسد بن كرز وأبى ثعلبة الخشنى . وقد ذكرت بأن العرباض نزل حمص (وهي من أعمال الشام) وسكن فيها([1]) ، ولا سيما أن هناك ثلاثة رواة (من أهل الشام) قد ثبت سماعهم لحديث العرباض هذا .. وعليه **فلا بد من إمكان اللقي بين المهاصر وعرباض ، مما يترتب عليه إمكان السماع . مما يعزز قول الشيخ الألباني بذلك . ثم إن نفي السماع بينهما يحتاج لدليل قوي ، وهذا غير مذكور في مصادر التراجم ولا في كتب العلل و التاريخ . والله تعالى أعلم بالصواب .**

الأنموذج الثاني :

نفي اللقاء بين سالم بن أبي الجعد([2])(ت ١٠٠هـ) وبين الصحابي الجليل سَبْرة بن أبي فاكه([3]) رضي الله تعالى عنه .

في حديث " إن الشيطان قَعَد لابن آدم بِأَطْرُقِه ، فقَعَدَ لَهُ بِطريقِ الإسْلامِ ، فقال : تُسلِم و تَذَر دِينك و دين آبائك و آباء أبيك ؟! فعَصاه فأَسْلَم ، ثم قعد له بطريق الهِجرة ، فقال : تُهاجر و تَدَع أرضَك و سماءَك ، و إنما مَثَل المُهاجر كَمَثَل الفَرَس في الطُّول ؟! فعصاه فهاجر ، ثم قعد له بطريق الجهاد ، فقال : تجاهد فهو جَهْد النَّفس و المال ، فتُقاتِل فَتُقْتَل ، فَتُنْكَح المَرأة

---

[1] انظر : ابن حجر ، **الإصابة** ، ج ٢ ص ٢٦٤ .

[2] **قلت** : سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي **ثقة وكان يرسل كثيراً**، من الثالثة ،مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك ولم يثبت أنه جاوز المائة ".**روى عن**: عمر ولم يدركه ، وكعب بن مرة وقيل لم يسمع منه ،وعائشة والصحيح أن بينهما أبا المليح وأبا كبشة وغيرهم. **وعنه**: ابنه الحسن والحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار... وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : "**ثقة**" ، وقال أحمد :" لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه، بينهما معدان ابن أبي طلحة ،وليست هذه الأحاديث بصحاح" .وذكره ابن حبان في "الثقات" . وقال الذهبي: "سالم بن أبى الجعد ، من ثقات التابعين، لكنه يدلس ويرسل ". **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٤ ص ١٠٧ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ١٨١، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٤ ص ٣٠٥ ،الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ١٠٩ ، **ابن حجر** ، **التقريب** ، ج ١ ص ٣٣٤ ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ٣٧٣-٣٧٤ . **قلت** : **وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين** . انظر : **طبقات المدلسين** ، ص ٣١.

[3] **قلت** : سبرة بن الفاكه ، ويقال ابن أبي الفاكه ويقال ابن الفاكهة ويقال ابن أبي الفاكهة.**له صحبة** نزل الكوفة ، وله عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد :" أن الشيطان قعد لابن آدم بأطرافه... الحديث" وحسنه ابن حجر. **وعنه**: سالم بن أبي الجعد وعمارة بن خزيمة بن ثابت،وفي إسناد حديثه اختلاف".انظر: البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٤ ص ١٨٧، ابن حجر ، **الإصابة** ، ج ٣ ص ٣١ ، **التهذيب** ، ج ٣ ص ٣٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و يُقْسَم المال ؟! فعصاه فجاهد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فمن فعل ذلك كان حقاً على الله عز وجل أن يُدخله الجَنّة . و مَنْ قُتِل كان حقاً على الله أنْ يُدْخِلَه الجَنّة .
و إن غَرِق كان حقاً على الله أن يُدخله الجَنّة ، أو وَقَصَتْهُ([1]) دابّتُه كان حقاً على الله أن يدخله الجَنّة".

قال الشيخ الألباني : "أخرجه البخاري في " التاريخ الكبير " و النسائي و ابن حبان و البيهقي في " شعب الإيمان " و ابن أبي شيبة في " المصنف " و من طريقه الطبراني في "المعجم الكبير " وأحمد([2]) من طريق أبي عقيل عبد الله بن عقيل قال : حدثنا موسى بن المسيب عن سالم بن أبي الجعد عن سبرة بن أبي فاكه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره . قلت : و هذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات ، و في بعضهم كلام لا يضر ، و لذلك قال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء " : " أخرجه النسائي بإسناد صحيح " . .. ، و كذلك قواه الحافظ ، و لكنه أشار إلى أن فيه علة ، و لكنها غير قادحة ، فقال في ترجمة (سبرة) من "الإصابة " : " له حديث عند النسائي بإسناد حسن ، إلا أن في إسناده اختلافا " .
قلت(الألباني) : هو اختلاف مرجوح لا يؤثر ،...**و جملة القول أن الحديث صحيح من رواية سالم عن سبرة رضي الله عنه ، و قد صححه من تقدم ذكرهم ، و احتج به ابن كثير في " التفسير"([3]) ، وساقه ابن القيم في " إغاثة اللهفان"([4]) مساق المسلمات .**

و أما المُعلِّق عليه([5])(حسان عبد المنان) فقد جزم في تعليقه عليه **بأن إسناده ضعيف** ، مخالفاً في ذلك كل من ذكرنا من المصححين له و المحتجين به ، **معللا إياه** :
"بأن سالم بن أبي الجعد لم يصرح بالسماع من سبرة". متشبثاً في ذلك بما " ذهب إليه البخاري وغيره أنه لا يكفي في الحديث أو الإسناد المعنعن لإثبات اتصاله المعاصرة ، بل لابد من ثبوت اللقاء و لو مرة ، خلافاً لمسلم و غيره ممن يكتفي بالمعاصرة" .

---

[1] **وَقَصَتْهُ** : أي سقط عن دابته فكُسِر عنقه . أنظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٥ ص ٤٧٦ .

[2] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٣ ص ٤٨٣ ، ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٥ ص ٢٩٣ ، **التاريخ الكبير** ، ج ٤ ص ١٨٨ ،النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ١٥، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ١٠ ص ٤٥٣، الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ٧ ص ١١٧ ، البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٦ ص ١٠٨ .

[3] انظر : ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمرالدمشقي،(ت٧٧٤هـ) ، **تفسير القرآن العظيم** ، دار طيبة ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م ،تحقيق : سامي محمد سلامة ، ج ٣ ص ٣٩٤ .

[4] انظر : ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر،(ت٧٥١هـ) ، **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان** ، دار المعرفة ، بيروت ،ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ج ١ ص٩٣.

[5] **قلت : قوله : " عليه " ؛ الضمير يعود إلى كتاب (إغاثة اللهفان) لابن القيم .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت(الألباني): "...ومع أن سالماً هذا لم نر من صرح بلقائه لسبرة ، و لكنه مقطوع بتابعيته و معاصرته للصحابة ، بل وروايته عن جمع منهم ، و نصوا أنه لم يسمع مــن بعــضهم ، و ليس منهم (سبرة) ، ومع ذلك فقد تشبث - حسان عبد المنان- **بشرطية اللقاء** ، فقال :" إسناده ضعيف، **فإن سالماً لم يرو عن سبرة غير هذا الحديث ، و لم يصرح بالسماع منه ، و هــو معروف بالإرسال عن جمع من الصحابة ، فلا يثبت له الحديث إلا إذا صرح بالسماع منــه".**
فيُقال لــ(حسان عبد المنان) إن قولك:" أنه أرسل عن جمع من الصحابة" لا يفيد انقطاعاً هنا ، لأنهم نصوا على أنه لم يدركهم ، أو لم يسمع منهم ، و ليس سبرة منهم ، **و حينئذ وجب حمله على الاتصال على مذهب الجمهور، و هو الراجح كما سبق تحقيقه**"([1]).

قلت : قام الشيخ في -هذا الحديث- بإثبات السماع بين سالم بن أبي الجعد وبين سبرة بــن الفاكه بناءً على شرط (الإمام مسلم ومن وافقه) في اللقاء والمعاصــرة، رادّا بــذلك علــى (حسان عبد المنان) الذي نفي السماع وعدم ثبوت اللقاء بناءً على (شرط البخاري).

وللشيخ الألباني في رواية سالم بن أبي الجعد عن أصحاب رسول الله صلى الله عليــه وســلم طريقة الظاهر منها أنه كان ينظر إلى القرائن التي تُثبِــت معاصــرته أو لقــاءه أو إدراكــه لأحدهم، أو حتى السماع منهم ، كسماعه من:(عمر وعثمان وثوبان وشرحبيل بن الــسمط)([2]) ومن غيرهم . وأما سماعه من (ابن عباس) فإنه أثبت السماع بينهما([3]). هذا بالجملة .

وأما مَنْ لم يُنقل فيه لقاء أو سماع أو إدراك (نفياً أو إثباتاً) كحاله مع سبرة ، فإنه ذهب إلــى شرط الإمام مسلم في إثبات السماع (اكتفاءً بتابعيته و معاصرته للصحابة)، فهنا اعتمــد فــي إثبات اتصال روايته عن سبرة وصحتها ،على(السماع المحتمل) ، وعلــى تــصحيح الأئمــة لحديثه عنه واحتجاجهم به .

بينما حكم (حسان عبد المنان) على روايته من سبرة بالانقطاع ، وذلك لعدم وجود تــصريح بثبوت اللقاء ولا يثبت له الحديث إلا إذا صرح بالسماع منه.

قلت : ولكن ، لعل كلام الشيخ غير دقيق في تصحيح حديث سالم بهذه الطريقة ، فإن الشيخ قد رفض حديث الحسن البصري عن الصحابة الكرام بحجة تدليسه([4]) ، ورفض عنعنته وحملهــا

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٤٧٨. باختصار شديد . **قلت** : **وقد ذكر الشيخ شرط الإمام مسلم في اللقاء ومن وافقه عليه من الأئمة .**

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ١١٠ .**قلت** : **وهنا لم يثبت لهم السماع منه .**

[3] انظر ، **المرجع السابق** ، ج ٦ ص ١٩٦ .

[4] **قلت** : والحسن البصري ثقة فقيه فاضل مشهور ؛ وكان يرسل كثيراً ، ويدلس، قال البزار:" كــان يــروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا؛يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة .مات سنة=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الانقطاع ما لم يثبُت سماعه من الصحابة؛ فقال الشيخ :" و هو مع جلالتــه ، مــدلس لا يحتج بما عنعنه من الحديث ، و لو كان قد لقي الذي دلس عنه كسمرة"([1]) ، وقال:" فإنّ الحسن البصري لم يثبت سماعه من علي ولا يكفي في مثله المعاصرة لأنه معــروف التــدليس وقــد عنعنه"([2]) . **مع أنهما(الحسن وسالم) من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين !**

وعليه ، فمن باب أولى حديث سالم بن أبي الجعد عن الصحابة ، وعن سبرة بالذات فليس له سوى حديث واحد عنه ، **وقد عنعنه** ، وقد وصفه ابن حجر والذهبي بالتدليس ، فحاله كحــال الحسن ! ومع تدليسه فإن الشيخ حكم له بالاتصال لمجرد **تابعيته ومعاصرته للصحابة** .

قلت: وكذلك الحسن البصري مقطوع بتابعيته ومعاصرته للصحابة !!ولكن هل هذا يكفي فــي اتصال السند عند الشيخ الألباني؟ فالتابعية والمعاصرة لا تكفي عنده للاتصال مِنْ مِثْل الحــسن ، فلماذا اكتفى بها مِنْ مثل سالم بن أبي الجعد ؟ هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، فإنهما قد سمعا من بعض الصحابة ، وأدركا بعضاً منهم ، وثبت لهما اللقي لبعضهم . إذن كيف نحكم على حديث سالم بالاتصال ، ونحكم على حديث الحسن بالانقطاع ؟ وهما متشابهان ومشتركان في مرتبة التدليس(من الثانية) ؟!

وعليه ، **فإن الباحث يرى عدم دقة ما ذهب إليه الشيخ من الحكم باتصال حديث سالم – بهذه الطريقة - عن سبرة – وإلا سنطلب منه تصحيح حديث الحسن عمن عاصره من الصحابة ، ولم يُنقَل له سماع منه . ثم ، ومَن كان في وضع سالم بن أبي الجعد – مع كونه تابعي ثقــة – إلا أنه لا بد له من التصريح بالسماع ، وإلا فإن حديثه سيبقى في دائرة التعليــل -لأنــه روى عن سبرة بالعنعنة - ما لم يثبُت له السماع ، وهذا حال العلماء مــع روايــة الثقــات المدلسين**([3]) . **والله تعالى أعلم بالصواب .**

=عشر ومائة .وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين . انظر: ابن حجــر :**التقريــب** ، ج ١ ص ١٦٠ ، وانظر : **طبقات المدلسين** ، ص ٢٩ .

[1] انظر : الألباني ، **سلسلة الأحاديث الضعيفة** ، دار المعارف، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هــ - ١٩٩٢ م ، ج ٢ ص ٧٤ .

[2] انظر :الألباني ، **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٦ .

[3] **قلت** : قال الإمام مسلم: " وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممــن روى عــنهم إذا كــان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلــك منــه كي تنزاح عنهم علة التدليس" . انظر: مسلم ، **مقدمة صحيح مسلم** ، ج ١ ص ٢٣ .

وقلت : انظر أمثلة أخرى على هذا النموذج في كتب الشيخ الألباني : السلسلة الصحيحة ، ج ٦ ص ٤٧٨ ، **إرواء الغليل** ، ج ٣ ص ٣٨١-٣٨٣ . **كتاب السُّنّة ، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٣هــ - ١٩٩٣م ،حديث رقم (٩٧١) ، ص ٤٥٦ . **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب** ، غراس للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ج ١ ص ٤٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الرابع : نفي الإدراك .

قلت : في البداية لا بد من بيان المقصود من مصطلح " أن فلانا أدرك فلانـــا " ، و الإدْرَاك : اللُّحُوق . قال(الرازي):" صوابه اللَّحَاق يقال مَشَى حَتَّى أَدْرَكَه وعــاش حَتَّــى أَدْرَكَ زَمَانَــه. وأدْرَكَه ببَصره أي رآه. وأدْرَكَ الغُلامُ والثَمَرُ أي بَلَغ. واسْتَدْرَك ما فــاتَ وتَدَارَكَــه بمعنًــى. وتَدَارَك القَومُ تَلاَحَقُوا أي لَحِق آخُرهم أَوَلَهم .."([1]).

وبناء على هذا التعريف اللغوي ، نستطيع القول بأن سماع راوٍ من راوٍ مبني على إدراكه لـــه أي لحوقه ، هل لحقه ؟ ويتبين لنا هذا إذا علمنا أن هذا الراوي قد ولد قبل وفاة من روى عنه ، ففي هذه الحالة نستطيع القول بأنه أدركه، أما إذا ولد الراوي بعد وفاة من روى عنه نستطيع أن نحكم بالانقطاع بينهما . وفي أثناء البحث قد نجد أن الراوي قد ولد قبل وفاة من روى عنه بسنوات قليلة ، فيكون أدرك من عمره شيئا يسيراً ، ونحكم – ابتداء – عليه بالانقطاع حتـــى تُثبِت القرائن لنا كم هو قدر هذه السنوات القليلة ؟ وهل يحتمل معها السماع أم لا ؟

والإدراك له وسائل يعرف بها ، كاختلاف مكان الراويين ، ولا رحلة لأحـــدهما إلـــى مكـــان الآخر حال وجوده فيها ؛ يقول ابن رجب :" ومما يستدل به أحمد وغيره على عدم الـــسماع ، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده ، لم يعلم أنه دخل إلى بلده ، ولا أن الشيخ قدم إلى بلـــد كان الراوي عنه فيه"([2]) ، ويمثل له علي بن المديني في حديث "الحسن عن الضحاك الكلابـــي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما طعامك" ، فقال :" إسناده منقطع ، لأن الحـــسن لـــم يسمع من الضحاك ، فكان الضحاك يكون بالبوادي ، ولم يسمع منه"([3]) .

قلت : ومن خلال تتبع أقوال الأئمة وقفت على إشارات لمعنـــى الإدراك فـــي اســـتعمالاتهم ، فالإدراك قد يكون (بالسماع المباشر من الراوي عمّن فوقه ، وإما بإمكان اللقاء بينـهمـــا ، وإما بالمعاصرة) ، وقد يترتب عليه سماع أو لا يترتب .

- **فيكون الراوي قد أدرك من فوقه وسمع منه بعض الأحاديث بعينها .**
- **وقد يكون أدركه ولم يسمع منه البتة .**
- **وقد يكون قد عاصره وسمع منه ، وقد يكون قد عاصره و لم يسمع منه شيئاً .**

إلا أن بعض علماء النقد قد يعترضون قول أحدهم في(إثبات إدراك راوٍ عمن فوقه ويريـــد منه إثبات السماع بينهما) فيُعلون الحديث بالانقطاع لأدلة وقرائن قويت عندهم في النفـــي .

---

[1] الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، **مختار الصحاح** ، مكتبة لبنان ، ص ٨٥ .

[2] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٥٩٢.

[3] المديني ، علي بن عبد الله بن جعفر، (ت ٢٣٤هـــ) ، **العلل** ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٨٠م ، تحقيق : محمد الأعظمي ، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول الشيخ الألباني في سماع ميمون بن أبي شبيب(ت٨٣هــ) مــن عائــشة (ت٥٧هــــ) رضي الله عنـــها :" فهو قد أدركها قطعاً ، نعم لا يلزم من الإدراك ثبوت سماعه منها"([1]) .

وقد أشار إلى كل هذه المعاني الإمام أحمد([2]) والحاكم([3]) و الحافظ ابن حجر([4]) .

قلت :هذه جملة من إشارات العلماء إلى صور الإدراك ، فمنها المعاصــرة ومنهــا الــسماع ومنها اللقي ، وكل هذه الصور تحتمل اللقي وعدمه ، وتحتمل السماع وعدمــه ، وتحتمــل المعاصرة وعدمها، مما يؤثر في الحكم على اتصال الحديث أو انقطاعه !

وسيقوم الباحث بذكر نماذج تدل على علة (نفي الإدراك) بين الرواة وكيف تعامــل الــشيخ الألباني معها ، موافقةً أو رفضاً .

الأنموذج الأول :

سماع عروة بن الزبير([5])(ت ٩٤هــ) من أم المؤمنين أم سلمة([6]) (ت٦٢هــ)رضي الله عنها .

في حديث : "إذا أُقيمت صَلاة الصُّبح فطُوفي على بَعيرِك و النَّاس يُصَلُّون".

قال الشيخ الألباني :" أخرجه البخاري([7]) من طريق أبي مروان يحيى بن أبي زكريا الغــساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - و هو بمكة و أراد الخروج و لم تكن أم سلمة طافت بالبيــت و أرادت الخروج - فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فذكره) ، ففعلت ذلــك ، فلــم تصل حتى خرجت .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ١٠٢.

[2] انظر : **العلل ومعرفة الرجال** ، ج ٢ ص ٣٢٩ .

[3] انظر : **معرفة علوم الحديث** ، ص ١١٧-١١٨.

[4] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، دار المعرفة ، بيــروت ، ط ١ ، ١٣٧٩هــــ ، كتاب الإيمان ، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ، ج ١ ص ١١٠.

[5] هو : عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني **ثقة** فقيه مشهور من الثالثة مات سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان. انظر: ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٦٧١

[6] هي : هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزوميــة أم ســلمة **أم المــؤمنين** تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد أبي سلمة سنة أربع وقيل ثلاث ، وعاشت بعد ذلك ستين سنة ، ماتت سنة اثنتين وستين وقيل سنة إحدى وقيل قبل ذلك والأول أصح .انظر: ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص٦٦٢

[7] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ٥٨٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت (الألباني) : يحيى هذا مع إخراج البخاري إياه لم يوثقه كثير أحد ، بل قال أبــو داود : " ضعيف " . و قال ابن حبان في " الضعفاء " : " لا يجوز الرواية عنه لما أكثر مــن مخالفــة الثقات ، فيما يروي عن الأثبات " . لكني رأيت البزار قال :" ليس به بأس ، ...، و لم يــتكلم الحافظ في " الفتح " إلا على شيخ البخاري فيه الراوي له عن يحيى ، و كان الأولــى بــه أن يبين حال يحيى هذا ! و لكنه لم يفعل لا هنا ، و لا في الموضع الأول ، و كأنه لكونه متابعاً .

... **و الحافظ يشير بالمتابعة إلى قوله في " الفتح** "(1) :" و قد أخرج الإسماعيلي من طريــق حسان بن إبراهيم ، وعلي بن هاشم ومحاضر بن المودع ، وهو عند النسائي عن عبــدة بــن سليمان كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة . و هذا هو المحفوظ ، **و سماع عــروة مــن أم سلمة ممكن ، فإنه أدرك من حياتها نيفاً و ثلاثين سنة ، و هو معها في بلد واحد** " .

قلت(الألباني) : و في هذا إشارة قوية إلى الانتصار لمذهب الإمــام مــسلم فــي الاكتفــاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء ، وأنه يكفي في إثبات الاتصال ، و إن كان اشــتراط البخــاري ثبوت اللقاء و لو مرة واحدة أقوى ، و لكنه شرط كمال و ليس شرط صحة كما حققته...

.. وأخرجه الطبراني(2) من طرق أخرى عن هشام بن عروة به ، **و قد ظن بعض المتقــدمين أن هذا الحديث مخالف سنداً و متناً لرواية مالك بسنده عن عروة بن الزبير عن زينب بنــت أبي سلمة عن أم سلمة** رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : شكوت إلــى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أشتكي ، فقال:"طوفي من وراء الناس و أنــت راكبــة ... فمن الملاحظ أن في هذا المتن ما ليس في الأول ، و أن في إسناده زيادة (زينب بنــت أبــي سلمة) بين عروة و أم سلمة مما ليس في الأول ، **الأمر الذي حمل الدارقطني على إعلال هذا بالانقطاع و قوله : " لم يسمعه عروة من أم سلمة** " ، و لكن الحافظ رده بأمور ، منهــا مــا تقدم ذكره عنه أنه متصل ، و منها اختلاف المتنين ، مما يدل على أنهما حديثان ، الأول فــي طواف الوداع ، و الآخر في طواف الإفاضة يوم النحر "(3) .

قلت : ذهب الشيخ الألباني في هذا الحديث إلى أن الإدراك هو ما يتحقق فيه شــرط الإمــام مسلم : (المعاصرة ، وإمكان اللقاء) ، ويكفي عنده في إثبات الاتصال ، فيُحمل عنــده علــى السماع . ويُفهم هذا من تبنيه لقول الحافظ آنف الذكر في إثبات سماع عروة من أم سلمة ، بحجة الإدراك وهو هنا بمعنى السماع .

---

[1] انظر : ابن حجر، **فتح الباري** ، كتاب الحج ، باب : من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ، ج ٣ ص ٤٨٦ .

[2] انظر : **المعجم الكبير** ، ج ٢٣ ص ٢٦٩ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٤٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع أن الإمام الدارقطني أعلّ إسناد عروة عن أم سلمة ، بحجة أنه لم يسمعه منها ، لأنه تتبـــع الإمام البخاري في شرطه (القائل بإمكان اللقاء ولو مرة ؛ أي تحققه) ، وهو في هذا الحديث لم يتحقق حتما ، سوى أن الحافظ قد حكم بإمكان السماع بناء على الإدراك وهذا يتحقــق فيــه الاتصال على شرط مسلم فقط ، أما على شرط البخاري فلم يثبت تحققه.

ثم أعله الدارقطني بأن عروة رواه عن زينب بنت أم سلمة تارة أخرى . مما يدل علـــى أنــه سمعه من زينب ، ولم يسمعه من أم سلمة . قال الدارقطني : " أخرج البخاري عن ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قــال لهــا :"إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون" ، وهذا مرسل ، ووصله حفص ابن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ، وقال ابــن ســعيد عن محمد بن عبــد الله بــن نوفل عن أبيه عنه ، ووصله عن أبي الأسود عن عروة عــن زينــب عــن أم ســلمة فـــي الموطأ"[1].

قلت : ولكن الحافظ ابن حجر رد هذا بأن الحديثين مختلفين ، فالأول في طــواف الــوداع و الثاني في طواف الإفاضة . فلا حجة للدارقطني في رده حديث عروة عن زينب عن أم سلمة. وبناءً على شرط الإمام مسلم فإن ما ذهب إليه الشيخ الألباني صحيح في أن سماع عروة مــن أم سلمة ممكن ، وذلك لأنه أدرك من حياتها نيفاً و ثلاثين سنة ، وهو معها في بلد واحد.

والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، (ت ٣٨٥هــ) ، **الإلزامات والتتبع** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط ٢ ، ١٤٠٥ هــ - ١٩٨٥م ، ص ٢٤٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني :

سماع ميمون بن أبي شَبِيب([1])(ت٨٣هـ)من الصحابي الجليل قيس بن سعد بن عبادة([2]) (ت٦٠هـ)رضي الله عنه .

في حديث :" أكْثِروا مِنْ قَوْلِ لا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلا بِالله ، فَإنّها كَنْزٌ مِنْ كُنوزِ الجَنَّة ".

قال الشيخ الألباني :" أخرجه أحمد([3]) حدثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ... فذكره .
قلت(الألباني) : **وهذا إسناد ضعيف** من أجل ضعف يحيى بن يزيد و أبيه . و هو النوفلي ، **لكن الحديث صحيح** ، فإن له طريقاً أخرى و شواهد ،....، منها: حديث **قيس بن سعد بن عبادة** مرفوعاً بلفظ : " ألا أدلك على باب من أبواب الجنة ، لا حول و لا قوة إلا بالله " .
أخرجه (أحمد والترمذي والبزار والبيهقي)([4]) من طريق وهب بن جرير حدثنا أبي قال : سمعت منصور بن زاذان عن **ميمون بن أبي شبيب عن قيس بن سعد** به . وقال الترمذي : " حديث حسن صحيح غريب " .

---

[1] هو : ميمون بن أبي شبيب الربعي أبو نصر الكوفي **صدوق كثير الإرسال** من الثالثة مات سنة ثلاث وثمانين في وقعة الجماجم . **روى عن**: معاذ بن جبل وعلي وأبي ذر وقيس بن سعد . **وعنه** :ابراهيم النخعي ..وغيره. قال أبو داود :" لم يدرك عائشة" ، وقال ابن خراش:" لم يسمع من علي"، قال علي بن المديني:"خفي علينا أمره" ، وقال أبوحاتم :" صالح الحديث "وقال عمرو بن علي :" ليس يقول في شئ من حديثه سمعت ،ولم أخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من الصحابة" ، وقال ابن معين:" ضعيف" وذكره ابن حبان في "الثقات"وقال الذهبي :"صدوق". **انظرترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ٢٣٤ ،الذهبي ، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، دار القبلة ، السعودية ،عناية: محمدعوامة ، ج ٢ ص ٣١١ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٣٤٨ ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٣٣ .

[2] هو : قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي ، أبو عبدالله المدني. قال أبوحاتم : " له صحبة سكن الكوفة". **روى عن** : النبي صلى الله عليه وسلم ، **وروى عنه** : أنس وميمون بن أبي شبيب وغيرهما ،وكان على مقدمة جيش عليّ يوم صفين ، ثم هرب من معاوية سنة (٥٨) وسكن تفليس . ومات بها في ولاية عبد الملك بن مروان، وقال الذهبي:"صاحب شرطة النبي صلى الله عليه وسلم وكان ضخماً مفرط الطول سيداً جواداً من ذوي الرأي والدهاء" . **انظر ترجمته** :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٧ ص ١٤١ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ص ٩٩ ، وذكره ابن حبان في "**الثقات**" ، ج ٣ ص ٣٣٩ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ٢ ص ١٤٠ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٨ ص ٣٥٤ ، **والتقريب** ، ج ٢ ص ٤٥٧ .

[3] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٣٣٣ .

[4] انظر :أحمد ، **المسند** ، ج ٣ ص ٤٢٢ ، الترمذي ، **السنن** ، ج ٥ ص ٥٧٠ ، البزار ، **البحر الزخار** ، ج ٩ ص ٨٢ ، البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٢ ص ١٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت (الألباني) : و هو كما قال ، **و قد أُعل بالانقطاع** كما يأتي ، و قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " :" رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، **غير ميمون بن أبي شبيب وهو ثقة** " .

و تعقبه الحافظ في " زوائد البزار" بقوله : " قلت : لكن لم يسمع من قيس " . وأقول : لا أدري من أين جاء الحافظ بهذا النفي الجازم ، مع أنه ذكر في " التهذيب " أنه روى عن معاذ بن جبل وعمر وعلي وأبي ذر والمقداد وابن مسعود والمغيرة بن شعبة وعائشة و غيرهم . وتاريخ وفاته لا ينفي سماعه ، فإنه مات سنة (٨٣) ، و توفي قيس بن سعد سنة (٦٠) ، و قول أبي داود : " لم يدرك عائشة " بعيد عندي ، كيف وهي قد توفيت سنة (٥٧) ، فبين وفاتيهما ست وعشرون سنة فقط[1] ، فهو قد أدركها قطعاً ، نعم لا يلزم من الإدراك ثبوت سماعه منها ، فهذا شيء آخر ، و يؤيد ما ذكرت أن الحافظ نفسه قد ذكره في " التقريب " في الطبقة الثالثة ، وهي الطبقة الوسطى من التابعين الذين رووا عن الصحابة كالحسن البصري وابن سيرين والله أعلم"[2].

قلت : لعل الصواب - والذي يرجحه الباحث - فيما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في أن ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من قيس بن سعد . وذلك لقوة الأدلة على ذلك كما يلي :

١ - صحيح أنه قد يكون أدركه ، ولكن لا يلزم منه ثبوت السماع ، وهذا على قول الشيخ "لا يلزم من الإدراك ثبوت السماع" ، وذلك لما وُصف به ميمون بن أبي شبيب من كثرة الإرسال ؛ فعمرو بن علي الفلاس ينفي أن يكون له سماع من أحد من الصحابة ، ثم إنه(ميمون) لا يقول في شئ من حديثه سمعت ، وهذا - أيضاً - حسب منهج الشيخ الألباني فيمن يعنعن ويكثر من الإرسال والتدليس كمراسيل الحسن البصري وغيره ، والتي لا يقبلها الشيخ دون التصريح بالسماع .

٢ - وصحيح أن ميمون بن أبي شبيب ذُكر فيمن رَوى عن قيس بن سعد ، ولكن لا يلزم منه ثبوت السماع .وذلك لأن : ميمون توفي سنة(٨٣) يوم الجماجم ، وهو لم يسمع من علي(ت٤٠) ولا من عائشة(ت٥٨) ،والمعلوم أن قيس بن سعد توفي سنة (٦٠) ، وقيس كان والياً لعلي على جيشه ، وفي هذه الحال نقيس على كلام الحافظ ابن حجر : " قال الترمذي : سألت محمداً يقول : " أبو البختري لم يدرك سلمان ، لأنه لم يدرك علياً ، وسلمان مات قبل

---

[1] **قلت : صنيع الشيخ هذا غير صحيح فإن الإدراك لا يُعرف بإيجاد الفارق بين وفاة ميمون ووفاة عائشة . بل لا بد من معرفة سنة وفاة الشيخ وسنة ولادة التلميذ ومعرفة الفارق بينهما ، وهذا ما لم يفعله الشيخ فأخطأ في التقدير . رحمه الله تعالى .**

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ١٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علي"([1]). فنقول : أن ميمون لم يدرك علي ولم يسمع منه،وبالتالي فإنه لم يسمع من قيس ، لأن علي مات قبل قيس .

٣- وميمون قد يكون أدرك قيساً احتكاماً لـــ :

- تقدير فارق السن بينهما .

- وكون ميمون بن أبي شبيب (كوفياً) ، وقيس بن سعد (سكن في الكوفة) .

فيحتمل السماع منه للمعاصرة ؛ حسب شرط الإمام مسلم وموافقة الشيخ الألباني لـــه عليـــه ، إلا أن تهمة (كثرة الإرسال) ، وطريقته في التحديث (أنه لا يقول في حديثه سمعت) رجحـــت عند الحافظ ابن حجر الجزم بنفي السماع منه . **والله تعالى أعلم بالصواب.**

الأنموذج الثالث :

سماع طاووس بن كيسان([2]) (ت ١٠٦هـــ) من الصحابي الجليل عبـــادة بـــن الصامت([3]) (ت ٣٤هـــ) رضي الله تعالى عنه.

في حديث : " كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يبعـــث علـــى الـــصَّدَقة سُـــعاةً ويُعْطِـــيهم عَمَالَتَهم".

قال الشيخ الألباني : " صحيح ، ورد عن جمع من الصحابة ؛ **الأول** : عن أبي هريـــرة ،...، **الثامن : عن عبادة بن الصامت يرويه طاووس عنه** : " أن رسول الله صلى الله عليه وســـلم

---

[1] انظر : الترمذي ، **السنن** ، كتاب السير عن رسول الله ، باب ما جاء في الدعوة قبل القتال ، ج ٤ ص ١٢٠ .

[2] هو : طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري، ثقة فقيه فاضل من الثالثة ، **روى عـــن**: أبـــي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وجابر وغيرهم ، **وروى عنه** : ابنه عبدالله ووهب بن منبه وســـليمان التيمـــي والزهري . وثّقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال ابن معين وأبو داود:" لم يسمع طاووس من عائشة" وذكره ابن حبان في "الثقات". **انظرترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٥٠١ ، ابن حبان ، **الثقـــات** ، ج ٤ ص ٣٩١ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٩ ، **والتقريب** ، ج ٢ ص ٢٨١ .

[3] هو : عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري أبو الوليد المدني . أحد النقباء ليلة العقبة . شـــهد بـــدراً فمـــا بعدها . **وروى عن**: النبي صلى الله عليه وسلم ،**وعنه**: أبناؤه :الوليد وداود وعبيـــد الله ، وحفيـــداه :يحيـــى وعبادة (ابنا الوليد) وإسحق بن يحيى بن الوليد بن عبادة ولم يدركه ،ومن أقرانه أبو أيوب الأنصاري وأنـــس ابن مالك وجابر بن عبدالله . قال ابن سعد : "وأرسله عمر إلى فلسطين ليعلّم أهلها القرآن، فأقام بها إلـــى أن مات بالرملة سنة أربع وثلاثين وهو ابن (٧٢) سنة" .**انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٩٥ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٩٨ ،و**التقريب** ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعثه على الصدقات فقال : يا أبا الوليد " . هكذا أخرجه الحاكم([1]) وقال : " صحيح على شرط الشيخين " **وتعقبه الذهبي بقوله : " منقطع " . وكأنه يعني أن طاووساً لم يسمع من عبادة ، ولم أر من صرح بذلك ،وقد ذكر في " التهذيب " جماعة من الصحابة روى عنهم؛ فيهم سراقة بن مالك وقد مات سنة أربع وعشرين ،وأما عبادة فقد مات بعد ذلك بعشر سنين فهو قد أدركه حتماً فبم ننفي سماعه منه ؟!"**([2]).

قلت : إن الشيخ الألباني أثبت سماع طاووس من عبادة بناءً على المقارنة التاريخية ، وذلك بأن سنة وفاة سراقة بن مالك كانت في (٢٤) ، ووفاة عبادة كانت في (٣٤) وعليه فإن طاووساً سيكون قد أدرك عبادة بناء على فارق السن بين وفاتيهما (١٠ سنوات) . ولكن يطرأ على هذا :

- أن يحيى بن معين وأبا داود قد نفيا سماع طاووس من عائشة(ت ٥٧) ، مع وجود الاحتمال بإدراكه لها ، وعبادة مات قبل عائشة بـ(٢٣) سنة .فقد يكون طاوس أدرك عبادة ولكن لا يلزم من الإدراك ثبوت سماع بينهما . ثم إنه لم يَثْبُت لنا لقاءً بينهما .

والشيخ الألباني ألزم الإمام الذهبي القول بالسماع بين طاوس وعبادة بدليل : أن سراقة بن مالك مات سنة (٢٤) وعبادة مات سنة(٣٤) .

- ثم إن طاووساً يماني ، وعاش في اليمن ، وعبادة بن الصامت أرسله عمر إلى الرملة في فلسطين ، فعاش فيها ومات ودفن فيها ! ولم نر من صرح بالتقائهما ولو مرة ؟ أو حتى أننا لم نر من صرح بإثبات السماع أو حتى اللقي بينهما ؟ ثم إن الباحث لم يقف على رواية لطاووس عن عبادة غير هذه ؛ وليس فيها تصريح بالسماع ، بل جاءت معنعنة .

فقد يكون قد أدركه – بالجملة - أما أن نحكم بسماعه منه على وجه الحتم ، ففيه تساهل من الشيخ وذلك حسب شروطه التي وضعها لإثبات السماع .

وعليه ، فإن ما حكم به الذهبي من الانقطاع بين طاووس وعبادة – حسب ما يراه الباحث – أوجه ، وآكد ، لقوة الدليل ووجاهته . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٣ ص ٣٩٩.

[2] انظر ، **إرواء الغليل** ، ج ٣ ص ٣٦٧. **قلت** : **وحديث كل صحابي (من السبعة الذين ذكرهم الشيخ الألباني) ،مخرج في مصادر مختلفة تشهد لحديث عبادة بن الصامت الذي رواه الحاكم .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وفي خلاصة هذا المبحث لا بد من الإشارة إلى أن الباحث :

١- وقف على نماذج كثيرة تبين المقصود منه (علل دفع السماع المتوهم وثبوته) في كتب الشيخ الألباني .

٢- وجد أن الشيخ الألباني كان يستخدم القرائن المختلفة في إثبات ما يذهب إليه ، وما يراه مناسباً للترجيح ؛ فقد قلّد العلماء السابقين في كيفية إثبات السماع أو نفيه ، فالسماع أو نفيه قائم عنده على أساس صحة الإسناد إلى من نفى أو أثبت . ونراه أحياناً يعترض على أن بعضهم أثبت سماعاً أو نفاه ، فيسوق الأدلة لتقوية ما ذهب إليه .

٣- وجد أن الشيخ استخدم قرينة مهمة من قرائن الترجيح ؛ تحليل السنوات بين الرواة .ولكنه وقع في خطأ الاستدلال لها ، بأن أوجد الفارق بين الوفيات بين الشيخ والتلميذ لإثبات السماع والإدراك ، وهذا ليس بصواب .

٤- تميز عمل الشيخ في أثناء التحقيق بالترجيح بين أقوال الأئمة ، وكان غالباً على عمله .

٥- ظهر للباحث أن الشيخ أحياناً يتبنى رأي الإمام مسلم في إثبات السماع ، وأحياناً يتبنى رأي الإمام البخاري في ذلك ، وذلك لأن كلاً منهما مقبول عند أئمة التعليل والنقد ، فلم يخالف الشيخ منهج الأئمة النقاد في ذلك . **والله تعالى هو الهادي للسبيل .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : علل ناشئة عن تعارض الوصل مع الإرسال والرفع مع الوقف عند الشيخ الألباني .

قلت : إن موضوع (الاتصال والإرسال ، والرفع والوقف) ، من أشهر المواضيع التي تناولتها كتب مصطلح الحديث([1]) ، وقام الأئمة بشرحها شرحاً مفصلاً ، لأهميتها في علم العلل ؛ حيث تبرز أهمية معرفة هذا النوع من العلل في الحكم النهائي على الأسانيد ، صحةً أو ضعفاً .

و من المعلوم أن اتصال الحديث من شروط صحة الحديث ، لذلك نقّر العلماء وبحثوا عن مواطن الاتصال في الأسانيد ، فوقفوا على ما كان منقطعاً ، لأن المنقطع ضعيف لفقده شرطاً أساسياً من شروط الصحة ، وهذا له أثر كبير في علم تعليل الأحاديث .

وليس كل ما ورد فيه التصريح بالسماع يعدّ متصلاً - كما ذكرت في أكثر من موضع من هذا البحث - لأن بعض الرواة قد يصرح بالسماع ، ثم بعد البحث يتبين أن هذا السماع متوهم ومعلول ، أو أن ما ظاهره متصل هو منقطع ؛ لاستحالة أن يكون متصلاً . وكذا بالنسبة للرفع والوقف.

إذن فليس كل ما ظاهره الاتصال متصل ، فقد يكون السند معللاً بالانقطاع.

وعليه فقد يأتي الحديث مرة بسند ظاهره الاتصال ، ويُروى بسند آخر ظاهره الانقطاع ، فيُرجح تارة الانقطاع وأخرى الاتصال ، وكذا بالنسبة للرفع والوقف – أيضاً - ويجري فيه الخلاف .

وقد ذهب العلماء مذاهب مختلفة في هذه المسألة ، وذلك في كيفية الترجيح والتقديم بين ما كان موصولاً وبين ما كان مرسلاً ، وبين ما كان مرفوعاً وبين ما كان موقوفاً .

---

[1] **وقد ذكره** : الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ،(ت ٤٦٣هـ) ، **الكفاية في علم الرواية** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م ، باب القول فيما روي من الأخبار مرسلاً ومتصلاً ، ص ٤٠٩-٤١٣. **قلت**: وفيه "ذهب إلى ترجيح القول بتقديم المتصل على المرسل، بشرط أن يكون الواصل ثابت العدالة ضابطاً للرواية ، فيجب قبول خبره" . وذكره النووي ، **شرح صحيح مسلم** ، ج ١ ص ٣٦. **قلت**: "وقدّم المتصل على المرسل والمرفوع على الموقوف" .**قلت** : **ووافقهما ابن الصلاح** . انظر: **مقدمة ابن الصلاح** ، ص ٧١-٧٢. **قلت** : **وتعقبهم الحافظ ابن حجر على أساس**" أن هذا الأمر لا يحكم له بحكم كلي ، وإنما كان عمل الأئمة دائراً مع قرائن الترجيح ".انظر : ابن حجر ، **النكت على ابن الصلاح** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : مسعود السعدني ومحمد فارس ، ص ٢٣٦-٢٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن العلماء من رجح تقديم الوصل على الإرسال ، ومنهم من قدم الإرسال على الوصل ، ومنهم من قدم الموقوف على المرفوع ، ومنهم من قدم المرفوع على الموقوف ؛ لأدلة ثبتت عندهم . وقد استخدم الأئمة قرائن عدة في الترجيح بين هذه الأصناف من العلل ، فمنهم من استخدم قرينة (الأكثرية العددية) ، ومنهم من استخدم قرينة(الأحفظية) ، ومنهم من استخدم قرينتي (الأكثرية و الأحفظية معاً) ، ومنهم من استخدم قرائن أخرى سأتعرض لذكرها فيما بعد ، فكانوا يولون كل حديث عناية خاصة ويحكمون عليه حسب ما قوي عندهم من القرائن.

ثم إن النظر في حال الراوي الثقة الذي (وصل) من ناحية سلامته من الملابسات الدالة على احتمال الخطأ والوهم أو النسيان يُعَدّ من القرائن المهمة في هذه المسألة ، ولا بد من مراعاتها حين النظر في أي إسناد فيه تعارض .

وقام الإمام السخاوي بذكر أقوال العلماء في مسألة (الوصل والإرسال) فقال : "

١- الحكم لمن وصل .

٢- الحكم لمن أرسل .

٣- الحكم للأكثر .

٤- الحكم للأحفظ .

٥- التساوي .

ثم قال : والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح كما أشار شيخنا ، وأومأ إليه ابن سيد الناس ، وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن كابن مهدي والقطان وأحمد والبخاري ، عدم حكم كلي ، بل ذلك دائر مع الترجيح ، فتارة يحكم بالوصل وتارة يحكم للإرسال ، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات ، وتارة العكس . ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك"([1]).

قلت : وهذا الذي ذهب إليه السخاوي هو ما ينشرح الصدر له وسيسير عليه الباحث في أثناء التحقيق والنظر في الأسانيد في مناقشة الشيخ الألباني في هذا المبحث .

وسيقوم الباحث بتتبع كتابات الشيخ الألباني في هذه المسائل (الوصل والإرسال ، و الرفع والوقف) ليرى مدى التزامه بمناهج العلماء السابقين ، وكيف صنع عند التعارض بينهما ؟ وأين أصاب ، وأين أخطأ ؟ وسيتناول الباحث نماذج مختلف ومتنوعة تناقش هذه المسائل .

ولا مانع من إيراد قول الإمام السخاوي في شرحه لألفية العراقي ، فيقول : "

واحكُمْ لِوَصلٍ ثقةٍ في الأظهرِ وقيلَ بلْ إرسالُهُ للأكثرِ

---

[1] انظر :السخاوي ، **فتح المغيث** ، ج ١ ص ١٨٩ – ١٩٣. باختصار .**قلت** : **ويُقصَد بقوله** :" **بل ذلك دائر مع الترجيح**" ، **أي الترجيح بالقرائن** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونُسِبَ الأولُ للنُّظّـــارِ | أنْ صححوه وقضى البخاري
بوصلِ " لا نكاح إلا بولـــي " | معْ كونِ منْ أرسلهُ كالجبــلِ
وقيل الأكثرُ ، وقيل الأحــفظُ | ثمَّ فما إرسالُ عــدلٍ يَحفــظُ
يقدحُ في أهليةِ الواصــــلِ أو | مُســْندِهِ على الأصــحِّ ورَأَوْا
أنَّ الأصحَّ الحكمُ للرفعِ ولو | من واحدٍ في ذا وذا كما حكَوْا

ويقول : .. فعادة النقاد جارية بحكاية الاختلاف في الإرسال والوصل ، وكذا الرفع والوقف ونحو ذلك . ثم يرجحون ما يؤدي اجتهادهم إليه ، .."(١).

قلت : وسأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

الأول :العلل الناشئة عن تعارض الوصل مع الإرسال ، والترجيح بينهما عند الشيخ الألباني.

الثاني : العلل الناشئة عن تعارض الرفع مع الوقف ، والترجيح بينهما عند الشيخ الألباني.

المطلب الأول :تعارض الوصل مع الإرسال ، والترجيح بينهما عند الشيخ الألباني .

قلت: لعل هذا النوع من العلل هو الميدان الأكثر تناولاً بين الأئمة ، لكثرة وقوعه وحدوثه. ولا بد فيه من طول الممارسة وكثرة المذاكرة ، للوقوف على حقيقته ، وبيان الوَهَم الحاصــل فيه ، فإنه لا يستطيعه أي أحد ، يقول أبو عبد الله الحاكم :" الحجة في هذا العلــم – عنــدنا – الحفظ ، والفهم ، والمعرفة ، لا غير . وذكر ابن مهدي : معرفة الحديث إلهــام ، فــإذا قلــت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم تكن له حجة"(٢) . و يقول الحافظ ابن رجب : "فمن رزق مطالعة ذلك ، وفهمه ، وفقهت نفسه فيه ، وصارت له فيه قوة نفس وملكة ، صلح له أن يتكلم فيه"(٣).

قلت : والأمثلة على هذا النوع من العلل كثيرة ، وليس المجال هنــا لإيرادهــا ودراســتها ، فليس الهدف هنا إلا ما كتبه الشيخ الألباني في هذه المسألة . وسأذكر أمثلة من كتب الشيخ الألباني ، للوقوف على حقيقة تعامله مع هذا الفن من العلل .

قلت وسيقوم الباحث بتناول هذا المطلب من خلال قسمين :

الأول : تعارضهما وترجيح الإرسال – عند الشيخ الألباني .

الثاني : تعارضهما وترجيح الوصل – عند الشيخ الألباني .

---

[1] انظر : السخاوي ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ، ج ١ ص ١٨٩.

[2] انظر : **معرفة علوم الحديث** ، ص ١١٣.

[3] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٦٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الأول : تعارض الوصل مع الإرسال وترجيح الإرسال – عند الشيخ الألباني

قلت : لا بد من تعريف الحديث المرسل عند العلماء وعند الشيخ الألباني .
التعريف المشهور (للمرسَل) عند العلماء : هو ما يقول فيه التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيُسقِط الصحابي بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم"([1]).
أما التعريف المعتمد عند الشيخ الألباني للمرسَل ، فهو " قول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "([2]) .
أما حكم المرسل : فالمرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف عند العلماء لانقطاعه ، وكذلك هو عند الشيخ الألباني([3]) .
وسأقوم بإيراد الأمثلة على تعارض الوصل مع الإرسال ، وترجيح الإرسال ، من كتب الشيخ – رحمه الله تعالى – والوقوف على منهجه في التعامل مع هذه المسألة .

الأنموذج الأول : حديث : " مَنْ كانَ لَهُ إمامٌ فقراءته لَهُ قِراءة " .
قال الشيخ الألباني :"**حسن** . رواه أحمد الدارقطني([4]) مرسلاً ، وقد روي عن جماعة من الصحابة منهم : **جابر بن عبد الله الأنصاري** وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وابن عباس، وفي الباب : عن أبي الدرداء وعلي والشعبي مرسلاً([5]) .

---

[1] انظر : ابن الصلاح ، **علوم الحديث (المقدمة)** ، ص ٥١ . **ابن حجر** ، **النكت على ابن الصلاح** ، ص ١٩٧- ٢٠١ . **قلت : وعرّفه ابن حجر بقوله: " هو ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مما سمعه من غيره "** . الخطيب الغدادي ، **الكفاية في علم الرواية** ، ص ٣٨٤-٣٩١ .

[2] انظر : الألباني ، **مختصر صحيح البخاري** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ ، ص ٤٥٨.**قلت : وبذلك علمنا أن الشيخ يوافق ما اتفق عليه أهل الاصطلاح .**

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ١ ص ٧٩ . **قلت: قال الشيخ :"عُرف من علم" مصطلح الحديث " أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند جمهور علماء الحديث". وذلك:** "لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لو عُرِف ، و هذا بخلاف ما لو كان المُرسِل لا يروي إلا عن صحابي فإن حديثه حجة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، فهذا المُرسَل فقط هو الذي يحتج به من بين المراسيل كلها". انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ١٨٤ .

[4] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٣ ص ٣٣٩ . الدارقطني ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٢٥ .

[5] **قلت** : لا بد من بيان أن قوله (مرسلاً) إنما هو لحديث الشعبي فقط ، بينما حديث أبي الدرداء وعلي فهما مرفوعان . وقد ذكرهما الشيخ الألباني في معرض التخريج ، انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٢٧٦ – ٢٧٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما حديث جابر فله عنه . **الأولى :**عن أبي الزبير عنـــه مرفوعـــاً . أخرجـــه:(ابـــن ماجـــه والطحاوي والدارقطني وابن عدي وعبد بن حميد وأبو نعيم)[1] من طرق : عن **الحـــسن بـــن صالح بن حيَ** عن جابر عن أبي الزبير به . وقال أبو نعيم : "مشهور من حديث الحسن" .

قلت (الألباني) : ولكنه قد اختلف عليه في إسناده على وجوه :

١ - عنه عن جابر وحده كما ذكرنا .

٢ - عنه عن جابر وليث عن أبي الزبير .

٣ - عنه عن أبي الزبير به . بإسقاط جابر والليث من بينهما .

٤ - عنه عن جابر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به .

٥ - عنه عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

قلت (الألباني) : فهذه وجوه خمسة اضـــطرب الـــرواة فيهـــا علـــى الحـــسن بـــن صـــالح والاضطراب ضعف في الحديث لأنه يشعر أن راويه لم يضبطه ولم يحفظه . هذا إذا قبل بعد ترجيح وجه من هذه الوجوه ، وإلا فالراجح عندي الوجه الثاني لاتفاق أكثر الرواة عن الحسن عليه.

الطريق الثانية عن جابر ؛ قال الإمام محمد في (الموطأ)[2] :"أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبـــو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به". وأخرجه (الطحاوي والدارقطني والبيهقي والخطيب)[3] من طرق عن أبي حنيفة بـــه . وقـــال الدارقطني :" لم يسنده عن ابن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة،وهما ضعيفان" . ثم أخرجه الدارقطني وابن عدي من طريق: الحسن بن عمارة عن موسى بن أبي عائشة به . وقال الدارقطني :"والحسن بن عمارة متروك الحديث " . وقال ابن عدي :" لم يوصله ،فـــزاد

---

[1] انظر : ابن ماجه ، **السنن** ، ج ١ ص ٢٧٧ ، الطحاوي ، أبوجعفر أحمد بن محمد بن ســـلامة ، **شـــرح معاني الآثار** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩هـــ ،تحقيق : محمد زهـــري النجـــار، ج ١ ص ٢١٧، الدارقطني ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٣١ ،ابن عدي ، أبوأحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله،(ت٣٦٥هــ)، **الكامل في الضعفاء** ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـــ - ١٩٩٨م ، ج ٢ ص ١١٩ ، عبد بن حميد، أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي ، (ت٢٤٩هــ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد** ، مكتبة الـــسنة ، القاهرة، ط ١ ، ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ج ١ ص ٣٢٠ ، أبونعيم ، أحمد بـــن عبد الله الأصبهاني ،**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥هـــ ، ج ٧ ص ٣٣٤ .

[2] انظر : مالك بن أنس، أبو عبدالله الأصبحي،(ت١٧٩هــ)، **موطأ الإمام مالك ــ برواية محمد بن الحسن** ، دار القلم ،دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣هـــ - ١٩٩١م، تحقيق: د.تقي الدين الندوي ، ج ١ ص ١٩٤ .

[3] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ١ ص ٢١٧ ، الدارقطني ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٢٣ ، البيهقي **السنن** ، ج ٢ ص ١٦٠ ، الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ١٠ ص ٣٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في إسناده جابراً ، غير الحسن بن عمارة وأبي حنيفة ، وهو بأبي حنيفة أشهر منه من الحسن ابن عمارة ، وقد روى هذا الحديث عن موسى بن أبي عائشة غيرهما فأرسلوه ؛ مثل جرير وابن عيينة وأبي الأحوص والثوري وزائدة ووهب وأبي عوانة وابن أبي ليلى وشريك وقيس وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرفوعا مرسلاً" . **وذكر نحوه الدارقطني وقال :" وهو الصواب" . يعني المرسل .**

وقد تعقب بعض المتأخرين قول الدارقطني المتقدم أنه لم يسنده غير أبي حنيفة وابن عمارة بما رواه أحمد بن منيع في (مسنده) : أخبرنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان وشريك عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً به . وهذا سند ظاهره الصحة ولذلك قال البوصيري في (الزوائد) "سنده صحيح كما بينته في زوائد المسانيد العشرة" .

قلت (الألباني) : **وهو عندي معلول** فقد ذكر ابن عدي وكذا الدارقطني والبيهقي أن سفيان الثوري وشريكاً روياه مرسلاً دون ذكر جابر، فَذِكْر جابر في إسناد ابن منيع وهم ؛ وأظنه من إسحاق الأزرق ،فإنه وإن كان ثقة ؛فقد قال فيه ابن سعد :" ربما غلط "، وقد قال ابن أبي شيبة نا شريك وجرير عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. **فذَكَره مرسلاً ، لم يذكر جابراً . وهذا هو الذي تسكن إليه النفس وينشرح له القلب أن الصواب فيه أنه مرسل ، ولكنه مرسل صحيح الإسناد**"([1]).

قلت : ثم ذكر الشيخ طرق الحديث الأخرى عن غير جابر ، فذكر طريق "علي وأبي الدرداء وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وابن مسعود" وناقش أسانيدها ، وقال:" ويتلخص مما تقدم أن طرق هذه الأحاديث لا تخلو من ضعف ،لكن الذي يقتضيه الإنصاف والقواعد الحديثية أن مجموعها يشهد أن للحديث أصلاً ،لأن مرسل ابن شداد صحيح الإسناد بلا خلاف، والمرسل إذا روي موصولاً من طريق أخرى ،اشتد عضده ،وصلح للاحتجاج به كما هو مقرر في مصطلح الحديث، فكيف وهذا المرسل قد روي من طرق كثيرة كما رأيت . وأنا حين أقول هذا لا يخفى علي - والحمد لله - أن الطرق شديدة الضعف لا يستشهد بها ، ولذلك فأنا أعني بعض الطرق المتقدمة التي لم يشتد ضعفها"([2]).

قلت : وقد حكم الشيخ على هذا الحديث بالجملة أنه صحيح ، فقال:" **و هو حديث صحيح عندنا** له طرق كثيرة جدا" ، **و هي وإن كانت لا تخلو من ضعف ، و لكنه ضعف منجبر ، و**

---

[1] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٢٦٨- ٢٧٣ . باختصار شديد .

[2] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٢٧٧.**قلت** : **وقال الشيخ** : " **ويتلخص مما سبق أنه لا يصح شئ من هذه الطرق إلا طريق عبد الله بن شداد المرسلة**". انظر : **المرجع نفسه** ، ج ٢ ص ٢٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد صح إسناده عن عبد الله بن شداد مرسلاً ، والمرسل إذا جاء متصلاً فهو حجة عند الإمام الشافعي"([1]).

قلت: ولكن الشيخ اعترض على من يقوي المرسل بمرسل آخر ، إلا بشرط فهمه الشيخ من الإمام الشافعي ، قال الشيخ: "فإذا عُرف أن الحديث المرسل لا يُقبَل وأن السبب هو الجهل بحال المحذوف ،فيرد عليه : أن القول بأنه يُقوّى بمرسل آخر غير قوي لاحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راوٍ واحد ، وكأن الإمام الشافعي قد لاحظ ورود الاحتمال وقوته فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مُرسِله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول ، وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسَلين هو غيره في المرسل الآخر...فاحفظ هذا وراعه فيما يمر بك من المرسلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين ، دون أن يراعوا هذا الشرط المهم"([2]).

قلت : ولكن ؛ هل تحقق هذا الشرط في حديث عبد الله بن شداد المرسل ؟؟ فالمحذوف واحد وهو جابر بن عبد الله ، وكل من رواه فقد رواه من طريق عبد الله بن شداد ، إما بذكر جابر (كما في رواية الحسن بن عمارة([3]) ، وأبي حنيفة)([4]) وهما من الفقهاء المشهورين ، ولكنها ضعيفان في الحديث ، ولم يَصِل هذا الحديث غيرهما ، كما ذكر الشيخ الألباني ورجحه ، وإما بعدم ذكر جابر،كما في رواية (جرير وابن عيينة وأبي الأحوص والثوري وزائدة ووهب وأبو عوانة وابن أبي ليلى وشريك وقيس وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرفوعا مرسلاً)([5]).

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢ ص ١٦٨ .

[2] **انظر** : الألباني ، **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ص ٤٢ – ٤٤ .

[3] **قلت** : **الحسن بن عمارة البجلي ، الكوفي، متروك** . انظر : ابن حجر، **التقريب** ، ج ١ ص ١٦٢ .

[4] **قلت** : أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت ، (ت١٥٠هـ) ، وثقه العجلي، وضعّفه أبونعيم وقال: "كثير الخطأ والأوهام" ، وقال ابن عدي : "له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال ".وقال يزيد بن هارون :" أبوحنيفة أفقه من الثوري،والثوري أحفظ للحديث ". **قلت : ووثقه ابن معين وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وأثنى عليه** .انظر : العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن الكوفي ،(**ت٢٦١هـ**)،**معرفة الثقات** ،مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق : عبد العليم البستوي ، ج ٢ ص ٣١٤ .أبو نعيم الأصبهاني ، **الضعفاء** ،ص ١٥٤ ، ابن عدي ، **الكامل** ، ج ٧ ص ١٢ . الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج ١ ص ١٦٨ .ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٤٠١ .

[5] **قلت** : **وسيثْبُت لنا أن رواية سفيان وشريك جاءت متصلة - أيضاً - من طريق ابن منيع .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أرسل أكثر عدداً ، وأحفظ من الحسن بن عمارة وأبي حنيفة ، لذلك بهاتين القــرينتين قُدِّمت الرواية المرسلة . ومع ذلك ، فلم يتحقق فيها الشرط السابق الذي ذكره الألباني .

قلت : ثم إن الرواية المتصلة التي أعلها الشيخ ورفض تقديمها على الروايـــة المرســلة ؛ وهي رواية ابن منيع من طريق إسحق بن يوسف الأزرق قال حدثنا سـفيان وشـريك عـن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً به ،وقد أعله الشيخ "بأن إسحق الأزرق (مع كونه ثقة) غلط فيه وزاد جابراً في الإسناد! واستدل بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريك وجرير مرسلاً " .

فلا وجه لإعلال الشيخ لها ، وذلك لأن إسحق الأزرق من أعلم الناس بحديث شــريك ، قــال ابن حبان في ترجمة شريك بن عبد الله :" وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليــه حفظه ، **فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق** وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة"([1]).

وقال العجلي :"شريك بن عبد الله كوفي ثقة وكان حسن الحديث **وكــان أروى النـــاس عنــه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي سمع منه تسعة آلاف حديث**"([2]) .

قلت : وعليه فإن حديث إسحق الأزرق عن شريك غير معلول ، وذلك بناء على قواعد أئمــة النقد ، لأن رواية الأزرق عن شريك لم يثبت فيها الغلط .

قد يكون شريك غلط فيها ، ولكن رواية سفيان الثوري تثبت أنه لم يغلط فيهــا ، بــدليل أن الأزرق قرنهما معا في الرواية ، ثم إن الأزرق من أعلم الناس بحديث شريك ، و روى عنه قبل التخليط والغلط . وقد يَرِد قول الشيخ الألباني في قوله عن الأزرق: (ثقة ، ربما غلط) أي أنه قد يغلط ولكن في حديثه عن غير شريك. لأن الأئمة دائما ينظرون في أحاديث الرواة عن شيوخهم فيقدمون رواية الأتقن عن ذلك الشيخ ، والأثبت في روايتــه عنــه . والأعلــم بحديثه من غيره. وهذا له نظائر في كتبهم .فتأمل !!

وعليه : فقد نستطيع القول – وعلى حسب قواعد أئمة النقد – أن شــريكاً وســفياناً ، كانــا يرويان حديث جابر ؛ مرة متصلاً ، و مرة يروياته مرســلاً . فــلا تعــارض بــين الوصــل والإرسال في روايتهما. وهذا له نظائر عند الأئمة .وعليه فتكون متابعة الأزرق عن الثوري وشريك، للحسن وأبي حنيفة (اللذين انفردا بذكر جابر) متابعة صحيحة، ولا شيء فيها.

---

[1] انظر : ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٦ ص ٤٤٤ .

[2] انظر : العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ١ ص ٤٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت: وبطريق ابن منيع يقوى المرسل السابق الذي ذكره الشيخ الألباني بناء على قاعدته التي قال فيها :"والمرسل إذا جاء متصلاً فهو حجة عند الإمام الشافعي". ثم إن الشيخ في مثل هذه الحالة كان يعتبر الزيادة في الإسناد ، هي زيادة ثقة، فتقبل .

ثم إن تغليط إسحق الأزرق ليس أمراً سهلاً عند الشيخ الألباني ، فهو ثقة وحافظ لحديثه عن شريك . فمثلا يقول الشيخ في التعليق على أحد الأحاديث :" لكن يبدو لي أن الراجح صحة الروايتين معاً عن شريك ، الموقوفة و المرفوعة ، وأن هذا الاختلاف إنما هو من شريك أو شيخه ابن أبي ليلى ، لِما عرفت من سوء حفظهما ، فهذا الإعلال أولى من تخطئة إسحاق الأزرق الثقة"([1]).

قلت : وخلاصة حكم الشيخ على الطرق السابقة كلها أنها لا تخلو من ضعف ، ولكن مجموعها يشهد أن للحديث أصلاً . وبعد النظر في هذه الطرق ، جدت - وحسب تحقيقات الشيخ – أنها إما موقوفة على الصحابة ، وإما مرفوعة ضعيفة معلولة .

وعليه ، فإن قول الشيخ الألباني في هذا الحديث :"والمرسل إذا روي موصولاً من طريق أخرى اشتد عضده وصلح للاحتجاج ...فكيف وهذا المرسل قد روي من طرق كثيرة كما رأيت" ؛ قد لا يستقيم بالجملة ، نعم ، قد يستقيم قوله فقط بحديث أحمد بن منيع عن إسحق ابن يوسف الأزرق ،عن جابر مرفوعاً به ، **بعد أن أَثْبَتُّ أنه صحيح غير معلول ، فبمثله يقوى غيره ، ويُحتج به . والشافعي يشترط أن يكون المسند متصلاً وصحيحاً رواه الحفاظ المأمونون ، وليس غيرهم ، فالمسند الضعيف لا يقوى على تقوية المرسل([2]) .**

والله تعالى أعلم بالصواب.

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢ ص ٤٤٧ .**قلت : وذكره في تعليقه على حديث : " إنما هو بمنزلة المُخَاط و البُزَاق ، و إنما يكفيك أن تمسحه بِخِرقة ، أو إِذْخِرَة "** . من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق أخبرنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : " سئل النبي..وذكره .وبيّن أنه معلول بتفرد إسحق الأزرق عن شريك .

[2] انظر : الشافعي ، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) ، **الرسالة** ، مكتبة مصطفى البابي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٥م ، تحقيق: أحمد شاكر ، ص ٤٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : حديث :" الشَّريك شَفيعٌ ، والشُّفْعَة في كل شيء ".

قال الشيخ الألباني : "**منكر.** أخرجه (الترمذي و الطحاوي والدارقطني والطبراني والبيهقي)[1] من طريق أبي حمزة السكري عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :... فذكره. وقال الترمذي :" هذا حديث غريب ، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري ، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم **مرسلاً** ، و هذا أصح " و قال الدارقطني : خالفه شعبة و إسرائيل و عمرو بن أبي قيس و أبو بكر بن عياش ؛ فرووه عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة **مرسلاً ، وهو الصواب** ، و وهم أبو حمزة في إسناده . و كذا قال البيهقي : **أن الصواب مرسل .**

قلت(الألباني) : و اسم أبي حمزة محمد بن ميمون ، وهو ثقة فاضل محتج به في " الصحيحين " كما في " التقريب " ، لكن فيه كلام يسير ، فقال النسائي : " لا بأس به إلا أنه كان قد فقد بصره في آخر عمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد " . و ذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط ،كما في " التهذيب " ، و قال أبو حاتم : " لا يحتج به " كما في " الميزان " قلت(الألباني) : فمثله يُحتَجّ به إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف ، و أما مع المخالفة فلا ، فإذ قد خالف في هذا الحديث فزاد في السند ابن عباس ووصله خلافاً للثقات الآخرين الذين أرسلوه ، دل ذلك على وهمه كما جزم به الدارقطني ، و أشار إليه الترمذي . وأن **الصواب في الحديث أنه مرسل** ، فهو على ذلك ضعيف لا يحتج به "[2].

قلت : في هذا الحديث ، ثبت أن المرسل أصح – كما رجحه الشيخ الألباني ووافق فيه غيره من أهل العلم- فأبو حمزة السكري (محمد بن ميمون ، وهو ثقة فاضل محتج به في " الصحيحين) ، **روى هذا الحديث موصولاً عن ابن عباس . ولكن خولف فيه ، خالفه شعبة و إسرائيل و عمرو بن أبي قيس و أبو بكر بن عياش ؛ فرووه عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة مرسلاً ، وهو الصواب ، كما قال الترمذي والدارقطني والبيهقي . فوهم أبو حمزة السكري في إسناده .**

قلت : ومع صحة هذا المرسل عند الشيخ ، إلا أنه لم يأت من طريق أخرى موصولة ، فيتقوى بها ، لذلك حكم الشيخ عليه بالضّعف وأنه لا يُحتَج به . وذكر له شاهداً من حديث

---

[1] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٣ ص ٦٥٤ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٤ ص ١٢٥ ، الدارقطني ، **السنن** ، ج ٤ ص ٢٢٢، الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١١ ص ١٢٣ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ١٠٩ .

[2] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٨ . **باختصار .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جابر ، ولكنه ضعيف ، لا يصلح لتقوية حديث ابن عباس . مع أن بعض طرقه عند (مسلم) إلا أن الشيخ أعلها بشذوذ المتن([1]).

ثم إن الشيخ لم يعتبر الزيادة في الإسناد ، أنها زيادة ثقة ، وذلك لأن المخالفين له أكثر وأضبط ،لأن (أبا حمزة السكري) "ثقة فاضل لكن فيه كلام يسير ".

قلت : وبهذا يظهر صواب ترجيح الشيخ في تصويب المرسل ، وبيان أنه ضعيف ؛ حيث لم يخالف في صحة المرسل أحد من أهل العلم . وهذا الذي يذهب إليه الباحث . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثالث : حديث : "لا ضَرَرَ ، و لا ضِرَار" .

قال الألباني : " **حديث صحيح ورد مرسلاً ، و روي موصولاً** عن أبي سعيد الخدري ، و عبد الله بن عباس ، و عبادة بن الصامت ، و عائشة ، و أبي هريرة ، و جابر بن عبد الله ، و ثعلبة بن مالك رضي الله عنهم . **أما المرسل** ، فقال مالك في"الموطأ "([2]) : عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فذكره .

قلت (الألباني) : و هذا سند صحيح مرسلاً . و قد روي موصولاً عن أبي سعيد الخدري رواه عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فذكره و زاد : " من ضارّ ضارّه الله ، ومن شاقّ شاقّ الله عليه " أخرجه (الحاكم والبيهقي)([3]) وقال البيهقي : " تفرد به عثمان بن محمد عن الدراوردي " . و تعقبه ابن التركماني فقال : " لم ينفرد به ، بل تابعه عبد الملك بن معاذ النصيبي ، فرواه كذلك عن الدراوردي . كذا أخرجه أبو عمر في كتابيه (التمهيد) و (الاستذكار) . وكأنه لهذه المتابعة قال الحاكم عقبه : " صحيح على شرط مسلم " ، و وافقه الذهبي ، و إلا فلولا المتابعة هذه لم يكن الحديث على شرط مسلم لأن عثمان بن محمد ليس من رجاله ، و فوق ذلك فهو

---

[1] **قال الشيخ الألباني**: "على أنه يمكن للباحث في طرق هذا الحديث أن يكشف عن علة أخرى في هذا السند و ذلك أن جماعة من الثقات الأثبات رووه بلفظ "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك" ثم جاء بلفظ آخر "في كل شيء" ... فثبت مما تقدم أن هذا الشاهد عن جابر لا يصلح شاهداً لحديث ابن عباس لثبوت خطأ الراوي في قوله : " شيء " بدل : " شرك " ، **فهو شاذ ، و مقابله هو المحفوظ** ". انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٨ .

[2] انظر : مالك بن أنس ، **الموطأ** ، ج ٢ ص ٧٤٥ .

[3] انظر : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٢ ص ٦٦ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ٦٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متكلم فيه قال الدارقطني : ضعيف . و قال عبد الحق : الغالب على حديثه الوهم . و لكن قد يتقوى حديثه بمتابعة النصيبي هذا له ، و إن كان لا يعرف حاله ، كما قال ابن القطان و تابعه الذهبي ، و هو بالتالي ليس من رجال مسلم أيضاً ، فهو ليس على شرطه أيضاً ،ولذلك فقد رأينا الحافظ ابن رجب في " شرح الأربعين النووية " لم يعلّ الحديث بعثمان هذا و لا بمتابعة النصيبي ، و إنما أعله بشيخهما ، فقد قال عقب قول البيهقي المتقدم : " **قال ابن عبد البر :لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث** . قال:ولا بسند من وجه صحيح ثم خرجه من رواية عبد الملك بن معاذ النصيبي عن الدراوردي موصولاً ".

قلت(الألباني) : يعني أن الصواب في الحديث عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً كما رواه مالك ، و لسنا نشك في ذلك فإن الدراوردي و إن كان ثقة من رجال مسلم فإن فيه كلاماً يسيراً من قبل حفظه ، فلا تقبل مخالفته للثقة ، لاسيما إذا كان مثل مالك رحمه الله تعالى .

قلت : ثم قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر طرق الحديث عن (عبد الله بن عباس ، و عبادة بن الصامت ، و عائشة ، و أبي هريرة ، و جابر بن عبد الله ،و ثعلبة بن مالك رضي الله عنهم): "و بالجملة فهذه طرق كثيرة أشار إليها النووي في " الأربعين النووية " ثم قال : " يقوي بعضها بعضاً " . و نحوه قول ابن الصلاح : " مجموعها يقوي الحديث ، و يحسنه ، و قد تقبله جماهير أهل العلم و احتجوا به . و قول أبي داود : إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف"([1]).

قلت : روي هذا الحديث عن راويين ثقتين هما عبد العزيز الدراوردي والإمام مالك كلاهما عن عمرو بن يحيى عن أبيه .

أما الدراوردي فقد رواه متصلاً وذكر فيه (أبو سعيد الخدري رضي الله عنه) ، وأما الإمام مالك فقد رواه مرسلاً بدون ذِكْر أبي سعيد ، وعند الترجيح بين الثقتين ، فإن الدراوردي لا يقوى على معارضة الإمام مالك في الحفظ والتثبت ، ولا غرو أن الدراوردي مع كونه ثقة إلا أن فيه كلاماً . فقد قال ابن أبي حاتم :" قال سمعت أبا زرعة يقول: عبد العزيز الدراوردي سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشئ فيخطئ"([2]). وعليه فإن ما رجحه الشيخ الألباني بأن الحديث المرسل أصح ، هو قول صحيح. والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٤٩ .

[2] انظر : ابن ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ٣٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثاني : تعارض الوصل مع الإرسال ، وترجيح الوصل – عند الشيخ الألباني .

الأنموذج الأول : حديث :"أَرْحِلُوا لِصَاحِبَيْكُم و اعْمَلوا لِصَاحِبَيْكُم ! أُدْنُوَا فَكُلا ".

قال الشيخ الألباني :" رواه أبو بكر بن أبي شيبة([1])، قال : حدثنا عمر بن سعد أبـــو داود عـــن سفيان عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : " أتي النبـــي صلى الله عليه وسلم بطعام و هو بـــ (مر الظهران) ، فقال لأبي بكر و عمر : ادنوا فكلا ، فقالا : إنا صائمان ، فقال : ارحلوا لصاحبيكم "... الحديث .
و كذا أخرجه "النسائي من طرق أخرى عن عمر بن سعد به . ثم أخرجه النسائي من طريـــق محمد بن شعيب : أخبرني الأوزاعي به مرسلاً لم يذكر أبا هريرة ، و كـــذلك أخرجـــه مـــن طريق علي - و هو ابن المبارك - عن يحيى به"([2]) . **و لعل الموصول أرجـــح ، لأن الـــذي وصله هو سفيان عن الأوزاعي ثقة ، و زيادة الثقة مقبولة ما لم تكن منافية لمن هو أوثـــق منه**"([3]).

قلت : لا بد من ذكر طرق (النسائي) لهذا الحديث للوقوف على حقيقة الرواة .

فقد أخرجه النسائي من طريق : أبو داود عن سفيان عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة : قال أتي النبي صلى الله عليه وسلم ...وذكره .
ومن طريق **محمد بن شعيب قال أخبرني الأوزاعي عن يحيى أنه حدثه عن أبي سلمة** : قـــال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغدى بمر الظهران ومعه أبو بكر وعمر....**(مرسل)** .
ومن طريق **عثمان بن عمر قال حدثنا علي عن يحيى عـــن أبـــي ســـلمة** : أن رســـول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا بمر الظهران... **(مرسل)** .

---

[1] ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ٣ ص ١٥ ،

[2] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ١٤٨ – ١٤٩ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ورواه ابن أبي شيبة وأحمد([1]) والنسائي وابن خزيمة([2]) والبيهقي([3]) كلهم من طريق:عمر بن سعد(أبو داود الحفري)عن سفيان عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة **عن أبي هريرة هكذا (موصولاً)**. وقال البيهقي : "تفرد به عمر بن سعد أبو داود الحفري عن سفيان"([4]).

ثم رواه النسائي من طريق (آخر): محمد بن شعيب عن الأوزاعي به **مرسلاً** (دون ذكر أبي هريرة) .

ورواه النسائي -أيضاً- من طريق : عثمان بن عمر عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة .(**مرسلاً**) .

قلت : **وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأوزاعي في هذا الحديث** : حيث (سُئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران ..الحديث . فقال : **يرويه الأوزاعي واختلف عنه** :

- فرواه الثوري عن الأوزاعي عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
- **وخالفه يحيى بن حمزة ويحيى البابلتي روياه عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مرسلاً وهو الصحيح.**
- أبو داود الحفري ثنا سفيان عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
- وقيل رواه عن الثوري غير أبي داود ؟ قال : ليس في الدنيا إلا الحفري عمر بن سعد وكان من الثقات الصالحين"([5]).

قلت : ومن الدارقطني نقف على راويين اثنين أيضاً رووه مرسلاً عن الأوزاعي وهما (يحيى ابن حمزة ويحيى البابلتي) . وبذلك يكون من رواه مرسلاً عن الأوزاعي ثلاثة وهم : (يحيى ابن حمزة ويحيى البابلتي ، ومحمد بن شعيب).

---

[1] احمد بن حنبل ، **المسند** ، ج ١٧ ص ١٢٤.

[2] ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق ، **الصحيح** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي ، باب استحباب الفطر في السفر ، ج ٣ ص ٢٦١ .

[3] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ٢٤٦ .

[4] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، باب المسافر يصوم بعض الشهر ويفطر بعضا ، ج ٤ ص ٢٤٦ .

[5] انظر :الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عُمَر ،(ت ٣٨٥ هـ)،**العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ،دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، تحقيق:د. محفوظ الرحمن زين الله ، ج ٩ ص ٢٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا بد من عقد مقارنة بين رواة هذا الحديث :

١ - الثوري الذي رواه موصولاً ، وبين يحيى بن حمزة ويحيى البابلتي و محمد بن شـــعيب الذين رووه مرسلاً وكلهم عن الأوزاعي . هذا من جهة .

٢ - ومن جهة أخرى ، مقارنة بين الأوزاعي الذي اختُلِف فيه عليه (موصولاً ومرســـلاً) ، وبين علي بن المبارك الذي رواه مرسلاً .

أما الثوري فأشهر من أن يُترجم له([1]) ، فهو أمير المؤمنين في الحديث.وروى عن الأوزاعي. وأما **محمد بن شعيب** فقد وثقه أبو حاتم وابن عمار و دحيم ،وقال دحيم: "كان محمد إذا حدث الشئ من كتبه كان حديثاً صحيحاً" ، وقال أحمد :"ما أرى به بأساً"، **وقال أبوداود :"محمد بـــن شعيب في الأوزاعي ثبت"** ، وقال ابن عدي :"الثقات من أهل الشام فعدَّه فيهم" وذكره ابن حبان في الثقات"([2]). **قلت : والأوزاعي شامي مشهور .**

قلت : فالظاهر من حال محمد بن شعيب أنه ثقة ، ثبْت في حديث الأوزاعي ويتقنه .

وأما **يحيى بن حمزة** ،أبو عبد الرحمن البتلهي الدمشقي القاضي. من أهل بيـــت لهيـــا ، روى عن الأوزاعي ،ووثقه علي بن المديني وأبو داود والنسائي وهشام بن عمار ويعقوب بن شـــيبة ، وقال عبدالله بن محمد بن سيّار "لا بأس به" ، وقال عمرو بن دحـــيم :"أعلـــم أهـــل دمـــشق بحديث مكحول الهيثم بن حميد ويحيى بن حمزة" ، وذكره ابن حبان في الثقات"([3]).

قلت : فحاله ظاهر أنه شامي من الثقات ، وحديثه عنهم صحيح .

وأما يحيى بن عبد الله البَابلُتيّ(ت٢١٨هــ) ، وهو ابن امرأة الأوزاعي،وهو **ضـــعيف**.قـــال البخاري:" سمع الأوزاعي وصفوان بن عمرو".وقال أبو حاتم :" لا يعتد به"، وقال ابـــن أبـــي حاتم يأتي عن الثقات بأشياء معضلة يهم فيها فهو ساقط الاحتجاج فيما انفرد به" ، وقال ابـــن حبان :"سئ الحفظ ،كثير الخطأ" ، وقال ابن عدي:" وله عن الأوزاعي أحاديث صالحة تفـــرّد

---

[1] **قلت** : سفيان بن سعيد الثوري أبو عبدالله ،الكوفي ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون . انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٢٤٤ .

[2] **انظرترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ١ ص ١١٣ ،ابن أبي حاتم ، **الجـــرح والتعـــديل** ، ج ٧ ص ٢٨٦ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٩ ص ٥٠ ،الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ابن حجر ، **تهـــذيب التهـــذيب** ، ج ٩ ص ١٩٨. وقال في "**التقريب**" :" **صدوق صحيح الكتاب**" ، ج ٢ ص ٤٨٣ .

[3] **انظر ترجمته** : علي بن المديني ،**(ت٢٣٣هــ)، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني** ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٤هــ - ١٩٨٤م ، تحقيق : موفق عبد القادر ، ص ١٦١ ،البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٢٦٨، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ١٣٧ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٩ ص ٢٤٩، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ١٧٦. وقال في "**التقريب**" : " **ثقة رمي بالقدر**" ، ج ٢ ص ٥٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بها ، وأثر الضعف على حديثه بيِّن " . وقال الخليلي "شيخ مشهور أكثر عن الأوزاعي وطعنوا في سماعه منه"([1]) .

قلت : ومن التراجم السابقة يظهر أن الدارقطني قام بترجيح الرواية المرسلة ، لأن الرواة عن الأوزاعي ثلاثة (محمد بن شعيب ، ويحيى بن حمزة) وهما ثقتان شاميان . وأما (يحيى البابلتي) فهو شامي ضعيف .

فلعلّه قدم رواية (محمد بن شعيب و يحيى بن حمزة) لقرائن يمكن أخذها بعين الاعتبار عند الترجيح ، وهي :

١- أنهما من بلد الأوزاعي(الشام) .

٢- و لأنهما ثقتان ، ولا غرو أن محمد بن شعيب ثبت في الأوزاعي .

فقدم روايتهما على رواية الثوري الحافظ المتقن .

ثم إن علي بن المبارك قد تابع الأوزاعي في حديثه المرسل ، لذلك لا بد من بيان حال علي ابن المبارك الهُنائي ، هذا .

قلت : وثقه ابن معين ، وأحمد وقال:" كانت عنده كتب بعضها سمعها، وبعضها عرض"([2]).وقال أبوداود :" كان عنده كتابان عن يحيى بن أبي كثير ، كتاب سماع ، وكتاب إرسال ، فقلت لعباس العنبري : كيف تعرف كتاب الإرسال ؟ فقال : الذي عند وكيع عن علي ، عن يحيى ، عن عكرمة. قال : هذا من كتاب الإرسال.قال:وكان الناس يكتبون كتاب السماع"([3]) ،وقال يعقوب بن شيبة :"علي والأوزاعي ثقتان والأوزاعي أثبتهما ، ورواية علي عن يحيى بن أبي كثير فيها رهاء" ،وقال ابن عدي:" ولعلي أحاديث، وهو ثبت في يحيى متقدم فيه ،وهو عندي لا بأس به " ووثقه ابن المديني وابن نمير و العجلي([4]) . و قال ابن حجر : " **ثقة** ؛ وحديث الكوفيين عنه فيه شئ"([5]).

قلت : ومن خلال الترجمة السابقة حَكَمَ الأئمة بأن علياً والأوزاعي كلاهما ثقتان ، ورويا عن يحيى بن أبي كثير . و ضبطا الحديث عنه . ولكن الظاهر أن الذي أرسله مرة ووصله أخرى

---

[1] **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٢٨٨ ، ابن حبان ، **المجروحين** ، تحقيق: محمود ابراهيم زايد ، ج ٣ ص ١٢٧ ،الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٣٩٠ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ٢١١ ، و**التقريب** ، ج ٢ ص ٣٠٧.

[2] انظر : **العلل ومعرفة الرجال** ، ج ١ ص ٥٢٩.

[3] انظر : **سؤالات الآجري** ، ج ١ ص ٤٠٧ .

[4] انظر :ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٧ ص ٣٢٩. البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٦ ص ٢٩٥ .ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٢٠٤.

[5] انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٧٠١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هو يحيى بن أبي كثير ، وهو كما قال ابن حجر : " ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل"(١) . وقال: "من صغار التابعين حافظ مشهور كثير الإرسال ،ووصفه النسائي بالتدليس"(٢) .

فالظاهر أن العلة من ابن أبي كثير – على جلالته عند الأئمة - ، فمرة كان ينـشط فَيَـصل الحديث ، ومرة كان يكسَل فيرسله ، وكلٌ من الرواة الثقات عنه (الأوزاعـي وعلـي بـن المبارك) حفظ ما سمع ، ورواه إما موصولاً ، وإما مرسلاً ، ثم مَنْ كان دونهما من التلاميذ الـثقات كـ (الثوري و محمد بن شعيب ويحيى بن حمـزة) روى كمـا سـمع بالوصـل والإرسال(٣) .

قلت : ثبت لديّ أنْ ليس هناك تعارضاً ولا منافاة بين الرواة الثقات في هذا الحـديث ، فكـلٌ روى ما قد سمع ، وهذا له نظائر عند أهل الصنعة .

ومن المعلوم عند الأئمة النقاد أنه ليس كل زيادة من الثقة مقبولة ، بل إن الزيادة محكومة بالقرائن ،وهذا ليس مجال بحثي في هذا الموضع الآن وستأتي في موضعها .

ولعل قرائن ترجيح الإرسال – في هذا الحديث - أقوى من تقديم رواية راوٍ ثقة (كالثوري) فكم من إسناد كان فيه الثوري ، ولكنه كان مرجوحاً ، وغير مُقدَّم ، والشيخ الألبـاني كمـا سيأتي في الأنموذج الثاني قدم رواية الجماعة على رواية الفرد ، فكل ذلك يعـود للقـرائن ليس أكثر . وبذلك يظهر قوة تصحيح الدارقطني للمرسل . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] **انظر** : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣١٣ .

[2] انظر : ابن حجر ، **طبقات المدلسين** ، ص ٣٦ .**قلت : وهو من المرتبة الثانية من مراتـب المدلـسين ، وتدليسه هنا لا يؤثِّر حتى ولو روى بالعنعنة .وكذا إرساله فهو غير وارد هنا لأنه لم يسمع من أحد مـن الصحابة مباشرة .**

[3] **قلت : وله عند الشيخ نظائر ، وسيأتي بيانها .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : حديث :" قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الحَوائِطِ حِفْظُها في النَّهَار ، وأنَّ مَا أَفْسَدَتِ المَوَاشِي بِاللّيْلِ ضَامِنٌ عَلى أَهْلِهَا " .

قال الشيخ الألباني : " أخرجه مالك([1]) عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن محيصة([2]) أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره . قلت : **و هذا سند مرسل صحيح** ، و قد أخرجه (الطحاوي والبيهقي وأحمد)([3]) من طريق مالك به .

- و تابعه الليث بن سعد عن ابن شهاب به **مرسلاً** . أخرجه(ابن ماجه)([4]) .

- و تابعهما سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب و حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء ... أخرجه(أحمد والبيهقي)([5]) .

- و تابعهم الأوزاعي ، لكن اختلفوا عليه في سنده :

* فقال أبو المغيرة : حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن محيصة الأنصاري به **مرسلاً** . أخرجه البيهقي([6]) .

* و قال الفريابي عن الأوزاعي به إلا أنه قال : " عن البراء بن عازب " فوصله . أخرجه (أبو داود وعنه البيهقي والحاكم)([7]) .

* و كذا قال محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي به **موصولاً** .أخرجه (أحمد والبيهقي)([8]) .

*و كذا قال أيوب بن سويد حدثنا الأوزاعي به . أخرجه (الطحاوي والبيهقي)([9]) .

---

[1] انظر : مالك ، **الموطأ** ، ج ٤ ص ١٠٨٢ .

[2] هو : حرام بن سعد بن محيصة الانصاري الحارثى المدنى،(ت١١٣هـ)،**تابعي ثقة .انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٣ ص ١٠١ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٢٨١، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٤ ص ١٨٥. وقال ابن حبان : " يروى قصة ناقة البراء، ولم يسمع من البراء ، وقيل إنه يروى عن أبيه عن البراء".

[3] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٣ ص ٢٠١ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٨ ص ٢٧٩ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٤٣٥ .

[4] انظر : ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ٧٨١.

[5] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٤٣٦ . ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٨ ص ٣٤٢ .

[6] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٨ ص ٣٤١ .

[7] انظر : أبو داود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٣٢٣ .الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٢ ص ٥٥ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٨ ص ٣٤١.

[8] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٤ ص ٢٩٥ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، **المرجع السابق نفسه** .

[9] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٣ ص ٢٠٣ ، **البيهقي ، الرجع نفسه** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال(الشيخ الألباني) : اتفق هؤلاء الثلاثة الفريابي و محمد بن مصعب و أيوب بن سويد على وصله عن الأوزاعي ، فهو أولى من رواية أبي المغيرة عنه مرسلاً لأنهم جماعة ، و هو فرد .

- و تابعهم معمر ، و اختلفوا عليه أيضا :

* فقال عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء ... الحديث ، فزاد في السند " عن أبيه " . أخرجه (أبو داود و ابن حبان وأحمد و البيهقي)([1]) وقال:" خالفه وهيب و أبو مسعود الزجاج عن معمر ، فلم يقولا : " عن أبيه " .

قال ابن التركماني : " و ذكر ابن عبد البر بسنده عن أبي داود قال : لم يتابع أحد عبد الرزاق على قوله : " عن أبيه . و قال أبو عمر : أنكروا عليه قوله فيه : " عن أبيه " ، و قال ابن حزم هو مرسل " .

قلت (الألباني) : لكن قد وصله الأوزاعي بذكر البراء فيه ، في أرجح الروايتين عنه وقد تابعه عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن محيصة عن البراء به . أخرجه ابن ماجه و البيهقي . **و عبد الله بن عيسى هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى و هو ثقة محتج به في الصحيحين، فهي متابعة قوية للأوزاعي على وصله ، فصح بذلك الحديث ، و لا يضره إرسال من أرسله ،لأن زيادة الثقة مقبولة ، فكيف إذا كانا ثقتين؟** و قد قال الحاكم عقب رواية الأوزاعي : " صحيح الإسناد ، على خلافٍ فيه بين معمر و الأوزاعي " . و وافقه الذهبي . كذا قالا .

و خلاف معمر مما لا يلتفت إليه لمخالفته لروايات جميع الثقات في قوله " عن أبيه " على أنه لم يتفقوا عليه في ذلك كما سبق ، فلو أنهما أشارا إلى خلاف مالك و الليث و ابن عيينة في وصله لكان أقرب إلى الصواب ، **و لو أن هذا لا يعل به الحديث لثبوته موصولاً من طريق الثقتين كما تقدم**"([2]).

قلت : وهذا الحديث كسابقه ، لا بد فيه من الاطلاع على أحوال الرواة الذين رووه موصولاً والذين رووه مرسلاً ، ونعقد مقارنة بين الفريقين ، للوقوف على حقيقة ترجيح الشيخ الألباني للرواية الموصولة .

فأما الذين رووه مرسلاً فهم : (مالك والليث وابن عيينة) عن الزهري عن حرام بن محيصة . ثم تابعهم الأوزاعي ، واختلف فيه عليه :

---

[1] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٤٣٦ ، سنن أبي داود ،**المرجع السابق** ، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ١٣ ص ٣٥٤ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٨ ص ٣٤٢ .

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فرواه أبو المغيرة([1]) عن الأوزاعي عن الزهري عن حرام . مرسلاً .
ورواه (الفريابي([2]) ومحمد بن مصعب([3]) وأيوب بن سويد([4])) عن الأوزاعي عن الزهري عن حرام عن البراء . موصولاً .
قلت : قدّم الشيخ الألباني طريق (الفريابي ومحمد بن مصعب و أيوب بن سويد)لاتفاقهم على وصله عن الأوزاعي ، لأنه أولى من رواية أبي المغيرة عنه مرسلاً لأنهم جماعة ، وهو فرد .
وهنا استخدم الشيخ الألباني قرينة من قرائن الترجيح وهي (الأكثر عدداً – الجماعة) وقدمها على رواية الفرد . ولكن : هل أصاب الشيخ في هذا الترجيح ؟ سنرى ذلك .

---

[1] **قلت** : هو **عبد القدوس بن الحجاج الخولاني** أبو المغيرة الحمصي،(ت ٢١٢هـ) ، قال أبو حاتم:" كان صدوقاً"، وقال العجلي والدارقطني: "ثقة"، وقال النسائي:" ليس به بأس" وذكره ابن حبان في" الثقات" . **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٥٦ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٨ ص ٤١٩، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٦٤٣، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٦ ص ٣٢٩، وقال في "**التقريب**" : " **ثقة** من التاسعة" ، ج ١ ص ٦١٠.

[2] **قلت** : هو **محمد بن يوسف الفريابي**،(ت ٢١٢هـ) ، وثقه أبو حاتم وقال:"صدوق يكتب حديثه ، وقال النسائي:"ليس به بأس .انظر ترجمته: ابن حبان ، الثقات ، ج ٨ ص ٤١٩، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٦٤٣ ، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ٩ ص ٤٧٣.

[3] **قلت** : **هو محمد بن مصعب** القرقسائي،(ت ٢٨٠هـ) . حدّث عنه أحمد وقال:" لا بأس به ،وحديث القرقساني عن الأوزاعي مقارب" وقال يحيى بن معين:" ليس بشئ ،وليس يدري ما يحدث "، وقال النسائي:" **ضعيف" . وقال صالح بن محمد:" ضعيف في الأوزاعي وعامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير وليس لها أصول** "، وقال أبو حاتم : " **ضعيف الحديث**"، وقال ابن أبي حاتم :" سألت أبا زرعة عنه فقال :صدوق في الحديث ،ولكنه حدّث بأحاديث منكرة ! قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن انه غلط فيها" ، وقال الخطيب:" كان كثير الغلط لتحديثه من حفظه" ، وقال ابن حبان:" ساء حفظه **ويقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به**" ، وقال الحاكم أبو أحمد:" **روى عن الأوزاعي أحاديث منكرة** وليس بالقوي عندهم"، وقال ابن قانع:" ثقة" . ،**انظرترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ١٠٣ ، البخاري، **التاريخ الكبير** ، ج ١ ص ٢٣٩. ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ٩ ص ٤٠٤ . وقال ابن حجر في "**التقريب**" : "**صدوق كثير الغلط** من صغار التاسعة" .

[4] **قلت** : هو **أيوب بن سويد الرملي** أبو مسعود السيباني بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة. قال أبو حاتم :" لين الحديث"،وقال البخاري :" يتكلمون فيه " ،وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال:" كان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة"، وضعفه أحمد وقال ابن معين ليس بشئ يسرق الأحاديث"،**وقال ابن حجر:" صدوق يخطئ** من التاسعة ". انظر ترجمته: البخاري، **التاريخ الكبير** ، ج ١ ص ٤١٧ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٢ ص ٢٥٠ ، ابن حبان ، **الثقات**، ج ٨ ص ١٢٥ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم بيّن الشيخ الألباني أن الأوزاعي وصله بذكر البراء فيه ، وتابعه على وصله عبد الله بن عيسى[1] وهو ثقة محتج به في الصحيحين، وعليه فهي متابعة قوية للأوزاعي على وصله ، فصح بذلك الحديث ، و لا يضره إرسال من أرسله .

و -هنا أيضا- **استخدم الشيخ الألباني قرائن الترجيح وهي الأكثرية وذلك** بأنهما ثقتان وصلا الحديث ، وزيادتهما ، هي زيادة ثقة[2] .

وقلت : ثم تابعهم معمر ، ولكن اختلف عليه فيه .

فيكون من رواه عن الزهري هم : (الليث ومالك والأوزاعي وابن عيينة ومعمر) ، فرووه عنه مرسلاً ، وفي بعض طرق الأوزاعي موصولاً عنه ، فالظاهر أن الاختلاف في الوصل والإرسال صدر من تلاميذ الأوزاعي فبعضهم رواه موصولاً . وبعضهم رواه مرسلاً ، فقام الشيخ الألباني بترجيح الرواية الموصولة عن الأوزاعي كما في رواية (الفريابي ، ومحمد ابن مصعب وأيوب بن سويد).وقدّمها على رواية المغيرة الذي رواه مرسلاً .

قلت : ولكنّ الناظر في أحوال الرواة الذين وصلوه ، يرى أن أحوالهم لا تسر ، فمحمد بن مصعب وأيوب بن سويد ضعيفان ، متكلم فيهما ، حتى في روايتهما عن الأوزاعي ففيها غلط ، ولكن لأن روايتهما وافقت رواية الثقات ، فقد قنَع الشيخ الألباني بمتابعتهما ! ثم نتوجه نحو الفريابي وأبي المغيرة بالمقارنة ، فأيهما نقدم؟ لا شك أننا سنقدم طريق الفريابي الموصولة على الرواية المرسلة ، وذلك لوجود متابعة عبدالله بن عيسى - القوية المعتبرة- للأوزاعي في وصله ، وبذلك يكون ما رجحه الشيخ الألباني صواب .

قلت : وحاول ابن حجر الجمع بين الروايات المتصلة والمرسلة ، فقال :

" فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ...وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسلاً فهو مشهور حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول"[3]. والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] **قلت : هو عبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ثقة فيه تشيع .** وثقه ابن معين ، وقال أبوحاتم :" صالح" ، وذكره ابن حبان في الثقات ، **انظر ترجمته:** ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ١٢٦ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٣٢ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣١٧ .

[2] **قلت : ومن تتبع الباحث لتحقيقات الشيخ الألباني في مسألة تعارض الوصل والإرسال ، وجد الباحث أن كل وصل جاء من طريق الثقات (بالقرائن المرجحة) هي زيادة ثقة ، وهي مقبولة عنده . ما لم يعارضها (بالقرائن) ما هو أقوى منها ويقصد الباحث :(المرسل) .**

[3] انظر : **فتح الباري** ، كتاب الديات ، باب العجماء جبار ، ج ١٢ ص ٣١٩.**قلت : ورجح النووي الرواية المتصلة على الرواية المرسلة** .انظر : **تهذيب الأسماء واللغات** ، ج ١ ص ٢١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثالث : حديث : "انطلقوا بِنَا إلى البَصِير الذي في بَنِي واقِفٍ نَعوده . قال : و كان رجلاً أعمى" .

قال الشيخ الألباني :" أخرجه أبو سعيد ابن الأعرابي([1]) أنبأنا ابن عفان أنبأنا حسين الجعفي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً . قلت (الألباني) : و هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير ابن عفان هذا ؛ وهو الحسن بن علي بن عفان العامري وهو صدوق، كما قال الحافظ في " التقريب " ، و قد توبع؛ فأخرجه السِّلَفي في " الطيوريات([2]) من طريقين آخرين عن حسين بن علي الجعفي به . و قال : " قال ابن صاعد : و قوله : عن جابر بن عبد الله وهم ،و الصحيح عن محمد بن جبير بن مطعم " .ثم رواه السِّلَفي من طريق ابن صاعد عن سعيد بن عبد الرحمن و عبد الجبار بن العلاء : أنبأنا سفيان عن عمرو عن محمد بن جبير مرسلاً به .

قلت (الألباني) : و قال ابن وهب في " الجامع "([3]) و سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عمرو به . ثم رواه السِّلَفي من طريق إبراهيم بن بشار أنبأنا سفيان بن عيينة أنبأنا عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً . فزاد في السند : " عن أبيه " فصيره مسنداً عن جبير بن مطعم . و إبراهيم بن بشار هو الرمادي و هو ثقة حافظ و له أوهام كما في " التقريب" و قد تابعه محمد بن يونس الجمال كما في (تاريخ بغداد)([4]) للخطيب؛ و قال : " و المحفوظ عن محمد بن جبير فقط " . **قلت : الأرجح عندي أنه عن جابر كما رواه الجعفي و هو ثقة محتج به في " الصحيحين "** . و لم يتفرد به حتى يحكم عليه بالوهم ، فقد أخرجه الخطيب([5]) من طريق الدارقطني : حدثنا محمد بن مخلد - و لم نسمعه إلا منه - حدثنا ابن علويه الصوفي الحسن بن منصور حدثنا سفيان بن عيينة به. و قال الدارقطني : تفرد به ابن مخلد عن ابن علويه عن ابن عيينة و هو معروف برواية حسين الجعفي عن ابن عيينة " . وهذا إسناد صحيح كسابقه ، الحسن بن منصور من شيوخ البخاري في " صحيحه " و ابن

---

[1] انظر : ابن الأعرابي ، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، (ت٣٤٠هـ) ،**المعجم** ، دار ابن الجوزي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق عبد المحسن إبراهيم الحسيني، ج ٣ ص ٣٥٦.

[2] انظر : أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي ،(ت٥٧٦هـ)، **الطيوريات** ، ج ١٠ ص ٤٥ .

[3] انظر : ابن وهب ،أبو محمد عبد الله بن مسلم المصري(١٩٧هـ) ، **الجامع في الحديث** ،تحقيق:د.مصطفى حسن حسين، دار ابن الجوزي، ١٤١٦هـ ، ج ١ ص ٢٥٠ .

[4] انظر : الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٧ ص ٤٣٠ .

[5] انظر : **المرجع السابق نفسه** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مخلد وهو العطاء الدوري ثقة حافظ . فهي متابعة قوية لرواية الجعفي من الحسن بن منصور و إذا كان قد خالفهما سعيد بن عبد الرحمن و هو ابن حسان وعبد الجبار بن العلاء كما تقدم ، فإن معهما من المرجحات ما ليس مع مخالفيهما من ذلك :

- أنهما من رجال " الصحيح " و الآخران ليسا كذلك .

- و منه أن معهما زيادة و هي الوصل و الزيادة من الثقة مقبولة فكيف من ثقتين ؟

فإن قيل : فهلا رجحت بهذه الطريقة نفسها رواية إبراهيم بن بشار التي أسندها عن جبير بن مطعم ؟ أقول : كنت أفعل ذلك لو أن الذي تابعه و هو محمد بن يونس الجمال كان ثقة ، أما و هو ضعيف كما في "التقريب" فتبقى روايته مرجوحة لتجردها عن المتابع القوي... !و قد عرفت أن الأرجح من حديث جابر بن عبد الله "([1]).

قلت : وخلاصة كلام الشيخ الألباني السابقة تبين لنا :

أن هذا الحديث رواه ابن الأعرابي من طريق حسين الجعفي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر . **مرفوعاً** .ولكن ابن صاعد اعترض على " قوله : عن جابر" ! وبيّن أنه وَهم؛ والصواب محمد بن جبير بن مطعم .

ورواه السِّلَفي عن ابن صاعد عن سعيد بن عبد الرحمن وعبد الجبار بن العلاء عن سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير . **مرسلاً** .

ثم رواه السِّلَفي من طريق محمد بن بشار الرمادي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد ابن جبير عن أبيه **مرفوعاً** ، فزاد فيه (أبيه) فصار من مسند جبير بن مطعم وليس من مسند جابر . وتابعه محمد بن يونس الجمال ، وقال الخطيب : والمحفوظ : عن محمد بن جبير فقط

فقال الشيخ الألباني : " الأرجح أنه عن جابر كما رواه الجعفي" ، فلم يتفرد به ، تابعه محمد ابن مخلد عن الحسن بن منصور بن علويه عن ابن عيينة.

وقال الشيخ : **وهذه متابعة قوية لرواية الجعفي** . لأن الحسن بن منصور من شيوخ البخاري .والراوي عنه محمد بن مخلد ثقة حافظ . و إذا كان قد خالفهما سعيد بن عبد الرحمن و عبد الجبار بن العلاء كما تقدم ، فإن مع الجعفي والحسن بن منصور من المرجحات ما ليس مع مخالفيهما(سعيد وعبد الجبار) ، من ذلك :

- أنهما من رجال " الصحيح " و الآخران ليسا كذلك .

- و منه أن معهما زيادة و هي الوصل و الزيادة من الثقة مقبولة ؛ فكيف من ثقتين ؟

قلت : استخدم الشيخ القرائن لترجيح رواية الجعفي والحسن على رواية سعيد و عبد الجبار ، ولكن لا بد من التدقيق في أحوال الرواة الذين رجح الشيخ روايتهما على غيرهما :

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- **حسين الجعفي** : هو الحسين بن علي بن الوليد الجعفي مولاهم ،(ت٢٠٣هـ)، أبو عبد الله الكوفي . أثنى عليه أحمد وابن عيينة ، ووثقه ابن معين والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات"([1]).

٢- **الحسن بن منصور** : هو الحسن بن منصور بن إبراهيم البغدادي الشَّطَوي بفتح المعجمة والطاء المهملة أبو علي، ويقال له أبو علويه ،صدوق من العاشرة له في البخاري حديث واحد ،ووثقه الخطيب البغدادي ، والذهبي"([2]) .

وقلت : وأما الرواة الذين أرسلوا الحديث :

١- **سعيد بن عبد الرحمن بن حسان** بن ثابت المخزومي . ذكره ابن حبان في الثقات ،ووثقه البدر العيني وابن حجر"([3]) .

٢- **عبد الجبار بن العلاء** : هو عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري أبو بكر نزيل مكة،(ت٢٤٨هـ). وثقه العجلي والنسائي ،وذكره ابن حبان في الثقات ،وقال أبوحاتم "صالح الحديث"،ووثقه الذهبي ، وقال ابن حجر:"لا بأس به من صغار العاشرة"([4]) .

فالظاهر من حال الرواة الأربعة ، أن رواية الجعفي والحسن بن منصور مقدمة على رواية سعيد وعبد الجبار ، وذلك لمرجحات موجودة فيهما . وأعلاها أنهما من رواة الصحيحين . ثم إن معهما زيادة ، والمثبت مقدم على النافي ، وحامل الزيادة ، معه زيادة علم.

قلت : فالذي يميل إليه الباحث في مثل هذه الصورة من التعارض ، تقديم الوصل على الإرسال لقوة المرجحات، وكما رجحه الشيخ الألباني([5]) . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ،ج ٢ ص ٣٨١، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ١ ص ٣٠٢ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٨ ص ١٨٤، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص٣٠٨.قلت : **وقال ابن حجر في (التقريب)** :" **ثقة عابد**". انظر : ج ١ ص ١٦٧ .

[2] انظر :الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٨ ص ١١١، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٣٣٠ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص ٢٧٩. **التقريب** ، ج ١ ص٢١٠ .

[3] انظر : ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٦ ص ٣٤٩ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٢٣٨.البدر العيني ، **مغانى الأخيار**، ج ٦ ص ٣٦ .**قلت : وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرح أو تعديل** ، انظر : **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٣٩ .

[4] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٦ ص ١٠٩ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٣٢، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٨ ص ٤١٨ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٦١٢، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٥٥٢ . والتهذيب ، ج ٦ ص ٩٥ .

[5] **قلت : ولكن الدارقطني رجح المرسل ، فبعد أن ذكر الاختلاف فيه على ابن عيينة ؛ قال:" رواه أحمد بن حنبل ، والحميدي ، وأبو مسلم المستملي ، عن ابن عُيَينة ، عن عَمْرو ، عن محمد بن جبير مرسلاً . وهو أشبه بالصواب". انظر : علل الأحاديث النبوية** ، ج ١٣ ص ٤١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني : تعارض الرفع مع الوقف ، والترجيح بينهما عند الشيخ الألباني.

قلت : إن هذه المسألة أيضا من المسائل كثيرة الانتشار بين العلماء والأئمة النقاد ، فتارة يُعلّون الحديث بالرفع ، ويحكمون للموقوف بأنه أصح ، والعكس كذلك ، فيُعِلّون الموقوف ويصححون المرفوع . وكل ذلك – عندهم – دائر مع القرائن .

ومن خلال هذا المبحث سنرى موقف الشيخ الألباني من هذه المسائل ، وكيف كان يتعامل مع تعارض الوقف والرفع ؟ وهل استخدم القرائن في الترجيح([1]) ؟ .

وسيقوم الباحث بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أقوال العلماء في تعارض الرفع مع الوقف ،وقول الشيخ الألباني فيه.

القسم الثاني : تعارض الوقف مع الرفع وترجيح الرفع – عند الشيخ الألباني .

القسم الثالث : تعارض الوقف مع الرفع وترجيح الوقف – عند الشيخ الألباني .

القسم الأول : أقوال العلماء في تعارض الرفع([2]) مع الوقف([3]) وقول الشيخ الألباني فيه.

قلت : وصورة تعارض الوقف مع الرفع ، هي :" **أن يروي الحديث بعض الثقات مرفوعاً ، وبعضهم الآخر موقوفاً** "([4]) ، واختلف العلماء أيهما يقدم ؟ :

١- **فقال ابن الصلاح والعراقي والسخاوي** : " الحكم للرفع ، لأن راويه مثبت وغيره ساكت ، ولو كان نافياً ، فالمثبت مقدم عليه ، لأنه علم ما خفي عليه"([5]) .

٢- **وحكى الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث** :"أن الحكم لمن وقف"([6]) .

٣- **وأشار ابن الجوزي لمذهب آخر وهو أنَّ** : "مِن الأشياء التي لا وجه لتركها أن يرفع الحديث ثقة ،فيقفه آخر ، فترك هذا لا وجه له، لان الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة إلا

---

[1] **قلت** : **وانظر** : **مقدمة المبحث الثاني ، ص ٧٤ من هذا البحث** .

[2] **قلت** : **الحديث المرفوع** هو :" ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة. ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم" ، انظر : ابن الصلاح ، **علوم الحديث** ، ص ٤٥.

[3] **قلت** : **الحديث الموقوف** هو :"ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أ قوالهم و أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله علية وسلم". انظر : المرجع السابق ، ص ٤٦.

[4] انظر : **فتح المغيث** ، **مرجع سابق** ، ج ١ ص ١٩٤.

[5] انظر : ابن الصلاح ، **علوم الحديث** ، ص ٧٢ . السخاوي ، **فتح المغيث** ، ج ١ ص ١٩٤ .

[6] **قلت** : في **(الكفاية)** للخطيب قال في (تعارض الوصل والإرسال ص ٤١١) : (فقال أكثر أصحاب الحديث أن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله للمرسل) . **قلت** : **والخطيب يقدم الرفع على الوقف** ، انظر : **الكفاية** ، ص ٤١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن يقفه الأكثرون ، ويرفعه واحد ، فالظاهر غلطه، وإن كان من الجائز أن يكون قد حفظ دونهم"([1]).

وأما إن كان الاختلاف واقعاً عند راو واحد ، فمرة يرفع الحديث ، وأخرى يرفعه فحكمه عند الجمهور وصححه ابن الصلاح هو : أن الحكم للمرفوع ، لأن معه في حالة الرفع زيادة ، وهذا المرجح عند أهل الحديث"([2]) .

والشيخ الألباني في غالب أمره أنه يقدم الرفع على الوقف ، وذلك لكونه زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة – وهذا حسب ما يتوفر لديه من القرائن - ؛ فقال :" ولا يضره إن شاء الله تعالى أن خالفه غيره من الثقات فأوقفه ، لأن الرفع زيادة ،وهي من ثقة فهي مقبولة"([3]).

وسيقوم الباحث بذكر أنموذجاً على هذا النوع من التعارض ، من كتب العلماء ، وبآخر من كتب الشيخ الألباني .

١ - أنموذج من كتب العلماء في وقوع مثل هذا التعارض :

قلت : قال الخطيب :" باب في الحديث يرفعه الراوي تارة ويقفه أخرى ، ما حكمه ؟ اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً ، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه ، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً ، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرا في حديثه ، فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً ، ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً ، وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً ، مع ما بيناه لأن إحدى الروايتين ليست مكذبة للأخرى ، والأخذ بالمرفوع أولى،لأنه أزيد كما ذكرنا في الحديث الذي يروى موصولاً ومقطوعاً"([4]) .

---

[1] ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت ٥٩٧هـ) ، **الموضوعات** ، مؤسسة النداء ، أبو ظبي ، ط ٣ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ج ٢ ص ١٥.

[2] انظر : السخاوي، **فتح المغيث** ، ج ١ ص ١٩٥ ، ابن الصلاح ، **علوم الحديث** ، ص ٧٢. **قلت** : وعلق الخطيب على هذا وقال بان اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً ، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ، ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ، ولا يرفعه ، فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً" . انظر : **الكفاية** ، ص ٤١٧.

[3] انظر : ج ١ ص ٢٥١ . **قلت : هذا إن صحت القرائن المرجحة لذلك ، وهناك أمثلة كثيرة يقول فيها الشيخ مثل هذا (والرفع أو الوصل) زيادة وهي من الثقة مقبولة . فهل هذا الأمر عنده مضطرد أم ماذا ؟ ولعل هذا كان في بداية أمره ثم تراجع عنه ، حيث أن هذا في المجلد الأول من السلسلة الصحيحة ، وخالفه فيما راجعه من كتبه المتأخرة قبل وفاته – رحمه الله تعالى - ، وسيأتي مزيد بيان لها في مبحث (زيادة الثقة عند الشيخ الألباني) .**

[4] انظر : **الكفاية** ، ص ٤١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ففي هذا المثال ذكر الخطيب مثالا عن ابن عيينة، وفيه أنه كان ينشط أحياناً فيرفع الحديث ، ويكسل أحياناً فيوقفه . ولا يضر الرفع الوقف ولا الوقف الرفع . ولكن قد يتعارضان فيقدم أحدهما على الآخر لقرائن ترجحه .

ولكن قد يغلط الراوي فيقف الأكثرون الحديث ، ويرفعه هو؛ فحكَم السخاوي" بأن الغلط منه، وإن كان من الجائز أن يكون حفظ دونهم ! ومثّل له الحاكم بقوله : قلت للدارقطني : فخلاد بن يحيى ؟ فقال : ثقة ، إنما أخطأ في حديث واحد ، فرفعه ووقفه الناس، وقلت له : فسعيد بن عبيد الله الثقفي ؟ فقال : ليس بالقوي ، يحدث بأحاديث يسندها وغيره يقفها"([1]).

ولكن الشيخ الألباني قد يخالف هذا الأمر أحياناً ، بأن الراوي الثقة إذا رفع الحديث وخالفه غيره من الثقات ، فالرفع هو المقدم ، لأنه زيادة ثقة ، ولا يضره من خالفه من الثقات !

وسيرى الباحث من خلال النماذج التي سيأخذها من كتب الشيخ الألباني هل هذه قاعدة مضطردة عند الشيخ ؟ أم أنه يتبع قرائن الترجيح فيها ؟ أم أنه كان في بداية أمره ثم تراجع عنه ؟

٢ - أنموذج من كتب الشيخ الألباني :

قال في حديث :"لَوْ غُفِرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى الْبَهَائِمِ، لَغُفِرَ لَكُمْ كَثِيرًا"([2]) .

"أخرجه أحمد حدثنا هيثم بن خارجة قال : أنبأنا أبو الربيع سليمان بن عتبة السلمي عن يونس ابن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره.... وقال عبد الله بن أحمد حدثني الهيثم بن خارجة عن أبي الربيع بهذه الأحاديث كلها إلا أنه أوقف منها حديث " لو غفر لكم ما تأتون ... " و قد حدثناه أبي عنه مرفوعاً.... **فالحديث ثابت مرفوعاً و موقوفاً و الرفع زيادة فهو المعتمد**"([3]) .

وفي القسم الثاني من هذا المطلب سيتعرض الباحث إلى نماذج مفصلة من كتب الشيخ الألباني للوقوف على حقيقة موقف الشيخ من تقديم الرفع على الوقف والوقف على الرفع حين تعارضهما .

---

[1] انظر : **فتح المغيث** ، ج ١ ص ١٩٥.

[2] **قلت : ومعنى الحديث بيّنه (المناوي) فقال** : أي " بنحو ضرب وعسف وتحميل فوق طاقة (لغفر لكم كثيراً) أي شئ عظيم من الإثم ، وفيه التحذير من إيذاء البهائم وعدم تكليف الدابة ما لا تطيقه على الدوام ، وتجنب الضرب لاسيما الوجه وعلى المقاتل ، وتعهدهم بالعلف والسقي والتحذير من الغفلة عن ذلك " . انظر : **فيض القدير** ، ج ٥ ص ٤٠٩ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ١٣ **.والحديث أخرجه** : أحمد ، المسند ، ج ٦ ص ٤٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثاني : تعارض الوقف مع الرفع وترجيح الرفع – عند الشيخ الألباني .

الأنموذج الأول : حديث :"إنَّ النَّاس إذا رَأوا الظَالم فَلَمْ يَأْخذوه بِيَده ، أَوْشَك أنْ يَعمَهم الله بعِقابٍ منْه" .

قال الشيخ الألباني :" أخرجه (أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي)([1]) وغيرهم من طرق عديدة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق أنه قال : أيها الناس ! إنكم تقرؤون هذه الآية " يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذ اهتديتم" ، و إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره . **وقال الترمذي و اللفظ له : " هذا حديث حسن صحيح " ، و ذكر أن الرواة اختلفوا في رفعه و وقفه ، يعني على إسماعيل ، و الراجح عندي الرفع لما يأتي بيانه** ، و لذلك صحّحه الإمام النووي ، وقال الحافظ ابن كثير([2]): " و قد روى هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة و ابن حبان في"صحيحه " و غيرهم من طرق كثيرة عن جماعة كثيرة عن إسماعيل بن أبي خالد به متصلاً مرفوعاً ، و منهم من رواه عنه موقوفاً على الصديق ، **وقد رجح وقفه الدارقطني وغيره** " .

قلت (الألباني) : و في هذا الكلام ملاحظتان :

الأولى : عزوه الحديث للنسائي بعموم قوله : الأربعة ... **و الأخرى** : جزمه بأن الدارقطني رجح وقفه ، و خلاصته أن الثقات اختلفوا على إسماعيل ، فمنهم من رفعه ، و منهم من أوقفه ، ثم ذكر أسماء الذين رفعوه ، فبلغ عددهم اثنين و عشرين شخصاً و عدد الذين أوقفوه أربعة فقط ! قال الدارقطني : وجميع رواة هذا الحديث ثقات ، و يشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيرفعه ، و مرة يجبن عنه فيوقفه على أبي بكر " . **فأنت ترى أنه لم يرجح الموقوف بل ظاهر كلامه أنه إلى ترجيح المرفوع أميل ، و هو الصواب** لأن الذين رفعوه أكثر من الذين أوقفوه أضعافاً مضاعفة. لاسيما و قد أفاد الحافظ المزي أنه رواه عمران بن عيينة عن بيان بن بشر عن قيس نحوه . و هذه متابعة قوية ، فإن بيان بن بشر ثقة ثبت ، فقد وافق إسماعيل على رفعه ، فدل على أن أصل الحديث عنده مرفوع و إن كان أوقفه أحياناً للسبب الذي ذكره الدارقطني أو غيره . و عمران بن عيينة صدوق له أوهام ، و مثله و إن كان لا يحتج به ، فلا أقل من أن يستشهد به . نعم رواه شعبة عن الحكم عن قيس

---

[1] **انظر تخريجه** : أحمد ، **المسند** ، ج ١ ص ٧ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ٤ ص ٢١٤ ، الترمذي ، **السنن** ، ج ٤ ص ٤٦٧ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٣٢٧ ،الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٣ ص ١٧٠ .

[2] ابن كثير ، **تفسير القرآن** ، ج ٣ ص ٢١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابن أبي حازم عن أبي بكر موقوفاً عليه . و الحكم وهو ابن عتيبة وإن كان ثقة ثَبْتَاً مثل إسماعيل بن أبي خالد ، فهو دونه من ناحيتين : الأولى : أنه ربما دلس كما في " التقريب " . و الأخرى : أنه لم يُتابَع على وقفه ، بخلاف إسماعيل فإنه قد توبع على رفعه كما تقدم . فهو الأرجح حتماً إن شاء الله تعالى"([1]).

قلت : في هذا الحديث ، ذهب الشيخ الألباني إلى تقديم الرواية المرفوعة على الموقوفة صراحة ، لأدلة ثبتت لديه ؛ وهي :

١ - أن الذين رفعوه أكثر من الذين أوقفوه أضعافاً مضاعفة.

٢ - وأن (بيان بن بشر الثقة الثبت) تابع (إسماعيل بن أبي خالد) الذي وافقه على رفعه وهذا يدل على أن أصل الحديث مرفوع .

٣ - وأن الحكم بن عتيبة الذي وقفه لم يتابع على ذلك . بخلاف إسماعيل الذي توبع على رفعه .

وسيقوم الباحث بمناقشة الشيخ الألباني في هذا الذي ذهب إليه .

قلت : جزم الحافظ ابن كثير بأن الإمام الدارقطني رجح الوقف ! ولكن الشيخ الألباني قام بالرد على كلام الحافظ ابن كثير من وجوه أهمها :

١ - أن الدارقطني لم يرجح الموقوف بل ظاهر كلامه أنه إلى ترجيح المرفوع أميل.

٢ - أن الحافظ المزي أفاد بأن عمران بن عيينة قد رواه عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم مرفوعاً .

٣ - وأن شعبة قد رواه عن الحكم بن عتيبة عن قيس بن أبي حازم موقوفاً ، ولكن الحَكَم هذا عند الشيخ الألباني" ربما دلس ، ثم إنه لم يُتابَع على وقفه" .

هذه النقاط المهمة التي ينبغي دراستها لمناقشة الشيخ الألباني ، للوقوف على حقيقة ما رجحه ، هل كان الصواب معه أم أن الأمر ليس كما ذهب إليه ؟

أما النقطة الأولى وهي أن الدارقطني كان أميل إلى ترجيح الرفع ، فَلْنَرَ ماذا قال الدارقطني حين سئل عن حديث قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه . قال :

هو حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس فرواه عنه جماعة من الثقات فاختلفوا عليه فيه فمنهم من أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من أوقفه على أبي بكر.

فممن أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم : عبد الله بن نمير وأبو أسامة ويحيى بن سعيد الأموي وزهير بن معاوية وهشيم بن بشير وعبيد الله بن عمرو ويحيى بن عبد الملك بن أبي

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ١٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غنية ومروان بن معاوية الفزاري ومرجي بن رجاء ويزيد بن هارون وعبد الرحيم بن سليمان والوليد بن القاسم وعلي بن عاصم وجرير بن عبد الحميد وشعبة بن الحجاج ومالك بن مغــول ويونس بن أبي إسحاق وعبد العزيز بن مسلم القسملي وهياج بن بسطام ومعلى بن هلال وأبو حمزة السكري ووكيع بن الجراح **فاتفقوا على رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .**

وخالفهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن مجالد وعبيد الله بن موسى فرووه عن إسماعيل موقوفاً على أبي بكر .

ورواه بيان بن بشر وطارق بن عبد الرحمن وذر بن عبد الله الهمداني والحكم بــن عتيبــة وعبد الملك بن عمير وعبد الملك بن ميسرة فرووه عن قيس عن أبي بكر موقوفاً .

وجميع رواة هذا الحديث ثقات .

ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده ، و يجبن عنه فيقفــه على أبي بكر .

وروى هذا الحديث عن محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن إسماعيل بن أبي خالد عــن طارق بن شهاب عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً وذلك وهم من راويــه، والصحيح عن جرير ما تقدم ذكره عن إسماعيل عن قيس"([1]) .

قلت :

١ - من خلال أقوال الدارقطني السابقة ، لا يرى الباحث أن الدارقطني كان أميل إلى الرفع ، بل إنه سار في هذه المسألة كعادة العلماء حين يُنقل (رفعٌ ووقفٌ) في حــديث رواه الثقــات عن ثقة ويختلفون فيه عليه ، فيقولون : إنه كان ينشط أحياناً ويكسل أحياناً ، وهــذا كــان يفعله الشيخ الألباني ، في كثير من مسائله المشابهة لهذه .

٢ - ثم إن إسماعيل بن أبي خالد قد ذكره النسائي وغيره بالتدليس([2]) ، وقال ابــن حجــر : " ثقة ثبت"([3]).

٣ - وأما الحكم بن عتيبة ، فقد وصفه بالتدليس غير واحد([4]) ، وقال ابن حجر : "ثقة ثبــت فقيه إلا أنه ربما دلس"([5]) .

---

[1] انظر : الدارقطني ، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، ج ١ ص ٢٤٩ .

[2] انظر: سبط ابن العجمي، **التبيين لأسماء المدلسين** ،ص ١٤.**قلت**:**وهو من المرتبة الثانية من المدلسين.**

[3] انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٩٣. **قلت** : **ويلاحظ أن إسماعيل بن أبي خالد رواه عن قيس بالعنعنة .**

[4] انظر : **سبط ابن العجمي** ، **التبيين لأسماء المدلسين** ، ص ٢٣ . **قلت**:**وهو مــن المرتبــة الثانيــة مــن المدلسين** .انظر : ابن حجر، **طبقات المدلسين** ، ص ٣٠.

[5] انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٦٠٧ . **قلت** : **ورواه الحكم بن عتيبة بالعنعنة . أيضاً .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : فالاثنان موصوفان بالتدليس ، فلا يرجح أحدهما على الآخر بهذا . فهما سواء في الصفة والمرتبة .

٤ - وأما بالنسبة لعمران بن عيينة الذي روى عن بيان بن بشر ، فقد قال الشيخ عنه أنه "صدوق يهم" ، يعني أنه ضعيف ، ولكن الباحث وجد أن الشيخ قد قال في حديث"قال الله تعالى " إذا ابتليت عبدي المؤمن ، و لم يشكني إلى عواده أطلقته من أساري ، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، و دما خيراً من دمه ، ثم يستأنف العمل ...و أما في " المهذب " فأشار إلى أن له علة ، فقال :" لم يخرجه الستة ، لعلته " ، و كأنه يريد بها الوقف ، فقد أخرجه البيهقي عقب هذا المرفوع من طريق أبي صخر حميد بن زياد أن سعيد المقبري حدثه قال : سمعت أبا هريرة يقول : " قال الله عز و جل ..." .**ورجاله ثقات رجال مسلم إلا أن أبا صخر هذا فيه كلام من قبل حفظه ، و في " التقريب " : " صدوق يهم " .**

قلت(الألباني) : فمثله حسن الحديث ، لكنه لا يصلح لمعارضة الرواية المرفوعة ، لأن رواتها كلهم ثقات لا مغمز فيهم ، فإما أن يقال : إن أبا صخر وهم في وقفه و الصواب المرفوع ، و إما أن يقال : إن أبا هريرة كان يرفعه تارة ، و يوقفه أخرى ، و كل حفظ ما وصل إليه ، و الرفع لا يعارض الوقف ، و لاسيما و هو في حكم المرفوع"[1].

قلت : ومن خلال كلام الشيخ آنف الذكر ، نفهم أنه يحسّن حديث (الصدوق الذي يهم) مع أنه قال في (السلسلة الضعيفة) :" أما المرتبة الخامسة ، فهي لمن قصر عن درجة الرابعة قليلاً(حسن الحديث) ، و إليه الإشارة بـ صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بآخره ، و هذه لمن كان ضعيف الحديث أو قريباً منه"[2] .

قلت : وإنما أردت من هذا أن أُثبِت :

أولاً : أن الشيخ الألباني قد استشهد بطريق عمران بن عيينة التي ذكرها المزي ، وقال بأنها متابعة قوية لإسماعيل بن أبي خالد ! وعمران هذا ضمن قواعد الشيخ أنه ضعيف من المرتبة الخامسة ! فإذن كيف ومتى يستشهد بمثل هذه المتابعة ؟ فقد قال : " لا يحتج به ولكن يستشهد به" ، وقال عن رِواية مَنْ مِثله :"لكنه لا يصلح لمعارضة الرواية المرفوعة" . ثم إن الشيخ الألباني قد ضعّف أسانيد كثيرة في (السلسلة الضعيفة) لهذا السبب .

ثانياً : فلماذا لم يحكم الشيخ على متابعة(عمران بن عيينة) بمثل ما حكم على رواية(أبو صخر) الواردة بالمثال المذكور آنفاً ؟؟ فإما أن يقال : أن عمران وهم في رفعه ؛ والصواب أنه موقوف ، وإما أن يقال ؛ أن قيس بن أبي حازم كان يوقفه تارة ويرفعه تارة أخرى – كما

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٧١ .

[2] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذكر الدارقطني – وكُلٌّ حفظ **ما وصل إليه ، والرفع لا يعارض الوقف ، ولا نقول بأن الرفع أصح ! ولا غرو أن الذين ذكرهم الدارقطني أنهم أوقفوه ؛ كلهم ثقات !**

وصحيح أن الذين ذكرهم الدارقطني (رفعوا الحديث عن إسماعيل) زادوا على العشرين ، ولكن في الجهة المقابلة أوقفه أئمة ثقات كـ (يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وإسماعيل بن مجالد وعبيد الله بن موسى فرووه عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفاً) ، وهنا نفهم بأن هذا الاختلاف على إسماعيل ؛ بأن كل طرف روى ما سمع منه ، لأن الظاهر في هذه المسألة أن حازم بن أبي قيس كان يرويه على الوجهين (مرفوعاً وموقوفاً) كما أشار الدارقطني ، وسَمِعَه إسماعيل منه على الوجهين ، وحمله عنه أولئك الرواة كلهم على الوجهين ، إذن فالعلة ليست من إسماعيل و لا ممن دونه من الرواة عنه . وحينئذ لا ينفع الترجيح بالكثرة في هذه الحالة .

ثالثاً : قد ذكر الدارقطني بأن (بيان بن بشر وطارق بن عبد الرحمن وذر بن عبد الله الهمداني والحكم بن عتيبة وعبد الملك بن عمير وعبد الملك بن ميسرة) قد رووه عن قيس موقوفاً ، وهذه كلها متابعات لإسماعيل بن أبي خالد الذي رواه عن قيس مرفوعاً، وهذا يُثبِت بأن قيس بن أبي حازم كان يرويه على الوجهين . ثم إن الراوي عن الحكم بن عتيبة هو شعبة ! ألا يعني هذا شيئاً ؟

قلت : خلاصة الأمر ، أن كلام الشيخ الألباني أن المرفوع "هو الأرجح حتماً" ليس دقيقاً كما أثبت الباحث . بل الصواب أنه روي على الوجهين صحيحاً . والله تعالى أعلم بالصواب.

الأنموذج الثاني : حديث : " إيَّايَ وَالفُرَج ، يَعني فِي الصَّلاة" .

قال الشيخ الألباني :" أخرجه الطبراني(١) من طريق حفص بن غياث ، وابن أبي حاتم(٢) من طريق محمد بن خالد الوهبي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...فذكره . و خالفهما عبد الرزاق فقال : عن ابن جريج به موقوفاً على ابن عباس لم يرفعه . أخرجه الطبراني(٣) أيضاً .

---

[1] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١١ ص ١٨٨ .

[2] انظر : ابن أبي حاتم ، **علل الحديث** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ، ج ١ ص ٣٩٤ .

[3] انظر : **المعجم الكبير** ، ج١١ ص ١٨٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت (الألباني) : و هذا إسناد صحيح مرفوعاً و موقوفاً[1] **، و المرفوع أصح لاتفاق ثقتين عليه** . و ابن جريج و إن كان مدلساً ، روايته عن عطاء محمولة على السماع لقوله هو نفسه: إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه وإن لم أقل : سمعت . و كأنه لذلك لم يعله أبو حاتم بعلة العنعنة مع أنه استنكره بقول ابنه عنه : " و هذا حديث منكر و قال : " ابن جريج لا يحتمل هذا " يعني لا يحتمل رواية مثل هذا الحديث " . كذا قال ، و لم يذكر له علة ظاهرة ، و كلامه يشعر على كل حال بأن العلة ممن دون ابن جريج ، و مع ذلك فلم تطمئن النفس لمثل هذا الإعلال المبهم ، و كان يمكن الاعتماد في ذلك على إيقاف عبد الرزاق إياه لولا اتفاق الثقتين على رفعه . والله أعلم"[2] .

قلت : في هذا الحديث صحّح الشيخ الحديث على الوجهين (الرفع والوقف) ، ولكنه رجّح المرفوع صراحة ، فقال : (والمرفوع أصح) ، لاتفاق ثقتين عليه ؛ وهما(حفص بن غياث ، ومحمد بن خالد الوهبي) وقدّم روايتهما على رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء.

ولا بد من النظر في تراجم الرواة الذين قدَّمهم الشيخ الألباني على عبد الرزاق في روايتهم عن ابن جريج .

١ - **فأما حفص بن غياث،(ت١٩٨هـ)** : فهو أحد الثقات ،من أتباع التابعين؛ وثقه ابن سعد والعجلي ويعقوب بن شيبة ؛ وذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه أحمد وابن سعد والدارقطني بالتدليس . وقال أبوداود:" كان حفص بآخرة دخله نسيان وكان يحفظ"، وقال صالح بن محمد: " لما ولي القضاء جفا كتبه" ،وقال أحمد :"في حديث حفص عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً "خمروا وجوه موتاكم" الحديث هذا خطأ وأنكره وقال قد حدثناه حجاج عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً". وقال يعقوب بن شيبة :"يُتقى بعض حفظه، وإذا حدث من كتابه فثَبْتٌ" . وقال أبو زرعة :" ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح". وقال ابن معين:" جميع ما حدث به حفص ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من حفظه". وقال داود بن رشيد:"كثير الغلط"[3].

---

[1] **قلت : وقد بيّن الخطيب كيف يكون الحديث صحيح (مرفوعاً و موقوفاً) في نفس الوقت** ؛ فقال : " وذلك بأن يكون الصحابي يُسنِد الحديث مرة ويرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه ، فيُحفَظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً " .انظر : **الكفاية** ، ص ٤١٧ .

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٢٥٦ .

[3] **انظر ترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ١٨٥ ،العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ١ ص ٣١٠ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٦ ص ٢٠٠ ، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ١ ص ٥٦٧ ، ابن حجر ، **طبقات المدلسين** ، ص ٢٠ ،و**تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص ٣٥٩ .**وقال في(التقريب** ، ج ١ ص ١٧٣): " **ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر**" .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- **وأما محمد بن خالد الوهبي** : وثقه الدارقطني ، وقال أبوداود :"لا بأس به" وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر :"صدوق "([1]).

٣- **وعبد الرزاق (صاحب المصنف) : هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة ،حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة .** قال البخاري :" ما حدّث من كتابه فهو صحيح " ،وقال النسائي:" فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة، كتب عنه أحاديث مناكير"، وقال ابو حاتم:" يكتب حديثه ويحتج به" ،وذكره ابن حبان في الثقات ؛وقال:" كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، على تشيّع فيه، وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر" ،وقال الذهلي:" كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث وكان يحفظ"([2]).

قلت : ومن خلال النظر في أحوال هؤلاء الرواة الثلاثة عن ابن جريج ، وجد الباحث أن عبد الرزاق أثبتهم رواية عنه ، لأن الظاهر من ترجمة حفص أنه كان يغلط في حديث ابن جريج عن عطاء ،بدليل ما قاله أحمد عن روايته عن ابن جريج عن عطاء حديث "خَمِّروا وجوه مَوتاكم.. الحديث" **مرفوعاً** ،فقال:" هذا خطأ وأنكره" ،**والصحيح أنه مُرسَل! وعليه فقد يكون قد أخطأ أيضاً في حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فرواه مرفوعاً ، لأنه دخله نسيان ، ولما ولي القضاء جفا كتبه ، وهذا يعني طروء الغلط في روايته .ثم إن الشيخ الألباني قد ذكره في (السلسلة الضعيفة) فقال :" هو ثقة من رجال الشيخين ، فيه ضعف يسير من قبل حفظه"([3]). وقال عنه في (الإرواء) :"وهذا سند رجاله ثقات رجال البخاري إلا أن ابن غياث كان تغير حفظه قليلاً"([4]).**

وأما الوهبي : فحديثه لا يقوى على معارضة حديث عبد الرزاق في ابن جريج ، لأن عبد الرزاق من الأثبات في ابن جريج ، وإن تكلم العلماء في روايته - خاصة - بعدما عمي ، وحدث من غير كتابه .

فالأكثرية التي استأنس بها الشيخ الألباني في ترجيح الرواية المرفوعة، لا تفيد في مثل هذه الحالة ، خاصة بعد أن اطلعنا على تراجم الرواة السابقين ، وبذلك يستقيم قول الشيخ أن الحديث صحيح موقوفاً ومرفوعاً على الوجهين . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] **انظر ترجمته** :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ١ ص ٧٤ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٧ ص ٢٤٣، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٣٩٦ ، **التقريب** ،ج ٢ ص ٧١ .**وتهذيب التهذيب** ، ج ٩ ص ١٢٥ .

[2] **انظر ترجمته** :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٦ ص ١٣٠ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٣٩ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٨ ص ٤١٢ ، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٦١٠ ، ابن حجر، **التقريب** ، ج ١ ص ٥٩٩ . **تهذيب التهذيب** ، ج ٦ ص ٢٨١.

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٥ ص ٢٢٧ .

[4] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٥ ص ٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثالث : حديث " رِضى الرَّب في رِضى الوالد و سَخَط الرَّب في سَخَط الوالد" .
قال الشيخ الألباني :" أخرجه (الترمذي وابن حبان)([1]) من طريق خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم بــه . ثــم أخرجه الترمذي([2]) من طريق محمد بن جعفر ،والبخاري في " الأدب المفرد "([3]) عن شعبة به موقوفاً على ابن عمرو ولم يرفعه . و قال الترمذي : " **و هذا أصح ، وهكــذا روى أصــحاب شعبة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو موقوفاً و لا نعلم أحــداً رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة و خالد بن الحارث ثقة مأمون** " .
قلت (الألباني) : و قد احتج به الشيخان ،وهو " ثقة ثبت " ،**وقد وجدت لــه متــابِعَين علــى رفعه:** **الأول** : عبد الرحمن حدثنا شعبة به مرفوعاً ، أخرجه الحاكم([4]) من طــريقين عنــه ؛ وقال : " صحيح على شرط مسلم " .ووافقه الذهبي . وهو كما قالا. و **عبد الرحمن هــو ابــن مهدي** و هو من هو في الثقة و الحفظ و الضبط .
و الآخر أبو إسحاق الفزازي عن شعبة به ، أخرجه ابن عساكر([5]). وأبو إســحاق هــذا هــو **إبراهيم بن محمد بن الحارث** و هو إمام ثقة حافظ محتج به في" الصحيحين " أيضاً .
قلت (الألباني) : **فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات اتفقوا على رواية الحــديث عــن شــعبة مرفوعاً فثبت الحديث بذلك وأن قول الترمذي : إن الموقوف أصح ! إنما هو باعتبار أنه لــم يعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث، أَمَا وقد وجدنا غيره قد رفعه ، فالرفع أصــح و ذلــك كله مصداق لقول من قال : كم ترك الأول للآخر**"([6]) .
قلت : وبعد البحث فقد ظهر لي بأن هناك متابعات أخرى لشعبة وعمن دونــه أيــضاً، ولــم يذكرها الشيخ الألباني (مصداقاً لقول من قال : كم ترك الأول للآخر) :

---

[1] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٤ ص ٣١٠ ، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ١٧٢ .
[2] انظر : الترمذي ، **المرجع السابق نفسه** .
[3] البخاري ، **الأدب المفــرد** ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـــ - ١٩٨٩م ، تحقيــق : محمد فؤاد عبدالباقي ، ج ١ ص ١٤ .
[4] انظر : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ١٦٨ .
[5] انظر : ابن عساكر ، أبو القاسم علي ،(ت٥٧١هـ) ، **تاريخ دمــشق** ، دار الفكــر ، بيــروت ، ط ٣ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، تحقيق : علي شيري ، ج ٥ ص ١٧٣ .
[6] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ - فقد أخرج الخطيب([1]) من طريق أخرى (متابعةً لشعبة) ، وهي : هشيم ، عن يعلى يعني ابن عطاء ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، موقوفاً .

قلت : وهشيم بن بشير: "ثقة ثبت ، لكنه كثير التدليس والإرسال الخفي"([2]).

٢ - ثم ذكر السخاوي ما يلي : " أن البزار([3]) وافق الترمذي على قوله (والموقوف أصح) ولا نعلم رفعه غير خالد بن الحارث !

*** وأن هناك من رفعه عن شعبة ؛ وهم : (عبد الرحمن بن مهدي ، والقاسم بن سليم ، والحسين بن الوليد ، وأبي إسحق الفزاري ، وزيد بن أبي الزرقاء ، وغيرهم) مرفوعاً "([4]).**

قلت : وأخرجه المزي([5]) من طريق : مسلم بن إبراهيم عن شعبة به موقوفاً . ومسلم هذا : "ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة"([6]).

٣ - قلت : وأخرجه أبو نعيم وتابع فيه شعبة – أيضاً – على رفعه ؛من طريق محمد بن صبيح بن السماك عن أشعث بن سعد عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن عمرو قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...وذكر الحديث . كذا نبأه عن يعلى عن عبد الله([7]).

٤ - وأخرجه ابن أبي يعلى ، من طريق الإمام أحمد بن حنبل حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :...وذكره. **مرفوعاً**([8]).

---

[1] الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، باب ذكر شيء من وجوب طاعة الأبوين وبرهما وترك الرحلة مع كراهتهما ذلك وسخطهما ، ص ٣٨٢ ، حديث رقم (١٧١٠) . خرّج أحاديثه وعلق عليه : الشيخ صلاح عويضة .

[2] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٦٩ .**وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وهم : من لا يقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع** . انظر: **طبقات المدلسين** ، ص ٤٧ .

[3] البزار ، **المسند - البحر الزخار** ، ج ٦ ص ٣٩٤ .

[4] السخاوي ، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ص ١٢٣.

[5] المزي ، **تهذيب الكمال** ، ج ٢٠ ص ١٣٣ .**قلت : وذكره المزي في ترجمة عطاء العامري الطائفي.**

[6] انظر : قال أبو حاتم : " **ثقة صدوق**" .انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ١٨١ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٩ ص ١٥٧ ،**وقال :"كان من المتقنين"** ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ١٧٧ .

[7] أبو نعيم ، **حلية الأولياء** ،ج ٨ ص ٢١٥ . **قلت: وهو منقطع بين يعلى وعبد الله بن عمرو** ولعل علته من أشعث بن سعيد الذي رواه عن يعلى، فهو (متروك). انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٠٥ .

[8] انظر ، ابن أبي يعلى ، أبو الحسين محمد بن محمد،(ت ٥٢٦هـ) ، **طبقات الحنابلة** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ج ١ ص ١٧٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت (الباحث) : وكأن حماد بن سلمة – على جلالة قدره - غلط ، فوهم فيه ، فقال : عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو ، والحديث محفوظ من طريق يعلى بن عطاء عن أبيه (عطاء العامري) .

وخلاصة الأمر : وجدت أن الحديث صحيح على الوجهين ، فقد رواه شعبة مرفوعاً وموقوفاً ، وتابعه على هذا ثقات آخرون ؛ فمنهم من رفعه ومنهم من وقفه .

١ - فقد وقفه : (محمد بن جعفر وآدم بن أبي إياس ومسلم بن إبراهيم – وهم ثقات) كلهم عن شعبة . ثم قام هشيم بن بشير(الثقة الثبت) بمتابعة شعبة في روايته الموقوفة عن يعلى ابن عطاء عن عبد الله بن عمرو ورواه عن هشيم : سريج بن يونس وهو "ثقة"([1]) .

٢ - ورفعه : (خالد بن الحارث ، عبد الرحمن بن مهدي ، والقاسم بن سليم ، والحسين بن الوليد ، وأبي إسحق الفزاري ، وزيد بن أبي الزرقاء) كلهم عن شعبة مرفوعاً .

فالظاهر أن كلاً منهم روى ما قد سمع ، أو أن شعبة كان ينشط فيرفعه مرة ، ويكسل - لأسباب - فيقفه مرة أخرى . وإن أردنا الموازنة بين رواية شعبة ورواية هشيم فهما من الثقات الأثبات ، ولكن شعبة يقدم أولاً في الغالب . ولكن لمّا روى الثقات عنهما (الوقف والرفع) علمنا أن الحديث صحيح على الوجهين ، ولا نقول بصحة أحدهما على الآخر ، ولا غرو أن الشيخ الألباني يفعل هذا مع كثير من الأحاديث التي جاءت من طريق الثقات المأمونين . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ٣٩٨ . و**التقريب** ، ج ١ ص ٢٢٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثالث : تعارض الرفع مع الوقف وترجيح الوقف – عند الشيخ الألباني .

الأنموذج الأول : حديث :" من أفطر(يعني في السفر) فرُخْصَة ، و من صام فالصوم أفضل"

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف شاذ** . أخرجه الضياء([1]) من طريق أبي حفص الكناني حدثنا محمد بن هارون الحضرمي حدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب حدثنا أبو معاوية الضرير أخبرنا عاصم الأحول عن أنس بن مالك قال : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في السفر ؟ قال : فقال : فذكره . قلت : و هذا سند رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري ، غير الحضرمي ، وهو ثقة كما قال الدارقطني و غيره ، و له ترجمة جيدة في " تاريخ بغداد " ، **فظاهر الإسناد الصحة ، و قد اغتررت به برهة يسيرة من الزمن ، ثم بدا لي أنه معلول بالوقف** ، فقد قال ابن أبي شيبة في " المصنف"([2]) حدثنا أبو معاوية ومروان بن معاوية عن عاصم قال : سئل أنس عن الصوم في السفر ؟ فقال : **فذكره بالحرف الواحد هكذا موقوفاً على أنس .**

قلت (الألباني) : **و هذا هو الصواب** ، لأن أبا معاوية - و اسمه محمد بن خازم - وإن كان ثقة و أحفظ الناس لحديث الأعمش ، فهو قد يهم في حديث غيره كما قال الحافظ في"التقريب " ، فمثله يحتج به إذا لم يخالف ، أو لم يختلف عليه كما وقع في هذا الإسناد ، **فأبو هاشم زياد ابن أيوب رفعه ، وابن أبي شيبة أوقفه ، و لابد من مرجح** ، و هو أعني ابن أبي شيبة قد قرن مع أبي معاوية مروان بن معاوية و هو ثقة حافظ كما في " التقريب " فأوقفه أيضاً ، و لم يختلف عليه فيه ، فروايته أولى ، لاسيما مع موافقة إحدى الروايتين عن أبي معاوية له ، وهذا ظاهر لا يخفى إن شاء الله تعالى . **و مما يرجح أن الحديث موقوف على أنس وليس بمرفوع ، ما روى ابن أبي شيبة أيضاً : قال مروان بن معاوية : عن عاصم عن ابن سيرين قال : كان عثمان بن أبي العاص يقول في ذلك مثل قول أنس بن مالك .**

---

[1] انظر :الضياء المقدسي ، أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد السعدي، (ت ٦٤٣هـ) ، **الأحاديث المختارة** ، مكتبة النهضة ،الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ، تحقيق:عبد الملك دهيش،ج ٣ ص ٢٠. الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير(ت ٣١٠هـ) ، **تهذيب الآثار** ، ج ٥ ص ١٩٨ ،وأخرجه من طريق سلم بن جنادة السوائي عن أبي معاوية به **موقوفاً** ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٦٧ .وأخرجه من طريق أبي نعيم عن الحسن بن صالح عن عاصم به **موقوفاً** .

[2] ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد (٢٣٥ هـ) ، **المصنف** ، الدار السلفية الهندية ، تحقيق : محمد عوامة ،، ج ٣ ص ١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت(الألباني) : و هذا سند صحيح أيضاً موقوفاً . فتبين أن الصواب في هذا الحديث الوقف ، و أنه شاذ مرفوعاً ، و لعل هذا هو السر في عدم وروده في شيء من كتب " السنن " و " المسانيد " و غيرها ، ككتب التخريجات ، مثل " نصب الراية " الزيلعي ، و " تلخيص الحبير " للعسقلاني ، و نحوها"([1]).

قلت : وللسبب آنف الذكر من قول الشيخ الألباني :" ولعل هذا هو السر في عدم وروده..." سيقوم الباحث بمتابعة ترجيحات الشيخ الألباني في هذا الحديث ، والوقوف على حقيقة أمرها .

في البداية لا بد من الاطلاع على ترجمة الرواة مدار الحديث ، الذين أوقفوا الحديث والذين رفعوه ، لمعرفة أيهما أصح ، اعتماداً على منهج الأئمة النقاد ، والقرائن المرجحة .

قلت : اختلف ابن أبي شيبة (الذي وقفه) و أبو هاشم زياد بن أيوب (الذي رفعه) عن عاصم الأحول .

فرواه أبو هاشم عن معاوية الضرير عن عاصم ، مرفوعاً . وأبو هاشم هذا هو :

" **زياد بن أيوب** بن زياد البغدادي أبو هاشم،(ت٢٥٢هـ) ،ولقّبه أحمد بـ (شعبة الصغير) ، ثقة حافظ ،وقال أبو حاتم :" صدوق""([2]).

وأما ابن أبي شيبة : فهو :أبوبكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة،(ت٢٣٥هـ)، ثقة حافظ ، صاحب تصانيف "([3]) .

قلت : قد يكون الموقوف صحيحاً - إن لم يثبت الرفع – وإن جاء من طريق الثقة (أبو هاشم) ، ولكنه – وحسب – منهج الشيخ الألباني في كتبه – ثبت أن له حكم الرفع ؛ بدليل :

١ - أن (عائشة ، وأبا موسى ، وابن عمر ، وحمزة الأسلمي وغيرهم من الصحابة) كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه أنس . ثم ما نُقِل عن كبار التابعين كسالم بن عبد الله بن عمر و من هم في طبقته كانوا يتبعون هذا .

فقد قال ابن أبي شيبة : حدثنا غندر عن شعبة عن موسى مولى ابن عامر قال سألت أنساً عن الصوم في السفر فقال كنا مع أبي موسى في السفر فصام وصمنا"([4]).

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢ ص ٤٣١.

[2] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٥٢٥ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ص ٣١٧ .

[3] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ١٦٠ ، ابن حجر، **التقريب** ، ج ١ ص ٥٢٨ .

[4] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٢ ص ٤٣٢. **قلت** : **حديث أبي موسى فيه بيان أن الصوم في السفر أفضل كما يراه أنس . وفي (المصنف) آثار الصحابة والتابعين التي أشرت إليها .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - قلت : وقد سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في السفر ، فقد أخرج ابن أبي شيبة حديثاً عن ابن نمير قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في السفر فقال :"صُمْ إنْ شئْت وأَفْطِر إنْ شئْت"[1].

مما يدل على أن السؤال عن الصيام في السفر[2] كان منقولاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشهوراً بين الصحابة ، ثم تناقلوا إجابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأصبحت فتوى متداولة .

وعليه فيُحمل الوقف في حديث أنس على الرفع ، ولا غرو أن الذي رفعه هو (شعبة الصغير) وأقصد زياد بن أيوب البغدادي أبو هاشم .

وبناءً على ما سبق ، فلماذا لم يعتبرها الشيخ الألباني– حسب منهجيته في التعامل مع زيادات الثقات – زيادة ثقة ؟! وعليه فلا تُعِلُّ الموقوف . وفي مثل هذا – أيضاً – يقول الشيخ : موقوف له حكم الرفع[3] ! والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني : حديث :" إياكم والكذب ، فإن الكذب مُجانِب للإيمان " .

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف** ، رواه الديلمي عن ابن لال حدثنا إسماعيل الصفار : حدثنا محمد بن إسحاق و عباس الدوري قالا حدثنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق **مرفوعاً** .

قلت (الألباني) : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ، لكن أخرجه أحمد وابن عدي[4] من طريق زهير بن معاوية قال : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد به **موقوفاً على أبي بكر** .

و أخطأ السيوطي فعزاه في " الجامع " لأحمد و أبي الشيخ في " التوبيخ " و ابن لال في " مكارم الأخلاق " **عن أبي بكر مرفوعاً** . و إنما رواه أحمد موقوفاً كما ذكرنا . و نقل المناوي عن العراقي أنه قال : " وإسناده حسن " . كذا قال : و كأنه يعني غير إسناد ابن لال هذا . ثم

---

[1] **قلت** : وأخرجه ابن أبي شيبة تحت باب : من كان يصوم في السفر ، يقول : هو أفضل .انظر :**المصنف**، ج ٢ ص ٤٣٢.

[2] **قلت : وهذا ؛ سواء أكان الجواب منه – صلى الله عليه وسلم – أن الصوم في السفر أفضل من الفطر ، أو أن الفطر أفضل ورخصة ، فقد نقل ابن أبي شيبة أقوال الصحابة وفتاواهم في هذه المسألة في(مصنفه) ، مما يدل على أن الأمر لا يمكن أن يكون اجتهاداً منهم بل لا بد من أنه مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد نقل ابن أبي شيبة كلا الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم .**

[3] **انظر : ص : ١٢٣ و ص : ١٢٨ من هذا البحث .**

[4] انظر : أحمد ، المسند ، ج ١ ص ٥ ، ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج ١ ص ٢٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال المناوي : " و قال **الدارقطني** في " العلل " : **الأصح وقفه** . و رواه **ابن عدي** من عدة طرق ، ثم **عول على وقفه** " . ثم **رأيت البيهقي** أخرجه في " الشعب "([1]) عن أبي إسحاق إبراهيم بن بكر المروزي : حدثنا يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد به **موقوفاً . ومن طريق محمد بن عبيد** بن عتبة الكوفي أبي جعفر حدثنا أسيد بن زيد حدثنا جعفر الأحمر عن إسماعيل به **مرفوعاً**. و من طريق ابن عدي بسنده عن هارون بن حاتم : حدثنا ابن أبي غنية الكوفي عن إسماعيل به . و قال : " قال أبو أحمد : لا أعلم رفعه عن إسماعيل بن أبي خالد غير ابن أبي غنية الكوفي و جعفر الأحمر " . و **قال البيهقي** عقب رواية جعفر الأحمر : " هذا إسناد ضعيف ، و **الصحيح أنه موقوف** " . قلت : جعفر الأحمر ؛ قال الحافظ في " التقريب " : " صدوق يتشيع " . لكن الراوي عنه أسيد بن زيد ضعيف ؛ أفرط ابن معين فكذبه، فهو علة هذه الطريق . وابن أبي غنية في الطريق الأخرى اسمه عبد الملك بن حميد ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فهي متابعة قوية للرواية الأولى المرفوعة من طريق يعلى بن عبيد ، لولا أن الراوي عنه هارون بن حاتم ؛ قال النسائي : " ليس بثقة " . والله أعلم و بالجملة ، **فلم يطمئن القلب لصحة الحديث مرفوعاً مع اتفاق زهير بن معاوية وإبراهيم ابن بكر المروزي على وقفه ، وتابعهما علي بن عاصم عند البيهقي ، فلا جرم اتفق الحفاظ على ترجيح الموقوف كما تقدم . و جزم بوقفه أبوعبيد القاسم بن سلام في " كتاب الإيمان"**([2]) ، **فالصحيح موقوف كما قال البيهقي**"([3]) .

قلت : روي هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، ولكن الشيخ الألباني بعد أن ساق أقوال الأئمة في طرقه ، قال أنه لم يطمئن لصحة الطريق المرفوعة ، وذلك لقرائن عنده منها :

- أن زهير بن معاوية وإبراهيم بن بكر المروزي اتفقا على وقفه .
- وأن علي بن عاصم قد تابعهما .

فاعتبر الشيخ ذلك : (اتفاق الحفاظ على ترجيح الموقوف) .

- وجزم بوقفه : أبو عبيد القاسم بن سلام .

قلت : ولكن الذين رووه مرفوعاً :

١ - محمد بن إسحاق وعباس الدوري قالا : حدثنا يعلى بن عبيد : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

---

[1] انظر : البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٦ ص ٤٥٣ .

[2] أبوعبيد ، القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي ، (ت٢٢٤ هـ) ، **الإيمان** ، مكتبة المعارف، الرياض ، ١٤٢١ هـ ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ، ص ٣٣ .

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٥ ص ٣٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- محمد بن عبيد بن عتبة الكوفي أبي جعفر حدثنا أسيد بن زيد حـدثنا جعفـر الأحمـر عن إسماعيل بن أبي خالد .

٣- هارون بن حاتم حدثنا ابن أبي غَنِيّة الكوفي عن إسماعيل به .

قلت : وكالسابق ، فلا بد من الاطلاع على تراجم الرواة الذين لم يـرتضِ الـشيخ الألبـاني حديثهم المرفوع ، للوقوف على دقة ما توصل إليه الشيخ من قوله " ولـم يطمـئن القلـب لصحة الحديث مرفوعاً" .

١- **يعلى بن عبيد** : هو ابن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي،(ت٢٠٩هـ)، **ثقة إلا فـي حديثه عن الثوري ففيه لين** ، وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني وابن عمـار الموصـلي ،وقال أحمد :" كان صحيح الحديث، وكان صالحا في نفسه" ،وقال أبو حاتم :"صدوق"([1]) .

٢- **جعفر الأحمر : هو جعفر بن زياد الأحمر أبو عبد الله،(ت١٦٧هـ)**، وثقه ابـن معـين ويعقوب بن سفيان والفسوي وعثمان بن أبي شيبة والعجلي، وقال أحمـد:" صـالح الحـديث" ،وقال أبوزرعة وأبو داود:" صدوق" ،وقال النسائي ليس به بـأس ،وقـال ابـن حبـان فـي الضعفاء:" كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منهـا شئ"، ثم قال الحافظ ابن حجر :"**صدوق يتشيع**"([2]).

٣- **ابن أبي غَنِيّة** : وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيَّة بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية ، "وثقه أحمد وابن معين وأبوحاتم والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات"([3]) .

قلت : وهؤلاء الرواة الذين رفعوه ، وأما مَن رواه عنهم وضعَّف الشيخ الألبـاني الحـديث من طريقهم ، فهم :

١- **أسيد بن زيد الذي رواه مرفوعاً عن جعفر الأحمر** ، قال الشيخ الألبـاني عنـه :" **لكـن الراوي عنه أسيد بن زيد ضعيف ؛ أفرط ابن معين فكذبه ، فهو علة هذه الطريق**" ، فقد قال الحافظ :"أسيد بن زيد بن نجيح الجمال بالجيم ، الكوفي، **ضعيف** ، أفرط ابن معين فكذبه وما

---

[1] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٤١٩ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعـديل** ، ج ٩ ص ٣٠٥ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ٢ ص ٣٧٣ ،ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص ٣٤١ و**التقريب** ، ج ١١ ص ٣٥٤

[2] انظر : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٢ ص ١٩٢ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعـديل** ،ج ٢ ص ٤٨٠ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ١ ص ٢٦٨ ، ابن حجر ، **تهذيب التهـذيب** ، ج ٢ ص ٨٠ و**التقريـب** ، ج ١ ص ١٦١

[3] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٥ ص ٤١١ ، ابن أبي حاتم، **الجـرح والتعـديل** ، ج ٥ ص ٣٤٧ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٩٦ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ٢ ص ١٠١ ، **ابن حجر** ، **التقريـب**، ج ١ ص ٦١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره"([1]). وقال في (التهذيب) :" قال ابن الجنيد عن ابن معين كذاب ،أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب ، وقال الدوري عنه نحو ذلك. وقال أبو حاتم:" كانوا يتكلمون فيه"، وقال النسائي:" متروك"، وقال ابن حبان:" يروي عــن الثقــات المناكير، ويسرق الحديث"، وقال ابن عدي:" يتبين على رواياته الضعف وعامة ما يرويــه لا يتابع عليه"، وقال الدارقطني:" ضعيف الحديث" ، وقال الخطيب:"كــان غيــر مرضـــى فـــي الرواية" .وقال البزار:" حدث بأحاديث لم يتابع عليها"([2]) .

٢- **هارون بن حاتم** الكوفي، (ت٢٤٩هــ)، قال أبو حاتم عنه:" أسأل الله السلامة ، كان أبــو زرعة كتب عنه فأخبرته بسببه ، فكان لا يحدث عنه وترك حديثه". وذكره ابــن حبــان فـــي الثقات، وقال النسائي:" ليس بشيء"([3]).

قلت : وعند مقارنة رواية (يعلى بن عبيد و جعفر الأحمر وعبد الملك بن حميــد بــن أبـــي غنية) وهم الذين رفعوه ، وكلهم ثقات ، مع رواية (زهير بن معاوية وإبراهيم بــن بكـــر المروزي) اللَّذَيْن قال الشيخ عنهما أنهما اتفقا على وقفه .

ظهر للباحث أن الدارقطني قد ذكر علة الإسناد الرئيسة وهي : إسماعيل بن أبي خالد ، فمع أنه ثقة ثبت إلا أن النسائي وغيره ، قد ذكروه بالتــدليس([4]) ، ثــم إن الــدارقطني ذكــر أن إسماعيل قد خالف غيره ممن سمع من قيس بن أبي حازم ، فــرواه إســماعيل مرفوعــاً ، ورووه موقوفاً ! وبناء عليه فقد اختُلِف عليه فيه ، فرواه البعض عن إســماعيل موقوفــاً ، ورواه آخرون عنه مرفوعاً . فحينما سئل الدارقطني عن حديثٍ من حديث قيس بن أبي حازم عن أبي بكر عــن النبي صلى الله عليه وسلم" إياكم والكذب فإنه مجانب للإيمان" قــال : **رواه عن قيس** ؛ إسماعيل بن أبي خالد وبيان بن بشر وأبو إسحاق السبيعي ومجالد بن سعيد وكلهم وقفه ، **ولم يرفعه إلا إسماعيل** فإنه اختلف عنه فيه ؛ **فرفعه** عنه يحيى بن عبد الملك بن أبـــي

---

[1] انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٠٣.

[2] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٢ ص ٣١٨ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٢٥٢ ، **وميزان الاعتدال** ، ج ١ ص ٢٥٧ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١ ص ٣٠١ .

[3] انظر: ابن أبى حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ٨٨ ، النسائي ، **الضعفاء والمتروكين** ، دار المعرفــة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هــ - ١٩٨٦ م ، تحقيق: محمود ابراهيم زايد ، ص ٢٤٦ .ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٩ ص ٢٤١ ، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٢٨٣ ، ابن حجر ، **لسان الميزان** ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٦ هــ - ١٩٨٦م ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية ، الهند ، ج ٦ ص ١٧٦ .

[4] انظر : ابن حجر ، **طبقات المدلسين** ، ص ٢٨ . **قلت** : **وجعله في المرتبة الثانية** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غنية([1]) وجعفر بن زياد الأحمر وعمرو بن ثابت بن أبـي المقـدام ، **ووقفـه** غيـرهم عـن إسماعيل. **والصحيح منه قول من وقفه .**

وروى عن أبي أسامة وعن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد مرفوعـاً ،ولا يثبـت رفعه عنهما . حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الله الوكيل قال ثنا عمر بن شبة ثنا يحيـى القطـان قال ثنا إسماعيل قال سمعت أبا بكر يقول إياكم والكذب فإنه مجانب للإيمان"([2]) .

قلت : فالذي يظهر من صنيع الدارقطني أنه يرجح الوقف على الرفع لأن الحديث ثبت عنـده من غير طريق (جعفر الأحمر و عبد الملك بن حميد ، و عمرو بن ثابت و يعلى بن عبيـد) عن إسماعيل بن أبي خالد ، فقد رواه من طريق أبي بكر أحمد بن عبد الله الوكيل قـال ثنـا عمر بن شبة ثنا **يحيى القطان قال ثنا إسماعيل به ، موقوفاً (من كلام أبي بكر الصديق) .**

ويؤيد هذا ما أخرجه ابن عدي من طريق يحيى بن سلام أخبرنا سفيان الثوري عن إسماعيل ابن أبي خالد، مثله ، موقوفاً"([3]) .

قلت : وهنا نستخدم قرائن الترجيح ، فنقول بأن الذين وقفوه أكثر وهم : (بيان بـن بـشر وأبو إسحاق السبيعي ومجالد بن سعيد) ، **وأن الذي رفعه واحد هو**:(إسماعيل بن أبي خالد).

وقلت : وهم متفاوتون في مراتب التوثيق ، **فبيان بن بـشر**(ثقـة ثبـت)([4]) ، **ومجالـد بـن سعيد،(ت١٤٤هـ)** " قال البخاري :" كان يحيي القطان يضعفه وكان ابـن مهـدي لا يـروى عنه"، وقال أبو حاتم :" ليس بقوي الحديث ، ولا يحتج به "، وقال أحمد:" ليس بـشئ ، يرفـع حديثا كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس" . وقال ابن معين :" لا يحتج بحديثه" . وقال في موضع آخر :" ضعيف واهي الحديث ،وكان يحيى بن سعيد يقول لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه"([5]) .

وأما أبو إسحق السبيعي فهو عمرو بن عبد الله ،(ت١٢٩هـ)، ،وثقه أحمد وأبو حاتم ، وقال ابن حبان في كتاب الثقات:" **كان مدلساً**" ، وقال أبو إسحاق الجوزجاني:" كان قوم مـن أهـل الكوفة لا تحمد مذاهبهم - يعني التشيع - هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق والأعمش ومنصور وزبيد وغيرهم من أقرانه احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحـديث ووقفـوا عندما أرسلوا لما خافوا أن لا يكون مخارجها صحيحة؛ فأما أبو إسحاق : فروى عن قـوم لا

---

[1] **قلت : الصواب هو : عبد الملك بن حميد بن أبي غنية .**

[2] انظر : الدارقطني ، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، ج ١ ص ٢٥٩ .

[3] انظر : ابن عدي ، **الكامل في ضعفاء الرجال** ، ج ١ ص ٢٩ .

[4] انظر : ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١ ص ٤٤٤.

[5] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٩ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ٣٦٢ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يُعرفون ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشـياء عنهم؛ كان التوقيف في ذلك عندي الصواب ، وقال الحافظ ابن حجر :"**ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة**"(١).

قلت : فالذي يظهر من كل هذا أن ما ذهب إليه الشيخ الألباني من القول (بـأن الموقـوف أصح) هو صحيح ، ولكن الباحث يختلف معه في علة الحديث ، فالشيخ الألباني عزاها إلـى مَنْ هو دون إسماعيل بن أبي خالد ، والباحث يرى أن العلة هي من إسماعيل بن أبي خالـد الذي خالف (الأكثر) فرفعه ، ووقفوه .

مع أن الشيخ الألباني - عندما يتعارض الثقات في الرفع والوقف - يقول: "و لا يـضره إن شاء الله تعالى أن خالفه غيره من الثقات فأوقفه ، لأن الرفع زيادة ، و هي من ثقـة فهـي مقبولة"(٢) . فلو كان مَنْ رفع الحديث (ثقة واحد) وخالف غيره من الثقات الذين أوقفـوه ، فإنه يقبل منه ، ويعتبر الرفع منه (زيادة ثقة) ، ولكن في هذا الحديث لـم يعتبـر زيـادة (إسماعيل بن أبي خالد) زيادة ثقة ، وذلك لأنه :

أولاً : لم يعتبر إسماعيل هو العلة في الاختلاف(٣) ، بل مَن هم دونه (يعلى بن عبيد و جعفر الأحمر وعبد الملك بن حميد بن أبي غنية) .

ثانياً : استخدم إحدى قرائن الترجيح وهي (الأكثر عدداً) وهـم : (زهيـر بـن معاويـة وإبراهيم بن بكر المروزي) فقد اتفقا على وقفه . ثم متابعة (علي بن عاصم) لهما ثم جزم (أبو عبيد القاسم بن سلام) بوقفه .

قلت : فاعتبر الشيخ ذلك : "اتفاق الحفاظ على ترجيح الموقوف" ! فقدّم الوقف على الرفع ، مع أن الذي رفعه (إسماعيل بن أبي خالد) وهو ثقة ثبت . وحسب قواعد الشيخ(٤) فـإن زيادة (إسماعيل هذا) عند الاختلاف معتبرة ، وهي زيادة من ثقـة . ولا غـرو أن الـذين خالفهم (بيان بن بشر وأبو إسحاق السبيعي ومجالد بن سعيد) ليسوا أعلى رتبة منه فـي التوثيق بل أدنى مرتبة منه ، إلا بيان بن بشر فهو مثله سواء - كما بيّن الباحث - فيبقـى

---

[1] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٦ ص ٣٤٧ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعـديل** ، ج ٦ ص ٢٤٣ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٨ ص ٥٩ ،**والتقريب** ، ج ١ ص ٧٣٩ .**قلت : وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين** . انظر: **طبقات المدلسين** ، ص ٤٢ .

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٥١. وانظر : **الصحيحة** ، ج ٣ ص ٢٥٧ ، وغيرهـا . **قلـت : وهذا إذا لم يكن هناك مرجحات . فتأمل !!**

[3] **قلت : ولعل هذا سهو من الشيخ أو أنه لم ينتبه للعلة الحقيقية في الإسناد .**

[4] **قلت : وأقصد بقولي (قواعد الشيخ) أي طريقته التي استقرأتها من صنيعه في مثل هذه الحالة . فهو لم يخرج عن قواعد الأئمة المتقدمين في هذه المسائل .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خيار الترجيح بينهما . وحينئذ قد نقول أن الرفع أصح ، لأنه زيادة من ثقة ؛ وهي مقبولة فنقدم الرفع على الوقف – وهذا حسب قواعد الشيخ الألباني([1]) - .

ولكن ثبت لدى الباحث :

أولاً : أن الأئمة الثقات - يحيى القطان والثوري - روياه عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفاً ، (عند الدارقطني ، وابن عدي).

ثانياً : أن إسماعيل بن أبي خالد لم يُتابع على رفعه .

وبذلك يصح كلام الشيخ الألباني ، وكلام الدارقطني - رحمهما الله تعالى - بأن الوقف أصح . والله تعالى أعلم بالصواب.

الأنموذج الثالث : حديث : "حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ لَمْ يُبَيِّت الصِّيام مِنَ اللَّيْل فلا صِيامَ لَه " .

قال الشيخ الألباني : "**صحيح** . أخرجه (أبو داود وابن خزيمة والدارقطني والطحاوي والبيهقي والخطيب)([2]) من طرق عن عبد الله بن وهب : حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم عن **ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"** . هذا هو لفظ أبى داود وسائر من ذكرنا إلا أن الطحاوي قال :" يُبَيِّت" بدل " يجمع" . والباقي مثله سواء .

---

[1] **قلت : وهناك أمثلة كثيرة عند الشيخ تدلل على مثل هذا الكلام ، فمثلا** ؛ قال الشيخ : " و أقول : لا مجال للطعن في رواة هذه الزيادة عن الأعمش ؛ وهما أبو معاوية واسمه محمد بن خازم وأبو سعيد الأشج ، و اسمه عبد الله بن سعيد ، فإن كليهما ثقة من رجال الشيخين لا مطعن فيهما ، لكن قد خالفهما كما سبق جرير وهو ابن عبد الحميد وابن نمير واسمه عبد الله ويعلى وهو ابن عبيد الطنافسي وثلاثتهم ثقة محتج بهم عند الشيخين أيضاً ، فيتردد النظر بين ترجيح روايتهم على رواية الثقتين ، لكونهم أكثر، وبين ترجيح روايتهما على روايتهم ، لأن معهما زيادة ؛ وزيادة الثقة مقبولة ، وكان اللائق بالناظر أن يقف عند هذا دون أي تردد لولا ثلاثة أمور..". **قلت : فالشيخ هنا لم يعط للأكثرية درجة ترجيح ، بل نظر للزيادة على أنها زيادة ثقة وهي مقبولة** . انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٣٠٢.

[2] انظر : أبوداود ، **السنن** ، ج ٢ ص ٣٠٤ ، ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق ،(ت ٣١١هـ) ، **الصحيح** ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ،تحقيق :د. محمد الأعظمي ،، ج ٣ ص ٢١٢، الدارقطني ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٧٢ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٥٤ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ٢٠٢ ، الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٣ ص ٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأخرجه الإمام أحمد من طريق حسن بن موسى قال : ثـنا ابن لهيـعة ثنا عبد الله بن أبـي بكر به .

قلت (الألباني) : وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير ابن لهيعة لكنه فـي رواية الجماعة مقرون بيحيى بن أيوب . ثم هو صحيح الحديث إذا رواه عنه أحـد العبادلـة الثلاثة عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقري وعبد الله بن وهب . وهذا مـن روايتـه عنه عند الجماعة كما رأيت فهي متابعة قوية ليحيى . وقـد أخرجـه (النـسائي والترمـذي والبيهقي)([1]) من طرق أخرى عن يحيى وحده .

وقال الترمذي : " لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح ، وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى ابن أيوب" .

قلت(الألباني) : وفي قوله الأخير نظر ؛ فقد رفعه ابن لهيعة أيضاً كما سبق ، ورفعه آخرون فقال أبو داود :"رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضاً جميعاً عن عبد الله بن أبي بكر مثله **ووقفه على حفصة** معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الايلى كلهم عن الزهري" .

وأقول (الألباني) : أما رواية الليث فليست عن عبد الله بن أبي بكر مباشرة بل بواسطة يحيـي ابن أيوب فروايته إنما هي متابعة لابن وهب لا ليحيى كما أوهم أبو داود .

كذلك أخرجه (النسائي والدارمي والطحاوي)([2]) عن الليث عن يحيى به . إلا أن الدارمي لـم يذكر في إسناده ابن شهاب . وهو رواية للنسائي .

وأما رواية اسحق بن حازم فهي عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم لـم يـذكر فيـه أيـضاً الزهري . أخرجه (ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه والدارقطني والخطابى)([3]) بلفظ :" لا صـيام لمن لم يفرضه من الليل".

قلت (الألباني) : وهذا سند صحيح أيضاً ، فان إسحق بن حازم ثقة اتفاقاً وروايته تدل علـى أن لرواية الليث عن يحيى بإسقاط ابن شهاب أصلاً كما أن إثباته صحيح عنه .

---

[1] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٣ ص ١٠٨، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٦ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ٢٠٢ .

[2] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٦ ، الدارمي ، **السنن** ، ٢ ص ١٢ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٥٤ .

[3] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٣ ص ٣١ ، ابن ماجه ، **الـسنن** ، ج ١ ص ٥٤٢ ، الـدارقطني ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٧٢ .الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ،(ت٣٨٨هـ) ، **غريب الحـديث** ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ ،تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، ج ١ ص ٢٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتوجيه ذلك أن عبد الله بن أبي بكر كان قد أدرك سالماً ،وروى كما قـال ابن أبي حـاتم في (العلل)([1]) عن أبيه ،فإذ قد صحت الرواية عنه بالوجهين فمعنى ذلك أن عبد الله بن أبي بكر رواه :

أولاً : عن ابن شهاب عن سالم . ثانياً : ثم رواه عن سالم مباشرة .

فكان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا وكلٌ صحيح . ولا يستكثر هذا على عبد الله بن أبي بكر فقد كان من الثقات الأثبات.

وقال الدارقطني عقب هذا الحديث :" رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء " .

وقال البيهقي : " وهذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلـى النـبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن أبى بكر أقام إسناده ورفعه وهو من الثقات الأثبات" .

قلت (الألباني) : ثم إنه لم يتفرد بذلك بل تابعه ابن جريج عن ابن شهاب به ولفظـه : مثـل لفظ الكتاب تماماً ؛أخرجه النسائي([2]) ومن طريق(ابن حزم والبيهقـي)([3]) مـن طـرق عـن عبد الرزاق أنبا ابن جريج به .

وقال ابن حزم :" وهذا إسناد صحيح ولا يضر إسناد ابن جريج له أن أوقفه معمـر ومالـك وعبيد الله ويونس وابن عيينة فابن جريج لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقـة والحفـظ، والزهري واسع الرواية ، فمرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عـن حمـزة عـن أبيـه وكلاهما ثقة ، وابن عمر كذلك : مرةً رواه مسنداً ، ومرةً روى أن حفصة أفتت به ، ومـرةً أفتى هو به وكل هذا قوة للخبر" .

قلت (الألباني) : وهذا توجيه قوي للاختلاف الذي أعلّ بعضهم هذا الحديث به ، وابن جـريج هو كما قال ابن حزم في الثقة والضبط غير أنه موصوف بالتدليس كما صرح بذلك الدارقطني وغيره ، **والظاهر أن ابن حزم لا علم عنده بذلك وإلا لم يحتج بابن جريج أصـلاً فـإن مـن مذهبه أن المُدلِّس لا يُحتج بحديثه ، ولو صرّح بالتحديث ، خلافاً لجمهـور العلمـاء الـذين يقبلون حديثه إذا صرح بسماعه ، لكن ابن جريج لم يذكر سماعه في هذا الحديث ، فإن كان تلقاه عن الزهري مباشرة فهو متابع قوي لعبد الله بن أبي بكر ، وإلا فالعمـدة فيـه علـى الثاني منهما .**

---

[1] انظر ، **علل الحديث** ، ج ١ ص ٢٢٥ .

[2] انظر ، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٧ .

[3] ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي الظاهري، (ت٤٥٦هـ)،**المحلّى** ، دار الفكر ، بيروت ، ج٦ ص ١٦٢ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ٢٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن ابن شهاب بإسناد آخر له عن ابن عمر بــه ؛ رواه رشــدين عن عقيل وقُرّة عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً بلفظ :" لا صيام لمن لا يوجب الصيام من الليل"؛ أخرجــه ابــن عدي([1]) ، **وهذا سند ضعيف** ؛ رشدين هو ابن سعد المصري وهو ضعيف، رجح عليــه أبــو حاتم ابن لهيعة ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلــط فــي الحديث .

قلت(الألباني) : **وهذا من تخاليطه فقد رواه يونس ومعمر وسفيان عن ابــن شــهاب بــه موقوفاً على حفصة** أخرجه عنهم (النسائي والطحاوي)([2]) عن سفيان فقط .

وكذلك رواه نافع عن عبد الله بن عمر موقوفاً عليه كما سبقت الإشارة إليه في كلام ابن حزم ولفظه :" كان يقول : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل السفر" أخرجه(مالك وعنه النــسائي وأخرجه هو والطحاوي)([3]) من طريقين آخرين عن نافع به .وله شاهد مرفــوع مــن حــديث عائشة بلفظ الكتاب غير أنه قال :" قبل طلوع الفجر" بدل "من الليــل". أخرجــه(الــدارقطني، والبيهقي)([4]) عن عبدالله بن عباد ثنا المفضل بن فضالة حدثني يحيى بن أيوب عن يحيى بــن سعيد الأنصاري عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عنها ،وقال الدارقطني وأقره البيهقي :" تفرد به عبدالله بن عباد عن المفضل بهذا الإسناد وكلهم ثقات" .

قلت(الألباني) : وهذا وإن كان ليس صريحاً في دخول عبد الله بن عباد في التوثيق فلا شــك أنه ظاهر في ذلك ، ولذلك فقد تعقبوه فقال ابن التركماني في (الجوهر النقي) :" كيف يكــون كذلك ؟وفي(ميزان الاعتدال)([5]) للذهبي : عبد الله بن عباد البصري ثم المصري عن المفــضل ابن فضالة **ضعيف** . وقال ابن حبان : روى عنه أبوالزنباع روح نسخة موضوعة" .

وقال الزيلعي- بعد أن ذكر التوثيق- :" وفي ذلك نظر فان عبد الله بن عبــاد غيــر مــشهور ويحيى بن أيوب ليس بالقوي وقال ابن حبان : عبد الله بن عباد البصري يقلب الأخبــار روى عن المفضل بن فضالة عن يحيى بن أيوب " قلت(الألباني):" فساقه بسنده ولفظه"، وهذا مقلوب

---

[1] انظر ، ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج ٦ ص ٥٤ .

[2] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٧ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٥٥ .

[3] انظر : مالك ، **الموطأ** ، ج ٢ ص ١٩٧ ، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٨ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٥٥ .

[4] انظر : الدارقطني ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٧١ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٤ ص ٢٠٣ .

[5] انظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٤٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنما هو عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبى بكر عن الزهري عن سالم عـن أبيـه عـن حفصة ، روى عنه روح بن الفرج نسخة موضوعة"([1]).

قلت (الألباني) : وقد روى عن عائشة موقوفاً عليها فقال مالك في (الموطأ)([2]): **عـن ابـن شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك .** يعني مثل روايـة مالك عن نافع عن ابن عمر المتقدمة . ورواه(النسائي والطحاوي)([3]) من طريق مالك عن ابن شهاب به . **قلت (الألباني) : وهذا منقطع بين ابن شهاب وعائشة .**

وجملة القول : أن هذا الحديث ليس له إسناد صحيح يمكن الاعتماد عليه سـوى إسـناد عبد الله بن أبى بكر ، وهذا قد عُرِض له من مخالفته الثقات ، وفقدان المتابِع المحتَج به ما يجعل النفس تكاد تميل إلى قول من ضَعّف الحديث ،واعتبار رفعه شذوذاً ، لـولا أن القلـب يشهد أن جزم هذين الصحابيين الجليلين حفصة وعبدالله ابني عمر وقد يكون معهما عائشة رضي الله عنهم جميعاً بمعنى الحديث وإفتائهم بدون توقيف من النبي صلى الله عليه وسـلم إياهم عليه ، إن القلب ليشهد أن ذلك يبعد جداً صدوره منهم ولذلك فاني أعتبر فتـواهم بـه تقوية لرفع من رفعه كما سبق عن ابن حزم وذلك من فوائده . والله اعلم"([4]).

قلت : ظاهر هذا الحديث أن فيه إشكالاً كبيراً في رفعه ووقفه ، وسـيذكر الباحـث خلاصـة الأقوال السابقة التي ذكرها الشيخ الألباني فيه؛ وهي أن :

١ - عبد الله بن أبي بكر بن حزم رواه عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمـر عـن حفصة أن رسول الله .. مرفوعاً . ثم تابعه على رفعه : ابن جريج عن الزهري مرفوعاً .

٢ - ثم رواه (معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الإيلي عن الزهري)موقوفاً على حفصة.

٣ - ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه .

٤ - روي عن عائشة موقوفاً عليها . رواه مالك عن الزهري عن (عائشة وحفصة) ولكنـه منقطع بين الزهري وعائشة .

فلا بد من النظر في هذه الأسانيد ودراستها بعناية ودقة ، ومعرفة قرائن الترجيح التي نص عليها الأئمة النقاد لمعرفة حقيقة ما ذهب إليه الشيخ من قوله السابق: " إنَّ هـذا الحـديث ليس له إسناد صحيح يمكن الاعتماد عليه سوى إسناد عبد الله بن أبى بكر ،وهذا قد عرض

---

[1] انظر : الزيلعي ، **نصب الراية** ، ج ٢ ص ٤٣٥ .

[2] انظر : ج ٢ ص ١٨٢ .

[3] انظر :النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ١١٨ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٥٥ .

[4] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٤ ص ٢٥- ٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

له من مخالفته الثقات ،...ولذلك فاني أعتبر فتواهم به تقوية لرفع من رفعه كما سبق عن ابن حزم وذلك من فوائده" .

و سيقوم الباحث بالنظر في تراجم هؤلاء الرواة الذين يدور عليهم إسناد هذا الحديث :

أولاً : الذين رفعوا الحديث : (عبدالله بن أبي بكر و ابن جريج عن الزهري) :

١ - **عبدالله بن أبي بكر بن حزم،(ت١٣٥هـ) ،ثقة** . وثقه ابن معين وأبوحاتم والنسائي وابن عبد البر، وذكره ابن حبان في الثقات([1]).

٢ - **ابن جريج** :هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي،(ت١٥٠هـ) ، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ،ويرسل ، وثقه ابن معين في كل ما روي عنه من الكتاب ، قال أبو حاتم :" صالح الحديث" ، وقال أبوزرعة :"من الأئمة" ، وقال يحيى بن سعيد:" كان صدوقاً، فإذا قال حدثني: فهو سماع؛ وإذا قال أخبرني: فهو قراءة ، وإذا قال قال :فهو شبه الريح" ، وقال أحمد:" إذا قال ابن جريج قال فلان، وأخبرت، جاء بمناكير، وإذا قال أخبرني وسمعت فحسبك به" ،ومرةً قال ابن معين :" ليس بشيء" ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال :" كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وكان يدلس"([2]).

قلت : ومن خلال النظر في ترجمة (عبدالله بن أبي بكر و ابن جريج) نُقدِّم رواية عبدالله ابن أبي بكر على رواية ابن جريج ، وذلك: لأن ابن جريج في هذا الإسناد لم يُصرِّح بالتحديث ، فيُخشى من تدليسه . كما أشار الشيخ الألباني .

ثانياً : الذين أوقفوه : (معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الإيلي عن الزهري) :

١ - **معمر بن راشد** الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن،(ت١٥٤هـ) ، **ثقة ثَبْت فاضل** ؛إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ،وكذا فيما حدث به بالبصرة([3]) .**وثقه أبوحاتم ويعقوب بن شيبة والنسائي وغيرهم** ، قال ابن معين:" أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ثم عد جماعة" ، وقال أيضاً:" معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة "، وقال الغلابي:" سمعت ابن معين يقدم مالك على أصحاب الزهري ثم معمراً "، وقال أبو

---

[1] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ١٧ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٥ ص ١٦ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ١٠٤ ، و**التقريب** ، ج ١ ص ٤٨٢ .

[2] انظر : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٥ ص ٤٢٣ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ٣٥٨،العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ٢ ص ١٠٣ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٩٣ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٦ ص ٣٥٩ ، **والتقريب** ، ج ١ ص ٦١٧ .**قلت** : **وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين . انظر: طبقات المدلسين ، ص ٤١ .**

[3] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاتم:" ما حَدَّث معمر بالبصرة؛ فيه أغاليط ،وهو صالح الحديث" . وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال :" كان فقيها حافظا متقنا ورعا"(١).

٢- **الزبيدي** ؛ هو : محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي بالزاي والموحدة ،مصغر، (ت١٤٧هـ) ، **ثقة ثبت** من كبار أصحاب الزهري(٢) .وثقه جمع غفير من الأئمة كعلي بن المديني وابن معين والنسائي وأبوزرعة ودحيم والعجلي والخليلي. قال أبو داود – في ترجمة شعيب بن أبي حمزة -:" كان أصح حديثاً عن الزهري بعد الزبيدي"(٣) .وسئل ابن معين: من أثبت من روى عن الزهري ؟ فقال: مالك ثم معمر ثم عقيل ثم يونس ثم شعيب والأوزاعي والزبيدي وابن عيينة ؛وكل هؤلاء ثقات ؛والزبيدي أثبت من ابن عيينة" ، **وقال الوليد بن مسلم :" سمعت الأوزاعي يفضل محمد بن الوليد على جميع من سمع من الزهري"** . وقال الزهري :" حوى ما بين جنبي من العلم" ، وقال علي بن المديني :"ثقة ثبت" ،وقال ابن سعد :" كان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث وكان ثقة إن شاء الله تعالى"، وقال محمد بن عوف : الزبيدي من ثقات المسلمين وإذا جاءك الزبيدي عن الزهري فاستمسك به.وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حبان في الثقات كان من الفقهاء في الدين(٤).

٣- **سفيان بن عيينة** بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ،(ت١٩٨هـ)، **ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات**(٥).وثقه ابن المديني والشافعي والعجلي وأبوحاتم وغيرهم ، قال أبو حاتم الرازي :" ابن عيينة ثقة إمام ، وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة(٦) .وقال يحيى القطان:" قال أشهد أنه اختلط سنة ١٩٧"(٧) .

---

[1] انظر : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٧ ص ٣٧٨ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ٢٥٧ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٤٨٤ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٢٢٠ .

[2] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ١٤٣ .

[3] انظر : ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ص ٣٠٧ .

[4] انظر : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ١ ص ٢٥٤ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ١١٢ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٣٧٣ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٩ ص ٤٤٤ .

[5] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٣٧١ .

[6] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٤ ص ٩٤ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٢٢٧ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٦ ص ٤٠٣ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ص ١٠٤ .

[7] انظر : سبط ابن العجمي ، أبوالوفا إبراهيم بن محمد،(ت٨٤١هـ) ، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط** ، دار الحديث ،القاهرة ، تحقيق : علاء الدين علي رضا، ط ١ ، ١٩٨٨م ، ص ١٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - **يونس الأَيلي**،(ت١٥٩هـ) : هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية ، **ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ** [1] .وثقه ابن معين وأحمد وقال ابن المبارك:" ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلا أن يونس أحفظ للمسند"،وقال أحمد:" ما أعلم أحداً أحفظ لحديث الزهري من معمر إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب كل شئ هناك" ،وقال ابن معين:" أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وابن عيينة" ، وقال أحمد بن صالح:" نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً ، وقال وكيع :" رأيت يونس الأيلي؛ وكان سيئ الحفظ "[2].

وبعد هذه الجولة بين أصحاب الزهري ، وقفت على أن رواية (معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي) عن الزهري ، رواية صحيحة لا خطأ فيها ، ولا غرو أن الأربعة هؤلاء مِنْ أثبت مَنْ روى عن الزهري لا بل هم أثبت من غيرهم ممن روى عن الزهري . وروايتهم تُقَدم على رواية غيرهم كابن جريج وغيره . وحيث أن طبيب العلل الإمام البخاري قد خطّأ الرواية المرفوعة ، وقال هي خطأ ، كما نقله عنه الترمذي .

وسيقوم الباحث بذكر أقوال الأئمة النقاد حول هذا الحديث وأسانيده .

١ - **قال الترمذي سألت محمداً** عن حديث يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي ...وذكر الحديث. **فقال : عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ ،وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، ويحيى بن أيوب صدوق**"[3].

٢ - **وذكره الزيلعي ، وخلاصة ما قال : " أنه قد روي عن نافع عن ابن عمر قوله : وهو أصح . وقال النسائي : الصواب عندي موقوف ،ولم يصح رفعه، وحديث ابن جريج غير محفوظ . وقال البيهقي : عبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه ، وهو من الثقات الأثبات . وقال ابن أبي حاتم : قد روي هذا عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قولها ، وهو عندي أشبه**[4] .

---

[1] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٥٢ .

[2] انظر :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٨ ص ٤٠٦ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ٢٤٨، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٤٨٤ . ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ٣٩٧ . **قلت: ولكن الذهبي قال: " وشذ وكيع في قوله سيء الحفظ ، واستنكر له أحمد أحاديث، وقال الأثرم: ضعّف أحمد أمر يونس** ".

[3] انظر :الترمذي ، **العلل الكبير** ، ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، ج ١ ص ٢٥٠.

[4] انظر : الزيلعي ، **نصب الراية** ، ج ٤ ص ٣٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وقال ابن حجر : " واختلف الأئمة في رفعه ووقفه "([1]).

قلت : وقال الحافظ في (الفتح) "ورجح الترمذي و النسائي الموقوف ، بعد أن أطنب النسائي في تخريج طرقه ، و حكى الترمذي في (العلل) عن البخاري ترجيح وقفه ، و عمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة ، فصححوا الحديث المذكور ، منهم ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم و ابن حزم"([2]).

٤- وبعد أن ذكره الشوكاني قال :" وقد تقرر في الأصول أن الرفع من ثقة زيادة مقبولة ، وإنما قال ابن حزم . الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة" ، فصوَّب المرفوع([3]).

ولو نظرنا للحديث من زاوية أخرى :

- من رواه عن تلاميذ الزهري ، وهم (يحيى بن أيوب وعبد الله بن لهيعة ، وروياه عن عبد الله بن أبي بكر : فأما يحيى بن أيوب فهو الغافقي، وقد وثقه ابن معين والبخاري ويعقوب بن سفيان وإبراهيم الحربي .قال أبو حاتم : " محل يحيى الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به" ، وقال النسائي :"يحيى بن أيوب ليس بالقوي" وقال مرة:" ليس به بأس" . وقال ابن سعد منكر الحديث ،وقال الدارقطني:" في بعض حديثه اضطراب "، وقال الإسماعيلي:"لا يحتج به" ،وقال أحمد بن صالح:" كان من وجوه أهل البصرة وربما خلَّ في حفظه ، وله أشياء يخالف فيها" وقال الساجي:" صدوق يهم ،وكان أحمد يقول :يخطئ خطأً كثيراً" ، وقال الحاكم أبو أحمد:" إذا حدث من حفظه يخطئ ،وما حدّث من كتاب فليس به بأس" ، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال ابن عدي :" ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً؛ وهو عندي صدوق لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات "([4]).

وعليه فلا يحتج بالحديث من طريقه لاحتمال الخطأ في روايته ، فهو موسوم بسوء الحفظ والخطأ الكثير ، مما يدل على عدم ضبطه لحديثه . وإن قُرِن مع ابن لهيعة في رواية ابن وهب عنه . فالخلاف ليس في طبقتهما ، وإنما الخلاف في طبقة عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، وابن جريج . و حديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ وليس فيه تصريح بالتحديث . كما أشرت .

قلت : وأما بالنسبة لقول البيهقي وابن حزم والشوكاني : عبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه ، وهو من الثقات الأثبات ، وزيادته ، زيادة ثقة ، فلا يقوى أمام رواية من وقفه

---

[1] انظر : ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ج ٣ ص ١٥ .

[2] انظر : **فتح الباري** ، كتاب الصوم ، باب إذا نوى بالنهار صوماً ، ج ٣ ص ١٧٨-١٧٩.

[3] انظر : **الشوكاني** ، **نيل الأوطار** ، ج ٤ ص ٢٧٠

[4] انظر: ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ١٢٨ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ١٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهم (معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي) ، وذلك لأن رواية الأكثر والأتقن لحديث الزهري هي بالوقف .وحسب الأصول عند أهل الأصول(أقصد الرجوع إلى قرائن الترجيح)، فإن رواية الأكثر والأتقن مقدمة على غيرها .

فالحديث من طريقهم (صحيح موقوف) ، ولا أدري كيف حكم الشيخ الألباني وقال : "أن هـذا الحديث ليس له إسناد صحيح يمكن الاعتماد عليه سوى إسناد عبد الله بن أبى بكر". وهـو في العادة إن جاء تعارض مثل هذا ، فإنه يحشد الأدلة والقرائن ويقدم الأكثـر أو الأتقـن أو الأحفظ .

قلت : وأما قول الشيخ الألباني :" لولا أن القلب يشهد أن جزم هذين الـصحابيين الجليلـين حفصة وعبد الله ابني عمر وقد يكون معهما عائشة رضي الله عنهم جميعا بمعني الحـديث وإفتائهم بدون توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم إياهم عليه ، إن القلب ليشهد أن ذلـك يبعد جدا صدوره منهم ولذلك فاني أعتبر فتواهم به تقوية لرفع من رفعه".ا.هـ .

ففيه مخالفة لمذهبه في مثل هذه الأحاديث ، والتي يقول فيها دائما :" صـحيح موقـوف ، وله حكم الرفع ، لأنه لا يمكن أن يقال بالرأي"([1]).

ولا أدري لماذا لم يعلق الشيخ على تصحيح البخاري للموقوف ؟ هل هذا ذهول من الشيخ أم أنه نسي ؟ حيث أنه في العادة لا يقدم على قول البخاري قـولاً لأحـد . والله تعـالى أعلـم بالصواب .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٦٣ ، ج ١ ص ١٠٦ ، ج١ ص ١٨٢ . وغيرها كثير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني : العلل الناشئة عن زيادات الرواة ــ عند الشيخ الألباني .

المبحث الأول : التعليل بزيادة الثقة .

قلت : إن هذا المبحث يعتبر من أهم مباحث علم العلل وأخطرها ، لأن الزيادة التي تثبت في الحديث (في السند أو في المتن) لها تأثير كبير في الحكم على الحديث لاعتبارات كثيرة ؛ وعلى رأسها أنها تصدر عن ثقة معتَبر يُخالِف غيره من الثقات المعتبرين ، ومنها الأحكام الفقهية (تخصيص العام ، أو تقييد المطلق) . فقد تكون زيادة ثقة وقد تكون غير ذلك كتقييد مطلق أو تخصيص عام([1]).

فإن وُجِدت في أحد الأحاديث ، فهل نقبلها أو نردها ، وهل نقبلها مطلقاً ؟ أم نردها مطلقاً ؟ أم أن هناك قرائن تحملنا على قبولها أو ردها ؟

والناظر في كتب مصطلح الحديث وكتب العلل ، يجد أن العلماء كانوا على مذاهب في قبولها أو ردها ؟!

- **فمنهم من قبلها مطلقاً على اعتبار أنها زيادة ثقة .**
- **ومنهم من ردها مطلقاً .**
- **ومنهم من قبلها بشروط وقرائن .**
- **ومنهم من توقف في قبولها أو ردها .**

وعليه ، فلا بد من تناول تعريف هذا النوع من العلل (زيادة الثقة) ، تعريفا دقيقاً للوقوف على حقيقته.

تعريف الزيادة لغة :

قال الزمخشري : " زاد الماء والمال وازداد ... وهو يتزيد في حديثه ...وهذه مزادة ؛ وهي الرَّاوِية تُفْأَمُ بِجِلْدٍ ثالثٍ يُزَادُ بَيْن الجِلْدَيْن"([2]) ، **وقال الرازي** :" ز ي د ، الزيادة النمو .. التزيد في الحديث الكذب. والمزادة بالفتح الراوية"([3]). **وقال ابن منظور** :" الزيادة النمو والزيادة خلاف النقصان زاد الشيء يزيد زيداً ،وإنسان يتزيد في حديثه وكلامه إذا تكلف مجاوزة "([4])

---

[1] **قلت : وقد ذكر مثل هذا ابن رجب فقال :" وليس هذا من باب زيادة الثقة ، وإنما قد يكون أحياناً من باب المطلق والمقيد " . انظر شرح علل الترمذي ، ج ٢ ص ٦٣٥ .**

[2] الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله ، **أساس البلاغة** ،دار الكتب العلمية ، ط ٢، ١٩٧٣م ، ج ١ ص ٢٠٥ .

[3] الرازي ، **مختار الصحاح** ، دار الرسالة ، الكويت ، ص ١١٨.

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هــ) ، **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ج ٣ ص ١٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : فالزيادة تدل على الكثرة والنمو والتزيد في الحديث . وهي نقيض النقص .
أما تعريف (الثقة) : فهو من : و ث ق ، وثق به يثق بكسر الثاء فيهما ثقة إذا ائتمنه. ...والوثيق : الشيء المحكم والجمع وثاق بالكسر. وقد وثق من باب ظرف أي صار وثيقاً. ويقال أخذ بالوثيقة في أمره أي بالثقة . وتوثق في أمره مثله. ووثق الشيء توثيقاً فهو موثق. وثقه أيضا قال له إنه ثقة "(١) ، ويقال فلان ثقة وهي ثقة وهم ثقة ويجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء ووثقت فلاناً إذا قلت إنه ثقة "(٢).
قلت : فالثقة هو المؤتمن على الحديث و نقل الكلام ، ولا يزيد فيه ما ليس منه .وهو عند أهل المصطلح : **العدل الضابط ، الحافظ لحديثه إن حدث من حفظه ، الضابط لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن حدّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني**(٣) .
وعليه فإن التعريف الاصطلاحي لـ (زيادة الثقة) :
قلت : لم يقف الباحث على تعريف جامع مانع لزيادة الثقة – لاعتبارات كثيرة - لكنه وقف على بعض صورها عند الأئمة :
- **قال الإمام الحاكم** : " معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد ، وهذا مما يعز وجوده ويقل في أهل الصنعة من يحفظه"(٤) .
- **وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي** :" أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ، ومتن واحد ، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة ، لم يذكرها بقية الرواة "(٥) .
قلت : وهذا ليس تعريفاً لزيادة الثقة ، وإنما هي صورة زيادة الثقة عند العلماء . ولكن بما أننا نعمل في ميدان العلل، فلا بد أن تكون الزيادة مؤثرة في الحديث (سنداً أو متناً) وبناء عليه فنقبل هذه الزيادة – إن كانت من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الصحابة الكرام(٦) – أو ننظر فيها على اعتبار أنها من كلام الرواة من التابعين فمن بعدهم ، فنردها أو نقبلها . قال الحافظ ابن حجر :" أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر ، إذا صح السند إليه فلا يختلفون في قبولها"(٧). وهذا يستثنى من موضوع الزيادة .

---

[1] انظر : **مختار الصحاح** ، ص ٢٩٥ .
[2] انظر : **لسان العرب** ، ج ١٠ ص ٣٧١ .
[3] انظر : **مقدمة ابن الصلاح** ، ص ٩٤ .
[4] انظر : **معرفة علوم الحديث** ، ص ١٠٤- ١٠٥.
[5] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٦٣٥ .
[6] **قلت : بشرط صحة الإسناد إلى قائلها .**
[7] انظر : **النكت على ابن الصلاح** ، ص ٢٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلم يقف الباحث على تعريف يشفي الغليل لـ(زيادة الثقة) يمكن الاعتماد عليه ، بدليل اختلاف الأئمة من المتقدمين والمتأخرين في هذه الزيادة من حيث القبول والرد ، لأن الاختلاف في قبولها والحكم عليها ، يرجع إلى مفهومها عند من يقبلها أو يردها .

وقد يكون من المناسب أن نُدخل صور الزيادة - عند الأئمة - في التعريف حتى نقف على محددات التعريف الجامع المانع – ما استطعنا - .

ويرتضي الباحث أن يكون التعريف لهذه الزيادة يضم :

- **الزيادة التي تقع من الثقة (واحداً كان أم أكثر) في جميع صورها .**
- **وسواء أكانت الزيادة صحيحة أم ضعيفة .**
- **وسواء أكانت في السند أو في المتن ، أو أحدهما .**

وحينها نستطيع أن نحدد مفهوم الزيادة .

وبما أن ميدان العلل هو في أحاديث الثقات([1]) ، فلا بد من دراسة زيادات الثقات فقط دون غيرهم على اعتبار أن ما أدرجه الثقة لا يكون من لفظ الحديث وغير مقبول جعله جزءاً منه.

يقول الحافظ ابن حجر :" ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع ، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا ،اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين"([2]) .

وبعد هذا فإن التعريف الذي يراه الباحث لـ (زيادة الثقة) هو :

ثبوت طروء الوَهَم في حديث الراوي الثقة ، بأن يزيد فيه ما ليس منه بقرائن تدل على ذلك ، فيتفرد([3]) عن بقية الرواة بنفس السند عن نفس الشيخ بهذه الزيادة (في المتن، أو بوصل مرسل أو رفع موقوف، ونحوه) فتكون هذه الزيادة – مؤثرة في الحديث – فتُعلّ لشذوذها أو نكارتها .

---

[1] **قلت : وسيظهر لنا بعد البحث بأن ميدان العلل أوسع من روايات الثقات ، بل يشمل الثقات وغيرهم من الضعفاء .انظر : هامش ص ١٩٦ من هذا البحث .**

[2] انظر : **فتح الباري** ، المقدمة ، الفصل الثامن ، القسم الثالث ، ص ٥٠٣ .

[3] **قلت : وذلك بشرط أن لا يوجد له متابع على هذه الزيادة ، وإلا دخل هذا فيما يسمى بـ(مختلف الحديث) لاحتمال أن يكون الشيخ رواه على الوجهين فحمله كل جماعة على وجه. انظر : المحمدي ، عبد القادر مصطفى ، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ١٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما إن قامت الأدلة والقرائن على عكس هذا، بأن زاد في الحديث ، فيؤخذ بزيادتــه هــذه على اعتبار أنه ثقة .

المطلب الأول : أقوال العلماء في زيادة الثقة .

سبق وأشرت إلى أن العلماء من أهل الاصطلاح والأئمة النقاد قد اختلفوا فــي حكــم زيــادة الثقة على أقوال متباينة ؛ فمنهم من قبلها مطلقاً ، ومنهم من ردها مطلقاً ، ومنهم من قبلها بقرائن محددة ، ومنهم من توقف فيها دون بيان لحكم له فيها .

وسيقوم الباحث بذكر هذه الأقوال مختصرةً وعزوها لأصحابها – وحسب تــاريخ الوفــاة -، لأن التفصيل ليس مجال البحث :

القسم الأول : مَن قَبِلها مطلقا ، وهم :

١ - الحاكم النيسابوري(ت ٤٠٥)([1]) ، أبو يعلى الخليلــي(ت ٤٤٦هـــ)([2]) ، ابــن حــزم الظاهري(ت٤٥٧هـ)([3])،الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)([4]) ، ابن الصلاح(ت٦٤٣هـــ)([5]) ، النووي(ت٦٧٦هـ)([6]) ،ابن جماعة(ت٧٣٣هـ)([7]) ،العراقي (ت٨٠٦هـــ)([8]) ،الــسخاوي (ت٩٠٢هـ)([9]) .

القسم الثاني : وهم من ردها مطلقاً : وقد أشار السخاوي إليهم([10]).

---

[1] انظر : **المستدرك على الصحيحين** ، ج ١ ص ٣٦١ . **قلت : وقد ذكر الشيخ الألباني مذهب الحاكم هذا في السلسلة الصحيحة ،ج ٤ ص ٨٣ .**

[2] انظر : الخليلي ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن الخليل القزويني،(ت٤٤٦ هـ) ، **الإرشــاد فــي معرفــة علماء الحديث** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ . تحقيق : محمد سعيد إدريس ، ج ١ ص ٥ .

[3] الأندلسي ، أبو محمد على بن حزم الظاهرى (ت ٤٥٧هـ) ، **الإحكام في أصول الأحكام ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٤٥هـ ، ج ٢ ص ٢٠٨ .**

[4] انظر : **الكفاية** ، ص ٤٢٤ .

[5] انظر : **علوم الحديث (المقدمة)** ، ص ٨٥- ٨٨.

[6] انظر : **شرح مسلم ، المقدمة** ، ج ١ ص ٣٧ .

[7] انظر : ابن جماعة ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، (ت ٧٣٣هـ) ، **المنهل الروي ، في مختصر علــوم الحديث النبوي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، تحقيق: كمال الحــوت ، ص ٦٥-٦٦.

[8] انظر : العراقي ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (ت ٨٠٦هـ) ، **ألفية الحــديث** ، عــالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م ، ص ١٤-١٥ .

[9] انظر : **فتح المغيث** ، ج ١ ص ١٩٥ .

[10] انظر : **فتح المغيث** ، ج ١ ص ٢٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثالث : قبول الزيادة وفق القرائن المترجحة لدى كل واحد :

وقد كان يستعمل القرائن في ترجيحاته مجموعة من الأئمة النقاد ، ومنهم : ابن حبان (ت٣٥٤هـ)([1]) ،الحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)([2]) ،ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)([3]) ، الحافظ العلائي(ت٧٦١هـ)([4]) ، الحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ)([5]) ، ابن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ)([6]) ، ابن الوزير(ت٨٤٠هـ)([7]) . والحافظ ابن حجر([8]) .

قلت : ومن تتبع أقوالهم السابقة – في مصادرها -اتضحت لي القرائن التي اشترطها الأئمة لقبول الزيادة وهي: (الحفظ والإتقان ، التكافؤ في العدد ، عدم المنافاة)([9]).

القسم الرابع : التوقف في قبول الزيادة :

قلت : وقد قام بعض الأئمة بالتعرض لذكر الزيادة في مصنفاتهم ، وتخريجاتهم ، ولكن لم يستطع الباحث إلا أن يحكم على مذهبهم بأنه توقف في الحكم على الزيادة ، **ومن هؤلاء : الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)([10]) ، السيوطي (ت ٩١١هـ)([11]) .**

---

[1] انظر : علاء الدين بن بلبان (ت ٣٩٩هـ) ، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان المسمى (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)** لأبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق : الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م ، ج ١ ص١٥٧-١٥٩.

[2] انظر قوله : ابن حجر ، **النكت على ابن الصلاح** ، ص ٢٨٣.

[3] انظر قوله : **المرجع السابق** ، ص ٢٣٧ .

[4] انظر قوله : **المرجع السابق** ، ص ٢٨٦ .

[5] انظر : الذهبي ، **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ ، عناية الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ، ص ٥٢ .

[6] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٦٣٨ .

[7] انظر : اليماني ، عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير ،**(ت٨٤٠هـ)، تنقيح الأنظار في تنقيد أحاديث الأبرار ، بشرحه (توضيح الأفكار الصنعاني)** ، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير (ت ١١٨٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ج ١ ص ٣١٢-٣١٤.

[8] انظر : **النكت على ابن الصلاح** ، ص ٢٨٣ .

[9] **قلت : وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنواعاً أخرى من قرائن الترجيح . انظر : المرجع السابق نفسه .**

[10] ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل ، (ت ٧٧٤هـ) ، **اختصار علوم الحديث ، بشرحه المسمى (الباعث الحثيث)** لأحمد شاكر ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ص ٥٨ .

[11] السيوطي ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، (ت ٩١١هـ) ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ ، ج ١ ص ٢٨٥ – ٢٩٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني : زيادة الثقة عند الشيخ الألباني

قد ذكر الباحث مذاهب العلماء في زيادة الثقة ، ومواقفهم منها ، وفي هذا المطلب لا بد من بيان مكانة الشيخ الألباني من هؤلاء العلماء بالنسبة لهذه الزيادة ، فمـع أي فريـق كـان الشيخ ، أم أنه كان له تعامل خاص مع هذه الزيادة ، سنرى هذا من خلال تتبع أقوال الشيخ الألباني في كتبه .

والناظر المستقرئ لكتب الشيخ وصنيعه فيها يجد أن له أقوالاً متعددة في الزيادة ، مفادهـا ما يلي :

*** قال : " زيادة الثقة مقبولة ما لم تكن منافية لمن هو أوثق منه "([1]) .**

***وقال :" وزيادة الثقة مقبولة كما تقرر في المصطلح أن القبول مشروط بما إذا لم يخـالف الراوي من هو أوثق منه كما قال الحافظ :"والزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثـق فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ"([2]).**

***وقال :"لأن زيادة الثقة إنما تقبل ، إذا لم تكن مخالفة لرواية من هو أوثق منـه أو أكثـر عدداً ، كما هو المعتمد عند المحدثين"([3]) .**

***وقال :" إن قاعدة (زيادة الثقة مقبولة) ليست على إطلاقها عند المحققين من المحـدثين وغيرهم ؛ بل الصواب الذي صرح به الحافظ ابن كثير وابن حجر وغيرهما : تقييدها بما إذا لم يخالف الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً . وإلا ؛ كانت شاذة مردودة"([4]).**

قلت : ويتبين من هذا أن الشيخ الألباني يندرج مع القسم الثالث وهو الذي يقبل الزيادة وفق القرائن المترجحة . ولكن هل هي قاعدة مضطردة عنده ، أم أنه يقدم الزيادة متى جاءت من طريق الثقة ، دون قرائن ترجحها ؟

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٨٤ ، ج١ ص ٢٧٦ ، ج ٢ ص ٤٧ ، ج ٢ ص ٣٠٢ ، ج ٤ ص ٥٣ ، ج ٥ ص ١١٢ ، ج ٦ ص ١٢١، **وغيرها من المواضع .**

[2] انظر : الألباني ، **التوسل أنواعه وأحكامه** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٥م ، ص ٨٣.

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٨٤ ، ج ٦ ص ٤٤٤ . وغيرها من المواضع. **قلت : وقد قـام الأخ أحمد سليمان أيوب بجمع بعض أقوال الشيخ فيما يتعلق بزيادة الثقة** . انظر : **منتهـى الأمـاني بفوائـد مصطلح الحديث للمحدث الألبـاني** ، الفاروق الحديثة للطباعة ، القـاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ص(٢٤٢-٢٤٧) ، وقام الأخ عصام موسى هادي – أيضا – بذكر فوائد في المصطلح من أقوال الألبـاني – ولم يتوسع كثيراً - . انظر : **الروض الداني في الفوائد الحديثية** ، المكتبـة الإسـلامية ، عمـان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ، ص ٤٩.

[4] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ١٢ ص ٨٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي أثناء البحث وقف الباحث على قواعد للشيخ انطلق منها للتعامل مع زيادة الثقة ، ومنها :

١ - أن الراوي الثقة قد ينشط وقد يكسل ، فيروي الإسناد على الوجهين مرة فيه الزيادة ومرة دونها . فقال :" فهذه الزيادة ثابتة عندي ولا يُعِلّها أن بعض الرواة أوقفها على مجاهد ، فإن الراوي قد يرفع الحديث تارة ويوقفه أخرى ،فإذا صح السند بالرفع بدون شذوذ كما هنا فالحكم له ولذلك قالوا : زيادة الثقة مقبولة"([1]) .

٢ - أن الثقة إذا تفرد وخالف غيره من الثقات بأن زاد عليهم ، فزيادته شاذة ، قال الشيخ : "فإنها زيادة شاذة تفرد بها سفيان بن عيينة عن جماعة الثقات الذين رووا الحديث عن طلحة عن عائشة بدونها وإنما حدث ابن عيينة بها في آخر حياته"([2]) .

٣ - إذا عُدِم المُرَجِّح عند التعارض ، فإن الشيخ يذهب إلى القول بصحة الوجوه المروية على اعتبار أن الاختلاف هو اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد .

يقول الشيخ :"أن هذا الاختلاف هو من باب اختلاف التنوع لا التضاد ، و أن هذه كلها صحيحة ثابتة عن زيد بن وهب ، **فلا يستبعد عن مثله أن يكون سمع الحديث من الصحابة الثلاثة المذكورين في تلك الوجوه :**

عبد الرحمن بن حسنة . ثابت بن وداعة . تارة عنه مباشرة ، و تارة بواسطة البراء . حذيفة بن اليمان . و كثيراً ما يحدث الراوي الحافظ بالواسطة عن شيخ له ، ثم يتيسر له الاتصال بشيخه ، و السماع منه مباشرة لما كان سمعه من قبل بالواسطة عنه . و هذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف . و القول بصحة هذه الوجوه أولى عندي من ترجيح وجه منها على وجه ، لعدم وجود المرجح على افتراض التعارض"([3]) .

٤ - أن الشيخ عند المقارنة بَيْن الرواة قد يصل إلى نتيجة مفادها : أن زيادةً من ثقتين قد تُقدم على رواية غيرهما ، ثم يعقد مقارنة بين هذين الثقتين ، فيقدم رواية أحدهما على الآخر لقرائن ترجحت عنده . فيقول :" والذي يتبين لي أن أصحها الوجه الثالث ، **لأن الثوري و شعبة أحفظ من أصحاب الوجوه الأخرى من جهة... ثم إن رواية شعبة أرجح من رواية الثوري لأمرين** : أحدهما : أن فيها زيادة الواسطة بين أبي إسحاق و البراء ، و زيادة الثقة مقبولة،والآخر:أن أبا إسحاق كان مدلساً،وقد ذكروا أن شعبة كان لا يروي عنه ما دلسه "([4]) .

---

[1] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٤ ص ١٣٦ ، ج ٣ ص ٨٩ .

[2] انظر : **المرجع السابق ، الموضع نفسه** .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٤٦٩ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٢٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- أنه إذا تساوي عدد المثبتين وعدد النافين لزيادة ما ، فإن الذي يُقَدم هو زيادة المثبتين الثقات . قال الشيخ :"و ذلك لأمور : الأول : أن عدد النافين و المثبتين ، و إن كان متساوياً ، فالحكم للمثبتين للقاعدة المعروفة : " زيادة الثقة المقبولة " . الثاني : أن هؤلاء المثبتين كلهم ثقات من رجال الشيخين"([1]).

٦- ومن المرجحات بين الراوِيَيْن وتقديم زيادة أحدهما على الآخر ، أن لا يكــون أحــدهما مُتكَلم فيه من قبل أهل النقد ، فيكون الحكم دائراً بين الثقة والأوثق ، يقول الشيخ :" وهــذا الإعلال ليس بشيء عندي و ذلك من وجوه . أولا : إرسال جعفر بن ســليمان للحــديث ، و مخالفته لنوح بن قيس لا تضر،لأنه لو كان في الثقة في مرتبة نوح،لورد هنا القاعدة المعروفة في علم المصطلح : زيادة الثقة مقبولة . فكيف و هو دونه في الثقة ؟ فإنه وإن كان من رجال مسلم فقد ضعفه غير واحد من الأئمة...و إذا كان الأمر كذلك ، فوصل نوح بن أبي قيس مقدم على إرسال جعفر ، لأنه أوثق منه و لأن الوصل زيادة من ثقة فيجب قبولها"([2]) .

٧- ومن المرجحات التي يستخدمها الشيخ لترجيح زيادة على أخرى ، الطــرق والــشواهد لهذه الزيادة ، يقــول :"وقال الحاكم : " صحيح على شرط الشيخين ، إلا أن أكثــر أصــحاب شعبة أوقفوه على ابن عباس". ووافقه الذهبي . قلت : وهذا لا يعله ، فقد رفعه عنه جمع مــن الثقات منهم الطيالسي ،ومنهم خالد بن الحارث عند الترمذي و الحاكم و النضر بن شميل عند الحاكم أيضاً ، و محمد بن جعفر- غندر - عند أحمد ، **و قد علم أن زيادة الثقة مقبولــة . و لاسيما و قد وجدت له طريقاً أخرى،و شاهداً**([3]).

وسيقوم الباحث بدراسة نماذج ذكرها الشيخ في كتبه ويناقشها ، ويرى هل وافق غيره مــن العلماء في هذه المنهجية أم خالفهم ؟ وذلك من خلال قسمين :

الأول : زيادة الثقة في الإسناد .

الثاني : زيادة الثقة في المتن .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ١٢١ .

[2] انظر **المرجع السابق** ، ج ٥ ص ٤٧١ ، ج ٥ ص ١١٥ .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٥ ص ١٤ ، ج ٤ ص ٨٣ ، ج ٤ ص ٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الأول : زيادة الثقة في الإسناد - عند الشيخ الألباني .

وهذا القسم شائك جداً ، حيث يدخل فيه لأول وهلة أنواع أخرى من علوم الحديث كالمزيد في متصل الأسانيد ، والإدراج في الإسناد، أو التعارض في الوصل والإرسال ، أو الوقف والرفع أو مختلف الحديث . وليس المجال متسع لذكر الفروقات بينها .

الأنموذج الأول :حديث :"عائِدُ المَرِيضِ في مَخْرَفَة([1])الجَنَّة ، فإذا جَلَسَ عِنْدَه غَمَرَتْهُ الرَّحمة"

قال الشيخ الألباني :" أخرجه البزار([2]) عن صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه مرفوعاً .

قلت(الألباني) : **و هذا إسناد ضعيف جداً** ، صالح بن موسى و هو التيمي الكوفي قال الحافظ في "التقريب " : " متروك "([3]) . لكن له شاهد من حديث جابر مرفوعاً بلفظ : " من عاد مريضاً لم يزل يخوض في الرحمة حتى يرجع ، فإذا جلس اغتمس فيها " .أخرجه (ابن حبان والحاكم وأحمد)([4]) من طريق هشيم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن جابر ابن عبد الله مرفوعاً . و قال الحاكم : " صحيح على شرط مسلم " . و وافقه الذهبي **، و هو كما قالا لولا أن هشيماً قد خولف في إسناده** ، فأخرجه البخاري في " الأدب المفرد"([5]) عن خالد بن الحارث قال حدثنا عبد الحميد بن جعفر قال : **أخبرني أبي** أن أبا بكر ابن حزم ومحمد بن المنكدر في ناس من أهل المسجد عادوا عمر بن الحكم بن رافع الأنصاري قالوا : يا أبا حفص حدثنا ، قال : سمعت جابر بن عبد الله به . **ووجه المخالفة أن خالد بن الحارث أدخل بين عبد الحميد وعمر بن الحكم والد عبد الحميد وهو جعفر بن**

---

[1] **مخرفة الجنة** : مَخْرَف بالفتح وهو الحائط من النخل : أي أنَّ العائد فيما يَحُوز من الثَّواب كأنه على نخل الجنة يَخْتَرفُ ثِمَارَها ، وقيل المخارف : جمع مَخْرَفة ؛ وهي سكَّة بين صَفَّيْنِ من نخل يَخْترف من أيِّهما شاء أي يجتني . وقيل المَخْرفة :الطريق : أي أنه على طريق تؤدّيه إلى طريق الجنة .انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٢ ص ٦٦ .

[2] انظر : البزار ، **المسند - البحر الزخار** ، ج ٣ ص ٢٥٨ .

[3] **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٤١٥ ، البخاري ، **الضعفاء الصغير**، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، تحقيق: محمدإبراهيم زايد ، ص ٦٢ ، النسائي ، **الضعفاء والمتروكين** ، ص ١٩٤ ،ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٧٤ .

[4] انظر : ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٧ ص ٢٢٢ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ١ ص ٥٠١ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٣ ص ٣٠٤ .

[5] انظر : البخاري ، **الأدب المفرد** ، ص ١٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبد الله بن الحكم وهو ابن أخي عمر بن الحكم و هشيم أسقطه من بينهما . ثـم إن خالـداً سمى جد عمر بن الحكم رافعاً ، بينما هشيم سماه ثوبان ، و لعله من أجل هذا الاختلاف قيـل إنهما واحد ، و سواء كان هذا أو ذاك فكلاهما ثقة ، فلا يضر ذلك في صحة الحديث . **ولعـل الأصح رواية خالد بن الحارث التي زاد فيها ذكر جعفر بن عبد الله بن الحكم ، فـإن زيـادة الثقة مقبولة** . و جعفر ثقة أيضاً من رجال مسلم ، فالحديث صحيح على كل حال "[1] .

قلت : في هذا الإسناد ظهر أن الخلاف وقع بين ثقتين هما هشيم الذي نقّص فـي الإسـناد وبين خالد بن الحارث الذي زاد في الإسناد ؟ ولقرائن ترجحت عند الشيخ الألبـاني ، قـدّم الرواية الموصولة التي فيها الزيادة على الرواية الناقصة من طريق هشيم . قال الـشيخ : لولا أن هشيماً قد خولف في إسناده :

- **فأخرجه ابن حبان والحاكم وأحمد : من طريق هشيم** حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمر ابن الحكم بن ثوبان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

- **وأخرجه البخاري : عن خالد بن الحارث** قال حدثنا عبد الحميد بن جعفر قال أخبرني أبـي أن أبا بكر بن حزم و محمد بن المنكدر في ناس من أهل المسجد عادوا عمر بن الحكـم بـن رافع الأنصاري قالوا : يا أبا حفص حدثنا ، قال : سمعت جابر بن عبد الله به .

ووجه المخالفة أن خالد بن الحارث أدخل بين عبد الحميد و عمر بن الحكم والد عبد الحميد وهو جعفر بن عبد الله بن الحكم و هو ابن أخي عمر بن الحكم و هشيم أسقطه من بينهما.

ولا بد للباحث من النظر في ترجمة هذين الثقتين (هُشَيم وخالد بن الحارث) لمعرفة وجـه الترجيح عند الشيخ الألباني الذي قال : " فكلاهما ثقة ، فلا يضر ذلك في صحة الحـديث . و لعل الأصح رواية خالد بن الحارث التي زاد فيها ذكر جعفر بن عبد الله بـن الحكـم ، فـإن زيادة الثقة مقبولة "؟

١ - **خالد بن الحارث** بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري **ثقة ثبت،(ت١٨٦هـ)**[2].

٢ - **هُشَيْم بن بَشير** بن القاسم بن دينار الـسلمي **،ثقـة ثبـت كثيـر التـدليس والإرسـال الخفي،(ت١٨٣هـ)**[3] .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٤٢٨ .

[2] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٣٢٥ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٢٥٦ .

[3] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٩ ص ١١٥ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٦٩ **.قلت : وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة** .انظر : **طبقات المدلسين** ، ص ٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وعليه ، فإن مَن هو مثل هشيم عند الشيخ الألباني ، لا تُقدّم روايته على مَنْ هو في مثل رتبة خالد بن الحارث الثقة الثبت ، وعليه فإن رواية خالد بن الحارث هي الأصح لما عُرف من إرسال وتدليس هشيم . ولا غرو أن الشيخ الألباني وفي أكثر من موضع غمز هشيماً بهذا ؟

ووَصْف هُشيم بالتدليس والإرسال يعتبر من المرجحات القوية لتقديم رواية خالد بن الحارث على روايته مع كونه ثقة مشهور .

وعلى كل حال ، فإن ما ذهب إليه الشيخ من ترجيح الزيادة هو الصواب ، وموافق لما عليه الأئمة . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني : حديث " كان يُؤتَى بالتَمْر فيه دُودٌ ، فيُفَتِّشَه ، يُخرِجُ السُّوسَ مِنه"

قال الشيخ الألباني :" أخرجه (أبو داود وابن ماجه مختصراً)([1]) كلهم عن سلم بن قتيبة عن همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت(الألباني) : و هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، و همام هو ابن يحيى بن دينار الأزدي العوذي المحملي مولاهم . **وأعله البيهقي بالإرسال([2]) لأنه رواه من طريق محمد بن كثير أنبأنا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن النبي** صلى الله عليه وسلم كان يُؤتى بالتمر فيه الدود ، فذكر معناه .

و ما أرى ذلك بعِلَة ، ذلك لأن سلم بن قتيبة أوثق من محمد بن كثير - و هو العبدي - كما يظهر ذلك جلياً لكل من راجع أقوال أئمة الجرح و التعديل فيهما في كتب الرجال ، و لاسيما أن معه الزيادة وزيادة الثقة مقبولة هنا اتفاقاً "([3]).

قلت : وفي هذا المثال رجح الشيخ الألباني رواية سلم بن قتيبة الذي زاد في الإسناد(أنساً) على رواية محمد بن كثير العبدي الذي أرسله دون ذكر (أنس) ، وعلل ذلك بأن (سلم بن قتيبة أوثق من محمد بن كثير العبدي كما يظهر ذلك جليا لكل من راجع أقوال أئمة الجرح و التعديل فيهما في كتب الرجال) ، ثم إن معه زيادة ، وهي مقبولة .

---

[1] انظر : أبوداود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤٢٦ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١١٠٦.

[2] انظر : البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٨ ص ٥٨.

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ١١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ولمعرفة ما ذهب إليه الشيخ الألباني يَحْسُن النظر في ترجمة هذين الراويين .

١- سَلْم بن قتيبة الشعيري ،أبو قتيبة الخراساني ،**(ت٢٠١هـ) : وثّقه أبوداود وأبو زرعة والدارقطني والحاكم** ،و قال ابن معين :"ليس به بأس" ،**وقال أبو حاتم : ليس به بأس كثير الوهم يكتب حديثه** . وقال **يحيى بن سعيد** :" **ليس أبو قتيبة من الجمال التي يحمل المحامل**"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي :" **ثقة يهم**""[1]. وقال ابن حجر:" **صدوق**"[2].

٢- محمد بن كثير العبدي البصري،(ت٢٢٣هـ) ثقة .ولكن قال ابن معين:" لم يكن بثقة" ، وقال أبو حاتم:" صدوق" ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال :"كان تقياً فاضلاً" ، وقال ابن قانع :"إنه ضعيف"، وقال أحمد بن حنبل :" ثقة" ، وقال سليمان بن قاسم :"لا بأس به" ،وقال ابن معين :" كان في حديثه ألفاظ، كأنه ضعفه". ولم يكن لسائل أن يكتب عنه[3]. **وقال الذهبي** :"الرجل ممن طفر القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يلين به"[4]. **وقال ابن حجر :"ثقة ، ولم يُصِب مَنْ ضَعَّفه**"[5].

قلت : وعليه ، فإن كلام الشيخ الألباني لا يستقيم مع ما ذكره من قوله "**سلم بن قتيبة أوثق من محمد بن كثير العبدي ، كما يظهر ذلك جلياً لكل من راجع أقوال أئمة الجرح و التعديل فيهما في كتب الرجال**" !!

وذلك لأن الناظر في كتب الرجال يرى أن (محمد بن كثير العبدي) **أوثق من** (سلم بن قتيبة) كما هو الظاهر من أقوال الأئمة ، **وخاصة كلام الحافظ ابن حجر الذي حكم على (محمد بن كثير) بأنه ثقة ، والذهبي الذي قال بأنه جاوز القنطرة ولا يعلم له شيئاً منكراً .**

ثم حكم الحافظ ابن حجر على (سلم بن قتيبة) بأنه صدوق ، وأبو حاتم ذكر بأن سلماً كثير الوهم . وعند الترجيح نقدم رواية الثقة الذي جاوز القنطرة و لا يعلم له شيئاً منكراً على رواية الصدوق كثير الوهم ، كما هو معروف عند أهل هذا الشأن ، وكذلك عند الشيخ الألباني **لذلك فإن ما ذهب إليه الشيخ الألباني من ترجيح رواية سلم على رواية محمد بن كثير ، لا يُسلّم له .**

---

[1] انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٢٦٦ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج٦ ص ٤٢٠ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٤٥١ **وميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ١٨٦ ، ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ،ج ٤ ص ١١٧ .

[2] انظر : ج ١ ص ٣٧٤ .

[3] **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ٧٠ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٩ ص ٧٨ ،الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ١٨ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٩ ص ٣٧١ .

[4] انظر : **سير أعلام النبلاء** ، ج ١٠ ص ٣٨٤ .

[5] انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ١٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويضاف إلى هذا : أن الشيخ الألباني لم يذكر تعليق البيهقي في (**شعب الإيمان**) فيما ذكره عن الإمام أحمد بعد أن ذكر حديث محمد بن كثير ،قال البيهقي :" **قال الإمام أحمد : وهذا مع إرساله أصح**"([1]).

ويُفهم من هذا أن البيهقي ذكر ترجيح الإمام أحمد للرواية المرسلة ، وهي رواية محمد بن كثير العبدي . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثالث : حديث : "المُلْكُ في قُريش و القَضاءُ في الأنصار والآذان في الحبشة و الشِّرعة في اليمن و الأمانة في الأَزْدِ" .

قال الشيخ الألباني : " أخرجه أحمد([2]) حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال : حدثني أبو مريم أنه سمع أبا هريرة يقول مرفوعاً . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير أبي مريم وهو الأنصاري و هو ثقة كما في التقريب . و قد أخرجه الترمذي حدثنا أحمد بن منيع حدثنا زيد بن حباب به دون قوله : " و الشرعة في اليمن " . ثم رواه من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح به نحوه عن أبي هريرة و لم يرفعه . و قال :" وهذا أصح من حديث زيد بن حباب "([3]). وزيد ثقة صدوق ،وقد رفعه ، **وهي زيادة** يجب قبولها كما تقرر في المصطلح .؛ و لبعضه شواهد"([4]) .

في هذا الحديث قدم الشيخ الرواية المرفوعة من طريق زيد بن الحباب ، على رواية عبد الرحمن بن مهدي المرسلة . وهذا غريب من الشيخ الألباني ؟! لأنه يخالف منهجه في تقديم رواية الأوثق على رواية الثقة – كما أشرت سابقاً -، مع العلم أن زيد بن الحباب هو دون عبد الرحمن بن مهدي في الثقة ، بل هو أقل ضبطاً منه لأنه موصوف بالخطأ .

قلت : **زيد بن الحُباب** بضم المهملة وموحدتين أبو الحسين العُكْلي ،(ت٢٣٠هـ)، "وثقه ابن معين وابن المديني ،**وقال أبو حاتم** : صدوق صالح الحديث"([5]) **وقال الذهبي** :" لم يكن به بأس قد يهم"([6])

---

[1] انظر : البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٨ ص ٥٨ .

[2] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٣٦٤ .

[3] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٥ ص ٧٢٧ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ١٥٨.

[5] انظر :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٥٦٢.

[6] الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٤١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال أيضاً:" ثقة وغيره أقوى منه"([1]).**قال ابن حجر** :" قال أحمد:"كان **صدوقاً وكـــان يــضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ،لكن كان كثير الخطأ**" وقال ابن معين **كان يقلب حديث الثـــوري ولم يكن به بأس**"([2]).**وقال في التقريب** :"**صدوق يخطئ في حديث الثوري**"([3]).

قلت : بينما عبد الرحمن بن مهدي العنبري،(ت١٩٨هــ) ، ثقة ثبت حافظ عـــارف بالرجـــال والحديث ، قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه"([4]).

ومن خلال تراجم الراويين السابقين ، نجد مَــن هــو أولـــى بالتقــديم ؟ لا شـــــك أنـــه عبد الرحمن بن مهدي . وعليه فما حَكَم به الترمذي هو الأصح . وللباحـــث أن يتـــساءل : أيكتفي الشيخ الألباني بتوثيق الذهبي في (الميزان) لزيد بن الحباب ؟هذا ليس معهوداً منه! فأين باقي كتب التراجم كما يفعل مع باقي الرواة !

وقد قام الشيخ الألباني بالحكم على هذا الحديث في (المشكاة) بأنه موقوف ، والذي يبـــدو للباحث أنه من الأحاديث التي تراجع الشيخ عنها ، حيث قال فيه :"... وفي رواية موقوفـــاً . رواه الترمذي وقال : هذا أصح"([5]) .

فقلت : لو بقي الشيخ على ما كان عليه لكان أولى به ، للأدلة القوية التي توافق منهجه في الترجيح بين أحاديث الثقات . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج ١ ص ٣٥١ .

[2] انظر : ج ٣ ص ٣٤٨ .

[3] انظر :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٥٦٢ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٦ ص ٣١٤ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٣٢٧ .

[4] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ٢٨٨ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٥٩٢ . وانظر : **تهذيب التهذيب** ، ج ٦ ص ٢٥٢ .

[5] انظر : التبريزي ، محمد بن عبد الله الخطيب ، **مشكاة المصابيح** ، المكتب الإسلامي ، بيـــروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هــ - ١٩٨٥م ، **تحقيق** : محمد ناصر الدين الألباني ، ج ٣ ص ٣٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثاني : زيادة الثقة في المتن - عند الشيخ الألباني .

قلت : وهذه أعوص من سابقتها ، فزيادات المتن يدخل فيها الشذوذ والنكارة ، وهما فنّان دقيقان ، لا يستطيعهما أي أحد . وقد خاض غمارهما الشيخ الألباني ، فعرّج على مسائلهما كثيرا في كتبه وتخريجاته .

وسيقف الباحث على أمثلة تبين باع الشيخ في هذا الفن ؟ وهل وافق غيره أم انفرد بشيء جديد ؟ وسيقوم الباحث بالحديث عن هذا القسم من خلال فرعين :

الأول : الزيادة التي حكم الشيخ بشذوذها .

الثاني : الزيادة التي حكم الشيخ بنكارتها .

الفرع الأول : الزيادة التي حكم الشيخ بشذوذها .

قلت : وقبل الدخول في ذكر الأمثلة ، لا بد من بيان معنى الشاذ عند الشيخ الألباني ، حيث أن العلماء (اختلفت أقوالهم في تعريفه)([1]) .

---

[1] **قلت : قد بيّن ابن الصلاح أقوال العلماء في (الشاذ) ، فقال :"** معرفة الشاذ : قال **الشافعي :" ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس"، وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني أن الشاذ :"ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان أو غير ثقة . فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به". وذكر الحاكم أن الشاذ هو:" الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة".**

....فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك **أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو لم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراداً خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح.**

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كأن المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيداً عن ذلك رددنا ما انفرد به. وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف" . **انظر: مقدمة ابن الصلاح ، ص ٧٦ – ٧٩**. باختصار . **قلت** : مع العلم أن الدكتور حمزة المليباري قد وضح المقصود من كلام الشافعي ، بأنه ليس المراد بتعريف الشاذ ما فهمه الناس اليوم من كلام الشافعي ،والشاذ الذي ارتضاه المليباري هو ما نقله عن الحافظ ابن حجر قوله :" **الشاذ مقيد بمخالفة الثقة للراجح ، بحيث يتعذر الجمع=**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالشيخ علق على كلام الحاكم وبين مذهبه في الشاذ؛ فقال :" ..إنما هو اصطلاح تفرد به الحاكم دون الجمهور ، فقد نقلوا عنه **أنه قال في " الشاذ "** : " **هو الذي يتفرد به الثقة ، و ليس له متابع** " . و هذا خلاف قول الإمام **الشافعي** : " **هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، و ليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره" ، و هذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المتقدمين و المتأخرين ، و خلافه هو الشاذ ومن الغريب أن تعريف الحاكم للشاذ بما سبق يلزم منه رد مئات الأحاديث الصحيحة"**([1]).

قلت : فالشيخ يذهب مع الجمهور في تعريف الشاذ وهو كما عرّفه الشافعي .

وقال الشيخ أيضاً :"وما الحديث الشاذ إلا مخالفة الثقة للثقات ، بل هذه الرواية من أحسن الأمثلة عندي للحديث الشاذ"([2]).

ولكنه في موضع آخر يقول في إحدى الروايات :"**فإنها رواية شاذة ، تفرد بها علي بن الجعد([3]) مخالفاً في ذلك لسائر الثقات**"([4]). **وهذا في ظاهره ينطبق على ما قاله الحاكم ، وقد اعترض عليه الشيخ في هذا !! والحقيقة أن هذا ينطبق على ما ذكره ابن الصلاح وتبناه الشيخ الألباني من مخالفة الثقة للثقات .**

قلت : فالذي يُفهم من كلام الشيخ في الشاذ أنه : "ما خالف فيه الثقة غيره من الثقات".

ولكنه يقول في موضع آخر بأن الراوي الثقة إذا رفع الحديث وخالفه غيره من الثقات ، فالرفع هو المقدم ، لأنه زيادة ثقة ، ولا يضره من خالفه من الثقات ! فقال :" ولا يضره إن شاء الله تعالى أن خالفه غيره من الثقات فأوقفه ، لأن الرفع زيادة ، و هي من ثقة فهي مقبولة"([5]).

=**بينهما على قواعد المحدثين**". انظر : المليباري ، حمزة عبد الله ، **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها** ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ص ٢٤٥- ٢٤٦ . باختصار وتصرف شديدين . **قلت** : **وبناء على كلام المليباري فإن كلام الشيخ الألباني "بأن كلام الشافعي هو مذهب الجمهور"** . ***فيه نظر؟!!***. وسيثبت لنا عدم دقة قول الدكتور المليباري ؛ لأن الشيخ الألباني لم يخرج عما ذكره ابن الصلاح كما سبق بيانه .

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢٠٥.

[2] **قلت** : **وقاله الشيخ في معرض حكمه على حديث** : "صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر و إفطاره " انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٣٠٥ .

[3] **قلت** : **علي بن الجعد** : **ثقة ثبت رمي بالتشيع** .انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ١ ص ٦٨٩ .

[4] **قلت** : **وليس له فيه متابع ، فقد خالف ثمانية من الثقات المشهورين** . انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢ ص ٣٨٠ .

[5] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٥١. **قلت** : وهذا في ظاهره أنه تعارض من الشيخ ، وليس بذلك ، فالأمر دائر مع وجود القرائن وليس مطلقاً ؟ وسأنقل كلامه كاملاً من تعليقه على فقه السنة ،فقال :" **والحديث**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبناءً على ما سبق فإنه لا بد من الوقوف على الفرق بين الشاذ وزيادة الثقة :

فالشاذ هو(غير المحفوظ)؛ ويكون :

- **بتفرد الضعيف ومخالفته .**
- **بمخالفة الثقة وخطئه .**
- **بتفرد الثقة بحديث لم يحفظه أهل الحفظ .**

وأما زيادة الثقة ؛ فتكون :

- **إذا تفرد ثقة واحد عن مجموعة من الثقات بالسند نفسه .**
- **أو زاد في المتن زيادة لم يذكرها الثقات الآخرون الذين رووا الحديث بالسند نفسه .**

وأما حكم الشاذ عند الشيخ الألباني فقد بينه في كتابه (صلاة التراويح) فقال :"ومن المقرر في علم المصطلح **أن الشاذ منكر مردود لأنه خطأ ، والخطأ لا يتقوى به** ، قال ابن الصلاح **:" ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذة إنما هو ظهور خطأها بسبب المخالفة المذكورة وما ثبت خطؤه فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى في معناها ، فثبت أن الشاذ والمنكر مما لا يعتد به ولا يستشهد به بل إن وجوده وعدمه سواء** "([1]).

وبناء على ما سبق فسأذكر نماذج من كتب الشيخ تدلل على ما ذكرت ، وفيها بعض بيان .

الأنموذج الأول : حديث : " كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و أبي بكر ، وصدراً من إمارة عمر ، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها ، قال (يعني عمر) : أجيزهن عليهم " .

قال الشيخ الألباني : " **منكر بهذا السياق** . أخرجه (أبو داود وعنه البيهقي)([2]) **حدثنا محمد ابن عبد الملك بن مروان : حدثنا أبو النعمان : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحد عن طاووس** :" أن رجلا يقال له : أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال : أما علمت

=**الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه على ما هو المعتمد عند المحدثين** ، والشذوذ يكون في السند ويكون في المتن " . **قلت : ثم ذكر قرائن الترجيح من كلام ابن الصلاح** .انظر : **تمام المنة** ، المكتبة الإسلامية ، دار الراية ،ط ٣ ، ١٤٠٩هـ ، ص ١٥ – ١٦ .

[1] انظر : الألباني ، **صلاة التراويح** ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ ، ص ٦٦ .

[2] انظر : أبوداود ، **السنن** ، ج ٢ ص ٢٢٨ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٣٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً **قبل أن يدخل بها جعلوها** واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبي بكر و صدراً من إمارة عمر ؟ و قال ابن عباس : بلى كان.." .

قلت(الألباني) : **و هذا إسناد معلول عندي بأبي النعمان** واسمه محمد بن الفضل السدوسي و لقبه عارم ، و هو وإن كان ثقة فقد كان اختلط ، وصفه بذلك جماعة من الأئمة منهم أبو داود و النسائي و الدارقطني و غيرهم ، قال أبوحاتم:" اختلط في آخر عمره ، و زال عقله فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح " .

قلت (الألباني) : و**هذا الحديث من رواية ابن مروان وهو أبو جعفر الدقيقي الثقة ، و لا ندري أسمع منه قبل الاختلاط أم بعده ؟ و هذا عندي أرجح ، فقد خولف عارم في إسناده و متنه . فرواه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد فقال : عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس به ، إلا أنه لم يذكر فيه : " قبل أن يدخل بها "** . أخرجه (مسلم والبيهقي)([1]) .

و قال ابن أبي شيبة نا عفان بن مسلم قال : نا حماد بن زيد به([2]) .

فهي زيادة شاذة إن لم نقل منكرة ، تفرد بها عارم . و يؤكد ذلك أن عبدالله بن طاووس قد روى الحديث عن أبيه كما رواه سليمان بن حرب بإسناده عنه بدون الزيادة .

أخرجه(مسلم والنسائي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وأحمد)([3]) .

قلت (الألباني) : فهذه الروايات الصحيحة تدل على أن عارماً إنما حدث بالحديث بعد الاختلاط ، و لذلك لم يضبطه ، فلم يحفظ اسم شيخ أيوب فيه ، وزاد تلك الزيادة فهي لذلك شاذة غير محفوظة لمخالفته الثقات فيها ، و قد خفيت هذه العلة على العلامة ابن القيم ؛ فصحح إسناد الحديث في " زاد المعاد " .**وإذا عرفت ذلك فلا يجوز تقييد لفظ الحديث الصحيح بها ، كما فعل البيهقي ، بل ينبغي تركه على إطلاقه فهو يشمل المدخول بها و غير المدخول بها** ، و إليك لفظ الحديث في " صحيح مسلم " : " كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و أبي بكر ، و سنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم "([4]) .

---

[1] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ٤١٩ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٣٣٨.

[2] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٥ ص ٢٦ .

[3] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ١٨٤ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ٢ ص ٢٢٨ ، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٣٥١ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٣ ص ٥٥ ، الدارقطني ، **السنن** ، ج ٤ ص ٤٦ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٣٣٦ .

[4] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ١٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : في هذا الحديث الذي رواته كلهم ثقات – كما قال الشيخ الألباني – وهم :
(محمد بن عبد الملك بن مروان و أبو النعمان و حماد بن زيد و أيوب ..) قام الشيخ بالوقوف على وَهَمٍ في رواية أحدهم وهو أبو النعمان (محمد بن الفضل السدوسي ولقبه عارم) الذي أخطأ خطأين :

١ - زاد في المتن زيادة خالف فيها الثقات ، فاعتبرها الشيخ شذوذاً منه ، وحكم عليها بأنها زيادة شاذة بل منكرة . وهي قوله (قبل أن يدخل بها).

٢ - ولم يحفظ اسم شيخ أيوب فيه .

وعليه فإن الشيخ الألباني يستنكر أن تكون هذه الزيادة صحيحة لأنها تقيد مطلق الحديث الذي رواه مسلم (من غير الزيادة)، والذي يشمل المدخول بها وغير المدخول بها.

وقبل موافقة الشيخ أو معارضته فيما ذهب إليه ، لا بد من نقل أقوال أهل العلم في هذه المسألة :

١ - ابن أبي شيبة :

قلت : أخرج ابن أبي شيبة هذا الحديث الذي أشار إليه الشيخ الألباني تحت باب : "ما قالوا : إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فهي واحدة " ، فقال :

" ١ - ثنا إسماعيل بن علية عن ليث عن طاووس وعطاء أنهما قالا : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة.

٢ - ثنا عفان بن مسلم قال نا حماد بن زيد قال نا أيوب عن إبراهيم بن ميسرة أن طاووساً قال: جاء أبو الصهباء إلى ابن عباس فقال : هات من هناتك ، إن الثلاث كان يحسبن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر إمارة عمر واحدة فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا في الطلاق فأجازهن عليه.

٣ - ثنا محمد بن بشر قال نا سعيد عن قتادة عن طاووس وعطاء وجابر بن زيد أنهم قالوا : إذا طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة"([1]).

قلت : وعليه فاستدلال الشيخ الألباني بإخراج ابن أبي شيبة لهذا الحديث بدون الزيادة ، ليس في موضعه . فقد أدرجه ابن أبي شيبة تحت باب معلوم ومحدد وهو (إذا طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة) ، بدليل أنه أخرجه بين أثرين عن طاووس وعطاء ، وبين طاووس وعطاء وجابر بن زيد كما هو مبين .

---

[1] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٤ ص ٢١. **قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين ومن دونهم تقتضي أن الحكم لـ(غير المدخول بها) ، فتأمل !!**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ - النسائي :

وقد بين النسائي في حديث ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أن الطلاق متعلق بما كان قبل الدخول بالزوجة ، وهذا يعني صحة الزيادة عن ابن عباس ، وأخرجه من طريق عاصم النبيل عن **ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء جاء إلى ابن عباس** "([1]).

٣ - البيهقي :

قلت : وأقر البيهقي بصحة حديث (عارم) ولم يعلّه ، بل احتج به ، ونسبه لأيوب السختياني ! فقال :" فان قيل : وقد ذُكر على عهد أبى بكر وصدراً من خلافة عمر رضى الله عنه ؛ قيل الله أعلم . وجوابه حين استفتى بخلاف ذلك كما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله ولعل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء (وإذا جعل الله عز وجل عدد الطلاق على الزوج وان يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأكثر من الثلاث في أن يقضى بطلاقه .

(قال الشيخ) ويحتمل أن يكون عبر بالطلاق الثلاث عن طلاق البتة فقد ذهب إليه بعضهم - (فأخبرنا) أبو بكر بن الحارث الفقيه أنا أبو محمد بن حيان نا عبد الرحمن بن أبى حاتم قال سمعت أبا زرعة يقول : معنى هذا الحديث عندي أن ما تطلقون انتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما - .

ورواية أيوب السختياني تدل على صحة هذا التأويل - (أخبرناه) (بإسناده إلى) أبي النعمان نا حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحد عن طاووس أن رجلاً يقال له أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدرا من إمارة عمر قال ابن عباس رضى الله عنهما بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا **قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة** على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه وصدرا من إمارة عمر رضى الله عنه فلما أن رأى الناس قد تتابعوا فيها قال أجيزوهن عليهم"([2]).

---

[1] انظر : **السنن الكبرى** ، **باب : الطلاق للتي تنكح زوجاً ثم لا يدخل بها** ، ج ٣ ص ٣٥١ . **قلت** : **وإسناد رواة النسائي كلهم ثقات** ؛ قال ابن حجر :" سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطائي مولاهم أبو داود الحراني ثقة حافظ ". انظر : **التقريب** ، ج ١ ص٣٨٧ . وقال :" الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت" . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٤٤٤ . **إلا ما كان من تدليس ابن جريج وهو ثقة ثبت ، وقد ثبت سماعه لهذا الحديث من ابن طاووس عند أبي داوود** . **انظر: سنن أبي داود** ، ج ٢ ص ٢٢٨ ، حديث رقم(٢٢٠٢) .

[2] انظر : **سنن البيهقي الكبرى** ، ج ٧ ص ٣٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وقد نقول بصحة ما ذهب إليه الشيخ الألباني ، ولكن هذا في حالة عدم وجود متابعة صحيحة لمثل هذه الزيادة ، أمَا وقد وُجِدت ، فلا يسلم الباحث للشيخ الألباني بإعلال الزيادة وذلك لأمور اتضحت عند الباحث :

١- قد يكون (عارماً)([1]) قد اختلط في آخر أمره ولم يحفظ الحديث ، وذَكَرَ فيه الزيادة التي حكم عليها الألباني بالشذوذ والنكارة ، ولكن الباحث وقف على **متابعة ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء جاء إلى ابن عباس فقال يا ابن عباس ..وذكر الحديث، (وهي متابعة صحيحة فيها الزيادة) ، لإبراهيم بن ميسرة أن طاووساً قال** : **جاء أبو الصهباء إلى ابن عباس ..وذكر الحديث (وليس فيه الزيادة) .**

قلت : **وعلى مذهب الشيخ الألباني ، فهي زيادة ثقة ويجب قبولها ! إذن فأين الشذوذ ؟؟**

٢- الفتاوى الكثيرة التي نقلها ابن أبي شيبة عن الصحابة والتابعين ومن دونهم بأن هذا الحكم متعلق بـ(ما قبل الدخول) ، مما يعني اشتهار هذه الفتوى بينهم وتداولها ، ودون إنكار من أحد . فأين الشذوذ ؟ فقد تكون الزيادة شاذة ومنكرة إذا لم تشتهر بين هؤلاء الأئمة من الصحابة والتابعين وغيرهم !

٣- هذا بالإضافة إلى أن عارماً ثقة ثبت ، - وبعد البحث - تبين للباحث أنه لم يروه بعد اختلاطه لصحة المتابعة المذكورة التي دلت على أن عارماً رواه قبل الاختلاط فضبطه . والله تعالى أعلم بالصواب.

الأنموذج الثاني : حديث : "مَنْ قرأ <u>ثَلاثَ آياتٍ</u> مِنْ أَوْلِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَة الدَّجَّال" .

قال الشيخ الألباني : " **شاذ** ، أخرجه الترمذي([2]) حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم به . حدثنا محمد بن بشار حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة بهذا الإسناد نحوه . قال أبو عيسى : " هذا حديث حسن صحيح " .

قلت (الألباني) : الحديث صحيح بغير هذا اللفظ ، و أما هذا ، فشاذ أخطأ فيه شعبة أو مَنْ دونه ، و قد أخطأ شعبة في موضع آخر منه ، فالأول قوله : " ثلاث " و الصواب : " عشر "

---

[1] **قلت** : **محمد بن الفضل السدوسي و لقبه عارم ، ثقة ثبت تغير في آخر عمره** . انظر : ابن حجر : **التقريب** ، ج ٢ ص ١٢٤.

[2] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٥ ص ١٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقال أحمد(١) حدثنا محمد بن جعفر وحجاج : حدثنا شعبة به بلفظ : " من قرأ عشر آيات من آخر الكهف عصم من فتنة الدجال " . و هكذا أخرجه مسلم(٢) حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا : حدثنا محمد بن جعفر به و لم يسق لفظه ، و إنما أحال به على لفظ هشام الدستوائي قبله عن قتادة و هو بلفظ :" من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال " . ثم قال مسلم عقب سياقه لسند شعبة : " **قال شعبة** : " **من آخر الكهف** " ، **و قال همام** : " **من أول الكهف** " ، **كما قال هشام** " .

قلت(الألباني) : و هذا معناه أن رواية شعبة عند مسلم متفقة مع رواية همام و هشام في لفظة " العشر " ، و مخالفة لها في لفظة " أول " و هي عند مسلم و الترمذي و كلاهما من طريق ابن بشار ، و مع ذلك فقد اختلفت روايتاهما عنه في اللفظ الأول ، فمسلم قال : " العشر " و الترمذي قال : " ثلاث " كما اختلفت في الحرف الأول ، فعند مسلم " آخر الكهف " ، و عند الترمذي " أول الكهف " ، و في كل من الروايتين صواب و خطأ ، و **في قوله** : " **ثلاث** " **خطأ مخالف لعامة الرواة الثقات عن قتادة ، و كلهم قالوا** : " **عشر** " **وقد** ذكرت أسماءهم في " السلسلة الأخرى "(٣) ،**و قوله** : " **أول الكهف** " **صواب لموافقته الثقات ، و يبدو لي أن شعبة نفسه كان يضطرب في رواية هذا الحديث فتارة كان يقول** : " **عشر** " **كما هي رواية أحمد و مسلم عنه ، و تارة يقول** : " **ثلاث** " **كما في رواية الترمذي هذه ، و هي شاذة قطعا ، و تارة يقول** : " **آخر الكهف** " **كما روايتهما ، و أخرى يقول** : " **أول الكهف** " **و هي الصواب كما بينته في المصدر المشار إليه آنفا ، و كان الغرض هنا بيان الشذوذ في المكان الأول ، و قد يسر الله لنا ذلك فله الحمد و المنة**"(٤).

قلت : وفي هذا الحديث حكم الشيخ الألباني على لفظ (ثلاث) بالشذوذ ، وبيّن أنه مِنْ شُعبة ، وأنه كان يضطرب في ألفاظ هذا الحديث !.

قلت : ويلاحظ مما سبق في التخريج السابق أن الشيخ يركز على أن خطأين وقعا في الحديث وهما :

١- من حفظ ثلاث آيات . وصوابه (عشر).

٢- من آخر سورة الكهف . وصوابه (أول) .

---

[1] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٦ ص ٤٤٦ .

[2] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ١٩٩ .

[3] انظر: **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٨٢ .

[4] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٣٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم إن الشيخ قد غمز شعبة بهذين الخطأين ، وقال إنه اضطرب في هذا الحديث فرواه على وجوه مختلفة ! فقال : "و يبدو لي أن شعبة نفسه كان يضطرب في رواية هذا الحديث "

قلت : وهذا قد يكون صحيحاً ، ولكن دون وجود متابع لشعبة في هذا الاختلاف ؟! فقد اختُلِف فيه كثيراً وفي مواضع منه ، مما يدل على أن الخطأ ليس من شعبة وحده ، فبعد البحث ظهر للباحث أن العلة قد تكون من أكثر من جهة ! فقد اختلف الرواة عن قتادة ، وهم: (همام وسعيد بن أبي عروبة وشعبة وشيبان (حسين بن عبد الرحمن التميمي) وهشام الدستوائي).

- فقد اتفق همام وهشام وسعيد وشعبة وشيبان على حرف منه .
- واتفق هشام وشعبة . على حرف آخر منه .

وعليه ، فلا وجه لقول الشيخ الألباني : "فلا أدري أوَهِم أبو داود فيما عزى إلى هشام أم أن هذا اختلف عليه الرواة على نحو ما سبق من الخلاف على همام . و هذا أقرب !" .

فقد اختلف الجماعة كلهم فيه عن قتادة ، مما يعني أن كل واحد منهم روى شيئاً مختلفاً عن قتادة ، **فيرد هنا احتمالات** :

الأول : أن يكون قتادة هو الذي لم يضبط الحديث فرواه على أكثر من حرف ، وهذا غير وارد لأن قتادة (ثقة ثبت كان يتقن ويضبط ما يحفظ حتى أنه لا يلحن فيما يروي)([1]) .

الثاني : قد يكون الرواة دون قتادة هم الذي لم يضبطوا حرف الحديث وهذا احتمال قوي .

الثالث : قد يكون مَنْ دون هؤلاء الجماعة هم مَنْ غلط فيه فرووه على أحرف مختلفة .

والظاهر من الأمر قوة الاحتمال الثاني ، **لأن الأول بعيد ، وأما الثالث لأن الرواة عن هؤلاء الثقات رووه كما سمعوه ممن فوقهم ، وعلى الحرف الذي رواه .**

وقلت : وهذا الاحتمال يتقوى بما رواه ابن حبان في (صحيحه) ، فأخذ منحىً آخر ، فبيَّن أن الآيات هي من آخر الكهف وفيه إشارة إلى صحة الحرف الذي رواه شعبة ! فذكر الحديث من طريق شعبة ، فقال :" ذكر البيان بأن الآي التي يعتصم المرء بقراءتها من الدجال هي آخر سورة الكهف ، أخبرنا أحمد بن يحيى حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر **حدثنا شعبة عن قتادة** عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : من قرأ عشر آيات من **آخر الكهف** عصم من الدجال"([2]).

وقلت : وقد يكون الخطأ قد دخل على شعبة لأن الحديث كان عنده من طرق أخرى ذكرها النسائي فقال : " ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر ثوبان فيما يُجير من الدجال ،قال:" حدثنا

---

[1] انظر : **هامش ص ٤٣ من هذا البحث** .

[2] انظر : ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خالد قال **حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان عن ثوبان** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من **قرأ العشر الأواخر** من سورة الكهف...

وحدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا **شعبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان عن أبي الدرداء** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ عشر آيات من الكهف عصم من فتنة الدجال".

وحدثنا يحيى بن كثير حدثنا **شعبة قال حدثنا أبو هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري** أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ سورة الكهف كما أنزلت كانت له نوراً من مقامه إلى مكة ومن قرأ بعشر آيات من آخرها...

وحدثنا محمد قال حدثنا **شعبة عن أبي هاشم قال سمعت أبا مجلز يحدث عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري نحوه ولم يرفعه** ،وقال:من قرأ آخر الكهف .

وحدثنا عبدالرحمن قال حدثنا **سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري** قال من قرأ سورة الكهف كما أنزلت ثم أدرك الدجال لم يسلط عليه أو لم يكن له عليه سبيل ومن قرأ سورة الكهف كان له نورا من حيث قرأها ما بينه وبين مكة"([1]).

قلت : فالظاهر من أمر شعبة أنه دخل عليه الخطأ من هذه الطرق فأدخل حديثاً في حديث فتردد فيه ، فقد جاء عنده من طريق أبي الدرداء ، ومن طريق ثوبان ، ومن طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم أجمعين . مع العلم أن شعبة كان يغلط في بعض أسماء الرجال لاعتنائه بحفظ المتون([2]) ، فلعل هذا من أغلاطه القليلة النادرة التي لا تؤخذ عليه ولا تنتقص من قدره وجلالته .

وقد حاول الشيخ الألباني التوفيق بين كل هذه الأحرف التي رويت ، فقال :" و يبدو لي أن شعبة نفسه كان يضطرب في رواية هذا الحديث فتارة كان يقول : " عشر " كما هي رواية أحمد ومسلم عنه ، **وتارة يقول : " ثلاث " كما في رواية الترمذي هذه ، و هي شاذة قطعاً** ، و تارة يقول : " آخر الكهف " كما روايتهما ، **و أخرى يقول : " أول الكهف " و هي الصواب** ، وكان الغرض هنا بيان الشذوذ في المكان الأول ،...، ثم وجدت لرواية " آخر الكهف " شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً و موقوفاً ، **فأميل إلى العمل بأيهما شاء القارئ"** **والله تعالى أعلم بالصواب .**

---

[1] النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

[2] قال ابن حجر: " .. ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه يعني في الأسماء، وأما ما تقدم من أنه كان يخطئ في الأسماء؛ فقد قال الدارقطني في العلل كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون" . انظر : **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ص ٣٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرع الثاني: الزيادة التي حكم الشيخ بنكارتها .

وفي هذا الفرع – أيضاً – من زيادات الثقة في المتن ؛ لا بد من معرفة المنكر من خلال أقوال العلماء ، ومن خلال مذهب الشيخ الألباني فيه .

قلت : ذهب العلماء في (مصطلح المنكر([1])) إلى اصطلاحات واستعمالات مختلفة ، فكان للمتقدمين منهم استعمالهم الخاص للمنكر ، ثم كان للمتأخرين استعمالهم الخاص بهم أيضاً وعليه فلا بد من التمييز بين اصطلاحات القوم ، فمنهم : من سوى بينه وبين الشاذ في المعنى ! ومنهم من خالف بينهما لاعتبارات .

قال الإمام مسلم :"وعلامة المنكر في حديث المحَدِّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"([2]).

قلت : وقد عقب الحافظ على كلام الإمام مسلم بأن كلامه هذا ينطبق على حديث المتروك ، فقال :" فعلى هذا رواية المتروك عند "مسلم" تسمى منكرة"([3]) .

قلت : وبيَّن الحافظ ابن حجر بأنَّ ما ذهب إليه الإمام مسلم هو المذهب المختار([4]) .

---

[1] **قلت** : **تعريف المنكر لغة** : أنكره بمعنى جحده أو لم يعرفه ، وقال الراغب : المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه ، أو تتوقف في استقباحه ، أو استحسانه العقول ، فتحكم بقبحه الشريعة .. ويطلق المنكر في اللغة على عدة معان منها : الدهاء والفطنة والصعوبة والأمر الشديد ، وخلاف الاعتراف ، والتغيير والجهل." انظر : الفيروزآبادي ، **القاموس المحيط** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٧م ،ج ٢ ص ١٤٨ ، **مختار الصحاح** ، ص ٢٨٣. **لسان العرب** ، مرجع سابق ، ج ١٤ ص ٢٨١ . الراغب الأصفهاني ، (ت ٤٢٥هـ) ، **مفردات ألفاظ القرآن** ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، ص ٨٢٣.

[2] انظر : النووي ، **شرح مسلم - المقدمة** ، ج ١ ص ٥٥-٥٦. **قلت** : **ولعله أول من عرفه تعريفاً اصطلاحياً .**

[3] انظر : **النكت** ، ص ٢٧٥ . **قلت** : **وقد عقب الإمام النووي على كلام الإمام مسلم قائلاً** : " **يعني به المنكر المردود فإنه قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث ، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً**" . **قلت** : **ولعل تعقيبه هذا كان لنصرة مذهبه في زيادة الثقة** .انظر : النووي ، **شرح مسلم – المقدمة** ، ج ١ ص ٥٥.

[4] انظر : **النكت** ، ص ٢٧٥ . **قلت** : و لا بد من بيان أن ليس كل من روى المناكير يضعف ، وإنما هذا فيما إذا كثرت المناكير في حديثه وهي إحدي القرائن التي تدلنا على ترك حديثه ! يقول الذهبي :" ما كل من روى المناكير يضعف" ، انظر : الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ١ ص ١١٨ . وقال اللكنوي :" لا تظن من قولهم هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة ،...، ولا تظن من قولهم : فلان يروي المناكير ..أنه ضعيف". انظر: اللكنوي ، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي، (ت ١٣٠٤هـ) ، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ،بيروت ، ط ٦ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ص ١٩٩-٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونقل ابن الصلاح عن البرديجي قوله في المنكر بأنه :" الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرف متنه من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر"([1]) . ثم عقب ابن الصلاح عليه :" فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل"([2]) .ثم قال : والصواب فيه التفصيل ...فنقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه"([3]) .

قلت : والمفهوم من كلام ابن الصلاح([4]) أنه يسوي بين الشاذ والمنكر ، وقد تبعه عليه الحافظ ابن كثير الذي قال : "**وهو كالشاذ ، إن خالف راويه الثقات فمنكر** ، مردود ، **وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً ، وإن لم يخالف ، فمنكر ، مردود** ، وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شرعاً ، ولا يقال له " منكر " ، وإن قيل له ذلك لغة"([5]) .

فعلى كلام ابن كثير فإن المنكر قسمين كما أشار ابن الصلاح ، وهما :

١ - إنْ روى الثقة شيئاً خالفه فيه الناس .

٢ - إنْ تفرَّدَ الذي (ليس عدلاً ولا ضابطاً) عن الثقات ، وإن لم يخالفه غيره .

مع أن الحافظ ابن حجر قال :" وقد غفل من سوى بينهما"([6]).

قلت : **وأما الذهبي فإنه قد جمع بينهما في حكمه على بعض الأحاديث([7]) ، مع أنه في كتابه (الموقظة) ذكر قسمين له ، فقال :" وهو ما انفرد الراوي الضعيف به ، وقد يُعَدّ مُفرد الصدوق منكراً([8]) . وقال :" وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث : منكراً "([9]).**

---

[1] **قلت : وقد استنكر الدكتور عبد القادر المحمدي ما نسبه المتأخرون (كالعراقي والسخاوي والسيوطي) إلى البرديجي من أن المنكر هو (الحديث الذي يتفرد به الراوي مطلقاً) ، فقال :" ليس مراد البرديجي أن مطلق التفرد مردود ، بل هو ينهج نهج الأوائل حيث إن الحكم على الرجل عندهم يكون على أساس المتون التي يأتي بها ، فمراده هنا : ألا يكون متن الحديث غير معروف من طرق أخرى"** . انظر : **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة** ، مرجع سابق ، ص ٥٠ – ٥٢ . باختصار .

[2] انظر : ابن الصلاح ، **المقدمة** ، ص ٨٠ .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ص ٨٠ . باختصار .

[4] **انظر : هامش ص : ١٤٣ من هذا البحث .**

[5] انظر : **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** ، ص ٥٤ .

[6] انظر : **فتح المغيث** ، ج ١ ص ٢٢٣ .

[7] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢٢٣ .

[8] انظر : **الموقظة** ، ص ٤٢ .

[9] انظر : **المرجع السابق** ، ص ٧٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال الحافظ ابن حجر :" فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على : مجرد التفرد ، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"([1]) .

قلت : وبناء على كل ما سبق ، فلا بد من ذكر التفصيل الذي ذكره السخاوي عن شيخه ابن حجر ، فقال :" فقد حقق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة ، فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد ، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول ، فهذا أحد قسمي الشاذ .

فإن خُولف مَنْ هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه ، وربما سمَّاه بعضهم منكراً ، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط ، لكنه خالف مَن هو أرجح منه في الثقة والضبط .وهذا القسم الثاني من الشاذ . وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ ،أو المُضَعَّف في بعض مشايخه خاصة أو نحوهم ممن لا حكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد ، فهذا أحد قسمي المنكر . وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدثين كأحمد والنسائي ، وإن خولف مع ذلك ، فهو القسم الثاني ، وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته ، **فبان بهذا فصل المنكر عن الشاذ ، وأن كلا منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد ، أو مع قيد المخالفة ، ويفترقان في أن الشاذ : راويه ثقة أو صدوق غير ضابط . والمنكر : راويه ضعيف بسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك**"([2]) .

قلت : فيكون المنكر : هو الحديث الذي ينفرد بروايته الراوي الضعيف ، أو ما يخالف به من هو أقوى منه .وهذا التعريف المتعارف عليه بين المتأخرين ، والمشتهر بين طلبة العلم.

وخلاصة ما انتهى إليه الفهم من أقوال الأئمة السابقين بأن المنكر : هو خطأ وقع فيه الراوي ، سواء كان هذا الراوي ثقة أو صدوقاً أو ضعيفاً أو متروكاً .

ومن خلال استخدامهم للفظ (النكارة) وجد الباحث أنهم يطلقونه على تفرد الضعيف ، أو ما يرويه المتروك مطلقاً ، أو ما رواه الثقة مخالفاً ويكون غير محفوظ . والنكارة تُعْرَف من خلال معرفتنا بمتون الرواة ومروياتهم ، فهي من أهم القرائن على ذلك .

---

[1] انظر : **النكت**، ص ٢٧٤ . **قلت : ولكن أين ما ذكره العلماء من تفرد الإمام الزهري بتسعين حرفاً ، يقول ابن دقيق العيد : (قيل (بأن المنكر) هو ما انفرد به الراوي ، هو قول منقوض بالأفراد الصحيحة)، أنظر : الاقتراح ، مرجع سابق ، ص ١٧. وقلت : فالأمر في المنكر دائر مع القرائن الذي تجعله منكراً ، وذلك بالنظر إلى متن الحديث أو إسناده ، أو بالنظر لما يقع فيه من المخالفة ، فقد رأينا الأئمة يحكمون على أحاديث انفرد بها رواة صدوقون بأنها صحيحة ، وعلى أحاديث انفرد بها الثقات بأنها منكرة شاذة .**

[2] انظر : **فتح المغيث** ، ج ١ ص ٢٢٢- ٢٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وأما المنكر عند الشيخ الألباني ، فقد عرّفه الشيخ في كتبه وفي أثناء تحقيقاته، فقال: " هو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه ، وقد يكون منكر المتن ، ولو لم يخالف"(١).

وقال :" هو بهذا الاستثناء منكر عندي، لأن خداشاً هذا مع كونه لين الحديث ، فقد أتى بهذه الزيادة ، " الاستثناء " ، دون الثقات الذين رووه عن أبي الزبير ، فهي منكرة"(٢).

قلت : ويقصد بهذا " أن الضعيف إذا خالف الثقة في لفظ ما ، يكون حديثه منكراً مردوداً" .

وقال الشيخ :" لأن المنكر - فيما اصطلحوا -: هو ما تفرد به ضعيف، وأما إذا كان ثقة ؛ فحديثه شاذ لا منكر"(٣) .

ومن هذا القول يتبين أن الشيخ يفصل بين الشاذ والمنكر كابن حجر . وهو ما يميل الباحث إلى ترجيحه !

وبناء على هذا فلا بد من بيان الفرق بين المنكر وزيادة الثقة :

فالمنكر : ما تفرد به الضعيف عن الثقات .

وأما زيادة الثقة : ما تفرد به الثقة عن مجموعة من الثقات بالسند نفسه .

وعليه ، فسيذكر الباحث نماذج من كتب الشيخ ذكر فيها (الزيادة المنكرة) حسب التعريف السابق ، ويناقشها .

الأنموذج الأول : حديث : "لا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُم قائماً ، فَمَنْ نَسِيَ فليَسْتَقِيء " .

قال الشيخ الألباني :" **منكر بهذا اللفظ** . أخرجه مسلم(٤) من طريق عمر بن حمزة أخبرني أبو غطفان المُرِّي أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره . قلت (الألباني) : وعمر هذا ، وإن احتج به مسلم فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين و النسائي

---

[1] انظر : الألباني ، **صحيح وضعيف الترغيب والترهيب** ، مكتبة المعارف ، ط ١ ، ج ١ ص ٤-٥ . **قلت : وهذا يعني أن الضعيف له حالين : الأول أن يخالف الثقة . والثاني أن ينفرد الضعيف بمتن منكر .**

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ١٥٩ . **قلت : وهذا في قوله في حديث :" ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة ، إلا أصحاب الجمل الأحمر".**

[3] انظر : الألباني ، **ضعيف أبي داود – الأم** ، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ج ١ ص ١٤ .

[4] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٦ ص ١١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغيرهم ، و لذلك أورده الذهبي في " الميزان " و ذكره في " الضعفاء " و قال : " ضعفه ابن معين لنكارة حديثه " . و قال الحافظ في " التقريب " : " ضعيف " .

قلت (الألباني) : و قد صح النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديث ، عن غير واحد من الصحابة ، و منهم أبو هريرة ، لكن بغير هذا اللفظ ، و فيه الأمر بالاستقاء ، لكن ليس فيه ذكر النسيان ، **فهذا هو المستنكر من الحديث** ، و إلا فسائره محفوظ . و لذلك أوردته في " الأحاديث الصحيحة " تحت رقم (١٧٧)"[1].

قلت : في هذا الحديث استنكر الشيخ لفظ (النسيان) ، الذي ورد في رواية الإمام مسلم !! من طريق عمر بن حمزة وضعفها ، مع أن الإمام النووي دافع عن هذه الزيادة وحاول جاهداً أن يوفق بينها وبين الروايات الأخرى فقال : "اعلم أن هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالاً باطلة ، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ، وادعى فيها دعاوي باطلة لا غرض لنا في ذكرها ، ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلطات في تفسير السنن ، بل نذكر الصواب ، ويشار إلى التحذير من الاغترار بما خالفه ، **وليس في هذه الأحاديث بحمد الله تعالى إشكال ، ولا فيها ضعف ، بل كلها صحيحة**"[2].

قلت : ولكن النووي لم يعقب على مرتبة (عمر بن حمزة) ! فقد ضعفه الأئمة كما ذكر الشيخ الألباني . ولكن قد ذكر الدكتور حمزة المليباري بأن من منهجية الإمام مسلم في التعليل داخل كتابه (الصحيح) ؛ بأنه يذكر الحديث المعلول ويضعه في آخر الباب"[3] .

وهذا مما يتفق فيه مع الشيخ الألباني بأن هذا الحديث معلول بوجود النكارة في إحدى لفظاته ؛ وهي (ذكر النسيان) ، وكأن الإمام مسلماً مطلع على حال (عمر بن حمزة) ، ولذلك وضع حديثه في آخر الباب ، إشارة منه لضعفه ، وعدم قبول حديثه . ولكنه ذكره حتى لا يستدرك عليه ، أو لغرض آخر ، وهذا كصنيع الإمام البخاري في إيراده لبعض المتابعات في صحيحه[4] . فتأمل !!.

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢ ص ٤٢٧.

[2] انظر : النووي ، **شرح مسلم** ، كتاب الأشربة ، باب الشرب قائما ، ج ١٣ ص ١٦٩- ١٧٠ .

[3] المليباري ، حمزة عبد الله ، **عبقرية الإمام مسلم** ، دار ابن حزم ،بيروت ، ط ١ ،١٤١٨هـ - ٢٠٠٣م ، ص ٣٠-٣٧.

[4] قلت : ومن باب الأمانة العلمية ؛ قد استفاد الباحث هذه الفائدة من خلال ما طرحه فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات – حفظه الله تعالى – في مادة مناهج المحدثين المقررة لطلاب الدكتوراة من خلال التقارير التي وجهنا فضيلته للكتابة فيها ، وكانت بعنوان : (منهج الإمام مسلم في إيراد أحاديث الباب الواحد) ومنها (أغراض الإمام البخاري من ذكر المتابعات) وغيرها من التقارير المفيدة . فتوصلنا بعد البحث إلى تلك النتيجة المذكورة . وقلت : قال المليباري :" إن الإمام مسلماً قد يورد في صحيحه حديثاً معلولاً لكن لم يكن=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وعليه ، وقد يطرأ احتمال آخر على إيراد مسلم لحديث عمر بن حمزة ، فقد أخرج لمن هو أضعف منه (سويد بن سعيد ، نصر بن أسباط) ، وأيضاً كان هذا – من الشيخين البخاري ومسلم - **لأغراض علمية يحددها منهجهما المتبع في سياق تلك الأنواع من الأحاديث في الصحيحين** ، منها : طلب العلو ، أو الانتقاء مما صح من حديث هذا الضعيف . وقد صنع مثل هذا الإمام البخاري في إخراجه لحديث إسماعيل بن أبي أويس وفليح بن سليمان وغيرهما .

فالضعيف قد يروي جملة من الأحاديث ، فليس بالضرورة أن كل ما رواه ذلك الضعيف من الأحاديث محتج به، وأنه خال من الخطأ . لا بل قد عُرف من منهج الشيخين الإنتقاء من حديث الضعيف مما يمكن الاحتجاج به وضمن شروط معينة ! ولعل هذا الحديث مما انتقاه الإمام مسلم من حديث (عمر بن حمزة) ؟! .

قلت : ولكن الباحث يميل إلى أن هذا الحديث – بهذه الزيادة – معلول ومنكر، كما ذكر الشيخ الألباني . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني : **حديث" لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأ بِفاتِحَةِ الكِتاب خَلْفَ الإِمام** " .

قال الشيخ الألباني : " **منكر بزيادة (خَلْف)** . أخرجه البيهقي في " القراءة خلف الإمام"[1] من طرق عن محمد بن سليمان بن فارس حدثني أبو إبرهيم محمد بن يحيى الصفار ثنا عثمان ابن عمر عن يونس عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . قال أبو الطيب : قلت لمحمد بن سليمان :" خلف الإمام" ؟ قال : " خلف الإمام" . و قال :" إسناد صحيح" !

قلت (الألباني) : و فيه نظر من وجهين : **الأول** : **أن أبا إبراهيم محمد بن يحيى الصفار ما رأيت له ترجمة** ، و هو من طبقة أبي عبد الله محمد بن يحيى النيسابوري الإمام المخرج له في " الصحيحين " ، و ما أظن أن البيهقي توهم أنه هو لمعرفته بالرجال و اختلاف كنيتيهما ، و تميز الأول عن الإمام بلقب (الصفار) .

=ذلك منه إلا على سبيل الاحتياط أو الاستئناس أو التتبع وشرح العلة أو الاستشهاد من الحديث بما لم تؤثِّر فيه علته، وأما أن يورِد ذلك النوع المعلول من الأحاديث في أصل الموضوع معتمداً عليه فلا... ومنها: كون الحديث خالياً من جميع الأمور التي تعكر صفاء صحته، فيقدم الحديث الصحيح الخالي من العلة على الحديث الذي اختلف في صحته، أو الحديث المعلول.... وترتيب الإمام مسلم للأحاديث مبني على مدى تميزها بالخصائص الإسنادية والحديثية" . انظر : عبقرية الإمام مسلم ، المرجع السابق ، ص ٣٠.

[1] انظر : البيهقي ، **القراءة خلف الإمام** ، ص ١٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و الآخر : **أنه قد خالفه الحسن بن مكرم فقال : أنا عثمان بن عمر به ؛ دون قوله : " خلــف الإمام "** .و الحسن هذا ؛ روى عنه جمع من الثقات الحفاظ ، ووثقه الخطيب([1]).

وتابعه الإمام الدارمي([2]) ؛ فقال أخبرنا عثمان بن عمر به ؛ **دون الزيادة .** وعثمان هذا ؛ هو ابن عمر بن فارس العبدي ، ثقة من رجال الشيخين .

و تابعه أيضاً عبد الله بن وهب : أخبرني يونس به .أخرجه (مسلم والدارقطني و البيهقــي)([3]) .و يونس هذا ؛ ثقة ثبث محتج به في " الصحيحين " .

و قد تابعه معمر : عند (مسلم وأحمد والنسائي)([4]) .

كل هؤلاء الثقات و غيرهم رووه عن الزهري عن محمود بن الربيع عــن عبــادة ؛ بــدون الزيادة فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة دونما شك أو ريب .

و لعل أبا الطيب - و هو محمد بن أحمد الذهلي - كان يرى ذلك ؛ كما يــشعر بــه ســؤاله لمحمد بن سليمان عنها ، و كأنه كان سؤالاً استنكارياً . و الله أعلم .

فإن قيل : هل خفيت على البيهقي هذه الروايات الدالة على خطأ الصفَّار هذا لو فرض أنه ثقة عنده ؟ فأقول : ما أظن ذلك يخفى على من دونه علماً و معرفة ، و لكنه التعــصب المــذهبي يحمل صاحبه على تجاهل الحقيقة ؛ انتصاراً للمذهب . نسأل الله السلامة !"([5]) .

قلت : والظاهر صواب ما حكم به الشيخ الألباني من أن الزيادة منكرة من الطريق المذكورة (محمود بن الربيع عن عبادة) ، فقد أخرجها البخاري ومسلم في الصحيحين بــدون ذكــر الزيادة (خلف الإمام) . وإن كان البيهقي قد حاول تصحيح هذه الزيــادة في (جزء القراءة خلف الإمام) من طريق **محمود بن الربيع عن عبادة. قال البيهقي :" باب ذكر الشواهد التي تشهد لرواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه في استثناء قراءة فاتحة الكتاب بالصحة مع استغنائها عن الشواهد...** "([6]) .

---

[1] انظر : الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٧ ص ٤٣٢.

[2] انظر : الدارمي ، **السنن** ، ج ١ ص ٣١٢ .

[3] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ٩ ، الدارقطني ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٢٢ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ٦١ .

[4] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٣٢٢ ، مسلم ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ٩، النسائي ، **السنن الكبــرى** ، ج ١ ص ٣١٧ .

[5] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ١٢ ص ٢٠

[6] انظر : البيهقي ، **القراءة خلف الإمام** ، ص ١٢٨ – ١٣٣. باختصار . **قلت : ثم ذكر جملة آثــار عــن الصحابة في هذا المعنى** . انظر : **المرجع السابق** ، ص ١٧١- ٢٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وحيث أن الزيادة لم تثبت من الطرق الصحيحة؛ بل جاءت من طريق الصفار ولم يوجد له متابع على زيادته المذكورة (خلف الإمام) ، وأن كل ما ذكره البيهقي مجموعة آثار عن الصحابة في هذه المسألة وهي متفاوتة في الصحة ؛ وعليه فهي فلا تقوى على مقاومة ما جاء في الصحيحين . ويُضاف إلى ذلك مخالفة الحسن بن مكرم - وهو من الثقات - وتابعه الأكثرون بدون الزيادة ، ولا متابع لمحمد بن يحيى الصفار[1] على زيادته. والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] **قلت : محمد بن يحيى الصفار لم أقف له على ترجمة وافية تبين حاله – وهذا كما ذكر الشيخ الألباني – ولكن قد وقفت على ذكر له في (سير أعلام النبلاء) في معرض ترجمة إسحق بن راهويه ، فقال الذهبي :**
"وعن محمد بن يحيى الصفار، قال: لو كان الحسن البصري في الأحياء، لاحتاج إلى إسحاق في أشياء كثيرة". انظر : الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج ١١ ص ٣٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وخلاصة ما توصل إليه الباحث في مسألة زيادة الثقة عند الشيخ الألباني ، أن الشيخ الألباني تعامل مع مسألة زيادة الثقة في (السند والمتن) على النحو التالي :

١- **عند عدم وجود متابع للثقة الذي زاد أو نقص ، فإنه يقارن بين الثقتين ، أيهما الأحفظ ، فيقدم زيادته** . ومثاله :قال الشيخ الألباني : " جرير هو ابن عبد الحميد و هو و إن كان ثقة ففيه كلام ،و يوسف بن عدي ثقة و معه زيادة و في مثل هذا الموضع يجب قبولها لأن جريراً ليس بأحفظ منه بل قد قال البيهقي : " نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ"([1]) .

٢- **وعند تساوي المُثْبِتين مع النَّافين يقدم المُثبِت لأن معه زيادة** . قال الشيخ الألباني :" ...و أما المتن ، فالصواب فيه إثبات لفظ " السنة " ، و ذلك لأمور : الأول : أن عدد النافين و المثبتين،وإن كان متساوياً ،فالحكم للمثبتين للقاعدة المعروفة: " زيادة الثقة المقبولة"([2]) .

٣- **وإن كان الراوي ثقة حافظ فإن زيادته مقبولة ومقدمة على رواية الجماعة الثقات** ، ومثاله ، قال الشيخ الألباني :" يحيى هذا ثقة من رجال الشيخين ، فإن كان قد حفظه ، فهي زيادة من ثقة يجب قبولها ، و إلا فرواية الجماعة عن عبد العزيز بإسقاط قبيصة أصح ، ...فهؤلاء خمسة أكثرهم متفق على توثيقهم ، و كلهم صرحوا بسماع عبد الله بن موهب من تميم . و خالفهم يحيى بن حمزة فأدخل بينهما قبيصة"([3]).

٤- **وإن اختلف ثقتان في الوقف والرفع قدم الرفع لأنه زيادة من ثقة** ، ولا سيما مع عدم وجود متابع لهذا الثقة الذي وقف . ومثاله قال الشيخ الألباني :"وزائدة هو ابن قدامة ، فقد اختلف هو و سفيان - و هو ابن عيينة - في إسناده على منصور - و هو ابن المعتمر الكوفي - فأوقفه زائدة ، و رفعه سفيان ، و الرفع زيادة من ثقة و هي مقبولة ، و ما لم يأت متابع لزائدة على وقفه فلا يسعني إلا أن أرجح الرفع"([4]) .

٥- **يقدم رواية الأكثر ويعتبرها زيادة ثقات** ، فيقول :"وإذا عرِف ما ذكرنا من الاختلاف؛ يتبين أن رواية من قال: عن بكير عن أبيه؛ أرجح لوجهين:الأول: أنهم أكثر؛ لا سيما وهو راويه عن عمرو بن الحارث؛ فروايته الموافقة لهم أولى بالاعتماد من روايته المخالفة. كما لا يخفى. والأخر: أنها زيادة من ثقة، بل ثقات؛ فهي مقبولة"([5]).

٦- **زيادة الثقة مقبولة ما لم يخالف من هو أوثق منه أو أحفظ أو أكثر عدداً** ، ومثاله : قال الشيخ الألباني :" فإن قيل : كيف هذا ويحيى بن آدم ثقة حافظ محتج به في " الصحيحين "،

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ٦٥ .

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ١٢١ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٥ ص ٣١٥ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ١١٢ .

[5] الألباني ، **ضعيف أبي داود – الأم** ، مؤسسة غراس ، الكويت ،ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ج ٢ ص ٣٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وصله بذكر أبي هريرة فهي زيادة من ثقة فيجب قبولها ؟ فأقول (الألباني) : نعم هو ثقة كما ذكرنا ، ولكن هذا مقيد بما إذا لم يخالف من هو أوثق منه وأحفظ، أوالأكثر منـــه عـــددا ، وفي صنيع البخاري السابق ما يشعرنا بذلك"([1]).

٧- **أن الشيخ يفرق بين الزيادة الشاذة والزيادة المنكرة . فالشاذ عنده غير المنكر .**

٨- **يبين الشيخ أن إطلاق القول بقبول الزيادة مخالف لما هو مقرر في علـــم المـــصطلح ،** فيقول رادّاً على الشيخ أحمد شاكر :" إلا أن قوله : "والرفع زيادة من ثقة فتقبل" لـــيس علـــى إطلاقه عند الحفاظ النقاد - كما هو محقق في علم المصطلح"([2]) .

٩- **استخدام الشيخ للقرائن في الترجيح بين الروايات التي فيها زيادة والتي لا يوجد فيهـــا زيادة ،** فيقول : "هذا الموقوف لا ينافي المرفوع، لان الراوي قد ينشط أحياناً ،فيرفع الحـــديث واحياناً يوقفه ،ومن رفعه فهي زيادة من ثقة مقبولة، وقد رفعهـــا ثقتـــان .. ولا ســـبيل إلـــى توهيمهما وهما ثقتان.."([3]).

١٠ – **وقد وجدت ما يخالف البند الأول والبند السادس ،** فيقول في حديث (المُلك في قريش) "وقد أخرجه الترمذي قال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا **زيد بن حباب** به ؛ثم رواه مـــن طريـــق **عبد الرحمن بن مهدي** عن معاوية بن صالح به نحوه عن أبي هريرة و لم يرفعه . و قال : " و هذا أصح من حديث زيد بن حباب " . وزيد ثقة صدوق وقد رفعه ، و هـــي زيـــادة يجـــب قبولها كما تقرر في المصطلح"([4]) .

قلت : وبعد هذا كله فإن الناظر في الأقوال السابقة ، قد يظن أن الشيخ مضطرب في مـــسألة (زيادة الثقة) ، ولكن الظاهر من أمره ، أنه لا يقبلها مطلقا ، كما قـــد يفهمـــه الـــبعض ،و– أيضاً – استخدامه لقرائن الترجيح في قبولها أو ردها. والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٢٠٥ .

[2] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١٤ ص ١٦٢ .

[3] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٤ ص ٢٤٤ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ١٥٨ . **قلت : قام الشيخ الألباني بتقديم زيادة زيد بـــن الحبـــاب ، وزيد بن الحباب لا يفوق عبد الرحمن بن مهدي في الحفظ والإتقان والتثبت . فلماذا قدم الـــشيخ زيادتـــه بالرفع على وقف الأوثق والأحفظ (عبد الرحمن بن مهدي) .وهذا مستغرب من الشيخ ؟!**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : التعليل بالمزيد في متصل الأسانيد – عند الشيخ الألباني .

وهذا القسم محل نظر لا يدركه إلا الحفاظ النقاد ويشتبه ذلك على كثير من أهل الحديث وطلبة العلم ، لأنه ربما كان الحكم للزائد ، وربما كان الحكم للناقص ، والزائد وَهَم ، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد. ولا بد من وجود قرائن مرجحة. وسأتناوله في مطلبين:

المطلب الأول : المزيد في متصل الأسانيد - عند العلماء .

قلت : في البداية لا بد من بيان تعريفه (لغة واصطلاحاً) :

تعريفه لغة :

المزيد : اسم مفعول من الزيادة ، أي النمو ، وهو خلاف النقصان([1]) . و**المتصل** : ضد المنقطع ، والأسانيد جمع إسناد ، **والإسناد** : الاعتماد([2]) .

تعريفه اصطلاحاً :

قلت : إن المدقق في ألفاظ هذا النوع من علوم الحديث (المزيد في متصل الأسانيد) يقف على أنه خاص بالأسانيد المتصلة ؛ وذلك لأن الزيادة في غير المتصل لا تدخل في هذا النوع! ولا بد من الوقوف على أقوال العلماء في تعريفهم لهذا النوع من علوم الحديث :

ذكر الحافظ ابن كثير تعريفه فقال :" وهو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره ، وهذا يقع في أسانيد متعددة"([3]).

وقال ابن حجر – في تحرير موضع المخالفة - :" ثم المخالفة : إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد . أو بدمج موقوف بمرفوع : فمدرج المتن . أو بتقديم أو تأخير : فالمقلوب . **أو بزيادة راوٍ : فالمزيد في متصل الأسانيد**"([4]).

قلت : ثم بين الحافظ ابن حجر شرط هذه الزيادة:" إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد ، **ومن لم يزدها أتقن ممن زادها،** فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد. **وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً، مثلاً، ترجحت الزيادة**"([5]).

---

[1] انظر : **مختار الصحاح** ، ص ١١٨ . (مادة زيد) .

[2] **انظر : المرجع السابق** ، ص ١٣٣ . (مادة سند) .

[3] انظر : ابن كثير ، **اختصار علوم الحديث** ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

[4] انظر : ابن حجر ، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص ٢٣٠.
وانظر : ابن الصلاح ، **المقدمة** ، النوع السابع والثلاثون ، ص ٢٨٦.

[5] انظر: ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، مطبعة سفير ، الرياض ، ١٤٢٢هـ ، تحقيق : عبد الله ضيف الله الرحيلي ، ط ١ ، ص ١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بين (الشيخ الجديع) صورة هذا المزيد ومثاله ، فقال : " هذا مبحث يراد به الإسناد الذي يأتي صريحاً بذكر السماع بين ثقتين .

وصورته : أن يقول الراوي الثقة المسمى (خالد) مثلاً : (حدثني زيد) ثم يوجد عن خالد هذا قوله : (حدثني بكر عن زيد) ، ويبحث في كل من الإسنادين إلى (خالد) فلا يوجد فيهما علة تدل على وهم أو خطأ ، وخالد نفسه لا يعاب في حفظه وصدقه ، بل هو ثقة ، فيقال : (هذا من المزيد في متصل الأسانيد) حملاً على كون (خالد) سمع الحديث أولا بواسطة ، ثم لقي (زيداً) فحدثه به ، وهذا واقع في الأسانيد غير مستنكر .

فالقول : هو من المزيد في متصل الأسانيد أولى من تخطئة الثقة بغير حجة بينة ، إلا أن يوجد أن خالداً لم يدرك زيداً ، فيكون بعض الرواة أخطأ فيه ، أو وقع في الإسناد سقط من نسخة أو كتاب...أما إن جاء الإسناد معنعناً في موضع ، وجاء من جهة أخرى صحيحة بزيادة راو في محل العنعنة ، فليس من المزيد في متصل الأسانيد ، بل الرواية الناقصة ضعيفة للانقطاع ، لا للشذوذ ، والمزيدة هي المحفوظة .

قلت : ثم توصل (الجديع) إلى تعريف مرضي "للمزيد" فقال :" والمزيد في متصل الأسانيد : هو الإسناد الصحيح الذي اتصل برواية العدل عن العدل بما لا يحتمل انقطاعاً ، يأتي من وجه آخر صحيح يكون بعض رواته تلقى بواسطة عن شيخه في السند الأول ، ولا يكون من باب الاختلاف الذي يدخله الترجيح ، والذي يقال فيه : المحفوظ إحدى الروايتين والأخرى وهم"([1]) .

<u>فالذي يُفهم من تعريف المزيد</u> : **أنه ما كانت المخالفة فيه بزيادة في أثناء الإسناد الذي ظاهره الاتصال . فمتى كان من لم يزدها اتقن ممن زادها ووقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة كان عدم ذكرها أرجح ، ومتى كان معنعناً مثلاً أو من زادها أتقن ترجحت الزيادة ، وقد يستويان إذا احتمل أن يكون الراوي سمع الحديث عمن فوقه بواسطة فرواه بتلك الواسطة ثم سمعه منه بلا واسطة فرواه عنه.**

وللباحث أن يتسائل : هل تكون هذه الزيادة دليلاً على سقوطها في الرواية الأخرى ؟ أو يكون النقص في تلك الرواية دليلاً على خطأ الزيادة في هذه ؟ أو تكون الروايتان محفوظتان ؟ الصحيح أن الزيادة دليل على انقطاع الرواية الأخرى إلا إذا كان من لم يزدها أثبت وأتقن ممن زادها ، ووقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة من الرواية الخالية منها .

---

[1] الجديع ، عبد الله يوسف ، **تحرير علوم الحديث** ، مؤسسة الريان ، بيروت ،ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج ٢ ص ١٠٢٣ ، ص ٢٢ . باختصار وتصرف يسير . وانظر : ابن الصلاح ، **المقدمة** ، ص ٢٨٨. **قلت : ومثّل له بمثال عن عبد الله بن المبارك .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتضح لنا بأن شرط ما يوصف بالمزيد :
- أن يزاد راوٍ في الإسناد ، أو أكثر من راوٍ .
- أن يزاد رجلا في الإسناد ، وأن تكون الزيادة مرجوحة.
- وأن يكون الإسناد الناقص : متصلاً .
وإذا اختل شرط منها ، فلا يسمى (مزيد في متصل الأسانيد) !
وقلت : فالحكم على الإسناد بأنه من المزيد في متصل الأسانيد إذاً ينبنى على:
- وقوع التصريح بالسماع بين الراوي وشيخه في الإسناد الناقص.
- وكون رواة الإسناد الناقص أكثر عدداً أو أحفظ من رواة الزيادة([1]) .
- وجود قرينة تقوي الرواية الناقصة .

المطلب الثاني : تعريف المزيد في متصل الأسانيد ،ونماذج عليه عند الشيخ الألباني :
الظاهر من صنيع الشيخ الألباني أنه يتبع أهل العلم في تعريفه ، فإن الباحث لم يقف على تعريف مباشر للمزيد في كتب الشيخ ، وإنما أمثلة تدلل عليه – وهي قليلة - ، وفيها أشار الشيخ إلى (المزيد) .
وسيقوم الباحث بذكر نماذج من كتب الشيخ ذكر فيها المزيد ، ويرى ما هو صنيع الشيخ مع (المزيد) ؟

الأنموذج الأول : حديث : " مَنْ كُسِرَ أَوْ عُرِجَ ؛ فَقَد حَلَّ ، وعَلَيه الحَجّ مِنْ قابِل ".
قال الشيخ الألباني :" أخرجه أبو داود([2]) قال : حدثنا مسدد ثنا يحيى عن حَجَّاج الصَّوَّافُ حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال : سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري.
قلت (الألباني) : **وهذا إسناد صحيح،** رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير الحجاج بن عمرو الأنصاري ، وله صحبة ، وقد صرح بسماعه لهذا الحديث من رسول الله في بعض طرقه، كما يأتي . وأخرجه (الترمذي والنسائي والدارمي وابن ماجه والبيهقي)([3]) من طرق أخرى عن الصواف... به. وهو عند ابن ماجه والبيهقي ؛ **مسلسل بالتحديث من الصواف إلى**

---

[1] **قلت : قال الشيخ أحمد شاكر :" فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع (المرسل الخفي) ، وإذا رجح النقص كان الزائد من (المزيد في متصل الأسانيد)"** . انظر : **الباعث الحثيث** ، ص ١٧٣ .

[2] انظر : أبو داود ، **السنن** ، ج ٢ ص ١١١.

[3] انظر : الترمذي ، **السنن** ، ج ٣ ص ٢٧٧ ، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ٣٨١ ، الدارمي ، **السنن** ، ج ٢ ص ٨٥ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٠٨٢ .البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٥ ص ٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحجاج ، وصرح هذا بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا التصريح : عند النسائي أيضاً .

وخالفه معمر - عند الترمذي وابن ماجه والبيهقي -، **ومعاوية بن سلام** - عند الطحاوي - فقالا : عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن **عبد الله بن رافع** عن الحجاج بن عمرو... به ، زاد في إسناده : عبد الله بن رافع . وقال الترمذي: " وسمعت محمداً يقول: رواية معمر ومعاوية ابن سلام أصح ". قال الترمذي: " وحجاج الصواف ثقة حافظ عند أهل الحديث ".

وأقول (الألباني) : **وكأن الترمذي يشير إلى صحة الروايتين . وهو كذلك عندي ؛ لأن رواية الصواف متصلة، ورواية الآخرين كأنها من المزيد فيما اتصل من الأسانيد**"([1]) .

قلت : **روي هذا الحديث من طريقين** :

الأولى : يحيى بن حَجَّاج الصَّوَّافُ قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال: سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري .

الثانية : **وخالفه معمر و معاوية بن سلام** فقالا : عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن **عبد الله بن رافع** عن الحجاج بن عمرو... به ، زادا في إسناده : عبد الله بن رافع .

وقال الترمذي : وسمعت محمداً يقول : رواية معمر ومعاوية بن سلام أصح ". ثم قال الترمذي : " وحجاج الصواف ثقة حافظ عند أهل الحديث ".

ثم أشار الألباني إلى ما رجحه الترمذي من صحة الروايتين وتبناه ؛ لأن رواية الصواف متصلة ، ورواية الآخرين كأنها من المزيد فيما اتصل من الأسانيد .

قلت : **إن شرط (المزيد) السابق ، قد توفر في هذا الإسناد** :

- **حيث أن الإسناد كله مسلسل بالتحديث والسماع .**
- **ثم إن الإسناد الناقص (رواية حجاج الصواف) متصل .**
- **أما القرائن المرجحة** :
- **فقال البيهقي** :" وقد خالفه معمر عن يحيى بن أبى كثير فأدخل بينهما رجلاً .... وبمعناه رواه معاوية بن سلام عن يحيى بن أبى كثير ورواه يزيد بن أبى حبيب عن عكرمة عن عبد الله بن رافع. **قال علي بن المديني: حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير أثبت**..."([2]).

قلت : **وكأنه بقول علي بن المديني يريد أن يقول أن حجاج الصواف ثقة وثبت في حديث يحيى بن أبي كثير ، مما يعني صحة روايته بدون الزيادة .**

---

[1] انظر : الألباني ، **صحيح أبي داود** ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، ج ٦ ص ١١٧.

[2] انظر : **السنن الكبرى** ، ج ٥ ص ٢٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **وقال ابن عبد الهادي** :"وعن عكرمة ، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ..وذكره. **وقد روي عن عكرمة ، عن عبد الله بن رافع ، عن الحجاج ، وهو أصح ، قاله البخاري**"[1] .

قلت : فابن عبد الهادي يصحح رواية الزيادة اعتماداً على تصحيح البخاري . مع أن ظاهر تصحيح البخاري يشير إلى أن الرواية الناقصة من المرسل الخفي ، لأنه رجّح الزيادة على النقص !! ولكن ظاهر كلام الترمذي يؤدي إلى تصحيحها . فتأمل هذا !!

قلت : وأخرج الطبراني متابعة لحجاج الصواف – ولكن فيها الزيادة – من طريق إسماعيل ابن عياش عن **سعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير** عن عكرمة أن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال : سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عَمَّن حُبِس وهو مُحْرِم ؟ فقال قال رسول الله ..."[2].

قلت: وهي متابعة ضعيفة . ولكنها موافقة لرواية الثقات . ثم ساق طرقاً صحيحة عن حجاج الصواف وليس فيها الزيادة ؛ من طريق عبد العزيز بن المختار و يحيى عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير : عن عكرمة قال سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري ...به. ومن طريق يحيى بن سعيد وإسماعيل بن علية عن حجاج بن أبي عثمان حدثني يحيى ابن أبي كثير حدثني عكرمة حدثني الحجاج بن عمرو...به .

قلت : ومما سبق يتبين أن الحديث صحيح على الوجهين معاً ، وهو من المزيد في متصل الأسانيد ، لتحقق ما اشترطه علماء أهل الشأن فيه . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني : **حديث** :" **نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنْ أَكْل كُلّ ذى نابٍ مِن السِّباع وكلّ ذي مِخْلَب مِن الطَّيْر**"

قال الشيخ الألباني : " **صحيح** . أخرجه (مسلم وأحمد وأبوداود والدارمي والبيهقي)[3] **من طريق الحكم وأبي بشر عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به . وخالفهما علي بن الحكم**

---

[1] **ابن عبد الهادي**، شمس الدين محمد بن أحمد ،(ت٧٤٤هـ) ، **المحرر في الحديث** ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : د. يوسف المرعشلي، ط ٣ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، باب الفوات والإحصار ، ج ١ ص ٤١٥ .

[2] الطبراني ، **المعجم الكبير**، ج ٣ ص ٢٢٤. **قلت** : **ولكن فيها عنعنة إسماعيل بن عياش الشامي . وفيها سعيد بن يوسف** الرحبي: قال ابن حجر :" **الرحبي ويقال الزرقي من صنعاء دمشق وقيل من حمص ضعيف**" . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ٢٤٣ .

[3] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٦ ص ٦٠ ، أحمد ، **المسند** ، ج ١ ص ٢٤٤ ، أبو داود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤١٨ ، الدارمي ، **السنن** ، ج ٢ ص ١١٦ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٢٥ ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقال : عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فأدخل بينهما سعيداً .
أخرجه (أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي)([1]) عن سعيد بن أبي عروبة عنه .
ولذلك قال ابن القطان : " لم يسمعه ميمون عن ابن عباس ، بل بينهما فيه سعيد بن جبير .
قال ابن حجر في :" وقد خالف الخطيب هذا الكلام ، فقال : الصحيح عن ميمون ليس بينهما أحد "([2]) . **ويؤيده اتفاق الحَكَم وأبي بشر عليه ، واثنان أحفظ من واحد ، مع احتمال صحة الأمرين ، فيكون من المزيد فيما اتصل من الاسانيد . والله تعالى أعلم**"([3]).
قلت : روي هذا الحديث بإسنادين هما :
الأول : من طريق : الحكم وأبي بشر عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به .
الثاني: وخالفهما : علي بن الحكم فقال : عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فأدخل بينهما سعيداً .
والشيخ الألباني في هذا الحديث ذهب إلى ترجيح الرواية الناقصة ، واتفق مع الخطيب في قوله : "الصحيح عن ميمون ليس بينهما أحداً " ، فقال الألباني :" ويؤيده اتفاق الحكم وأبي بشر عليه ، واثنان أحفظ من واحد" . ثم ذكر الشيخ الألباني احتمال صحة الأمرين فيكون من المزيد في متصل الأسانيد .
ولكن الأمر فيه نظر !
فقد سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن حديث رواه رواد بن الجراح ، عن سعيد بن بشير عن قتادة ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس ، قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم..وذكره. قال أبي : كذا رواه سعيد بن بشير.
قال أبو محمد : ورواه أبو عوانة ، عن الحكم ، وأبي بشر ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس. قال أبي : ورواه سعيد بن أبي عروبة عن علي بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، **وهو عندي محفوظ**"([4])

---

[1] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ١ ص ٣٣٩ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤١٩ ، النسائي ، **السنن** ، ج ٣ ص ١٦٣ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٠٧٧ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٩ ص ٣١٥ .
[2] انظر : ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ج ٤ ص ٣٧٤ .
[3] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٨ ص ١٤١.
[4] انظر : عبد الرحمن بن أبي حاتم ، **علل الحديث** ، ج ٢ ص ٢٣٠. **قلت : وفي نفس الباب ؛ ذكر ابن أبي حاتم سؤاله لأبيه وأبي زرعة عن حديث رواه محمد بن كثير الكوفي عن الأجلح عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كل ناب من السباع .قال : هذا خطأ ؛ إنما هو : الحكم بن عتيبة عن ميمون بن مهران عن ابن عباس : أنه نهى عن كل ذي ناب من السباع .** انظر : **علل الحديث** ، ج ٢ ص ٢١٧-٢١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ولا يعني قول أبي حاتم " وهو عندي محفوظ " أنه يرجح رواية علي بن الحكم على رواية الحكم وأبي بشر ، وإنما قد يفهم منه أنه يصحح رواية علي بن الحكم ، وبذلك تصح الروايتين حسب رأيه !.

قلت : وقال ابن القطان في كتابه(بيان الوهم) :" وهذا الحديث لم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس، بل بينهما سعيد بن جبير، هكذا رواه أبو داود وكذلك رواه البزار في مسنده، وقال:" لا نعلم أحداً رواه عن ميمون عن سعيد بن جبير عن ابن عباس إلا علي بن الحكم، وقد رواه أبو بشر والحكم عن ميمون عن ابن عباس، ولم يذكروا سعيداً بينهما".

ثم قال ابن القطان : وذكر البخاري في "تاريخه" عن علي الأرقط ، أنه قال: أظن بين ميمون وابن عباس ، سعيد بن جبير يعني في هذا الحديث قال (ابن القطان) : وعلي بن الحكم ثقة، وثقه النسائي، وأخرج له البخاري ومسلم"([1]).

قلت : لم يخرج له مسلم ، فهذا خطأ من ابن القطان ، فتنبه !! ثم وكأن ابن القطان بقوله : " وعلي بن الحكم ثقة "؛ يرى صواب الروايتين الناقصة والزائدة ، كما صنع الترمذي في الحديث الذي قبله . أو أنه يشير إلى تفرد علي بن الحكم وشذوذه .

ولكن لما خالف علي بن الحكم (أبا البشر والحكم – وهما أوثق منه) ألا يعني شذوذ زيادته ، فتكون روايته بالزيادة : شاذة ! ولا غرو أنه انفرد بهذه الزيادة . قد يكون هذا .

قلت : ولكن المفهوم من الأدلة التي ساقها ابن القطان أنه يُعِلّ الرواية الناقصة فهو قد نفى السماع بين ميمون وابن عباس ، بدليل احتجاجه بما رواه عن البزار ، وبما نقله البخاري عن علي الأرقط ، وهذا ليس دليلاً قوياً لابن القطان على انقطاع الحديث ، لأن الراوي الثقة قد يروي الحديث بواسطة وقد يرويه بلا واسطة ، لأنه سمع الحديث على الوجهين . ونظير هذا في كتب العلل كثير .

ثم إن رواية علي بن الحكم لم يخرجها الإمام مسلم في "صحيحه" ، بل لم يرو عنه أصلاً ، فقد أخرج أغلب طرق الحديث ، ولكنه لم يشر إلى رواية علي بن الحكم لا من قريب ولا من بعيد ، مما يعني أنه يعلها بالانقطاع ! وهذا مما يخالف شرطه .

ثم إن الذي يظهر من صنيع الإمام مسلم ، وتصريح الخطيب البغدادي بعدم وجود الواسطة (سعيد بن جبير) ، كأن فيه رداً على ابن القطان ومخالفة منهما له **– وإن جاء بعدهما** - .

---

[1] **قلت : وابن القطان هو** : علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن بن القطان،(ت ٦٢٨هـ) **وكتابه هو : بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** ، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد ، دار طيبة ،الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م ، ج ٢ ص ٤٥٠ . وانظر : الزيلعي ، **نصب الراية** ، ج ٤ ص ١٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم قول البزار : أن علي بن الحكم تفرد بالرواية الزائدة ، فيه مخالفة لابن القطان أيضاً .

قلت : ومن هذا كله لا بد من الوقوف على ترجمة علي بن الحكم حتى نخلُص إلى حكم على روايته التي فيها الزيادة : قال أحمد :" ليس به بأس" ، وقال أبو حاتم :" لا بأس بـه، صـالح الحديث" . ووثقه ابن سعد والعجلي وأبوداود والنسائي والبزار وابن نمير والدارقطني والذهبي وذكره ابن حبان في الثقات.وقال أبو الفتح الازدي:" زائغ عن القصد فيه لين"([1]).

قلت : فالجماعة على توثيقه ، وشذ عنهم أبو الفتح الأزدي . وعليه فإن علي بن الحكم ثقة. وروايته يطرأ عليها الاحتمالات :

- فإما أن تكون روايته شاذة ، لأنه ثقة خالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً .

- وإما أن تكون روايته صحيحة كما أشار أبو حاتم الرازي ، وكما لمّح الخطيب البغدادي ، فتكون من المزيد في متصل الأسانيد .

- وإما أن تكون روايته منقطعة كما أشار الإمام مسلم ، وابن القطان .

قلت : ونستطيع من خلال الشروط الموضوعة للتعرف على (المزيد) أن نصل إلى نتيجة : الشرط الأول : وقوع التصريح بالسماع بين الراوي وشيخه في الإسناد الناقص. وهذا وقع في رواية الحكم وأبي بشر عن ميمون ، وميمون بن مهران عن ابن عباس ، فهي صحيحة ومتصلة على شرط مسلم .

- وكون رواة الإسناد الناقص أكثر عدداً أو أحفظ من رواة الزيادة ، وهذا وقع في رواية (الحكم وأبي البشر) فهما اثنان وعلي بن الحكم انفرد بالزيادة .

- وجود قرينة تقوي الرواية الناقصة . فالقرائن السابقة كلها ترجح الناقصة على الزائدة . مما يجعل الباحث يطمئن إلى اعتبار هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد . والله تعالى أعلم بالصواب .

قلت : وفي خلاصة هذا المبحث ، ومن الأنموذجين السابقين – بالإضافة إلى ما كان مبثوثاً في كتب الشيخ -، اتضح للباحث أن الشيخ حينما كان يورد الأمثلة ، كان يقول أحياناً : وكأنه من المزيد ، وأحيانا أخرى **يقول** : مع احتمال صحة الأمرين ، فيكون من المزيد فيما اتصل من الاسانيد . كما في المثالين السابقين .**ويقول** :" وهذا محتمل ، ولعله من المزيد في

---

[1] انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ١٨١ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٧ ص ٢٠٥ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ٢ ص ١٥٣ ،الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٣ ص ١٢٥ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٧ ص ٢٧٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متصل الأسانيد"([1]).**ويقول** :" يحتمل أن تكون رواية أبي أويس من (المزيد في متصل الأسانيد)([2]).**ويقول**:"وحيوة - وهو ابن شريح المصري- قد سمع من ابن الهاد ، فإذا ثبت أن بينهما عمر بن مالك كما وقع في سند أحمد الأول ؛ فيكون من المزيد فيما اتصل من الأسانيد"([3]).**وقال** :" ويحتمل أن تكون هذه الرواية من المزيد فيما اتصل من المسانيد"([4]). ويقول :" وأصح هذه الوجوه عندي: الأول والثاني ؛ لثقة رجالهما، والتوفيق بينهما سهل ، وذلك بحمل الأول على أنه من (المزيد فيما اتصل من الأسانيد) ؛ فإن الثاني إسناده صحيح متصل بالسماع من هنيدة لأم المؤمنين، فالظاهر أنه سمعه أولا من امرأته، ثم دخل بنفسه على أم المؤمنين، فسمعه منها مباشرة"([5]).**وقال** :" وابن أبي الجعد هذا صدوق ، لكن مثله لا ينهض لمعارضة ما اتفق عليه الثقات عن زبيد فروايته شاذة أيضاً . ويمكن أن يقال : إنها من المزيد فيما اتصل من الأسانيد وأن ابن أبي ليلى سمعه مرة عن كعب بن عجرة عن عمر ومرة عن عمر مباشرة فكان تارة يحدث بهذا وتارة بهذا والكل صحيح"([6]).

قلت : ومن خلال أقوال الشيخ السابقة نلمح شيئا مشتركاً بينها ، وهو أن الشيخ حين يورد المزيد يورده بصيغة الاحتمال ، وعدم التأكد منه ؛ بدليل قوله :" ويمكن ، ولعله ، ويحتمل ، فإذا ثبت...فيكون " . إلا موضعاً واحداً قال فيه :" وذلك بحمل الأول على أنه من (المزيد فيما اتصل من الأسانيد)".

قلت : وفي هذا إشارة مهمة وهي أن الشيخ كانت تمر به زيادات الثقات ، فإما أن يحملها على الشذوذ والنكارة – كما سبق بيانه - أو يحملها على أنها زيادة ثقة وهي مقبولة . أو إذا ضاقت عليه حملها على المزيد في متصل الأسانيد !و لذلك كانت مسألة المزيد في متصل الأسانيد قليلة عند الشيخ في كتبه . فالأمر – عنده -احتماليّ بحت . إلا إذا قامت القرائن عليه . والله تعالى أعلم بالصواب ! .

---

[1] **قلت : وقاله في معرض تخريجه لحديث (تصدّقي، ولا تُوعي؛ فيُوعى عليك) رواه ابن أبي مليكة. وهو- في الأصل- الراوي عن عباد عن أسماء ؛ لكنه- في رواية- رواه عن أسماء مباشرة. انظر : السلسلة الصحيحة** ، ج ١٨ ص ٣٤ .

[2] انظر : **صحيح أبي داود** ، ج ٣ ص ١٩٨ .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٤ ص ٣٣٢ .

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٥ ص ٣١ .

[5] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٧ ص ١٩٧ . **قلت : وفيه إشارة من الشيخ بأنه يوافق الجماعة على شرط المزيد ، وهو الاتصال والسماع في الرواية الناقصة .**

[6] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٣ ص ١٠٦ . **قلت : وهذا مجمل ما وقف عليه الباحث فيما يتعلق بالمزيد في كتب الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى - .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث : التعليل بالإدراج – عند الشيخ الألباني .

قلت : والإدراج من مسائل التعليل التي عالجها علماء النقد والتعليل ، فبالفهم والممارسة والخبرة بالإضافة إلى القرائن استطاع هؤلاء الأئمة معرفة ما كان من كلام النبوة ومشكاتها ، وما كان من كلام غيره من الصحابة أو التابعين أو من كان دونهم . وتكمن أهمية هذا النوع من علوم الحديث في شدة عناية العلماء في تمييز حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث غيره . لذلك أفردوا له قسماً مستقلاً عن غيره من علوم الحديث المتعددة .

ولا بد من معرفة أن الكلام المدرج له دوافع([1]) ؛ منها : بيان أو استنباط حكم شرعي ، أو شرح لفظ غريب في الحديث،أو توضيح لشيء ما في الحديث من أحد الرواة غير رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالتبس على المُتوهِم ، فنسبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد وقف العلماء منه موقفا حازما ، قال الشيخ طاهر الجزائري :" والإدراج بجميع أقسامه محظور ، قال ابن السمعاني : من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين "([2]).

فالإدراج إذن سبب لتغيير سياق الحديث سواء في سنده أو متنه ، ويكون سبباً للاختلاف بين الرواة ، فبعض الرواة يميز الحديث المرفوع عما فيه من إدراج ، والبعض يتوهم أن الألفاظ المدرجة من متن الحديث فيرويه كذلك دون تمييز ، فيكون لذلك حديثه معلولاً . فالمدرج نوع من أنواع المعلول ، لأنه لا يُعرف الإدراج في الحديث إلا بالجمع والمقارنة والحفظ والمعرفة ، إضافة إلى رصيد معتبر من الخلفيات الحديثية([3]).

وقد يقع الإدراج على وجوه : منها الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث ففيه بعض التسامح ، ومنها ما يقع خطأ من الراوي من غير عمد فلا حرج على المخطيء ، إلا أن كثر خطؤه ، فيكون جرحا في ضبطه وإتقانه . ومنها ما يقع من الراوي عن عمد فإنه حرام لما فيه من التدليس والتلبيس"([4]).

---

[1] انظر : كافي ،أبو بكر ، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)** ، رسالة ماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر ، ١٤١٨هـ ، ١٦/ ٢/ ١٩٩٨م ، إشراف : الدكتور حمزة عبد الله المليباري ، دار ابن حزم ، ص ٢٨٨.

[2] الجزائري ، طاهر بن محمد بن صالح الجزائري الأصل الدمشقي المولد، (ت ١٣٣٨هـ) ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، ج ١ ص ٤١١.

[3] المليباري ، حمزة عبد الله ، **الحديث المعلول قواعد وضوابط** ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ٨١.

[4] انظر : أحمد شاكر ، **الباعث الحثيث** ، ص ٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ولا بد من تعريف لغوي واصطلاحي للمدرج يبين المقصود والمراد منه .

المطلب الأول : تعريف الإدراج (لغةً واصطلاحا) :

الإدراج لغة :

الإدراج : لف الشيء بالشيء ، والدرج لف الشيء ، وأدرجه : طواه وأدخله"([1]) .

قلت : وكأن المُدرِج طوى البيان ، فأبهمه ، ولم يوضح تفصيل الأمر في الحديث . أو كأنه أدخل الحديث في الحديث .

تعريفه اصطلاحاً :

أغلب مَنْ كتب في (مصطلح الحديث) لم يخرج عن تعريف ابن الصلاح له ، فليس ثمة إشكال في تحديد تعريف المدرج !

قال ابن الصلاح :"ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو مَن بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه و سلم"([2]) .

قلت : ومما سبق ، يتضح لنا أن الإدراج هو أن يدخل في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلام بعض الرواة فيتوهم من سمع الحديث أن هذا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . **ويعرف الإدراج بأمور ، منها :**

- أن يستحيل إضافة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .
- أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم .
- أن يصرح بعض الرواة بفصل المدرج عن المتن المرفوع ، بإضافة اللفظ المدرج إلى قائله([3]).

ثم إن العلماء بعد سبرهم لهذا النوع من علوم الحديث ، وجدوا أنه ينقسم إلى قسمين

الأول : الإدراج في الإسناد .

الثاني : الإدراج في المتن([4]).

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب** ،مرجع سابق ، ج ٢ ص ٢٦٦.

[2] انظر : ابن الصلاح ، **علوم الحديث** ، ص ٩٥ .انظر : السيوطي ، **تدريب الراوي** ، ج ١ ص ٣١٤.

[3] انظر : ابن حجر ، **النكت** ، ص ٣٤٧.

[4] **قلت : وتوسع العلماء في هذين القسمين وذكروا له أمثلة كثيرة ، أما الإدراج في المتن فقال ابن حجر** : " وهو على ثلاث مراتب : **أحدها:** أن يكون ذلك في أول المتن وهو نادر جداً. **ثانيه** : أن يكون في آخره،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني : المدرج ونماذج عليه - عند الشيخ الألباني .

أما الإدراج في كتب الشيخ الألباني فقد صرح برأيه فيه ، فقال : "قال الحافظ : "و ليس فيه لفظ : " أرى " ، فكأنها من البخاري " . **وأستبعد جدا أن تكون زيادة منه ، بل هي الرواية وقعت هكذا لابن مسافر أو من دونه ، لأنه لا يجوز الزيادة في الرواية بالرأي دون بيانها ، و إلا كان ذلك سبباً لإسقاط الثقة بأحاديث الثقات كما لا يخفى**"[1].

وبالنسبة لقسمي الإدراج (في السند و في المتن) ، فقد جهد الباحث في أن يجد تصريحاً للشيخ في كتبه عن القسم الأول من أقسام المدرج وهو : الإدراج في الإسناد . وكأنه اكتفى بما أورده في زيادة الثقة ، أو ما ورد في تعارض الوصل والإرسال ، أو تعارض الوقف والرفع ! أو المزيد في متصل الأسانيد ، فهي أنواع بينها تداخل .

أما القسم الثاني وهو الإدراج في المتن ، فمنه كثير وأطال الشيخ فيه النفس لبيانه والتعليق عليه .

وهو الأكثر. **ثالثها**: أن يكون في الوسط، وهو قليل . ثم قد يكون المدرج من قول الصحابي أو التابعي أو من بعده" . انظر : **النكت على ابن الصلاح** ، ص ٣٤٧ .

وأما الإدراج في الإسناد فهو أقسام : **الأول** : أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راو إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول. ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه تماماً بحذف الواسطة.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن، يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول

الرابع: أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك" .انظر : ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، ج ١ ص ١١٥ .

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٤٧٤ .**قلت** : **وقال هذا في معرض تعليقه على حديث** : **"لا ألبسه أبداً . يعني خاتم الذهب "** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول : **حديث** : " **إنَّ أُمتي يَأتُونَ يَومَ القِيامة غُرّا([1]) مُحَجَّلين([2]) مِن آثار الوُضوء، فَمَن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل**" .

قال الشيخ الألباني :" **مدرج الشطر الآخر. وإنما يصح مرفوعاً شطره الأول** ، وأما الشطر الآخر : " فمن استطاع.. " **فهو من قول أبي هريرة أدرجه بعض الرواة في المرفوع، وإليك البيان** :أخرجه (البخاري والبيهقي وأحمد)([3]) عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجمر أنه قال : رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد، وعليه سراويل من تحت قميصه ، فنزع سراويله، ثم توضأ ، وغسل وجهه ويديه، ورفع في عضديه الوضوء، ورجليه، فرفع في ساقيه، ثم قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره والسياق لأحمد ، وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجه والرجلين.

ثم أخرجه (مسلم والبيهقي)([4]) أيضاً من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال به .. الحديث مثله ، وابن أبي هلال مختلط عند الإمام أحمد ، لكنه توبع ، فقد أخرجه (مسلم والبيهقي)([5]) من طريق سليمان بن بلال حدثني عمارة بن غزية الأنصاري عن نعيم بن عبد الله المجمر قال : " رأيت أبا هريرة يتوضأ ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ، ثم رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء ، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله ، وقد تابعه ابن لهيعة عن عمارة بن غزية به نحوه ، وفيه : وكان إذا غسل ذراعيه كاد أن يبلغ نصف العضد ، ورجليه إلى نصف الساق ، فقال له في ذلك ، فقال : إني أريد أن أطيل غرتي ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء ، ولا يأتي أحد من الأمم كذلك .

---

[1] **غرّاً** : أي بياضِ الوجْه ، ويُريد بَياض وجُوهِهم بنور الوُضوء يوم القيامة . أنظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٣ ص ٦٦١ .

[2] **مُحَجَّلين** : أي بيضُ مَواضع الوُضوء من الأيْدي والوجْه والأقْدام ، فاسْتَعار أثرَ الوضوء في الوجْه واليَدَين والرّجْلين للإنسان ، من البَياضِ الذي يكون في وجْه الفَرس ويَدَيْه ورجْلَيْه. انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٨٩٩ .

[3] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج ١ ص ٦٣ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٤٠٠ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٥٧ .

[4] انظر ، مسلم ، **الصحيح** ، ج ١ ص ١٤٩ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٥٧ .

[5] انظر ، مسلم ، **المرجع السابق نفسه** ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أخرجه الطحاوي([1]) ورجاله ثقات ، غير أن ابن لهيعة سيء الحفظ ، ولكن لا بـأس بـه فـي المتابعات والشواهد .

ثم أخرجه أحمد([2]) من طريق فليح بن سليمان عن نعيم بن عبد الله به بلفظ : أنه رقى إلى أبي هريرة على ظهر المسجد ، فوجده يتوضأ، فرفع في عضديه، ثم أقبل علي فقال : إني سـمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره بلفظ : " إن أمتـي يـوم القيامـة هـم الغـر المحجلون... " إلا أنه زاد : فقال نعيم : لا أدري قوله : " من استطاع أن يطيل غرته فليفعل " من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أومن قول أبي هريرة !

قلت (الألباني) : وفليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظـه ، فـإن كان قد حفظه ، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث : " من استطاع... " قد شك نعيم في كونها من قوله صلى الله عليه وسلم ، **وقد قال الحافظ في " الفتح "" ولم أر هـذه الجملـة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ، ولا ممـن رواه عـن أبـي هريرة غير رواية نعيم هذه**"([3]) .

قلت(الألباني) : وقد فات الحافظ رواية ليث عن كعب([4]) عن أبي هريرة قال : سمـعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره بهذه الجملة .**أخرجه أحمد**([5]) ، لكن ليث وهو ابن أبـي سليم ضعيف لاختلاطه .

---

[1] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ١ ص ٤٠ .

[2] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٣٣٤ .

[3] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ج ١ ص ٢٣٦ .

[4] **قلت** : **وقد ذكر ابن أبي حاتم هذا الإسناد في علله ، فقال** :" سألت أبي عن حديث رواه مطلب بن زياد عن ليث عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" أنتم الغر المحجـلون من آثـار الطهور فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" . قال أبي: "إنما هو ليث عن كعب عن أبي هريـرة عـن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر : **علل الحديث** ، ج ١ ص ٢٨٧.

قلت : **ثم علّق عليه ابن عبد الهادي قائلا** :" ولم يخرج هذا الحديث من هذا الوجه أحد من أئمة الكتب الستة ، وكعب هذا هو: المدني ؛ روى له ابن ماجه والترمذي ؛ وهو غير مشهور . قال الترمذي : ليس بمعروف ؛ لا نعلم أحداً روى عنه غير ليث . وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : سئل أبي عن كعب الذي روى عن أبي هريرة فقال : هو رجل وقع إلى الكوفة ؛ روى عنه ليث ، لا يعرف ، مجهول ، لا أعلم روى عنـه غير ليث وأبو عوانة حديثاً واحداً " . انظر : ابـن عـبد الهادي، أبـو عبـد الله محمـد بـن أحـمد، (ت ٧٤٤هـ) ، **شرح علل ابن أبي حاتم** ، دار الضياء مصر ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، ص ٢٤٦ .

قلت : **في هذا الإسناد ركز الشيخ على تضعيف ليث بن أبي سليم ، ولكنه لم يشر أيضاً إلى جهالـة كعـب المدني الذي روى عنه ليث . فتنبه !!.**

[5] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٣٦٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد حكم غير واحد من الحفاظ على هذه الجملة أنها مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة ، فقال الحافظ المنذري :"وقد قيل : إن قوله : من استطاع إلى آخره ، إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه ، ذكره غير واحد من الحفاظ "([1]).

قلت(الألباني) : **وممن ذهب إلى أنها مدرجة من العلماء المحققين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، فقال :" فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي** صلى الله عليه وسلم، بَيّن ذلك غير واحد من الحفاظ ، **وكان شيخنا يقول** : **هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالته غير ممكنة، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة** "([2]) .

قلت(الألباني) : **وكلام الحافظ المتقدم يشعر بأنه يرى كونها مدرجة** .ومن الطرق المشار إليها ما روى يحيى بن أيوب البجلي عن أبي زرعة قال :" دخلت على أبي هريرة وهو يتوضأ إلى منكبيه ، وإلى ركبتيه ، فقلت له : ألا تكتفي بما فرض الله عليك من هذا ؟ قال : بلى ، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مبلغ الحلية مبلغ الوضوء ، فأحببت أن يزيدني في حليتي . أخرجه ابن أبي شيبة([3]) ، وإسناده جيد، وله طريق أخرى عند مسلم([4]) وغيره عن أبي حازم قال : "كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه ، فقلت له : يا أبا هريرة ما هذا الوضوء ؟ فقال : يا بني فروخ ! أنتم ههنا ؟ لو علمت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء ، سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول : تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء ".

قلت (الألباني) : **فليس في هذه الطريق تلك الجملة " فمن استطاع... " ولوكانت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأوردها أبو هريرة محتجاً بها على أبي زرعة وأبي حازم اللذين أظهرا له ارتيابهما من مد يده إلى إبطه، ولما كان به حاجة إلى أن يلجأ إلى الاستنباط الذي قد يخطيء وقد يصيب ، ثم هو لوكان صواباً لم يكن في الإقناع في قوة النص كما هو ظاهر.**

فإن قيل : فقد احتج أبو هريرة رضي الله عنه بالنص في بعض الطرق المتقدمة وذلك قوله عقب الوضوء : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ.

---

[1] انظر : المنذري ، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي ، **الترغيب والترهيب** ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط ١ ،١٤١٧هـ ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ج ١ ص ٢١ .

[2] ابن قيم الجوزية ، **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ١ ص ١٣٧ .

[3] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ١ ص ٥٥ .

[4] انظر ، مسلم ، **الصحيح** ، ج ١ ص ٢٣٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والجواب : أن هذه الطريق ليس فيها ذكر الإبط ، وغاية ما فيها أنه أشرع في العضد والساق، وهذا من إسباغ الوضوء المشروع ، وليس زيادة على وضوئه صلى الله عليه وسلم، بخلاف الغسل إلى الإبط والمنكب ، فإن من المقطوع به أنه زيادة على وضوئه صلى الله عليه وسلم لعدم ورود ذلك عنه في حديث مرفوع ، بل روي من طرق عن غير واحد من الصحابة ما يشهد لما في هذه الطريق ، أحسنها إسناداً حديث عثمان رضي الله عنه قال :" هلموا أتوضأ لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضد...الحديث" ، رواه الدارقطني([1]) بسند حسن، لولا عنعنة محمد بن إسحاق ، فإنه مدلس. على أن قوله في تلك الطريق : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ أخشى أن **تكون شاذة** لأنه تفرد بها عمارة بن غزية دون من تابعه على أصل الحديث عن نعيم المجمر، ودون كل من تابع نعيماً عليه عن أبي هريرة ، والله أعلم.

ومن التحقيق السابق يتبين أن قول الحافظ في " الفتح " عقب إعلاله لتلك الزيادة بالإدراج ، "واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل ، فقيل : إلى المنكب والركبة ، **وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأياً** ، وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد بإسناد حسن"([2]).

فأقول(الألباني) : **قد تبين من تحقيقنا السابق أن ذلك لم يثبت عن أبي هريرة رواية ، وإنما رأياً ، والذي ثبت عنه رواية، فإنما هو الإشراع في العضد والساق، كما سبق بيانه، فتنبه ولا تقلد الحافظ في قوله هذا .**

وممن روى هذا الحديث بدون هذه الزيادة المدرجة عبد الله بن بسر المازني رضي الله عنه مرفوعا بلفظ : " أمتي يوم القيامة غر من السجود محجلون من الوضوء"([3]) .

قلت : في هذا الحديث أشار الشيخ إلى ضعف الزيادة الموجودة في الشطر الأخير من الحديث : " فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل" . وأما باقي الحديث من شطره الأول فهو صحيح ومخرج في (السلسلة الصحيحة)([4]) .

ولا بد من الاطلاع على أقوال أئمة النقد في هذه المسألة ، ومقارنتها بأقوال الشيخ ففيها وقفات طويلة ؟!

قلت : هذا الحديث **أخرجه البخارى** قال : حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبى هلال عن نعيم المجمر قال رقيت مع أبى هريرة على ظهر المسجد ، فتوضأ

---

[1] انظر : الدارقطني ، **السنن** ، ج ١ ص ٨٣ .

[2] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، ج ١ ص ٢٣٦ .

[3] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ١٠٦ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٥١ ، ج ٦ ص ٣٣٥ . **وقال الشيخ : متفق عليه دون الزيادة .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقال إني سمعت النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول : إن أمتى يدعون يـوم القيامـة غـرا محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"([1]) .

وعلق الشيخ الألباني قائلا :"وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجـه والرجلين" .

قلت : لو كانت الطريق التي فيها ذكر السراويل والقميص وغسل الوجـه والـرجلين علـى شرطه لذكرها ، ولكنها ليست كذلك ، وفي المقابل لو كان لفظ (فمن استطاع منكم ..) لـيس على شرطه - أي معلولاً - لما أخرجه أيضاً . فتأمل! ولا غرو أنه اتفق مـع مـسلم علـى إخراج لفظ : " إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلـين ، ...، فمـن اسـتطاع مـنكم ..". وأخرجه مسلم :" فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"([2]) .

ثم إن الناظر في أحاديث الشيخين (البخاري ومسلم) يلحظ أنهما أخرجا لفظ أبي هريرة : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم .." وفيه الزيادة([3]) .

ثم إن الباحث قد أشار إلى منهجية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث الباب الواحد([4]) ، بأنه يرتبها من الأصح ثم الصحيح ثم يختم الباب بما كان يوجد فيه علة – إن وجدت - .

وهذا الحديث لم يشر الإمام مسلم إلى شيء معلول فيه ، بل أخرج الحديث من طريقين شارك البخاري في إحداها .

وقد ذكرت أن ابن أبي حاتم سأل عن حديث رواه مطلب بن زياد عن ليث عن طـاوس عـن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم . **قلت** : **فلم يعله أبو حاتم بالإدراج** .

---

[1] البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل ،(ت٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح** ، دار ابن كثير ، بيروت ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، ط ٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، كتاب الوضوء ، بـاب فـضل الوضـوء والغـر المحجلون من آثار الوضوء ، ج ١ ص ٦٣ .

[2] انظر : النووي ، **شرح صحيح مسلم** ، ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالـة الغـرة والتحجيـل فـي الوضوء ، ج ٣ ص ٤٨٢-٤٨٣. **قلت** : وأخرجه من طريق سليمان بن بلال حدثني عمارة بن غزيـة عـن نعيم به . نحوه .وفيه الزيادة (فمن استطاع ..) .

[3] **قلت** : ومما استفاده الباحث من فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات في مادة (مناهج المحدثين) المقـررة على طلاب (دكتوراة حديث) ، أنه كان للإمام البخاري جملة أغراض من إيراد التعاليق والمتابعـات فـي صحيحه ، وكان منها أنه يشير إلى بعض الطرق المعلولة فيوردها في المتابعات أو يعلقها ، وذلـك حتـى لا يستدرك عليه مثل هذه الطريق . وفي هذا الحديث (فمن استطاع ...) الذي أعله الشيخ الألباني بالإدراج لـم نجد له متابعات عند الإمام البخاري ، وقد يُفْهَم من هذا أنه يشير إلى صحة الحديث بأكمله مع الزيادة ، وأنها ليست مدرجة !!

[4] **انظر** : **ص ١٥٧ من هذا البحث** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم إن الدارقطني ذكره في (علله) : فسُئِل عن حديث أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي التياح عن أبي زرعة عن أبي هريرة جميعا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" إنكم محشورون يوم القيامة محجلين من آثار الوضوء ، فأعرفكم بذلك ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل " . **قلت : ولم يشر إلى الزيادة ولم يعله بالإدراج** .وقد أعلّ أحاديث كثيرة بالإدراج([١]) .

وأما كلام الحافظ ابن حجر : " ...ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه" .

قلت : قد ذكر أبو نعيم في (الحلية) متابعة **ذكوان (أبي صالح) وأبي زرعة** لنعيم المجمر ، من طريق يحيى بن أبي بكير، ثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن **ذكوان أبي صالح** عن أبي هريرة . وعن أبي التياح ، **عن أبي زرعة** عن أبي هريرة جميعاً أن النبي - صلى الله عليه وسلم..وذكر الحديث" . قال أبو نعيم :غريب من حديث شعبة لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أبي بكير"([٢]) .

وعليه فكلام الحافظ غير دقيق بالكليّة ، لوجود هذه المتابعة الصحيحة .

قلت : والعراقي في تخريجه (للإحياء)([٣]) ، ذكره ولم يعله بالإدراج أيضاً .

وأما قول الشيخ الألباني : "وفليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظه ، **فإن كان قد حفظه** ، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث : " من استطاع... " قد شك نعيم في كونها من قوله صلى الله عليه وسلم" . **فقد أعلّ الشيخ أحاديث بقوله :" وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال " فكيف وقد ورد الاحتمال مِن طريق مَن مِثْلُه مِثل فليح ابن سليمان الضعيف في حفظه !!**

فأدلة الشيخ التي استدل بها مرجوحة بما بينت ، وعليه فالزيادة ليست مدرجة بل هي صحيحة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ودعوى الإدراج بحاجة إلى دليل . ولا دليل في هذا الحديث على الإدراج سوى ما نقله الشيخ الألباني من نقول عن (المنذري و ابن تيمية و ابن القيم و العسقلاني) . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **علل الدارقطني** ، ج ٢ ص ٩٥ ، ج ٣ ص ٥٧ ، ج ٥ ص ١٢٨ ، ج١٠ ص ٣١٧ .

[2] أبو نعيم ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٢٠٦ . **قلت** : ويحيى بن أبي بكير ثقة . **انظر** : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٨ .

[3] انظر : العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ،(ت ٨٠٦هـ) ، **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**،مكتبة دار طبرية،ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، ج ١ ص ٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : حديث :" الطِّيرَة[1] شِرْكٌ ، و مَا مِنّا إلا ، ولكنّ الله يُذْهبه بالتَّوَكّل " .

قال الشيخ الألباني : " أخرجه (البخاري في " الأدب المفرد " و أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وأحمد)[2] من طريق سفيان الثوري و شعبة عن سلمة بن كهيل عن عيسى بن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً به . و قال الحاكم : " صحيح سنده ، ثقات رواته " . و أقره الذهبي و هو كما قال . و قال الترمذي : " حسن صحيح ، سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث : " و ما منا و لكن الله يذهبه بالتوكل " قال : هذا عندي قول عبد الله بن مسعود " .

قلت (الألباني) : يعني أن هذا القدر من الحديث مدرج ، ليس مرفوعاً ؛ وكأنه لهذا لم يورده السيوطي بتمامه، و إنما أورد الجملة الأولى منه اعتماداً على كلام ابن حرب . قال المناوي : " لكن تعقبه ابن القطان بأن كل كلام مسوق في سياق ، لا يقبل دعوى درجه إلا بحجة " .

قلت(الألباني) : و لا حجة هنا في الإدراج فالحديث صحيح بكامله"[3] .

قلت : في هذا الحديث لم يوافق الشيخ الألباني على أن لفظ " وما منا إلا " على أنه مدرج بل هو عنده من الحديث وهو صحيح بتمامه .

ولكن لا بد من الاستئناس بأقوال أهل النقد والتعليل في هذا الحديث ، حتى نستطيع الوصول إلى حكم قريب من الصواب ما أمكن !

قال الإمام الترمذي : " سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال ...كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحديث أن يكون عن النبي ، لهذا الحرف وما منا... ، وكان يقول : هذا كأنه عن عبد الله بن مسعود قوله"[4].

---

[1] **الطّيرة** : الطِّيَرَة بكسر الطاء وفتح الياء وقد تُسَكّن : هي التَّشاؤُم بالشَّيء . أنظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٣ ص ٣٣٤ .

[2] انظر : البخاري ، **الأدب المفرد** ، ص ٣١٣ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ٤ ص ٢٤ ، الترمذي ، **السنن** ، ج ٤ ص ١٦٠ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١١٧٠ ، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ١٣ ص ٤٩١ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ١ ص ٦٤ ،أحمد ، **المسند** ، ج ١ ص ٣٨٩ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٤٢٨ .

[4] انظر : **علل الترمذي الكبير** ، ص ٩٧ . وقال الترمذي :" وهذا حديث حسن صحيح ،و سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث وما منا ولكن الله يذهبه بالتوكل .قال سليمان : هذا عندي قول عبد الله بن مسعود وما منا" . انظر : الترمذي ، **السنن** ، كتاب السير ، باب ما جاء في الطيرة ، ج ٤ ص ١٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال البيهقي – بعد أن ذكر الحديث بإسناده - :" قال الإمام أحمد : يريد ؛ الطيرة شرك على ما كان أهل الجاهلية يعتقدون فيها ثم قال : "وما منا إلا "؛ يقال هذا من قول عبد الله بن مسعود ، وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقوله : وما منا إلا وقع في قلبه شيء عند ذلك على ما جرت به العادة ، وقضت به التجارب"([1]) .

وقال ابن القطان :" إن هذا الكلام : " وما منا " إلى آخره ، إنه من قول ابن مسعود .**وكل كلام مسوق في السياق لا ينبغي أن يقبل ممن يقول** : **إنه مدرج إلا أن يجيء بحجة ، ولا أعرف أحداً قال في هذا الحديث ما ذكر أبو محمد ، إلا سليمان بن حرب ، فإن البخاري حكى عنه في تاريخه أنه كان ينكر هذا الحرف أن يكون مرفوعاً ، وكان يقول** : **كأنه من كلام ابن مسعود ، وهذا لا يقبل منه ولا من غيره ، إلا أن يأتي في ذلك بحجة** "([2]) .

وقال ابن الأثير الجزري : "هكذا جاء في الحديث مقطوعاً . ولم يذكر المستثني : أي إلا وقد يعتريه التطير ؛ وتسبق إلى قلبه الكراهة . فحذف اختصاراً واعتماداً على فهم السامع... وقيل إن قوله :" وما منا إلا " من قول ابن مسعود أدرجه في الحديث"([3]).

وقال الحافظ ابن حجر :" وقوله "وما منا إلا" من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي عن البخاري عنه"([4]).

وقال في (النكت) :" رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مثل حديث وكيع ورواه علي بن الجعد وغندر وحجاج بن محمد و وهب بن جرير والنضر بن شميل وجماعة عن شعبة فلم يذكروا فيه "وما منا إلا". وهكذا رواه إسحاق بن راهويه عن أبي نعيم، عن سفيان الثوري. **والحكم على هذه الجملة بالإدراج متعين وهو يشبه ما قدمناه في المدرك الأول للإدراج وهو ما لا يجوز أن يضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم – لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك**"([5]).

---

[1] انظر :البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج٢ ص ٣٩٧ .

[2] انظر : **بيان الوهم والإيهام** ، ج ٥ ص ٣٨٧ .

[3] انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٣ ص ٣٣٤ .

[4] انظر : **فتح الباري** ، كتاب الطب ، باب : الطيرة ، ج ١٠ ص ٢٦١ .

[5] انظر : النكت على ابن الصلاح ، ص ٣٥٢. **قلت** : وفيه إشارة إلى تقدير المحذوف من الجملة وهو : (وما منا إلا ويتطير) كما ذكر الحافظ ابن حجر . والتطير شرك فكيف ينسب مثله للنبي صلى الله عليه وسلم **ويقول الشيخ طاهر الجزائري** :"ولا يسوغ الحكم بالإدراج إلا إذا وجد ما يدل عليه فمن ذلك دلالة المدرج على امتناع نسبته إلى النبي صلى الله عليه و سلم وذلك كقول ابن مسعود كما جزم به سليمان بن حرب في حديث الطيرة شرك وما منا إلا.." . انظر : **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، ج ١ ص ٤١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال العظيم آبادي :"قوله "وما منا إلا" ، قال السيوطي وذلك الحذف يسمى في البديع بالاكتفاء وهذه الجملة أي من قوله وما منا إلى آخره ليست من قول النبي وإنما هو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو الصواب"([1]) .

قلت : ومما سبق يظهر أن ابن القطان وحده هو الذي أنكر أن يكون لفظ (وما منا إلا ..) ليس مدرجاً ، ووافقه عليه الشيخ الألباني ؟! ولكن الأدلة القائلة بأنه مدرج موجودة وقوية! فالإمام أحمد ، والترمذي وشيخه البخاري وشيخ شيخه سليمان بن حرب ، ومِن بعدهم البيهقي ، وابن الأثير والحافظ ابن حجر ، والسيوطي . كلهم يشيرون إلى الإدراج والظاهر أنهم يتبنونه . وأين كلام الشيخ الألباني "و لا حجة هنا في الإدراج فالحديث صحيح بكامله" من هذه الأدلة والحجج القوية – والتي هي على منهجه - .

ولا أدري لماذا لم يتبنى الشيخ الألباني – كعادته - قول الإمام أحمد والترمذي والبخاري و سليمان بن حرب في هذه المسألة ؟؟! ففي المسألة السابقة تبنى قول المنذري وابن القيم وابن تيمية ، وهؤلاء – على جلالتهم وقدرهم - لا يقدمون على الإمام أحمد والترمذي و البخاري وسليمان بن حرب . والقاعدة تقول : (المثبت مقدم على النافي) وهنا أثبت الأئمة الإدراج فهو مقدم على من نفاه . والله تعالى أعلم بالصواب .

قلت : وخلاصة هذا المبحث ؛ أن في الأنموذج الأول حاول الشيخ جاهداً أن يثبت أن لفظ "فمن استطاع منك أن يطيل غرته فليفعل" أنه من كلام أبي هريرة وقد أُدرج في الحديث ، وهو ليس منه .

وفي الأنموذج الثاني حاول الشيخ أن يثبت أن لفظ " وما منا إلا .." هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وليس مدرجاً من كلام الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود .

ولكن تبين للباحث أن الشيخ الألباني سار على منهج العلماء في هذه المسألة – وإن لم يُسلم الباحث له في الأنموذجين – فحاول أن يحشد الأدلة لإثبات أو نفي الإدراج ، لأن العلماء يشترطون في الإدراج أن تكون هناك حجة قوية على إثباته أو نفيه ، ومن هنا رأينا الشيخ في الأنموذج الأول يحاول سوق الأدلة فيما يراه من ثبوت الترجيح ، ولكن قامت هناك أدلة تقابلها في القوة تنفيه .وفي الأنموذج الثاني ، يعتقد الباحث أن الشيخ قصّر في إيراد دليل إثبات الإدراج كما صنع في الأنموذج الأول – وهذا على غير عادته في سوق الأدلة لإثبات ما يراه راجحاً - .

---

[1] انظر : العظيم آبادي ، أبو الطيب محمد شمس الحق، (ت١٣٢٩هـ)، **عون المعبود شرح سنن أبي داود** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ ، ج ١٠ ص ٢٨٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث : العلل الناشئة عن الإبدال والتخليط – عند الشيخ الألباني .

و**الإبدال** من علل الحديث ، ويدخل فيه **التصحيف والتحريف**([1]) ، ويكون ؛ إما بسبب الـوَهَم ، وإما بسبب خطأ في السمع ، وإما بسبب خطأ في البصر ، وقد يقع في الإسناد وقد يقع في المتن([2]) . **ويدخل فيه إبدال راوٍ براو**([3]) ، ويدخل فيه ما يعرف بـ (**سلوك الجادة**)([4]) .

وأما التخليط فيكون بفساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ، إما بخرف ، أو ضرر ، أو مرض ، أو عرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي ، أو ذهاب كتب كابن لهيعة ، أَو احتراقها كابن الملقن([5]) . فالاختلاط ؛ **اختلال شديد في حفظ الراوي**([6]) (بسبب من أسباب الاختلاط) يؤدي إلى عدم أداء الرواية كما هي (بأن يخطئ أو يهم أو يغلط فيها) غلطاً فاحشاً مما يؤثر على روايته فترد به ، فتختلف روايته عن رواية غيره من الثقات ، مما يستوقف الأئمة النظر فيها . فرواية المختلط ضعيفة لا تقاوم رواية الثقات ، إلا إذا وجد متابع له أو كانت روايته مما حدث به قبل الاختلاط . وقد جهد العلماء الأفذاذ في بيان وتحديد وقت الاختلاط وبدايته ومراحله ، وما كان مقبولاً منه وما كان مردوداً .

---

[1] **قلت : وقد اختلف العلماء في التفريق بينهما ، - غير أن آراءهم تتفق على معنى التغيير في الكلمة الصحيحة عموماً - ، فمنهم من قال بأنهما واحد ، ومنهم من ذهب إلى أنهما متغايران كابن حجر والسيوطي الذي تبعه على ذلك** . قال الحافظ ابن حجر : " إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق ؛ فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف" . انظر : **نزهة النظر** : ج ١ ص ١١٨ ، **تدريب الراوي** : ج ٢ ص ٦٥١ .

[2] انظر : الصنعاني ، **توضيح الأفكار** ، ج ٢ ص ٢٤٠

[3] **قلت : وقد بينه ابن دقيق العيد ، فقال** : "وهو أن يروي أحد الأئمة المصنفين عن شيخ عن آخر ، فيروي هذا الحديث بعينه عن غير شيخ ذلك الإمام عن ذلك الآخر . مثاله : أنْ يروي البُخَاري حديثاً عن قُتَيْبَة عن مالك ، فيُرْوى الحديث من غير جهة البخاري ،عن أبي مصعب عن مالك . فيكون أبو مصعب بدلاً من قتيبة" انظر :ابن دقيق العيد ، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب،(ت٧٠٢هـ)، **الاقتراح في فن الاصطلاح** ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ٥٣ .

[4] **قلت : وقد عرفه الدكتور ياسر الشمالي ، فقال** : " لم أجد من تعرض لتعريفه ، وأخلص إلى تعريف (سلوك الجادة) بما يلي :" العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور سهل الحفظ ، يسبق اللسان إليه ، ويشترك السندان في راو أو أكثر" . انظر : **سلوك الجادة وأثره في علل الحديث** ،(وهو بحث محكم) ونشرته مجلة المنارة – جامعة آل البيت ، ص ٥ . **باختصار** .

[5] انظر : السخاوي ، **فتح المغيث** ، ج ٣ ص ٢٧٧ .

[6] **قلت** : **وسيأتي تعريفه المفصل في مبحث (التعليل بالاختلاط) . انظر : ص ٢٢٥ من هذا البحث .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وفيما سبق قد يقع التحريف والإبدال والتغيير([1]) ، وهذه العلل الخمس سيقوم الباحث بإفراد كل واحدة منها بمبحث مستقل ، على النحو التالي :

المبحث الأول : التصحيف في اسم الراوي .

المبحث الثاني : إبدال راوٍ براوٍ .

المبحث الثالث : سلوك الجادة .

المبحث الرابع :الإختلاط .

وفي كل مبحث سيقوم الباحث ببيان موقف الشيخ الألباني من كل واحدة منها ، مع ذكر نماذج من كتبه ما أمكن .

المبحث الأول : التعليل بالتصحيف في اسم الراوي –عند الشيخ الألباني .

المطلب الأول : سببه وأهميته وأقسامه .

قلت : قد أشرت إلى معناه ، ولكن لا بد من بيان سببه وأهميته ؛ أما سببه : فهو ناتج عن وهم الراوي وخطئه ، وذلك نتيجة لعدم إتقانه لما أخطأ فيه من ذلك . يقول الصنعاني :" وأما السلامة من التصحيف فسببها الأخذ من أفواه أهل العلم لا من الكتب ، فقلما سلم من التصحيف من أخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ"([2]). وقال الدكتور حمزة المليباري مبيناً سببه :" وكثيراً ما يقع التصحيف ممن يأخذ الحديث من الصحيفة دون سماعها من راويها أو القراءة عليه، ولهذا لم يقبلوا ممن يحدث منها ما لم يسمع من صاحبها"([3]) .

وأما أهمية معرفة هذا النوع من علوم الحديث فلا تخفى ؛ لما يقع بالتصحيف من الإحالة ، فربما صيرت الراوي المجروح ثقة أو العكس ، ثم ما يقع في ألفاظ المتون من إفساد المعنى والخروج به عن جادته . يقول الدكتور المليباري :" فالمُصَحَّف نوع من المعلول ، لأن الذي صحفه الراوي لا يكون إلا خطأ، وبذلك أصبح مخالفا للواقع ، أو متفرداً بما لا أصل له، ولا يظهر ذلك إلا من خلال الجمع والمقارنة"([4]) .

---

[1] **قلت : ولست هنا في معرض طرح هذه المسائل طرحا تأصيليا(حسب علم مصطلح الحديث) ، ولكن حسب ما يقتضيه المقام خشية أن يخرج البحث عن الحد المطلوب من عدد الصفحات . ثم إنه ليس مجال البحث ، وذلك لاشتهار وانتشار الكتب التي كتبت في مثلها . فاقتضي التنويه .**

[2] انظر : **توضيح الأفكار** ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

[3] انظر : **الحديث المعلول ، قواعد وضوابط** ، ص ٨٨- ٨٩.

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ص ٨٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ويقع التصحيف في الإسناد تارة وفي المتن تارة أخرى . وسيقوم الباحث بذكر أمثلة من كتب العلماء للتدليل على هذا النوع من العلل .

المطلب الثاني : التصحيف - عند الشيخ الألباني .

والشيخ الألباني كغيره من العلماء كان عنده معرفة تامة بهذا النوع من علوم – علل – الحديث . فلا يمر إسناد أو متن فيه شيء مُصَحّف إلا ويقف عنده ويدلل على صحة أو خطأ ما ورد في الأصل . فأما ما كان في الإسناد :

فيقول في إسناد حديث : " وقع فيه خالد بن حميد الأعرج . و هو تصحيف"([1]) .

وأما ما كان التصحيف فيه في المتن :

قال في حديث : " امسح برأس اليتيم هكذا إلى مقدم رأسه، ومن له أب هكذا إلى مؤخر رأسه" : "لقد تصحف هذا الحديث على الحافظ عبد الحق الإشبيلي، فإنه أورده في " باب التيمم " من كتابه " الحكام " من طريق العقيلي بلفظ : " يمسح المتيمم هكذا.. " **!وهذا من أغرب تصحيف وقفت عليه، لا سيما من مثل هذا الحافظ"([2]).**

قلت : وبعد ذكر هذه الأمثلة مما ورد في كتب الشيخ سيقوم الباحث بمناقشة الشيخ في مسائل من كتبه تعرض فيها للتصحيف بقسميه (المتن والإسناد) ، فرَجّح أشياء ثبتت عنده، ولكن الباحث سيرى : هل كان للشيخ منهج معين في تصحيح التصحيف ؟ وهل أصاب الشيخ في هذا ؟ .

القسم الأول : التصحيف في الإسناد .

الأنموذج الأول : حديث :" يا أبا مُوَيْهِبَة ! إنّي قد أُمِرت أنْ أسْتَغْفِر لأَهل هذا البَقِيع ، فانطَلِق معي . قال : السلام عليكم أهل المَقابِر ، لِيَهنَئ لَكُم ما أصبَحتُم فيه ممّا أصبح الناس فيه ، أَقْبَلَت الفتَن كَقِطَع اللَّيْل المُظلم ، يَتْبَع آخرَها أَوّلها ، الآخرَة شَرّ من الأُولى . يا أبا مُوَيْهِبة ! إنّي قَد أُوتيت مَفَاتيح خَزَائِن الدُّنْيَا والخُلْد فيها ، ثُمّ الجَنّة ، فَخُيِّرْت بَيْن ذَلك ، وبَين لِقاء ربي والجَنّة قال : فقلت : بأبي أنت وأمي ! فَخُذ مَفاتيح خَزائن الدُّنيا والخُلْد فيها، ثمَّ الجَنّة . قال : لا واللهِ يا أبا مويهبة ! لقَد اختَرت لِقَاء رَبِّي والجَنّة " .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٥٨ ، ج ١ ص ٤١٧ ، ج ٢ ص ٢٦٩ ، ج ٥ ص ٣١٣ .

[2] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ١٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال الشيخ الألباني :" **ضعيف** . أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" ، ومن طريقه البخاري في (كنى التاريخ) ، والدارمي ،والحاكم، والبيهقي في "دلائل النبوة" ، وأحمد ،كلهم من طريق ابن إسحاق قال : حدثني عبد الله بن عمر العبلي **عن عبيد بن جبير - مولى الحكم بن أبي العاص - عن عبد الله بن عمرو، عن أبي مويهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوف الليل ، فقال** : ... **فذكره** ، وزاد : ثم استغفر لأهل البقيع ثم انصرف . فبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه الذي قبضه الله فيه . وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، إلا أنه عجب بهذا الإسناد ،فقد حدثناه ... ". ثم ساق إسناده من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثني عبدالله بن ربيعة عن **عبيد بن عبدالحكم** عن عبدالله بن عمرو بن العاص ... نحوه . وسكت عنه الذهبي **، وهو متعقب من وجوه : الأول...**

الثاني: أن عبيد بن جبير ، وقع عنده : (عبيد بن حنين) وكذلك وقع في بعض المصادر المذكورة كالبخاري وغيره ، فتوهم الحاكم أنه : (عبيد بن حنين المدني أبو عبدالله) .. وليس هو ، فإن هذا مولى آل زيد بن الخطاب ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، - هذا الذي أظن - ، فإن كان غير ذلك ، فهو وهم أيضاً ، لأنه وثقه وجعله من رجال مسلم ، وهو غير معروف البتة إلا في هذه الرواية ، وقد اضطربوا فيها على وجوه سأذكر بعضها ، ومن ذلك اختلافهم في ضبط اسم والد (عبيد) هذا ، فقيل : (جبير) - كما تقدم - ، وقيل (حنين) - كما ذكرت قريباً - ، وقيل : (عبدالحكم) - كما مضى آنفاً في رواية يونس بن بكير - عند الحاكم ، وفي نقل الحافظ عنه في "الإصابة" : (أبو الحكم) ، وقال :"كذا فيه ، والصواب : (عبيد مولى أبي الحكم) - كما تقدم - ، قلت : ويؤيده رواية البيهقي من طريق الرياحي المتقدم ، ففيها : (عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص) .

وبعضهم أطلقه ولم يسم أباه ، وإنما نسبه لمولاه أبي الحكم . وكما أشار إلى ذلك الحافظ من قريب ، وهي رواية الدارمي . وقد رجح الحافظ من هذه الأقوال القول الأول ، وذكر أن من قال : (حنين) ، فهو تصحيف ، قال : "وإنما هو : (عبيد بن جبير) بجيم وموحدة ، ونبه على ذلك ابن فتحون" . فإذا عرفت مما تقدم أن الراجح في(عبيد) هذا أنه : (ابن جبير) ، فما حاله في الرواية ؟ الجواب : **أنه غير مشهور.."**[1] .

قلت : لا بد من الاطلاع على تخريج هذا الحديث للوقوف على صحة ما رجحه الشيخ الألباني في أن المقصود بالإسناد هو (عبيد بن جبير) لا (عبيد بن حنين) .

فأما هذا الحديث فقد ذهب الناس فيه إلى ثلاثة أقوال :

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢٤ ص ١٠٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول : من قال عن (عبيد بن حنين) ؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم الضحاك في (الآحاد والمثاني)([1]) ، وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)([2]) ، وفي (الكنى)([3]) ، والطبراني في (المعجم الكبير)([4]) ، وأخرجه الحاكم في (المستدرك)([5]) ؛ **كلهم من طريق محمد بن إسحق عن عبد الله بن عمر العبلي عن عبيد بن حنين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي مويهبة .إلا أن الحاكم قال : عبيد الله بن عمر ، فوهم بذلك .**

الثاني : من قال عن (عبيد بن جبير) :

فقد أخرجه **أحمد** من طريق : الحكم بن فضيل ثنا يعلى بن عطاء عن عبيد بن جبير عن أبي مويهبة به"([6]) . ومن طريق محمد بن إسحاق قال حدثني عبد الله بن عمر العبلي قال حدثني عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة به"([7]).

وأخرجه البخاري فقال : عبيد بن جبير مولى الحكم بن ابى العاص عن عبد الله بن عمرو عن ابى مويهبة ، قاله محمد بن اسحاق عن عبد الله بن عمر العبلى ، وقال هشام بن القاسم عن الحكم بن فضيل : عن يعلى بن عطاء عن عبيد بن جبير عن ابى مويهبة"([8]) .

وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق:يعلى بن عطاء ، عن عبيد بن جبير، عن أبي مويهبة به([9])

وأخرجه ابن الأعرابي من طريق يعلى بن عطاء ، عن عبيد بن جبر،عن أبي مويهبة به"([10])

وسُئل عنه الدارقطني فقال : يرويه عبيد بن جبر ، ويقال : ابن جبير مولى الحكم بن أبي العاص ، واختلف عنه ؛ فرواه يعلى بن عطاء ، عن عبيد بن جبير ، عن أبي مويهبة. قال ذلك الحكم بن فضيل ، عن يعلى بن عطاء.

---

[1] الضحاك ، أحمد بن عمرو بن أبو بكر الشيباني (ت٢٠٦هـ) ، **الآحاد والمثاني** ، تحقيق : د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ، دار الراية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م ، ج ٣ ص ٣٧٦ .

[2] انظر : **التاريخ الكبير** ، ج ٩ ص ٧٤ .

[3] البخاري : محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) ، **الكنى** ، دار الفكر ، بيروت ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ج ١ ص ٧٣ .

[4] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، **مرجع سابق** ، ج ٢٢ ص ٣٤٦ . **قلت** : وأخرجه أيضا من طريق : الحكم بن فضيل عن يعلى بن عطاء عن عبيد بن حنين عن أبي مويهبة به . ج٢٢ ص ٣٤٧ .

[5] انظر : ج ٣ ص ٥٧-٥٨ .

[6] انظر : ، **المسند** ، ج ٣ ص ٤٨٨ .

[7] انظر : **المرجع السابق،** ج ٣ ص ٤٨٩ .

[8] انظر : **التاريخ الكبير** ، ج ٥ ص ٤٤٥.

[9] انظر : **المصنف** ، ج ٢ ص ١٦٠

[10] ابن الأعرابي ، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ، (ت ٣٤٠هـ) ، **المعجم** ، دار ابن الجوزي ، تحقيق عبد المحسن إبراهيم الحسيني، ، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ج ١ ص ٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال سليمان بن خالد ، شيخ واسطي ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبيد ، عن أبي مويهبة. وروى هذا الحديث محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن عمر العبلي ، عن عبيد بن جبير ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن أبي مويهبة ، زاد فيه عبد الله بن عمرو.

والله أعلم بالصواب ، ويشبه أن يكون القول قول ابن إسحاق"([1]) .

الثالث : من أطلق الإسم (عبيد) دو ذكر اسم الأب :

وأخرجه الدارمي في (السنن) من طريق ابن إسحاق حدثني عبد الله بن عمر بن علي بن عدي عن عبيد مولى الحكم بن أبي العاص عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة به"([2]).

قلت : وأطلق اسمه فقال (عبيد) هكذا دون أن يذكر اسم أبيه .فهو على الاحتمال بين أن يكون ابن حنين أو ابن جبير .

وفي هذا المقام لا بد من الاستئناس بأقوال أهل العلل والنقد :

قال الدارقطني : قال علي بن المديني فيما رواه ابنه عنه : قال وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق في حديث عبيد عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة عبيد بن حنين وأخطأ .

قال الشيخ أبو الحسن : وهذا عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص روى حديثه محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عمر العبلي عن عبيد بن جبير **ومن قال في هذا عبيد بن حنين فهو وهم** ([3]) .

قلت : ولكن الحافظ ابن حجر ذكره في (تعجيل المنفعة) في ترجمة (أبي مويهبة) ولم يعقب على وجود تصحيف أو إبدال راوٍ براوٍ!([4]).

قلت : وعلى هذا فالغالب أنهما شخصان متغايران ؛ (عبيد بن حنين) و (عبيد بن جبير) والذي حصل أن الراوي – والأغلب أنه (عبد الله بن عمر العبلى)([5]) – قد خلط بينهما فكان

---

[1] انظر : **الدارقطني ، علل الأحاديث النبوية** ، ج ٧ ص ٣١ .

[2] الدارمي ، **السنن** ، ج ١ ص ٥٠ .

[3] الدارقطني ،أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي(ت٣٨٥هـ) ، **المؤتلف والمختلف** ، دار الغرب الإسلام ، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ج ١ ص ٧٢ .

[4] ابن حجر، **تعجيل المنفعة تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، دار البشائر ، بيروت، تحقيق : د. إكرام الله إمداد الحق ، ط ١ ، ١٩٩٦م ، ج ٢ ص ٥٤٨ .

[5] **قلت : ذكره البخاري في التاريخ الكبير** وقال :" عبد الله بن عمر العبشمى العبلى عن عبيد بن جبير، روى عنه ابن اسحاق". فذكر أنه روى عن عبيد بن جبير **!! وسكت عنه** .انظر : ج ٥ ص ١٤٤ ، وذكره ابن أبي حاتم في (**الجرح والتعديل**) وسكت عنه .انظر : ج ٥ ص ١٠٨، وذكره ابن حبان في(**الثقات**) . انظر : ج ٧ ص ٣٦ . **وقال عنه الشيخ الألباني** مجهول العين ؛ **وأصاب** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرويه مرة (عبيد بن حنين) ومرة يرويه (عبيد بن جبير) ، وَهماً منه . فكان ابن إسحق – صاحب المغازي – يرويه عنه على الوجهين .

بدليل أن الدارقطني قام بتخطئة من قال عبيد بن حنين ، وقال أنه وهم . مع أن البخاري وغيره ممن ذكرت رووه (عبيد بن حنين) دون تعليق بوجود خطأ أو تصحيف وهذا مستغرب !! . وعليه فإن ترجيح الشيخ الألباني بأنه (عبيد بن جبير) له وجه مقبول . وهذا مما يدل على سعة اهتمام الشيخ الألباني بالرواة الذين يحكم عليهم في تحقيقاته وتخريجاته ، وسعة اطلاعه على ما يقع من تصحيفات في بعض أسماء هؤلاء الرواة . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني :حديث "اقرءوا فكلٌ حَسَنٌ ، و سَيَجِىء أَقْوامٌ يُقيمونَه كَما يُقَامُ القَدَح ، يَتَعَجَّلونَه ، ولا يَتَأَجَّلونَه" .

قال الشيخ الألباني : " أخرجه أبو داود([1]) حدثنا وهب بن بقية ، أخبرنا **خالد عن حميد الأعرج** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : " خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و نحن نقرأ القرآن ، و فينا الأعرابي و العجمي ، فقال " فذكره . و أخرجه أحمد([2]) حدثنا خلف بن الوليد حدثنا خالد به . و وقع فيه **خالد بن حميد الأعرج . و هو تصحيف** . قلت : و هذا سند صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين"([3]) .

قلت : وفي هذا الحديث صوب الشيخ رواية الإمام أحمد التي فيها التصحيف (بن) بدلاً من (عن) ، فوقع في الإسناد (خالد بن حميد الأعرج) هكذا . وصوبه الشيخ قائلاً : " خالد عن حميد الأعرج " .

قلت : ويُرَجِّح ما صوبه الشيخ أن هذا الإسناد ذكره البيهقي في (الشعب) بإسناده حدثنا أبو سعيد الحداد حدثنا خالد بن عبد الله عن حميد الأعرج عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبد الله ...وذكر الحديث"([4]) .

ويرجحه – أيضاً - ما رواه ابن بشران في (أماليه) قال : أخبرنا أبو بكر الآجري ، ثنا الحسن بن علويه ، ثنا خلف بن هشام البزار ، ثنا خالد بن عبد الله الواسطي ، عن حميد

---

[1] انظر : أبوداود ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٠٧ .

[2] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٣ ص ٣٩٧ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٥٨ .

[4] انظر : **شعب الإيمان** ، ج ٤ ص ٢٠٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأعرج ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : خـــرج علـــــينا رســـول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقرأ القرآن ، وفينا الأعجمي والأعرابي ..وذكره"([1]) .

قلت : وبهذا يتبن صواب تصحيح الشيخ لهذا التصحيف الذي ورد في مـــسند أحمـــد .والله تعالى أعلم بالصواب .

القسم الثاني : التصحيف في المتن .

قلت : أما التصحيف في المتن فهو كثير في كتب الشيخ وسيقتصر الباحث على أنمـــوذجين يبينان هل كان للشيخ منهجية خاصة في التعامل مع هذه التصحيفات ؟

الأنموذج الأول : حديث :" صَلاةُ المَرأة في بَيْتِها أَفْضَل مِنْ صَلاتِها في حُجْرَتِها ، وصَـــلاتها في مَخْدَعِها([2]) أَفضَل مِن صَلاتِها في بَيتِها ".

قال الشيخ الألباني : " أخرجه أبو داود([3]) حدثنا ابن المثنى أن عمرو بن عاصم حدثهم قـــال: ثنا همام عن قتادة عن مورق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وســـلم قال :..وذكره . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم . وكذا قال النووي([4]) . **والحديث أخرجـــه ابن حزم([5]) من طريق أبي داود ؛ لكنه قال- مكان : " مخدعها ، " مسجدها" ! وهو تصحيف ؛ فقد أخرجه هكذا على الصواب:** الحاكم وعنه البيهقي من طريق أخرى عن عمرو بن عاصم الكلابي... به، وقال : " حديث صحيح على شرط الشيخين "! ووافقه الذهبي!ووهما..."([6]).

وفي هذا الحديث يعترض الشيخ الألباني على ابن حزم في إيراده لمتن الحديث على النحـــو الذي فيه تصحيف : فقال : (مسجدها) مكان (مخدعها) ! فقد خالف ابـــن حـــزم الحـــاكم والبيهقي والنووي في لفظ (مخدعها) فجعله (مسجدها) ، لأن لفظ (مسجدها) يخـــالف النصوص المصرحة بأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد . وفـــي هـــذا الحديث ظهر خطأ ابن حزم بإيراده لإسناد الحديث من طريق أبي داود مما يدل على وجـــود

---

[1] ابن بشران ، أبو القاسم عبد الملك بن محمد،(ت٤٣٠هــ) ، **أمالي ابـــن بـــشران** ، دار الـــوطن للنـــشر بالرياض، سنة ١٤١٨ هـــ ، ضبطه: عادل بن يوسف العزازي ، ج ١ ص ٢٤١ .

[2] **مخدعها** : والخدع : إخفاء الشيء ، وبها سُمِّي المَخْدَع وهو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبيـــر وتضم ميمه وتفتح . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٢ ص ٣٥ .

[3] انظر : أبوداود ، **السنن** ، ج ١ ص ٢٢٣ .

[4] انظر : النووي ، **المجموع شرح المهذب** ، دار الفكر ، ج ٤ ص ١٩٨ .

[5] انظر : ابن حزم ، **المحلى** ، ج ٣ ص ١٣٦-١٣٧ .

[6] انظر : **صحيح أبي داود** ، ج ٣ ص ١٠٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصحيف . ويدل على أنتباه الشيخ الألباني على مثل هذا التصحيف علـــى عنايتـــه بألفـــاظ الحديث النبوي الشريف ، وعلى طول باعه في تتبع تـــصحيفات المحـــدثين والـــرواة . ولا يستغني الشيخ الألباني عن استخدام القرائن المرجحـــة مـــا وُجـــدت . والله تعـــالى أعلـــم بالصواب.

الأنموذج الثاني : حديث " عمرو بن العاص قال : بَعثَ إليَّ النبي صـــلى الله عليـــه وســـلم فأمَرَني أنْ آخُذَ عَلَيَّ ثِيابي وَسِلاحي، ثُمّ آتيه، فَفَعلت، فأَتَيْتُه وهُو يَتوضأ، فَصَعّد إليّ البَـــصَرَ ثُمّ طَأْطَأَ، ثمّ قال : " يا عمرو! إنّي أُريد أَنْ أَبْعَثَك على جَيْش، فَيُغْنمُك الله وأَرْغَب لكَ رَغْبَـــةً منَ المالِ صَالِحَةً". قُلتُ : إنّي لَمْ أُسْلِم رَغْبَةً في المَال، إنّمَا أَسْلَمْتُ رَغْبَةً في الإسْلام فَـــأكون مَعَ رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم. فقال: " يا عمرو! نِعْمَ المَالُ الصَّالِح للْمَرْءِ الصَّالِحِ".

قال الشيخ الألباني في هامش كتاب (الأدب المفرد) :" (**أرغب**) كذا الأصل بالراء ، وكذلك هو في مصادر الحديث من المسانيد وغيرها وهو الصواب ، ووقع في " ســـنة البغـــوي"([1]) : "وأزعب" بالزاء ثم العين المهملة، وبذلك قيده شارح الكتاب " الأدب" اغتـــراراً منـــه بروايـــة البغوي، واعتمدها المعلق عليه! وهي وإن كان لها وجه في اللغة، وعليه جرى أهل الغريـــب كأبي عبيد ، وابن الجوزي، وابن الأثير، لأنهم يفسرون اللفظة التي وقعت لهم، بغض النظـــر عن ثبوت نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي كما هو معروف عند أهل العلم.

أقول: إذا كان الأمر كذلك **فلا وجه لهذه اللفظة من حيث الرواية** ، لأن المصادر المشار إليها على خلافها ، مثل "مصنف ابن أبي شيبة"([2]) ، و"مـــسند أحمـــد"([3]) ، و" أبـــي يعلـــى"([4]) ، و" صحيح ابن حبان"([5]) و" مستدرك الحاكم"([6]) و" شعب الإيمان"([7]) ، و"تاريخ دمشق"([8]).

---

[1] انظر : البغوي ، الحسين بن مسعود،(ت٥١٠هـ) ، **شرح السنة** ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ط ٢ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش ، ج ١٠ ص ٩١ .**قلت : ورواه من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي به .**

[2] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٧ ص ١٨ .

[3] انظر ، أحمد ، المسند ، ج ٤ ص ٢٠٢ .

[4] انظر : أبو يعلى ، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ،(ت٣٠٧هـ) ، **المسند** ، دار المأمون ، دمـــشق ،ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ،تحقيق : حسين سليم أسد ، ج ١٣ ص ٢٦٣ .

[5] انظر : ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٨ ص ٧ .

[6] انظر : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٢ ص ٣ .

[7] انظر : البيهقي ، **شعب الإيمان** ، ج ٤٤٦ .

[8] انظر : ابن عساكر ، **تاريخ دمشق** ، ج ٤٦ ص ١٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن خمسة من الثقات فيهم بعض الحفاظ كلهم قالوا : " أرغب" بالراء، وشذ عنهم **سعيد الجمحي عند البغوي فرواه بالزاي! ومع ذلك ففيه نفسه ضعف من قبل حفظه،** فمن العجب بعد ذلك أن يزعم المعلق على البغوي أن رواية (الراء) التي في " المسند" تصحيف"([1]).

قلت : وفي هذا الحديث يعترض الشيخ الألباني على شارح (كتاب البغوي) وعلى المعلق عليه . في إثباتهم للفظ (أزعب) بدلاً من (أرغب) ، وقد خالف الإثنان في هذا :

أولا : جمع من الثقات ومن بينهم حفاظ – كما ذكر الشيخ الألباني - ، فيقول الشيخ : "خمسة من الثقات فيهم بعض الحفاظ كلهم قالوا : " أرغب" بالراء" .

ثانيا : سياق الحديث نفسه ، ففيه ما يدل على صحة ما رجحه الشيخ (أرغب) ، جاء في الحديث من كلام عمرو بن العاص :" قلت : إني لم أُسلم رغبةً في المال ، إنما أسلمتُ رغبة في الإسلام" . فلفظ (أرغب ...رغبة) يتناسب لغة مع لفظ (رغبة) .

ومما يدل على خطر التصحيف أن اللغويين الذي اعتنوا بتفسير غريب الحديث ، قاموا بالاعتماد على الرواية المصحفة (أزعب) واعتبروها من غريب الحديث !! وهي وإن كان لها وجه ، ولكنها ليست هي المرادة وليست هي اللفظة الصحيحة . قال الشيخ الألباني :

" وهي وإن كان لها وجه في اللغة، وعليه جرى أهل الغريب كأبي عبيد ، وابن الجوزي، وابن الأثير، لأنهم يفسرون اللفظة التي وقعت لهم ، بغض النظر عن ثبوت نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي كما هو معروف عند أهل العلم " .

ثالثا : أن الطريق المروية بلفظ (أزعب) جاءت من طريق سعيد الجمحي([2]) وهو ضعيف ولا تقوى روايته على الوقوف أمام رواية خمسة من الثقات .

وقدعزا الشيخ الألباني هذا الخطأ للشارح والمعلق إلى عدم الانتباه . والله تعالى أعلم بالصواب .

قلت : وخلاصة هذا المبحث تدل على سعة اطلاع واهتمام الشيخ بتصحيفات المحدثين والرواة ، حيث كانت متابعاته لألفاظ الحديث (المتن) ، ولرواة الحديث (السند) قائمة

---

[1] الألباني ، **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري** ، دار الصدّيق ، ط ١، ١٤٢١هـ ، ج١ ص ١٢٧ . وانظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٥ ص ٦٢ .

[2] **قلت : سعيد الجمحي** : قال أبو حاتم :"صالح" ،وقال ابن عدي :" له أحاديث غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة وإنما يهم عندي في الشئ بعد الشئ يرفع موقوفا ويوصل مرسلا لا عن تعمد"، ووثقه ابن معين والعجلي ، **وقال ابن حجر : صدوق له أوهام وأفرط ابن حبان في تضعيفه .انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٤٢ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ١ ص ٤٠١ ، ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج ٣ ص ٤٠١ ، ابن حجر، **التقريب** ، ج ١ ص ٢٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الدليل والترجيح بالقرائن . مما يدل على منهجية علمية سار عليها الشيخ في هذا العلم من علوم الحديث (التصحيف) .

فأما ما وقف عليه من تصحيفات في أسماء الرجال فإنما يدل على تبحره في علـــم الرجـــال ومعرفته التامة بأسمائهم .بدليل وجود التعليقات الكثيرة له علـــى أســـماء الـــرواء الـــذين صُحفت أسماؤهم في كتبه كلها .

وأما ألفاظ الحديث ، فوقوفه على وجود تصحيفات عند الرواة يدل علـــى عنايتـــه بحـــديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبألفاظه . مما يدل على معرفته بأصول الكتب وما صـــح فيها وما لم يصح من الألفاظ .

ثم وقف الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى - على تصحيفات كثيرة وقعت من النساخ أو من دور النشر أو من الطابعين[1].

المبحث الثاني : التعليل بإبدال راوٍ براوٍ عند الشيخ الألباني .

قلت : وهذا النوع من العلل قد يلتبس على المبتدئين في علم الحديث وعلله ، فقـــد يـــدخل عليه (التصحيف) و(المقلوب) و(المضطرب) و(ســـلوك الجادة) وهو في الحـــقـــيقة (إبدال راو براو) . ولا يستطيع التمييز بينهما إلا صاحب علم متخـــصص بعلـــل الحـــديث وأسانيده .

وهذا النوع من العلل قد يقع ممن لم يبلغ في الضعف تلك المنزلة ، و إنما نشأ ضعفه من سوء حفظه ، أو اختلاطه ، أو نحو ذلك مما لا يقدح في دين أو عدالة .

وقد يقع من الضعفاء لأنهم يخالفون من هم أوثق منهم ، والمخالفة هي علة بحد ذاتها ! فتقـــع من الثقة وتقع من الضعيف وغيرهما .

وقد يكون ثقة صدوقاً ، إلا أنه يكون قد أخطأ في حديث بعينه ، في إسناده أو متنه ، عن غير قصد أو عمد ، فيخالف جماعة الثقات أو من هو أوثق وأكثر حفظا منه . فيرد حديث الثقة من هذا الوجه على الخصوص ولا يرد باقي حديثه – كما هو مقرر في علم المصطلح - .

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص(١٧٨ ، ١٩٢ ، ٥٩٠) ، ج ٩ ص ٢١٦ . **إرواء الغليـــل** ، ج ١ ص ٣٠٤ ، ج ٢ ص ٨٩ ، **صحيح أبي داود** ، ج ٥ ص ٢٧٧ . **وغيرها من المواضع الكثيرة** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و الخطأ في رواية هؤلاء يكون بـــ : زيادة أو نقصان ، أو تقديم أو تـــأخير ، **أو إبـــدال راوٍ براوٍ** ، أو كلمة بكلمة ، أو إسنادٍ في إسناد ، أو تصحيف أو تحريـــف ، أو روايـــة بـــالمعنى أفسدت معنى الحديث و غيرت نظامه .

فالذي يهمنا في هذا المبحث هو (إبدال راو براو آخر) ، **وقد عَرّفه ابن دقيق العيد** ، فقال : " هو أن يروي أحد الأئمة المصنفين عن شيخ آخر ، فيروي هذا الحديث بعينه عن غير شـــيخ ذلك الإمام عن ذلك الآخر ، ومثاله : أن يروي البخاري حديثا عن قتيبة عن مالك . فيـــروى الحديث من غير جهة البخاري عن أبي مصعب عن مالك . فيكون أبو مصعب بدلا من قتيبـــة . ومن شرطهم في ذلك أيضاً العلو"([1]).

ثم بين لنا الحافظ ابن حجر سببه وشرطه ، فقال :" وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً "([2]) .

قلت : يقصد أن الراوي قد يبدل راو بآخر عمداً لمن يراد اختبار حفظه امتحاناً من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما كالدارقطني([3]) ، وقال : وشرطه "أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة إليه" .

ثم بين الحافظ لنا حكمه ؛ فقال :" فلو وقع الإبدال عمداً لا لمصلحة بل للإغراب مثلاً فهو من أقسام الموضوع ، ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب أو المعلل"([4]).

قلت : وقرر الزبيدي – في أثناء حديثه عن الحديث المردود - أن الإبدال هـــو نـــوع مـــن المضطرب بشرط عدم وجود المرجح"([5]).

ولكن الظاهر من هذا أن الإبدال نوع مستقل وقد أشار إلى هذا ابن حجر فقـــال :" وقد يقـــع الإبدال عمداً امتحاناً ، **فشرطه أن يقع عمداً وامتحاناً ليس إلا . وبدليل قـــــوله** :" فلو وقـــع الإبدال عمداً لا لمصلحة بل للإغراب مثلا فهو من أقسام الموضوع ، ولو وقع غلطاً فهو مـــن المقلوب أو المعلل" . **وهنا ميز الحافظ بين الإبدال والقلب والمعلل .**

---

[1] انظر ، **الاقتراح في بيان الاصطلاح** ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

[2] انظر : **نزهة النظر** ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٢٨ .

[3] انظر : **النكت على ابن الصلاح** ، ص ٣٧٢- ٣٧٣.

[4] انظر : **المرجع السابق نفسه** .

[5] الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، **لغة الأريب في مصطلح آثـــار الحبيـــب** ، مكتـــب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ج ١ ص ١٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وما دام حديثنا عن (العلل) وميدانها هو حديث الثقات وغيرهم([1]) ، فهم قد يغلطون أو قد يقع منهم السهو ، فيقعون في وَهَم (الإبدال) في صوره المختلفة ، ومنها :

١ - إبدال سند بسند آخر .

٢ - إبدال صحابي بصحابي آخر .

٣ - إبدال راو براو آخر .

وبعد هذا كله لا بد من الوقوف على التعريف اللغوي والاصطلاحي لمعنى الإبدال حتى يستطيع الباحث الوصول إلى المراد منه .

تعريف (الإبدال) لغةً :

(أبدله) : غيّره ، والشيء بغيره ومنه : اتخذه عوضاً عنه ، وخلفا له . و(بادل) الشيء بغيره مبادلة ، وبدالاً : أخذه بدله . و(بدّل الشيء) غيّر صورته . ويقال : (بدّل) الكلام : حرّفه ...والشيء شيئاً آخر : بدّله مكان غيره ..وتبدّل : تغيّر([2]) .

قلت : فالإبدال لغة : تغيير صورة الشيء وتحريفها عن صورتها الأصلية التي وضعت له ، بشيء آخر حل مكانها .

أما تعريف الإبدال اصطلاحاً :

فهو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً في متنه أو إسناده([3]) ؛ سهواً أو وهماً منه([4]) .

وسيقوم الباحث بالتحدث عن هذه العلة (الإبدال) من خلال مطلبين إثنين :

الأول : الإبدال - عند العلماء ، ونماذج عليه .

الثاني : الإبدال - عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليه من كتبه .

---

[1] انظر : حمزة المليباري ، **الحديث المعلول** ، ص ١٠-١١ . ويقول فيه :" العلة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفاً ،...فما أخطأ الراوي الضعيف لا يكون ظاهرا إلا لمن درس روايته ... ، وعليه نقول : فإن ما أخطأ فيه الضعيف معلول ، وداخل في تعريف العلة ، ومن هنا كان نقاد الحديث يذكرون في كتب العلل أحاديث الضعفاء التي أخطؤوا في روايتها سنداً أو متناً " . **قلت : وفي صنيع الشيخ الألباني في كتبه وتحقيقاته ما يدل عل صحة ما ذهب إليه المليباري .**

[2] انظر : **المعجم الوسيط** ، ج ١ ص ٤٤ ، **ومختار الصحاح** ، ص ١٨.

[3] **قلت : وهو في الإسناد أكثر . وقد يكون في كليهما معاً .**

[4] **قلت** : وقد عرّف العلماء الحديث المقلوب بأنه : الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً . انظر : تعليق الدكتور نور الدين عتر على (الحديث المقلوب) في كتاب (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٠١ – الهامش - .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول : الإبدال عند العلماء .

مما سبق بيانه فإن موضوع الإبدال – عند العلماء – كان متداخلاً نوعاً ما في أنــواع أخــرى من العلل ، مما يسبب صعوبة في إيجاد مثال مستقل عندهم .

ولكن قد وقف الباحث على أنه إذا حصل تغيير في اسم أحد الرواة كــ (مرة بن كعب) ونقــل على أنه (كعب بن مرة) فقد اعتبروه مقلوباً([1]) ، ولكنه في نفس الوقت هو إبدال راوٍ بــآخر ، وذلك لأن (كعباً) ليس هو (مرة) حتماً . ومن هنا يستطيع الباحث وطالب العلم الوقوف علــى حقيقة الأمر. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد يروي الثقة عن (أيمن بن نابل) ، وهو فــي الحقيقة (أيمن بن ثابت) . وهذا ليس قلباً أو اضطراباً أو تصحيفاً حتماً ، وإنما هو وهــم ؛ لأن الراويين (ابن نابل) (وابن ثابت) لهما ترجمتان مستقلتان في كتب الرجال ، وســيأتي مزيــد بيان لهذا .

المطلب الثاني : الإبدال – عند الشيخ الألباني .

أما الإبدال عند الشيخ ، فقد ذكر نماذج كثيرة منه ، فكان يصرح به بلفظ (فلان بدل فلان)، وتارة أخرى يذكره فيما أخطأ به الرواة وهما أو سهوا ؛ فيقول : (وأخطأ فيــه فــلان ....) وتارة أخرى يقول : (وفيه فلان وقد خولف في إسناده) ، وسيقوم الباحث بذكر نماذج على ذلك من كتبه ، تحتوي على الأقسام الثلاثة المذكورة آنفا .

القسم الأول : إبدال راوٍ براوٍ في الإسناد .

الأنموذج الأول : حديث : "مَنْ فَرَّ مِنْ اثنين ؛ فقد فَرّ ، ومَنْ فَرّ مِن ثلاثة ؛ فلم يَفِرّ " .

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف** . أخرجه الطبراني([2]) عن معمر بن سهل ثنا عامر بن مــدرك ثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليــه وسلم قال : ... فذكره . وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ؛ غير **عامر بن مــدرك ، لــم يوثقه غير ابن حبان ، وقال: "ربما أخطأ"** .

---

[1] انظر : الذهبي ، **الموقظة** ، ص ١٢ . **قلت** : **وقال الذهبي فيه** : " المقلوب : هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن ذلك ، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده ، أو : أن ينقلب عليه اسم راو مثل (مرة ابن كعب) بــ (كعب بن مرة) ، و (سعد بن سنان) بــ (سنان بن سعد) . فمن فعل ذلك خطأ فقريب..." .

[2] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١١ ص ٩٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت(الألباني) : وهذا الحديث مما أخطأ فيه ؛ فرفعه مخالفاً في ذلك الثقات الذين أوقفوه :
أولا : قال ابن أبي شيبة([1]) حدثنا وكيع قال ثنا حسن بن صالح عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن ابن عباس قال : ... فذكره موقوفاً عليه ، وسنده صحيح على شرط مسلم .
ثانياً:قال سعيد بن منصور([2]) نا سفيان وإسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي نجيح عن عطاء. به وأخرجه (الطحاوي والبيهقي)([3]) من طريقين آخرين عن سفيان بن عيينة وحده . وإسناده صحيح على شرط الشيخين .
إذا عرفت هذا ، فقول الهيثمي في حديث الترجمة :" رواه الطبراني ورجاله ثقات "([4])!
فهو مردود من ناحيتين :
الأولى : أن عامر بن مدرك لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد ذكر : أنه ربما أخطأ .
والأخرى : مخالفته للثقات الذين أوقفوه ، ومخالفته لوكيع بخاصة في إسناده ؛ فإنه جعل : (شيخ الحسن بن صالح) - وهو : ابن حي - : (ابن أبي ذئب عن عطاء) .
وذاك جعله : (ابن أبي نجيح) عن مجاهد!!
وأما معمر بن سهل : فقال ابن حبان : "شيخ متقن يغرب "([5]).
قلت : في هذل الحديث ذكر الشيخ الألباني بأن الراوي (عامر بن مدرك) قد أخطأ في إسناد هذا الحديث وخالف وكيع بن الجراح . وذلك :
بأن عامر بن مدرك قام برواية هذا الحديث عن الحسن بن صالح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ... فذكره .
وأما وكيع فقد رواه على الصواب عن الحسن بن صالح عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً .
ثم زاد الشيخ الألباني قوله (وسنده صحيح على شرط مسلم) لتأييد ما ذهب إليه من مخالفة عامر لوكيع .
قلت : وإنما يدل هذا من الشيخ على اطلاعه عل طرق الحديث المختلفة ، ومقابلته بعضها لبعض لمعرفة أخطاء الرواء .
فالحديث له طرق صحيحة ذكرها الشيخ الألباني وهي :

---

[1] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ١٢ ص ٥٣٧ .
[2] انظر : سعيد بن منصور ،(ت٢٢٧هـ) ، **السنن** ، ج ٦ ص ٨٤ .
[3] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ١٤ ص ٣٢٦ ، الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ٢ ص ٦٤ .
[4] انظر : الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر ،(ت٨٠٧هـ) ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، دار الفكر، بيروت ، ١٤١٢ هـ ، ج ٥ ص ٥٩١ .
[5] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٢٤ ص ٤٠٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عند :(ابن أبي شيبة ، **و**سعيد بن منصور والطحاوي والبيهقي).

قلت :وطريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس ، أخرجــه الــشافعي فــي (مسنده)[1] .

ومن هذه الطرق الصحيحة يظهر لنا أن عامر بن مدرك[2] **قد أخطأ في هــذا الإســناد فــي موضعين منه :**

الأول : **أبدل شيخ (الحسن بن صالح) في هذا الإسناد وجعله (ابن أبي نجيح) بدلاً من (ابــن أبي ذئب) .**

الثاني : **أبدل شيخ (ابن أبي ذئب) وجعله (مجاهداً) بدلاً من (عطاء) .**

قلت : **فأصاب الشيخ الألباني في وضع الحديث من طريق عامر بن مدرك فــي (السلــسلة الضعيفة) . والله تعالى أعلم بالصواب .**

الأنموذج الثاني : حديث " أيَّما رَجُل ظَلَمَ شِبراً مِنَ الأَرْض كَلَّفَه اللهُ عزّ وجَــلّ أن يَحفِــره حتى يَبلُغ آخر سَبْع أَرَضِين ، ثم يُطَوَّقَه إلى يوم القيامة حتى يُقْضى بين الناس " .

قال الشيخ الألباني : " أخرجه (ابن حبان وأحمد)[3] عن زائدة عن الربيع بن عبد الله عن أيمن ابن نابل - قال ابن حبان : ابن ثابت – عن يعلى بن مرة قال : سمعت النبي صلى الله عليــه وسلم يقول : فذكره .

قلت(الألباني) : و هذا سند جيد ، رجاله ثقات معروفون غير أيمن ، فإن كان هو ابن نابــل كما في " المسند " فإنه مشهور وثقه جماعة و روى له البخاري متابعة . **و إن كان هــو ابــن ثابت كما في ابن حبان فقال أبو داود : لا بأس به ، و ذكره ابن حبان في " الثقات " .**

و يرجح هذا عندي شيئان :

الأول : أن ابن أبي حاتم قد قال في ترجمته :" روى عن ابن عباس و يعلى بن مرة ، و عنــه أبو يعفور عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس و الربيع بن عبد الله " . ثم ترجم لأيمن بن نابل و

---

[1] الشافعي ، محمد بن إدريس (ت ١٥٠هــ) ، **المسند** ، بترتيب محمد عابد السندي (ت ١٢٥٧هــ) ، كتاب الجهاد ، ص ١٥٠٤ .

[2] **قلت** : قال أبوحاتم :"شيخ" ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر :" لين الحديث" . **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٣٢٦ ، ابن حبان ، **الثقات** ، ج ٨ ص ٥٠١ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٦٩ .**ابن حجر** ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٢٨٨ .

[3] انظر : ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ١١ ص ٥٦٧ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٤ ص ١٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذكر أنه روى عن قدامة بن عبد الله الكلابي و طاووس و غيره من التابعين . فلم يذكر هــو و لا غيره أنه روى عن يعلى بن مرة ، و لا ذكر في الرواة عنه الربيع بن عبد الله .

الثاني : أن رواية أبي يعفور عنه في " المسند " ، لكنه وقع فيه " أبو يعقوب " و هو تصحيف ، و كذلك تصحف في نسختين من " الجرح و التعديل " .

و قد يعكر على هذا الترجيح ، أن الطبراني أخرجه من طريق أخرى عن إسماعيل بــن أبــي خالد عن الشعبي عن أيمن بن نابل عن يعلى بن مرة به نحوه ، **فهذا يرجح أنه ابــن نابــل** . **لكني أظن أنه محرف أيضاً عن " ابن ثابت** " ، فإن الشعبي إنما ذكروه في الرواة عن هــذا لا عن ابن نابل . و الله أعلم"([1]) .

قلت : وفي هذا الحديث ذهب الشيخ إلى ترجيح تصويب اسم الراوي (أيمن) بأنه في هــذا الإسناد إنما هو (ابن ثابت) وليس (ابن نابل) .

وللوقوف على حقيقة ما رجحه الشيخ لا بد من تتبع إسناد هذا الحديث عند الأئمة لمعرفــة الصواب في المسألة ؟

فأما رواية (**أيمن بن نابل**) فقد أخرجها أحمد وابن حبان من طريق زائدة عن الربيــع بــن عبد الله عن أيمن بن نابل - قال ابن حبان : ابن ثابت – عن يعلى بن مرة ...وذكره .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الإسناد دون تعليق عليه ودون بيان ،فقال :" وعن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، عن حسين بن علي ، عن زائدة ، عن الربيع بن عبد الله، عن **أيمن بــن نابل** ، عن يعلى بن مرة به"([2]).

وأخرجه الخرائطي من طريق حسين بن علي الجعفي ، عن زائدة ، عن الربيع بن عبــد الله ، عن **أيمن بن نابل** ، عن يعلى بن مرة..وذكره([3]).

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٢٣٩ .

[2] انظر :**ابن حجر** ، **إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي** ،دار ابن كثيــر ، بيــروت ، ج ٥ ص ٤٦٥ . **قلت** : **وهو** في (**مسند أحمد**) ، ج ٤ ص ١٧٣. وانظر : عبد بن حميد ، أبو محمد ، (ت ٢٤٩هــ) ، **المنتخب من مسند عبد بن حميد** ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هــ - ١٩٨٨ م ، تحقيق : صبحي البدري السامرائي ، ج ١ ص ١٥٥ .

[3] الخرائطي ، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد ،(ت ٣٢٧ هــ) ، **مساوئ الأخلاق وطرائــق مكروههــا** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هــ - ١٩٩٣م ، تحقيق مصطفى عطا ، ج ١ ص ١٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما رواية (أيمن بن ثابت) ؛ فقد أخرجها الطبراني من طريق الشعبي عن **أيمن بن ثابت** عن يعلى بن مرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم...وذكره([1]) .

وأثبته الهيثمي في (موارد الظمآن) أيمن بن ثابت ، فذكره من طريق زائدة عن الربيع بن عبد الله عن **أيمن بن ثابت** عن يعلى بن مرة"([2]).

وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال : "أيمن بن ثابت ، أبو ثابت ، مولى بنى ثعلبة يروى عن ابن عباس ويعلى بن مرة روى عنه أبو يعفور عبد الرحمن بن عبيد الكوفى والربيع بن عبد الله . حدثنا أبو يعلى قال ثنا أبو بكر بن أبى شيبة قال ثنا يحيى بن زكريا عن أبى يعفور عن أيمن قال سمعت يعلى بن مرة ..وذكره"([3]).

وذكره ابن حجر فقال :" أيمن بن ثابت ،أبو ثابت الكوفي مولى بني ثعلبة. روى عن ابن عباس في العصير ،وعن يعلى بن مرة الثقفي وأم رجاء الاشجعية . وعنه الشعبي وأبو يعفور عبدالرحمن بن عبيد بن نسطاس السلمي "([4]) .

قلت : ويؤيد ما ذهب إليه الشيخ الألباني من أن الصواب هو (أيمن بن ثابت) ما يلي :

رواه على الصواب(أيمن بن ثابت) يحيى بن معين في سؤالات الدوري له ، فقال :"سمعت يحيى يقول حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو الرقى عن السبيعي عن أيمن بن ثابت عن يعلى في قصة من اقتطع أرضاً ، قال يحيى : والسبيعى إسماعيل بن أبى خالد. قال يحيى : وقد كان شيخ قد قدم درب الحدث يقال له ابن زرارة فحدثنا عن عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن أيمن أبى ثابت . فقال يحيى : أخطأ ، إنما هو إسماعيل السبيعي فغلط الشيخ فقال عن الشعبي"([5]) .

---

[1] انظر ، الطبراني، **المعجم الصغير**، المكتب الإسلامي ، دار عمار ، بيروت ، **ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م** ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج ، ج ٢ ص ٢١٧ . **قلت : وهذا يخالف ما ذكره الشيخ الألباني ، فلعل المحقق أثبته على الصواب (ابن ثابت)** .

[2] الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧هـ) ، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** ، دار الكتب العلمية ، **بيروت** ، تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة ، ص ٢٨٣ .

[3] انظر : ابن حبان ، **الثقات** ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٨ .

[4] انظر : **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ٤٤٣ .

[5] ابن معين ، يحيى أبو زكريا، (ت ٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين - رواية الدوري** ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، ج ٣ ص ٣٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وميز بينهما ابن أبي حاتم ، فقال : "**أيمن أبو ثابت** عوفي مولى بنى ثعلبة روى عن ابن عباس ويعلى بن مرة روى عنه أبو يعفور عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس والربيع بن عبد الله سمعت أبي يقول ذلك،..،**أيمن بن نابل أبو عمران** روى عن قدامة بن عبد الله الكلابي وعطاء وطاووس روى عنه الثوري ووكيع وعيسى بن يونس ومكى بن ابراهيم وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم سمعت أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرحمن قال قرئ على العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين : قال ايمن بن نابل ، ثقة وكان لا يفصح، فيه لكنة. سمعت ابى يقول: ايمن بن نابل شيخ"(١) .

وقال الحافظ ابن حجر:" الربيع بن عبد الله عن ايمن بن نابل عن يعلى بن مرة بحديث في غصب الأرض روى عنه زائدة بن قدامة ذكره ابن حبان في الثقات لكنه قال يروي عن ايمن ابن ثابت فأصاب ثم جوز انه الربيع بن خطاف وهو بعيد"(٢) .

وميز بينهما الذهبي أيضاً في (الميزان) ، فقال :" **أيمن بن ثابت** : قال ابن حبان في تاريخه: حدثنا أبو يعلى حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن زكريا عن أبى يعقوب عن أيمن بن ثابت سمع يعلى بن مرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر. **أيمن بن نابل** : من صغار التابعين ، حبشي من سودان مكة له عن قدامة بن عبدالله ، وعن مجاهد ، وسعيد بن جبير، وطاووس"(٣).

قلت : وقد علق ابن حجر على كلام الذهبي السابق، فقال :"**أيمن بن ثابت** أبو ثابت الكوفي لم يذكر فيه كلام وقد روى له أبو داود . **ايمن بن نابل أبو عمران المكي تابعي صغير**"(٤).

وصوب الحافظ أبي المحاسن الحسيني هذا الغلط ، وقال في ترجمة الربيع بن عبد الله :

" الربيع بن عبد الله عن أيمن بن نابل عن يعلى بن مرة بحديث في غضب الله وعنه زائدة ابن قدامة كذا وقع في هذه الرواية والصواب الربيع عن أيمن بن ثابت وهو أبو ثابت ، وقال ابن حبان في الثقات : الربيع بن عبد الله يروي عن أيمن بن ثابت روى عنه زائدة بن قدامة ..."(٥).

---

[1] انظر : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٢ ص ٣١٩ .

[2] انظر : **تعجيل المنفعة** ، ج ١ ص ٥٢٣ .

[3] انظر : **ميزان الاعتدال** ، ج ١ ص ٢٨٣ .

[4] انظر : **لسان الميزان** ، ج ٧ ص ١٨١ . **قلت** : **وميز بينهما الذهبي أيضا** . انظر : الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٢٥٩ .

[5] الحسيني ، أبو المحاسن محمد بن علي بن حمزة (ت ٧٦٥هـ) ، **الاكمال في ذكر من له رواية في مسند الامام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال** ، منشورات جامعة الدراسات الاسلامية كراتشي ، باكستان ، حققه ووثقه الدكتور عبدالمعاطى أمين قلعجى ، ص ١٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وبعد هذه الجولة بين أقوال العلماء ثبت للباحث أنهما شخصان مختلفان . ومدار الغلط في هذا الحديث قد يكون من جهة (الربيع بن عبد الله) فلم يوثقه إلا ابن حبان ولم يرو عنه سوى زائدة بن قدامة . فهو مجهول . وليس له ترجمة في كتب الرجال([1]) .

ولا غرو أن الشيخ الألباني قد قال :" ثم ترجم لأيمن بن نابل و ذكر أنه روى عن قدامة بن عبد الله الكلابي و طاووس و غيره من التابعين . فلم يذكر هو و لا غيره أنه روى عن يعلى ابن مرة ، **و لا ذكر في الرواة عنه الربيع بن عبد الله**" .

قلت : وهذا مما يدل على جهالة الربيع . وإن قيل أن الشعبي تابع الربيع في إسناده ؟ قلنا له إنما الشعبي ذُكر فيمن يروي عن أيمن بن ثابت لا أيمن بن نابل . فمتابعته لا تساوي شيئاً – في هذه الحال - . وإن اعتُرِض بمتابعة أبي يعفور (عبدالرحمن بن عبيد) فهو ثقة ، وهو مذكور فيمن روى - أيضاً - عن أيمن بن ثابت .

وعليه فإن ما ذهب إليه الشيخ الألباني من إثبات أن الإسناد المراد هو (أيمن بن ثابت) ، كما ذكر ابن حبان وغيره . هو الصواب . وكل هذا الإشكال إنما يدل - وعلى فرض أن الربيع بن عبد الله ثقة – على أنه أبدل راوياً بآخر([2]) **. والله تعالى أعلم بالصواب .**

---

[1] **قلت : سوى ما في كتاب (تعجيل المنفعة)لابن حجر ، وكتاب (الثقات) لابن حبان . وكتاب (الإكمال) للحسيني . ولم يذكروه بتعديل أو تجريح ؟! وقد أشرت إليها سابقاً .**

[2] **قلت** : **وانظر أمثلة أخرى على هذا النوع** : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ١٠٢ ، ج ١ ص ١٣٨ ، ج ١ ص ٢٨٨ ، ج ٤ ص ٣٨٥ ، ج ٤ ص ٤١٨ ، ج ٦ ص ٢٠٨ ، **إرواء الغليل** ، ج ٤ ص ٢١٨ ، ج ٤ ص ٤٠٨ ، **السلسلة الضعيفة** ج ٣ ص ١٥٦ ، ج ٤ ص ٣٢٦ ، ج ٨ ص ١٦٧، ج ٥ ص ٢٠٦. وغيرها كثير جداً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثاني : إبدال صحابي بصحابي آخر .

قد يقع الراوي في نوع آخر من العلل وهي (إبدال صحابي بصحابي آخر) على وجه السهو والخطأ .

وقد وقف الشيخ الألباني في أثناء تخريجاته وتحقيقاته على مثل هذه العلة . وسيقوم الباحث بذكر نماذج عليها من كتب الشيخ .

الأنموذج الأول : **حديث** :" **صَنَعْتُ هَذَا (يَعْنِي الجَمْعُ بَيْنَ الصَّلاتَيْن) لِكَي لا تُحْرَجَ أُمَّتِي**".

قال الشيخ الألباني : "**ضعيف** . رواه الطبراني([1]) عن عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن عبد الرحمن بن ثروان عن زاذان عن عبد الله بن مسعود قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأولى والعصر، وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : فذكره. قال الطبراني : " لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله ".

قلت (الألباني) : وهو ضعيف عند الجمهور مثل (ابن معين وأبي داود والنسائي والدارقطني وغيرهم) . ولذلك قال الذهبي في " الضعفاء " : " ضعفوه ". وقال الحافظ في " التقريب " : " صدوق رمي بالرفض ، وكان أيضا يخطىء ".

والحديث قال الهيثمي([2]) : " رواه الطبراني وفيه عبد الله بن عبد القدوس ؛ ضعفه ابن معين والنسائي ، ووثقه ابن حبان ، وقال البخاري : " صدوق ، إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء ".

قلت (الألباني) : وقد روى هذا عن الأعمش وهو ثقة ".

وأما قول الشوكاني([3]): " وقال أبو حاتم : لا بأس به ".غريب ، لم أر من ذكره غيره ، ولا أورده ابن أبي حاتم في كتابه ،لا عن أبيه ولا عن غيره .

---

[1] انظر : الطبراني ، **المعجم الأوسط** ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، تحقيق : طارق عوض الله ، ج ٤ ص ٢٥٢ .

[2] انظر : الهيثمي ، **مجمع الزوائد** ، ج ٢ ص ٣٦٧ .

[3] الشوكاني ، **نيل الأوطار** ، ج ٣ ص ٢٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والصحيح في هذا الباب حديث ابن عباس رضي الله عنه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء ، بالمدينة من غير خوف، ولا مطر، قيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يحرج أمته ". أخرجه مسلم[1] والأربعة إلا ابن ماجه ،**فالحديث إذن: حديث ابن عباس ، و أخطأ فيه عبدالله بن عبد القدوس ، من وجهين :**

الأول : أنه جعله من مسند ابن مسعود ، وهو عن ابن عباس .

والآخر : أنه رفع التعليل بنفي الحرج وهو موقوف"[2] .

قلت : ومدار هذا الوهم والخطأ هو (عبدالله بن عبد القدوس) ، فقد ترجم له الشيخ مما يفيد بأنه ضعيف عنده – وهو كذلك[3] - وعليه فقد بين أنه أخطأ في إسناد هذا الحديث بأن أبدل صحابيه بصحابي آخر . وقد أصاب الشيخ في تعليله للإسناد بـ (عبدالله بن عبد القدوس) الذي أبدل الصحابي بآخر . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : مسلم ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ١٥٢ .

[2] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٣٥٨ . وانظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٣٣٦ . **قلت** : وقد ذكر الشيخ الألباني هذا الحديث (بنفس المتن) في السلسلتين (الضعيفة والصحيحة) ، ففي الأول ضعفه بعبد الله بن عبد القدوس ، وفي الصحيحة صححه بالشواهد ! فقال : " و هذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير عبد الله بن عبد القدوس ذكره ابن حبان في " الثقات " و حكى الحافظ عنه أنه قال : " ربما أغرب " ... ، فلا تطمئن النفس للاحتجاج بحديثه ، إلا إذا وافق الثقات ، و هذا الحديث من هذا القبيل ، فإن له شاهداً من حديث ابن عباس في صحيح مسلم و غيره ، فالحديث صحيح بلا ريب ، و لكن هل رواه ابن مسعود ؟ فهو موضع نظر لما عرفت من حال ابن عبد القدوس " .

[3] **قلت** : قال ابن معين :" رافضي ليس بشئ " ، وقال البخاري:" هو في الاصل صدوق ، إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف" ، وقال أبو داود:" ضعيف الحديث كان يرمى بالرفض" ، وقال النسائي وغيره:" ليس بثقة" ، وقال الدارقطني:" ضعيف" ، وقال أبو معمر: "حدثنا عبدالله بن عبد القدوس، وكان خشبياً". **انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ١٠٤ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٥٧٠ ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٤٥٧ .ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٢٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : حديث :" إذا دَخَل أَحَدُكم المَسْجِد فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْن قَبْلَ أَنْ يَجْلِس " وفي لفظ : " فلا يجلس حتى يركع ركعتين ثم ليقعد بعد إن شاء أو ليذهب لحاجته" .

قال الشيخ الألباني : " **الحديث من رواية أبي قتادة الأنصاري** ؛ أخرجه مالك([1]) ومن طريقه (البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي)([2])؛ وقال : "حسن صحيح" ، كلهم من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقي عنه .

وتابعه عن عامر : عبد الله بن سعيد عند البخاري([3]) واللفظ الثاني له، **وأبوعميس عتبة بن عبد الله** عند (أبي داود وأحمد)([4]) ؛ والزيادة له عند الأول منهما بإسناد صحيح على شرطهما ، وفليح بن سليمان عند الدارمي([5]) ،وعثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان عند(الطحاوي وأحمد)([6]) ، ويحيى بن سعيد الأنصاري عند الطبراني([7]) باللفظ الثاني **أيضا كلهم قالوا : عن عامر بن عبد الله عن عمرو بن سليم عن أبي قتادة .**

وخالفهم سهيل بن أبي صالح([8]) فقال : عن عامر بن عبدالله عن عمرو بن سليم الزرقي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به . أخرجه (الطحاوي والخطيب)([9]) .

---

[1] انظر : مالك ، **الموطأ – برواية محمد بن الحسن** ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

[2] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج ١ ص ١٧٠ ،مسلم ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ١٥٥ ، أبو داود ، **السنن** ، ج ١ ص ١٧٦ ، الترمذي ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٢٩ ، النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٢٢٦ .

[3] انظر : **البخاري** ، ج ١ ص ٣٩١ .

[4] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٣١١ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ١ ص ١٧٦ .

[5] انظر : الدارمي ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٧٦ .

[6] انظر : الطحاوي ، **شرح مشكل الآثار** ، ج ١ ص ٣٧٠ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٣٠٥ .

[7] انظر : الطبراني ، **المعجم الصغير** ، ج ١ ص ٢٣٥ .

[8] **قلت** : سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني ...قال أبو حاتم :" يكتب حديثه ولا يحتج به" ، وذكر البخاري في تاريخه قال:" كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسى كثيراً من الحديث" . وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيى قال:" لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه " ، وذكر العقيلى عن يحيى أنه قال:" هو صويلح وفيه لين " ، وقال الحاكم في باب من عيب على مسلم اخراج حديثه:" سهيل أحد أركان الحديث ، ثم قيل في حديثه بالعراق أنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره" ، وقال أبو الفتح الأزدي :"صدوق ،إلا أنه أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه " .**انظر ترجمته** : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٤ ص ٢٤٧ ،ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٤ ص ٢٣٢ . **قلت** : **ومن أجل ذلك قال الحافظ في (التقريب)** :" **صدوق تغير حفظه بأخرة** ". انظر : ج ١ ص ٢٥٩ .

[9] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ١ ص ٣٧١ ، الخطيب الغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج ٣ ص ٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال الخطيب: "**وهو وهمٌ ؛ خالف سهيل الناس في روايته ، والصواب : عن أبـي قتـادة**"، وذكر نحوه الترمذي وحكاه عن ابن المديني"([1]) .

قلت : وفي هذا الإسناد حصل إبدال (صحابي بصحابي آخر) وهو جابر بن عبد الله بدلاً مـن أبي قتادة ، حيث حدّد الخطيب البغدادي أن الوهم فيه كان من سهيل بن أبي صالح ، وتبعه عليه الشيخ الألباني وارتضاه علة للإسناد . وأصاب الشيخ في ذلك لحال سـهيل بـن أبـي صالح . والله تعالى أعلم بالصواب([2]) .

القسم الثالث : إبدال إسنادٍ بإسنادٍ آخر([3]) .

وهذا النوع قد يُشْكِل على النَّاظِر من أول وهلة – عند قراءته ، لأنه قد يتبادر إلى ذهنه مـا يسمى بـ (سلوك الجادة) ، ولكنَّ الناقد البصير المتفحص يستطيع الوقوف على الفـروق بينهما . وسيترك الـباحث الحـديث عـن (سلوك الجادة)([4]) إلى المبـحث القـادم – إن شاء الله تعالى – خشية التكرار والإطالة .

و هذا النوع (إبدال إسناد بإسناد) ، يشترك مع (سلوك الجادة) بأنهما (وهم أوغلط) وقع من الراوي . ولكن قد يختلفان في أن سياق إسناد (سلوك الجادة) هو سياق محفوظ يُعدل به إلى آخر مشهور يسبق إليه اللسان ، وسياق (الإبدال) قد لا يكون كذلك ! والحكم فـي هذا للقرائن الموجودة التي تحيط بكل منهما .

---

[1] انظر :الألباني ، **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب** ، ص ٦١٤ .

[2] **قلت** : **وهناك أمثلة كثيرة على هذه العلة (إبدال صحابي بصحابي) ومنها ؛ انظر** : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٢٤٠، ج ٦ ص ٣٨ ، ج ٧ ص ٢٦ ، ج ١٢ ص ١٩، ج ٦ ص ٧٧. **صـحيح أبـي داود** ، ج ٢ ص ٣٦٥ ، **السلسلة الضعيفة** ، ج ٥ ص ١٦٣. **وغيرها كثير** .

[3] **ويقصد الباحث بقوله** (إبدال إسناد بآخر) أي الإسناد كله من أوله حتى آخره(ثلاثة فمـا فـوق حتـى الصحابي) ، وليس جزء منه بجزء آخر منه(راو أو اثنين) . قال الحافظ ابن حجر : " وحقيقته إبـدال مـن يعرف برواية غيره فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر حتى الإسناد كله" . **انظر** : **النكـت** ، **ص ٣٧١** . **قلـت** : **وهذا فرق آخر بين (سلوك الجادة) و (إبدال إسناد بآخر) . فتأمل ! .**

[4] **قلت** : **وقد عرفه الدكتور ياسر الشمالي بقوله** :" هو العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور ، سهل الحفظ ، يسبق اللسان إليه ، ويشترك السندان في راوٍ أو أكثر" . انظر : الشمالي ، ياسـر ، **سـلوك الجادة وأثره في علل الحديث** ، **وهو بحث محكم قدم لمجلة المنارة في جامعة آل- البيت** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم إن سياق إسناد (سلوك الجادة) يشترك فيه السندان في راوٍ أو أكثر . ولكن (الإبدال) لا وجود فيه للاشتراك فقد يكون مغايراً بالكلية .

وسيقوم الباحث بالحديث عن هذا النوع من العلل من خلال أمرين اثنين :

الأول : إبدال إسناد بإسناد عند العلماء ، ونماذج من كتبهم .

الثاني : إبدال إسناد بإسناد – عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليه من كتبه .

الأول : إبدال إسناد بإسناد عند العلماء ، ونماذج عليه من كتبهم .

وقد تطرق العلماء لذكر هذا النوع من (الإبدال) في مَعْرِض حديثهم عن (المقلوب) ، وقد ذكر الباحث أن (الإبدال) نوع من القلب ولكنه مستقل تماماً عنه ، كما ظهر للباحث([1]).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر مثاله في حديث أخرجه ابن أبي حاتم من طريق مصعب بن المقدام عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره بيمينه"([2]) .

قال أبو حاتم وأبو زرعة : هذا خطأ، إنما هو الثوري عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والوهم من مصعب بن المقدام"([3]) .**وهذا الإسناد قد تغير كله ، ووهم فيه مصعب بن المقدام**([4]) . **فقام بإبدال الإسناد كما هو ظاهر .**

ومثال آخر : الحديث الذي رواه جرير بن حازم([5]) ، عن ثابت البُناني ، عن أنس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :"إذا أُقيمت الصَّلاة فلا تَقومُوا حتى تَرَوْنِي"([6]) .

---

[1] **انظر : ص ١٩٥ من هذا البحث .**

[2] **قلت** : وأخرجه بهذا الإسناد أيضاً : ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ٢٨٢ . وانظر : ابن أبي حاتم ، **علل الحديث** ، ج ١ ص ٢١٥.

[3] انظر : **النكت** ، ص ٣٧٤ . وانظر : ابن حبان ، **المرجع السابق نفسه** ، وانظر : ابن أبي حاتم ، **علل الحديث** ، ج ١ ص ٢١٥.

[4] **قلت** : مصعب بن المقدام : الخثعمي مولاهم أبو عبد الله الكوفي ،(ت٢٠٣هـ) ، **صدوق له أوهام** . انظر: ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٣٣ .

[5] **قلت : قال الحافظ ابن حجر** :" جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي أبو النضر البصري والد وهب **ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه** ، مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يُحدِّث في حال اختلاطه" . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٣٨ .

[6] **قلت : وأخرجه بهذا الإسناد** : الترمذي ، **السنن** ، ج ٢ ص ٣٩٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذا الحديث أبدل إسناده جرير بن حازم ، وإنما هو مشهور ليحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله ابن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هكذا رواه الجمع ، عن يحيى ابن أبي كثير[1] .

وهذا النوع من الخطأ والوهم يقع أحياناً بسبب التحديث من الحفظ – كما حصل مـــع جريـــر في هذا الإسناد - فيشتبه على الراوي إسناد حديث بإسناد حديث آخر ، وأحيانا بسبب انتقال نظر الراوي ، حيث يروي من كتابه ، فينتقل نظره من إسناد إلى إسناد بعده لحديث آخر في الكتاب .

وعلق الدكتور المليباري على هذا الحديث فقال : "وروى هذا الحديث بلفظه الإمام البخـــاري ومسلم وغيرهما من طرق تدور كلها على يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عـــن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولعل الباحث المستعجل يذهب إلى صحة الحـــديث مـــن الطريقين جميعاً ، حيث إن الإسناد الأول ظاهر سليم ، ورجاله كلهـــم ثقـــات ، وأنـــه روايـــة مستقلة لا صلة لها بالرواية الثانية في ظاهرها . **والواقع أن جرير بن حازم أخطأ** "[2] .

قلت : فالذي بين لنا وقوع هذا الخطأ من جرير هو حماد بن زيد . قال الـــدارقطني :"وقـــال حماد بن زيد حين بلغه عن جرير بن حازم : وإنما سمعه من حجاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه في مجلس ثابت البناني ، فتوهم أنه سمعه من ثابت ، ويشبه أن يكون القول قول حماد بن زيد"[3].

الثاني : إبدال إسنادٍ بإسنادٍ – عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليه من كتبه .

قلت : قد رأينا صنيع العلماء في علة (إبدال إسناد بآخر) ، وبينـــوا ممـــن صـــدر الخطـــأ والوهم ، وذلك لدرايتهم بأحاديث الرواة ، ومقابلتها ببعض . مما يدل على حرصـــهم ودقـــة منهجهم في التعامل مع أحاديث الرواة .

والشيخ الألباني – كسلفه من العلماء - كانت له يد في هذا المضمار من العلـــل ، وســـيقوم الباحث بإيراد ما يراه مناسبا من الأمثلة المبثوثة في كتب الشيخ والتي تتحدث عن مثل هذه العلة .

---

[1] انظر : **مقدمة ابن الصلاح** ، ص ٦٠ .**قلت :وأخرجه بهذا الإسناد : البخاري ، الصحيح ، ج ١ ص ٢٢٨**

[2] انظر : **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد** ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٣م ، ص ١٤٨ -١٤٩ .

[3] انظر : **علل الأحاديث النبوية** ، ج ١٢ ص ٢٢ . وانظر : **العلل ومعرفة الرجال** ، ج ٢ ص ٨٣ . وانظر: **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٧٨٦-٧٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول : حديث :" إذا وقَعَتِ الفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ ، فإِنْ كانَ جامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَها ، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلا تَقْرَبُوه " .

قال الشيخ الألباني : " **شاذ** . أخرجه (أحمد وأبو داود وابن حبان والبيهقي)([1]) **من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة** قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره . وفي رواية لأحمد عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

قلت(الألباني) : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، وليس كذلك ، لأن معمراً - وإن كان ثقة - فقد خولف في إسناده ومتنه .

أما الإسناد فرواه جماعة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن ؟ فقال : انزعوها وما حولها فاطرحوه " .

أخرجه مالك([2]) عن ابن شهاب به . ومن طريقه أخرجه (البخاري والنسائي والبيهقي وأحمد) كلهم من طرق عن مالك به . **وتابعه سفيان بن عيينة قال** : حدثنا الزهري به . أخرجه (الحميدي)([3]) في " مسنده " قال : حدثنا سفيان به . ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري والبيهقي([4]) . وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي والدارمي من طرق أخرى عن سفيان به . **وتابعهما الأوزاعي عن الزهري به** .أخرجه أحمد([5]): حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا الأوزاعي ، وتابعهم معمر أيضاً في رواية عنه ، فقال النسائي([6]) : أخبرنا خشيش بن أصرم قال حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه أن معمراً ذكره عن الزهري به . وأخرجه أبو داود([7]) حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق به . **قلت : وهذا إسناد صحيح إلى معمر بذلك . ولا يشك من كان عنده علم ومعرفة بعلل الحديث ، أن رواية معمر هذه أصح من روايته الأولى لموافقتها لرواية مالك ومن تابعه ممن ذكرنا وغيرهم ، ممن لم**

---

[1] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٢ ص ٢٦٥ ، أبوداود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤٢٩ ، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ٢٣٧ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٩ ص ٣٥٣ .

[2] انظر : مالك ، **الموطأ – برواية محمد** ، ج ٣ ص ٤٩٢ .

[3] انظر : الحميدي ، أبو بكر عبدالله بن الزبير ،(ت٢١٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، **المسند** ، ج ١ ص ١٤٩ .

[4] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج ٥ ص ٢١٠٥ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٩ ص ٣٥٣ .

[5] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٦ ص ٣٣٠ .

[6] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٨٨ .

[7] انظر : أبو داود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نذكر ، وأن روايته تلك شاذة لمخالفتها لرواياتهم . وقد أشار إلى ذلك الحميدي في روايته عن سفيان ، فقال : " فقيل لسفيان ، فإن معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ؟ قال سفيان : ما سمعت الزهري يحدثه إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد سمعته منه مراراً " .

قلت(الألباني) : كأنه يشير إلى تخطئة معمر في ذلك ، وهو الذي يطمئن القلب إليه ، وجزم به الإمام البخاري والترمذي كما يأتي . هذا ما يتعلق بالمخالفة في الإسناد ...

....وهذا هو الصواب لما سبق بيانه عند الكلام على إسناده الذي وافق فيه رواية الجماعة ، وكأنه لذلك قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث معلقاً : " وهو حديث غير محفوظ ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : وحديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيه أنه سئل عنه ؟ فقال : إذا كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فلا تقربوه . هذا خطأ أخطأ فيه معمر ، والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة " . يعني باللفظ الآخر المطلق .

وقد أشار البخاري في " صحيحه " إلى أنه المحفوظ ، بأن روى عقبه بإسناده الصحيح عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن ، وهو جامد أوغير جامد ، الفأرة أوغيرها ؟ قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن ، فأمر بما قرب منها فطرح ، ثم أكل ، عن حديث عبيد الله بن عبد الله " ..."([1]).

قلت : في هذا الحديث ذكر الشيخ أن معمراً أخطأ في إسناد هذا الحديث على النحو الآتي :

- أن أبا داود وابن حبان والبيهقي وأحمد رووه **من طريق : معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة ...** وفي رواية لأحمد عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

ثم قال الشيخ :" وهذا إسناد ظاهره الصحة ، وليس كذلك ، لأن معمراً - وإن كان ثقة - فقد خولف في إسناده :

فرواه جماعة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها : " أن رسول الله..." :

وأخرجه مالك وتابعه سفيان بن عيينة قال : حدثنا الزهري به ، **وتابعهما الأوزاعي عن الزهري به . وتابعهم معمر أيضاً في رواية عنه** ، فقال النسائي : أخبرنا خشيش بن أصرم قال حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه أن معمراً ذكره عن الزهري به.

وهذا إسناد صحيح إلى معمر بذلك .

---

[1] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٤ ص ٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم قال الشيخ : " ولا يشك من كان عنده علم ومعرفة بعلل الحديث ، أن رواية معمر هذه أصح من روايته الأولى لموافقتها لرواية مالك ومن تابعه ممن ذكرنا وغيرهم ، ممن لم نذكر ، وأن روايته تلك شاذة لمخالفتها لرواياتهم" .

ثم ذكر الشيخ أن البخاري قد ذكر علة هذا الإسناد فقال : "هذا خطأ أخطأ فيه معمر ، والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة " ثم قال : "**وهو الذي يطمئن القلب إليه** ".

قلت : ومن خلال هذا التحليل لرواية معمر عن الزهري وجد الشيخ – كما هو حال الأئمة من قبله – أن معمراً أخطأ فيها وخالف رواية الجماعة . وإنما يدل هذا على سعة اطلاع الشيخ الألباني لطرق الحديث واستيعابه لها ، ودقته في تتبع أقوال الأئمة والموازنة بينها باستخدام قرائن الترجيح ، ومنها في هذا الحديث : " رواية الأكثر ، ووجود متابعات قوية ، أقوال أئمة النقد والتعليل" . والله تعالى أعلم بالصواب .

الأنموذج الثاني : حديث جابر قال :" خَطَبَنا رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال : واعْلَموا أَنَّ الله قَد افْتَرَضَ عَليكُم الجُمعة في يَوْمِي هذا فِي شَهْرِي هَذا فِي عَامِي هَذا فَمَن تَرَكَها في حَيَاتي أَو بَعْدي وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِر استِخْفَافَاً بِها أَوْ جُحُوداً بِها فَلا جَمَع الله لَهُ شَمْلَه وَلا بَارَك الله في أَمْرِه " .

قال الشيخ الألباني : " **ضعيف** . وهو قطعة من حديث جابر ، ونصه بتمامه : " يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا ،وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا ،وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة ،في السر والعلانية، ترزقوا وتنصروا وتجبروا ، واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة ؛في مقامي هذا ،في يومي هذا ،في شهري هذا، من عامي هذا ،إلى يوم القيامة ،فمن تركها في حياتي، أو بعدي ،وله إمام عادل ،أو جائر، استخفافاً بها ،أو جحوداً لها، فلا جمع الله له جمعه ،ولا بارك له في أمره ،ألا :ولا صلاة له، ولا زكاة له، ولا حج له، ولا صوم له، ولابر له، حتى يتوب ،فمن تاب؛ تاب الله عليه. ألا لا تؤم امرأة رجلاً، ولا يؤم أعرابي مهاجراً، ولا يؤم فاجراً مؤمناً، إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه " . أخرجه (ابن ماجه وابن عدي والبيهقي)([1]) عن الوليد بن بكير أبي جناب :

---

[1] انظر : ابن ماجه ، **السنن** ، ج ١ ص ٣٤٣ ، ابن عدي ، **الكامل في الضعفاء** ، ج ٤ ص ١٨١ ،البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ١٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حدثني عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : فذكره .

قلت(الألباني) : وهذا إسناد واه جدا وفيه ثلاث علل :

الأولى : **ضعف علي بن زيد** وهو ابن جدعان . **الثانية :** **العدوي هذا قال الحافظ : " متروك** رماه وكيع بالوضع " وبه أعله البيهقي فقال عقب الحديث : " هو منكر الحديث لا يتابع في حديثه قاله محمد بن اسماعيل البخاري " . وقال الحافظ ابن حجر : " وهو واهي الحديث وأخرجه البزار من وجه آخر وفيه علي بن زيد بن جدعان، قال الدارقطني : إن الطريقين كلاهما غير ثابت . وقال ابن عبد البر : هذا الحديث واهي الإسناد "([1]) . **الثالثة :** **أبو جناب هذا قال في (التقريب) : " لين الحديث "([2]) . قلت وقد خولف في إسناده وهي: العلة الرابعة : فقال الحسن بن حماد الكوفي : ثنا عبد الله بن محمد العدوي : قال : سمعت عمر ابن عبد العزيز يقول على المنبر : حدثنا عبادة بن عبد الله عن طلحة بن عبيد الله قال :سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:** فذكره . وأخرجه الحاكم([3]) عن الحسن بن حماد به . قلت : والحسن هذا ثقة ،فروايته أولى بالتقديم من رواية مخالفه أبي جناب.."([4]) .

قلت : وتحرير قول الشيخ الألباني في هذا الحديث على النحو التالي :

- **روي هذا الحديث من طريق : الوليد بن بكير (أبي جناب) قال** حدثني عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال **خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ..وذكر الحديث بتمامه .**

فقال الشيخ الألباني : في هذا الإسناد أربع علل وهي :

الأولى : ضعف علي بن زيد بن جدعان .

الثانية : عبد الله بن محمد العدوي([5]) : متروك ، ومنكر الحديث ولا يتابع على حديثه .

---

[1] انظر : ابن حجر ، **التلخيص الحبير** ، ج ٢ ص ١٣٣.

[2] انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٨١ .

[3] انظر : الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ١٠٠ .

[4] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٣ ص ٥٠ .

[5] **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٥ ص ١٩٠ . **وقال** :" **منكر الحديث**" ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ١٥٦ . وقال أبو حاتم :" **منكر الحديث، شيخ مجهول**" ، ابن حبان ، **المجروحين** ، ج ٢ ص ٩ . وقال :" **منكر الحديث جدا على قلة روايته، لا يشبه حديثه حديث الاثبات، ولا روايته رواية الثقات لا يحل الاحتجاج بخبره** " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثالثة : الوليد بن بكير (أبو جناب)([1]) : لين الحديث ، وقد خولف في إسناده وهي العلة الرابعة : قال الحسن بن حماد الكوفي ثنا عبد الله بن محمد العدوي قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول على المنبر حدثنا عبادة بن عبد الله عن طلحة بن عبيد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ...وذكره .

قلت : هذه هي علل الحديث ، والذي يهمنا فيها علة (إبدال إسناد بإسناد) : فقد خولف الوليد بن بكير في إسناده كله كما هو ظاهر.

وقال الشيخ الألباني : والحسن بن حماد([2])(الذي خالف الوليد) ثقة ، وروايته أولى بالتقديم من رواية الوليد بن بكير .

قلت : ولكن ما زال الإسناد معلولاً بعبد الله بن محمد العدوي ! فهو الذي أبدل الإسناد وغيّره . وقد أصاب الشيخ الألباني بإعلاله به . والله تعالى أعلم بالصواب([3]) .

قلت : وفي خلاصة هذا المبحث (العلل الناشئة عن الإبدال) تبين للباحث أن الشيخ الألباني كان يُعِلّ أحاديث (الثقات وغيرهم) التي وهموا فيها أو خالفوا (غيرهم) فيها بالقرائن المرجحة . فقد أعلّ حديث الثقة وحديث الضعيف وحديث شديد الضعف بل والمتروك . وهم الذين وقعوا في علة الإبدال . وهذا مما يدل على دقة الشيخ وتحريه لأحاديث الرواة ، وسيره على منهج النقاد في النقد والتعليل .ا.هـ .

---

[1] **انظر ترجمته** :الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٤ ص ٣٣٦ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١١ ص ١١٦ ، **ولسان الميزان** ، ج ٧ ص ٤٢٥ ، وقال :" قال أبو حاتم شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني متروك الحديث " ، وقال الذهبي :" ما رأيت من وثقه غير ابن حبان " .

[2] **انظر ترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ٩ ، ابن حجر ،**تهذيب التهذيب** ، ج ٢ ص ٢٣٧ ، **التقريب** ، ج ١ ص ١٦٠ .

[3] **قلت** : ولهذا النوع من العلل (إبدال سند بآخر) أمثلة كثيرة ؛ انظر : **صحيح أبي داود** ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٢٠٠ ، ج ٦ ص ٢٢٣ . وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث : التعليل بــ (سلوك الجادة) – عند الشيخ الألباني .

قلت : و (سلوك الجادة) : " نوع مشهور من الأخطاء (العلل) التـــي يقـــع فيهـــا الـــرواة ، ويتعامل معه النقاد على أنه قرينة قوية تعينهم على اكتشاف الخطأ والترجيح ومن ثم معرفة الطريق الراجحة التي يستدل بها على صحة الحديث أو ضـــعفه ، وهـــو مـــصطلح علمـــي يستعمله نقاد الحديث ...والتعليل بسلوك الجادة يكثر في كتب العلل ، وغالبا دون التـــصريح بذلك ، إنما يعلم ذلك ضمنا لمن يمارس هذا العلم ويتأمل في صنيع النقاد ..."([1]) .

وقد أشار إلى هذا النوع من العلل ، الإمام الحاكم أبي عبد الله فقال – في معرض حديثه عن أجناس العلل – فقال :" أن تكون طريقه معروفة ، يروي أحد رجالها حديثاً مـــن غيـــر تلـــك الطريق **فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم** ؛ كـــحديث المـــنذر بـــن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ... الحديث" .و**لهذا الحديث علة صحيحة ،والمنذر بن عبد الله أخـــذ طـــريق الـــمـــجرة (الجادة)** ،حدثنا أبو جعفـــر... ثنا عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله ابن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي أنه إذا كان...وذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في صحيح مسلم"([2]).

قلت : وفي بداية هذا المبحث ، لا بد من الإشارة أن الباحث سيتناول هذا المبحث من خـــلال مطلبين :

الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي لـــ(سلوك الجادة) ، ونماذج عليها من كتب العلماء.

الثاني : (سلوك الجادة) عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليها من كتبه .

---

[1] انظر : الدكتور ياسر ، **سلوك الجادة وأثره في علل الحديث** ، **مرجع سابق** ، ص ٢.

[2] انظر : **معرفة علوم الحديث** ، ص ١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول : تعريف (سلوك الجادة) لغةً واصطلاحاً . ونماذج عليها من كتب العلماء :

الجادة في اللغة هي : الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ، وهي وسط الطريق[1] ؛ وقال الراغب : (جدد بيض) : جمع جُدَّة ، أي طريق ظاهرة ، من قولهم : طريق مجدود ، أي : مسلوك مقطوع ، ومنه جادة الطريق[2] .

قلت : **فمعنى (سلك الجادة)[3] هو أنه سار على ما هو ظاهر ومسلوك في العادة ومشتهر.**

أما (سلوك الجادة) في الاصطلاح :

قال الدكتور الشمالي :" هو العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور سهل الحفظ يسبق اللسان إليه ، ويشترك السندان في راو أو أكثر"[4] .

قلت : **وهذا ما عناه الحافظ ابن رجب حينما قال** :"فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور ، والحفاظ يخالفون ، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه ، **لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً ، فيسلكه من لا يحفظ** "[5] .

فبعض الرواة يكون معروفاً بالرواية عن شيخ معين ، أو معروفاً بالرواية بإسناد معين كروايته عن أبيه عن جده ، أو مالك عن نافع – مثلاً - ، فتكون أغلب أحاديثه بهذا الإسناد الذي اشتهر به ، ولكنه قد يحدث بحديث بغير الإسناد ، فيأتي بعض الرواة - من تلامذته أو

---

[1] انظر : **المعجم الوسيط** ، ج ١ ص ١١٠.

[2] انظر : **مفردات ألفاظ القرآن** ، ص ١٨٨ .

[3] **قلت** : **وقد ذكر الدكتور ياسر الشمالي صيغا يستخدمها النقاد للتعبير عن سلوك الجادة ومنها** : " أخذ طريق المجرة ، سلك الطريق السهل ، لزم الطريق ، سلك الطريق المشهور ، سلك المحجة السهلة ، هذا الطريق أسهل عليه " . وذكر أيضاً أسباب وقوع الرواة في سلوك الجادة ، وذكر مظاهر سلوك الجادة .وليس المقام في هذا البحث لتفصيلها ، فلتنظر في مصادرها . وانظر : بحثه السابق (سلوك الجادة) ص ٥-٨ . **قلت : وهناك ألفاظ أخرى لم يذكرها الدكتور، منها : (أخذ المجرة) و (اتبع المجرة) ونحو ذلك .**

[4] انظر : **بحث (سلوك الجادة)** ، ص ٥ . **قلت** : **ثم بين الدكتور معنى** (العدول عن السياق المحفوظ) فقال : "هو خطأ الراوي في ذكر السند حيث يستبدل السياق المحفوظ الذي دلت القرائن على صحته بسياق أخر يكثر استعماله والرواية به ، وهو يدل على وهم الثقة أو سوء حفظ الراوي" . **ثم بين الدكتور معنى** (ويشترك السندان في راو أو أكثر) **فقال** : " لأن سلوك الجادة لا يكون إلا إذا كان في السند راوٍ مكثر له إسناد مشهور أو شيخ مشهور مثل مالك عن نافع ، فإذا كانت الرواية المحفوظة من طريق مالك عن الزهري ، وقال أحد الرواة حدثنا مالك عن نافع .. يكون قد سلك الجادة ، وهنا نلحظ أن السندين اشترك بهما الراوي المشهور وهو مالك ، وبخلاف ذلك ، لا يكون سلوكاً ولوكان خطأ ، ويفهم مما تقدم أن سلوك الجادة يعدّ شذوذاً من الثقة أو من سيء الحفظ " . **انظر المرجع السابق ، ص ٥** .

[5] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٨٤١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ممن دونهم - ، فَيَهِم ويقلب هذا الحديث([1]) ، فيرويه بذلك الإسناد الشهير؛ فيقال له : لزم الجادة فوهم ، أو سلك الجادة فوهم .ولذلك كان المعروف عند المحققين من العلماء أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين ، فأقربهما أن يكون خطأً ؛ هو الجاري على الجادة ، أي الجاري على الغالب.

قلت : وقد ذكر العلماء هذه المسألة ونبهوا عليها ، وعملوا بمقتضاها([2]) . فالعلماء كانوا على علم واطلاع على هذا النوع من العلل ، فيعلون الأحاديث به ، ويرجحون رواية على أخرى بقرينة أن أحد الرواة سلك الجادة المعروفة بخلاف الآخر فإنه لم يسلك الجادة ، فيرجحون رواية من لم يسلك الجادة على رواية من سلكها ، ويرون أن (سلوك الجادة) شذوذ وضعف يقدح في شرط صحة الحديث. ولهذا يرجِّح العلماء ما كان خارجاً عن الجادَّة ؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي؛ يقول السخاويّ :" فسلوك غيرِ الجادة دالٌّ على مزيد التحفُّظ ؛ كما أشار إليه اَلنسائيُّ"([3]) ، وقال الحافظ ابن حجر: "الذي يجري على طريقة أهل الحديث: أنَّ روايةَ عبدالعزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَك الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دلَّ على مزيدِ حفظه"([4]) .

المطلب الثاني : (سلوك الجادة) عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليها من كتبه .

وهذا النوع من العلل قد أحاط به الشيخ الألباني كغيره ممن تقدموه من العلماء ، فقد أعل أحاديث به([5]) . ومن خلال الأمثلة المشار إليها وجدت بأن الشيخ الألباني كان يعرف مصطلح (سلوك الجادة) ويمارسه ويطبقه كغيره من العلماء ، وهذا على عكس ما أشاعه البعض من أن كتب الشيخ تكاد تخلو من مسائل (سلوك الجادة) !! وسيشرع الباحث بذكر نماذج من كتب الشيخ تدل على ممارسته لهذا النوع من العلل (سلوك الجادة).

---

[1] **قلت : كنت قد أشرت إلى التداخل بين هذه الأنواع من العلل ، وأقصد : القلب ، وسلوك الجادة ، الإبدال، انظر : ص : ٢٩٧ من هذا البحث .**

[2] انظر : **شرح علل الترمذي** ، ج ٢ ص ٦٩٣ ،ابن أبي حاتم ، **علل الحديث** ، ج ٢ ص ٤-٥ ، ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج ٤ ص ٣٠٧ . **فتح الباري** ، كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، ج ٣ ص ٣٤٤. السخاوي ، **فتح المغيث** ، ج ١ ص ٣٠٤ ، المعلمي اليماني ، عبد الرحمن بن يحيى ، (ت ١٣٨٦هـ) ، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ، حققه وعلق عليه : الشيخ الألباني ، ط ٢ ، ١٣٨٦هـ ، دمشق ، ج٣ ص ٨٣ .

[3] انظر : السخاوي ، **فتح المغيث** ، **مرجع سابق** ، ج ١ ص ١٩٠ .

[4] انظر : ابن حجر ، **فتح الباري** ، كتاب الزكاة ، باب :إثم مانع الزكاة ، ج ٣ ص ٣٤٤ .

[5] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٦ ص ٣٤٢ ، ج ١٤ ص ١٣ . ج ١٤ ص ١٧ ، ج ١٦ ص ٢٧ ، ج ٣١ ص ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الأول : كما في (صحيح سنن أبي داود) حديث " عمرو بن سلمة قال: كُنّا بِحَاضِـر، يَمُرّ بِنَا النّاس إذا أَتَوا النَّبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا إذا رَجَعوا مَرّوا بِنَا، فَأَخْبَرونـا أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا، وكنت غُلاماً حَافِظاً، فَحَفِظْت مِن ذلـك قُرْآنـاً كثيراً، فانْطَلَق أَبي وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نَفَرٍ مِـن قَوْمِـه، فَعَلَّمَهـم الصَّلاة، وقال : يَؤُمُّكُم أَقْرَؤُكُم . فكنت أَقْرَأَهُم لِمَا كُنْت أَحْفَظ، فَقَدّمُوني، فكُنت أَؤُمّهم وَعَلَـيَّ بُرْدَة صَغيرة صَفْرَاء، فَكُنتُ إذا سَجَدتُ تَكَشَّفَتْ عَنِّي.فَقَالَت امرأةٌ مِـنَ النِّـساء: وَارُوا عَنَّـا عَوْرَة قَارِئكم! فاشْتَرَوا لي قَمِيصاً عُمَانياً، فَما فَرِحْت بشيءٍ بَعد الاسْلام فَرَحِي بـه، فَكُنـت أؤُمّهم وأنا ابنُ سَبْع أوثَمَان سِنين ".

قال الشيخ الألباني : إسناده صحيح على شرط مسلم. وأخرجه البخاري في "صحيحه "([1]).

وإسناده :قال أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد أنا أيوب عن عمرو بن سلمة.

قلت (الألباني) : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ؛ وحماد : هو ابن سلمة ، وقد رواه عن أيوب حماد بن زيد أيضاً، والحديث أخرجه ابن حزم من طريق أبي داود . وأخرجه ابن منده والطبراني من طريق حماد بن سلمة ؛ وما في روايتهما ما يدل على أنه وفد مع أبيه أيـضاً؛ كما في "الفتح ". وأخرجه البخاري حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا حماد بن زيد عن أيوب... نحوه. وأخرجه (الدارقطني والبيهقي)([2]) من طرق أخرى عن سـليمان بـن حـرب... بـه. وأخرجه النسائي([3]) من طريق سفيان عن أيوب قال: حدثني عمرو بن سلمة الجرمـي... بـه مختصراً، وفيه: وأنا ابن ثمان سنين... بدون شك. وأخرجه أيضاً([4]) من طريق سـليمان بـن حرب... بإسناده مختصراً. **وفي رواية عن (عمرو بن سلمة) بهذا الحديث ؛ قـال : فكنـت أؤمهم في بردة موصلة فيها فتق ؛ فكنت إذا سجدت خرجت استي!** وإسناده صـحيح علـى شرط الشيخين ؛ **قال أبو داود حدثنا النفيلي : ثنا زهير: ثنا عاصم الأحول عن عمـرو بـن سلمة... بهذا الحديث** ؛ وزهير: هو ابن معاوية بـن حـديج الجعفـي . والحـديث أخرجـه البيهقي([5]) من طريق يزيد بن هارون: أنبا عاصم...به، ولفظه قال :" لما رجع قومي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قالوا : إنه قال لنا : " ليؤمكم أكثركم قراءة للقرآن ". قـال :" فدعوني فعلموني الركوع والسجود ؛ فكنت أصلي بهم وأنا غلام ؛ وعلي بردة مفتوقة ؛ فكانوا يقولون لأبي : ألا تغطي عنا است ابنك؟!" .

---

[1] انظر : البخاري ، **الصحيح** ، ج ٤ ص ١٥٦٤ .

[2] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٢ ص ٩٧ .الدارقطني ، **السنن** ، ج ٢ ص ٤٢ .

[3] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ١ ص ٢٨٢ .

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٥٠٠ .

[5] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي أخرى عن عمرو بن سلمة عن أبيه : أنهم وفدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما أرادوا أن ينصرفوا قالوا : يا رسول الله ! من يؤمنا ؟ قال : " أكثركم جمعا للقرآن- أو أخذا للقرآن- ". فلم يكن أحد من القوم جمع ما جمعت ، فقدموني وأنا غلام وعلي شملة لي . قال : فما شهدت مجمعا من جرم إلا كنت إمامهم ، وكنت أصلي على جنائزهم إلى يومي هذا.

قلت (الألباني) : إسناده صحيح ؛ **غير أن قوله : (عن أبيه) شاذ ! وإسناده : ثنا قتيبة ثنا وكيع عن مسعر بن حبيب الجرمي: ثنا عمرو بن سلمة عن أبيه . وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيحين " ؛ غير مسعر بن حبيب الجرمي ، وهو ثقة أيضاً اتفاقاً ، لكن قوله : عن أبيه شاذ ؛ لم يوافقه عليه أحد ممن رواه عن عمرو، كما تقدم . على أنه قد رواه عنه غير وكيع على الجادة ، وهو:**

ما قاله أبو داود: " ورواه يزيد بن هارون عن مسعر بن حبيب عن عمرو بن سلمة قال: لما وفد قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ... لم يقل : عن أبيه ".

قلت (الألباني) : **وهذا هو الصحيح** ، وكذلك وصله البيهقي عن يزيد . وصله البيهقي[1] من طريق العباس بن محمد الدوري ثنا يزيد بن هارون...به ؛ بلفظ: ثنا عمرو بن سلمة : أن أباه ونفراً من قومه وفدوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم الناس ليتعلموا القرآن ، فلما قضوا حاجتهم قالوا : من يصلي بنا- أو لنا-... الحديث نحو الرواية المتقدمة . وإسناده صحيح ، رجالهم ثقات . وقد رواه من طريق الحاكم ؛ ولم أجده الآن في "مستدركه "[2] .

قلت : أخرج أبو داود هذا الحديث من طريق :

- موسى بن إسماعيل[3] ثنا حماد[4] أنا أيوب[5] عن عمرو بن سلمة[6] .

---

[1] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٢٢٥ .

[2] انظر : **صحيح سنن أبي داود** ، كتاب الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ؟ ج ٣ ص ١٣٦ . **قلت** : وهو في **(مستدرك الحاكم)** من طريق سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد ثنا أيوب ثنا أبو قلابة عن عمرو بن سلمة...الحديث. . انظر : **المستدرك** ، ج ٣ ص ٤٩ .

[3] قال الحافظ ابن حجر :" موسى بن إسماعيل المِنْقَري أبو سلمة التَبُوْذَكي ،مشهور بكنيته وباسمه **ثقة ثبت** من صغار التاسعة ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه ..." . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٤٩ .

[4] قال الحافظ ابن حجر : حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة **ثقه عابد** أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين . انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ١٧٨ .

[5] قال الحافظ ابن حجر :"أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري **ثقة ثبت حجة** من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون" . انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ١١٧.

[6] قال الحافظ :" عمرو بن سلمة بن قيس الجرمي أبو بريد **صحابي صغير**" انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص٤٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- النفيلي(١) ثنا زهير(٢) ثنا عاصم الأحول(٣) عن عمرو بن سلمة .

- قتيبة(٤) ثنا وكيع(٥) عن مسعر بن حبيب الجرمي(٦) ثنا عمرو بن سلمة عن أبيه .

- يزيد بن هارون(٧) عن مسعر بن حبيب عن عمرو بن سلمة . ولم يقل: عن أبيه ".

-فقال الشيخ الألباني أن مسعر بن حبيب - وهو ثقة اتفاقاً - قد شذ فيه فقال : عن أبيه ! ولم يوافقه عليه أحد ممن رواه عن عمرو بن سلمة .

إلا أنه روي عنه من غير طريق وكيع على الجادة ، أي (من غير زيادة لفظ (أبيه))من طريق يزيد بن هارون عن مسعر بن حبيب الجرمي عن عمرو بن سلمة .

ثم قال الشيخ الألباني : "وهذا هو الصحيح" .ويقصد الشيخ الألباني أن زيادة لفظ (أبيه) هي زيادة غير صحيحة بل شاذة . وشذ بها مسعر بن حبيب . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] قال الحافظ ابن حجر : "عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل ، بنون وفاء مصغر أبو جعفر النفيلي الحراني ، **ثقة حافظ** من كبار العاشرة مات سنة أربع وثلاثين " . انظر : ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٢١.

[2] قال الحافظ : " زهير بن معاوية بن حديج ، أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة **ثقة ثبت** إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة من السابعة مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين وكان مولده سنة مائة" . انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢١٨.

[3] قال الحافظ :" عاصم بن سليمان الأحول أبو عبدالرحمن البصري ، **ثقة** من الرابعة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية مات بعد سنة أربعين " . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٢٨٥.

[4] قال الحافظ : " قتيبة بن سعيد بن جميل ،بفتح الجيم ابن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه يحيى وقيل علي **ثقة ثبت** من العاشرة مات سنة أربعين عن تسعين سنة " .انظر: **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٤٥٤ .

[5] قال الحافظ : "وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفيان الكوفي **ثقة حافظ عابد** من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة" . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٥٨١.

[6] قال الحافظ : "مسعر بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح المهملة ابن حبيب الجرمي أبو الحارث البصري **ثقة** من السادسة" . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٥٢٨ .

[7] قال الحافظ : " يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي **ثقة متقن عابد** من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين" . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٢ ص ٦٠٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : كما في (صحيح سنن أبي داود) حديث :" يُصْبِح عَلى كُلّ سُلَامى مِن ابـنِ آدَمَ صَدَقة : تَسْليمهُ عَلَى مَنْ لَقِيَ صَدَقَة ، وَأَمْرُهُ بِالمَعْرُوفِ صَدَقة ، ونَهْيُه عَنِ المُنْكَرِ صَدَقَة ، وإِمَاطَتُهُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدقة ، وبُضْعَةُ(١) أَهْلِه صَدقة ، ويُجْزِئ مِنْ ذَلِك كُلِّه رَكْعَتان مِنَ الضُّحَى ". "زاد في رواية : قالوا : يا رسول الله ! أَحَدُنا يَقْضِي شَهْوَتَه ؛ وتكونُ لَه صَدَقَة ؟! قال : " أَرَأيتَ لَو وَضَعَها فِي غَيْرِ حِلِّها ؛ أَلَمْ يَكُنْ يَأْثَم ؟! ".

قال الشيخ الألباني:" إسناده صحيح على شرط مسلم . وقد أخرجه مسلم وأبو عوانة في "صحيحيهما" نحوه .

وإسناده : حدثنا أحمد بن منيع عن عباد بن عباد(٢) (ح) وثنا مسدد : ثنا حماد بن زيد(٣) - المعنى- عن واصل عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي ذر .

قال أبو داود : " وحديث عباد أتم ، ولم يذكر مسدد الأمر والنهي .

قلت (الألباني) : وهذا إسناد صحيح ، وهو من الطريق الأولى رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير واصل- وهو مولى أبي عيينة- ؛ فهو من رجال مسلم ، فهو على شرطه. وهو من الطريق الأخرى رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير واصل كما عرفت ،وغير مسدد؛ فهو من رجال البخاري . والحديث أخرجه أحمد(٤) من طريق هشام عن واصل... به ؛ إلا أنه قال : أيقضي الرجل شهوته وتكون له صدقة ؟! قال : " نعم ، أرأيت لو جعل تلك الشهوة فيما حرم الله عليه ؛ ألم يكن عليه وزر؟! ". قلنا : بلى . قال : " فإنه إذا جعلها فيما أحل الله

---

[1] **بُضْعَة أهله** : البُضْعُ : الجِمَاع ، وبضعة أهله : مباشرته أهله . أنظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ١ ص ٣٤٥.

[2] **قلت** :عباد بن عباد ،(ت١٨١هـ) ، قال يعقوب بن شيبة وأبو داود والنسائي وابن خراش:" ثقة" ، وقال أبوحاتم :"صدوق لا بأس به" قيل له :يحتج بحديثه؟ قال: "لا "، وقال ابن سعد:" كان ثقة وربما غلط"، وقال في موضع آخر :"لم يكن بالقوي في الحديث " وقال الطبري :" كان ثقة غير أنه كان يغلط احياناً" . انظر ترجمته :البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٦ ص ٤٠ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٨٣ ،ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٥ ص ٨٤ . وقال في(**التقريب** ، ج ٢ ص ٢٩٠) :" **ثقة ربما وهم**" .

[3] **قلت :حماد بن زيد** : قال أبو زرعة :" حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير ، وأصح حديثاً واتقن"، وقال يعقوب بن شيبة:" حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكل ثقة ، غير أن ابن زيد معروف بانه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع ،كثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً، لم يكن له كتاب يرجع إليه ، فكان احياناً يذكر؛ فيرفع الحديث، واحياناً؛ يهاب الحديث ،ولا يرفعه، وكان يعد من المتثبتين في أيوب خاصة" ، . **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٣ ص ٢٥ ،ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٣ ص ١٣٩ ، ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، ج ٣ ص ١١ ؛ وقال في (**التقريب** ، ج ١ ص ١٧٨) :" **ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريراً ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب**" .

[4] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ١٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عز وجل ؛ فهي صدقة ". قال : وذكر أشياء : صدقة ، صدقة . قال : ثم قال : " ويجزي من هذا كله ركعتا الضحى" .**قلت (الألباني) : وأخرجه (مسلم وأحمد)**[1] **من طريق مهدي بن ميمون**[2] **: ثنا واصل مولى أبي عيينة... به ؛ إلا أنه قال : عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر... به نحوه ، فأدخل بينهما : أبا الأسود الديلي ، وهو الجادة ؛ فإنهم وإن ذكروا له رواية عن بعض الصحابة منهم أبو ذر؛ فقد قالوا : وأكثر روايته عن التابعين . ويحتمل أن تكون هذه الرواية من المزيد فيما اتصل من المسانيد**[3].

وقد توبع ابن ميمون على هذه الزيادة عند أبي داود في الرواية الآتية . وفي رواية عن أبي الأسود الدؤلي قال : بينما نحن عند أبي ذر قال : يصبح على كل ..وذكر الحديث نحوه .

قلت : وإسناده : قال أبو داود حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد عن واصل عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي. وهذا إسناد صحيح على شرط سسلم ؛ وقد أخرجه من طريق مهدي بن ميمون عن واصل... به ، كما سبق آنفاً ، مع بيان الخلاف في إسناده على واصل "[4] .

قلت : أخرج هذا الحديث :

- **(أحمد ومسلم وابن خزيمة)**[5] **كلهم من طريق ميمون بن مهران** عن واصل عن يحيى ابن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر.

ولكن أحمد أخرجه – أيضاً - من طريق : يزيد أنا هشام[6] عن واصل عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه و سلم قال ..، بدون الزيادة[7].

---

[1] انظر : مسلم، **الصحيح** ، ج ٣ ص ٨٢ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ١٦٧ .

[2] قال الحافظ : "مهدي بن ميمون،(ت٢٧٢هـ) ، الأزدي المِعْوَلي بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو أبو يحيى البصري ؛ **ثقة** " . **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٧ ص ٤٢٥ ، العجلي ، **معرفة الثقات** ، ج ٢ ص ٣٠١ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ٣٣٦ ، ابن حجر ،**تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٢٩١ ، **والتقريب** ، ج ٢ ص ٥٤٨ .

[3] **قلت : وقول الشيخ الألباني هذا يقوي ما قاله الباحث من تداخل هذه الأنواع من العلل .**

[4] انظر : **صحيح سنن أبي داود** ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الضحى ، ج ٥ ص ٣٠ .

[5] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ١٦٧ ، **مسلم** ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ١٥٨ ، ابن خزيمة ، **الصحيح** ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

[6] **قلت : هو هشام بن حسان** ، قال الحافظ : "هشام بن حسان الأزدي القردُوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري" **ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين"**. انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٧٢ .

[7] انظر : **المسند** ، ج ٥ ص ١٧٨ . **قلت : وقد أشار الشيخ الألباني إليها ، وهي طريق معنعنة !**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم إن أبا داود وابن عساكر أخرجا متابعةً لميمون بن مهران على الزيادة من طريق وهب ابن بقية ثنا خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن واصل وهو مولى أبي عيينة عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر عن **أبي الأسود الدؤلي** قال بينا نحن عند أبي ذر فقال..**وذكر الحديث مثله**"([1]) . **فالحديث فيه زيادة اسم (أبو الأسود الدؤلي) ، وهذه الزيادة صدرت من مهدي بن ميمون وقد تابعه على هذه الزيادة خالد بن عبد الله الطحان([2]) عن واصل .**

وقد أشار الشيخ الألباني إلى أن هذه الزيادة لعلها من (المزيد في متصل الأسانيد)؟ ولكن الحافظ ابن حجر بيّن شرط هذه الزيادة فقال :" إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد **، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها،** فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد. **وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً، مثلاً، ترجحت الزيادة** "([3]).

قلت : وفي كل الأسانيد السابقة جاءت الزيادة معنعنة ولم يأت تصريح بالسماع في أي منها ، وحسب كلام الحافظ السابق فإن هذه الزيادة مرجوحة !

ولكن الدارقطني حينما سُئل عن حديث أبي الأسود الدؤلي ، عن أبي ذر ، قالوا : يا رسول الله ، ذهب أهل الدثور بالأجور([4]) ... الحديث . فقال : يرويه واصل مولى أبي عيينة ، واختلف عنه : فرواه مهدي بن ميمون ، عن واصل ، عن يحيى بن عقيل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود الدؤلي ، عن أبي ذر.

- وخالفه هشام بن حسان ، وحماد بن زيد ، وعباد بن عباد فرووه عن واصل ، عن يحيى ابن عقيل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي ذر ، لم يذكرا فيه أبا الأسود .

وقول مهدي بن ميمون أصح ، لأنه زاد عليهما ، وهو ثقة حافظ"([5]) .

وقد أشار ابن حجر إلى مذهب الدارقطني في (الزيادة) التي يختلف فيها الثقات ، فإنه ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ، أو ما جاء بلفظة زائدة ، فتقبل تلك الزيادة من متقن ، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه"([6]).

---

[1] انظر : ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، (ت ٥٧١ هـ) ، **معجم الشيوخ** ، دار البشائر ، دمشق ، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين ، ج ٢ ص ١٦ .

[2] قال الحافظ : "خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن الطحان الواسطي المزني مولاهم **ثقة ثبت** من الثامنة مات سنة اثنتين وثمانين وكان مولده سنة عشر ومائة) . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٨٩ .

[3] انظر : **ابن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر** ، ص ١١٧.

[4] **قلت : وقد روي معناه عن أبي ذر من وجوه كثيرة بزيادة ونقصان .**

[5] انظر : الدارقطني ، **علل الأحاديث النبوية** ، ج ٦ ص ٢٨٠ ، و ج ٦ ص ٢٨٢.

[6] انظر : النكت على ابن الصلاح ، ص ٢٨٣. **قلت : ومذهب الدارقطني في (زيادة الثقة) أنه يقدمها بالقرائن . انظر : مبحث (زيادة الثقة) في هذا البحث : ص ١٣٣.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا الحديث :

– حسب تراجم الرواة السابقة ، فقد اتفق عليه ثقتان هما (مهدي بن ميمون وخالــد بــن عبد الله الطحان) وهما أوثق وأحفظ وأتقن من الرواة الثلاثة (هشام بن حسان ، وحماد بن زيد ، وعباد بن عباد) الذين قصّروا بإسناده فلم يذكروا (أبو الأسود الدؤلي) .

- ثم إن الشرط الذي ذكره الحافظ ابن حجر في (المزيد في متصل الأسانيد) وهو" ومن لم يزدها أتقن ممن زادها " لم يتحقق ، لأن الذي لم يزدها (هشام بن حسان ، وحماد بن زيد ، وعباد بن عباد) ليسوا بأتقن ممن زادها (مهدي بن ميمون وخالد بن عبــد الله الطحــان)، وعليه ، فإنه ليس من المزيد في متصل الأسانيد !

- وحسب كلام الدارقطني السابق ؛ فإن الذي يترجح لدى الباحث أن هذه الزيادة هي زيــادة من ثقة ، وهي معتبرة ، والظاهر أنها رويت على(الجادة) في إسناد (مهدي بــن ميمــون وخالد الطحان) وذلك لأن سماع (أبو الأسود الدؤلي) من (أبي ذر رضي الله عنه) ثابــت[1] .والله تعالى أعلم بالصواب .ا.هـ .

قلت : وخلاصة هذا المبحث تدل على أن الشيخ الألباني تعامل مع هذا النــوع مــن العلــل (سلوك الجادة)، كما تعامل معه الأقدمون ؛ فأعلّ به (باستخدام القرائن) وبيّنه ومارسه .

---

[1] **قلت : وقد ذكر هذا السماع الإمام النووي ، فقال** :" سمع عمر بن الخطاب، وعليًا، والزبيــر، وأبــا ذر، وعمران بن الحصين، وأبا موسى الأشعرى، وابن عباس، وولى البصرة. قال يحيى بن معين، وأحمد : هــو ثقة. روى له البخارى ومسلم، وهو أول من تكلم فى النحو" . انظر : **تهذيب الأسماء** ، ، ج ١ ص ٧٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع : التعليل بالاختلاط – عند الشيخ الألباني .

علة الاختلاط علة مشهورة ومنتشرة في كتب العلل ، فأُعلت جملة من الأحاديث بسبب أن بعض رواتها أصيب بالاختلاط . فقد يهمل الرَّاوِي نفسه بتعاهد محفوظاته أَوْ مراجعته كتابه ، أو يتدخل عنصر بالعبث بمروياته كالتلقين ونحوه ، أو غَيْر ذَلك من أسباب تطرأ على عقل الراوي فتكون نتيجتها وقوع الوهم في حديث ذَلك الرَّاوي فتختلط عليه أحاديثه ويتغير أداؤه فيها ، وتنقل عنه وهو في هذه الحالة من التغير ، أو قبل ذلك أو بعده ، ويؤول بالنهاية إلى حدوث الاختلاف مع روايات غيره ، على أن الخطأ والوهم لَمْ يسلم منه كبار الحفاظ الثقات مع شدة حرصهم وتوقيهم ، ولكنه أمر فوق إرادتهم فلا يملكون دفعه ، مع العلم أنّ الأحاديث الَّتي حصل فيها الوهم تعد قليلة مغمورة في بحر ما رووه على الصواب .

وقد يدخل في هذه العلة مصطلح آخر وهو (التغيّر) فهل بينهما اختلاف أم أن الاختلاط والتغير شيء واحد ؟ وهل كل تغير يعدّ اختلاطاً ؟ ومن هنا فلا بد من الوقوف على معنى كل لفظ منهما عند العلماء .

وسيتناول الباحث هذا المبحث من خلال مطالب :

المطلب الأول : تعريف الاختلاط والتغيُّر ، وحكمهما عند العلماء .

أ- **الاختلاط لغة** : يقال خلطت الشيء بغيره خَلْطاً فاختلط، وخالطهُ مخالطةً وخِلاطاً، واختلط فلانٌ ، أي : فسد عقلُهُ ، والتخليط في الأمر : الإفساد فِيْهِ والمختلط من الاختلاط ، واختلط عقله إذا تغير ، فهو مختلط ، واختلط عقله : فسد"([1]).

أما في اصطلاح المحدثين : فقد قَال السخاوي :" وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرضٍ من موت ابن وسرقة مالٍ كالمسعودي و ذهاب كتب كابن لهيعة، أَو احتراقها كابن الملقن"([2]).

ووجدت أن بعض العلماء قد يغاير بين معنى **التغير والاختلاط** ؛ لأنه بلا شك أن كل الرواة إذا كبر سنهم لا بد وأن يختل حفظهم ، وهذا من طبيعة البشر ، لكن من الرواة من يختل حفظهم

---

[1] انظر : ابن منظور، **لسان العرب**، ، ج ٧ ص ٢٩١.

[2] انظر : **فتح المغيث** ، ج ٣ ص ٢٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى درجة أن يكثر هذا الاختلال فيكون مختلطاً ، ومنهم من يحصل له الاختلال لكنه لا يــزال متماسكاً ، فكأنه نزل من تام الضبط إلى خفيف الضبط ، فينزل حديثه من الصحة إلى الحــسن ، ومنهم من لا يختل إلا بدرجة يسيرة جداً ، لا تؤثر في إنزاله عن مرتبة تمام الضبط. وقــد ينبه العلماء أحياناً على هذا الأمر ، كما **قال الذهبي** في ترجمة (أبي إسحاق السبيعي) :"تغيــر تغيّر السن ، ولم يختلط" ، فبيّن أن اختلاطه يسير ؛ لكبر السن ، وليس اختلاطاً فاحشاً.

وقال على لسان أبي أحمد الحاكم عن أبي إسحق أنه"تغيّر حفظه لما كبر ولم يختلط قط"([1]) .

وعليه يستطيع الباحث تعريف الاختلاط بأنه : **حدوث اختلال شديد في حفظ الراوي (بــسبب من أسباب الاختلاط) يؤدي إلى عدم أداء الرواية كما هي، (بأن يخطئ أو يهــم أو يغلــط فيها) غلطاً فاحشاً ترد به روايته . بمعنى أنه (التغيّر الشديد) .**

ب - وعليه فإن التغيّر:

هو نقص في حافظة الإنسان ، وهذا أمر طبيعي يعتري الإنسان بالذات حال كبر سنه ، ففــي الشباب يكون الإنسان فيها قوى الحافظة كما هو معروف ، وإذا كبرت سِنُه وكَثُرت مــشاغله وادلهمت عليه الأمور فإنه يطرأ عليه ضعف في هذه الحافظة وهذا يسمى تغيراً.

فالتغيُّر غير الاختلاط ، لأن التغير، لا يترتب عليه تضعيف الراوي بالكلية، وإنما الذي يضر هو التغيّر الشديد ، وذلك بأن يروي الشيخ شيئاً حين اختلاطه - ويثبت عليــه عنــد الأئمــة النظار - فيضعف لذلك . ولعل التغير الشديد والمفضي أحياناً إلى الخرف المانع من الأخــذ عن الشيخ هو الاختلاط المجرِّح . فمثلاً عبد الرزاق الصنعاني ، اختلط لكنه لــيس اخــتلاط ذهاب العقل ، وإنما هو التغير .

فالتغير - اليسير - لا يعني رَدّ رواية الراوي ولكن يمكن أن يتحفظ عليها في بعض الأحيان إذا ما كان هناك شيء من الانتقاد عليها .

والذي يظهر أن هناك أسباباً تؤدي إلى اختلاط العقل وتغير حال الراوي من ناحيــة الــضبط والحفظ منها ،فقد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة ، وذلك بأن يــصيبه الكبر الشديد بأسقامه ، فيدعه عرضة للاختلاط ، أو يذهب بصره ، أو يموت له عزيــز ، أو يسرق ماله ، أو يسقط عن الدابة ، أو يتولى منصباً ، أو تضيع كتبه وهو معتمد على القــراءة فيها ، ثم يحدث من حفظه بعد ذلك فتضيع الثقة بحديثه .

---

[1] الذهبي ، **تذكرة الحفاظ** ، ج ٣ ص ٩٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وأما حكم رواية المختلط :

فلا شك أن ما حدث به الثقة المختلط قبل اختلاطه مقبول([1]) .إلا أن علماء الحديث قد بينوا حكم رواية من اختلط وتغير عقله ؛ قال ابن الصلاح: "والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ،ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ؛ أو أشكل أمره؛ فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"([2]) .

وأستطيع أن أقول إنّ حكم رواية " الراوي الثقة الذي اختلط " :

- أن تقبل روايته قبل الاختلاط .
- أن ترد روايته بعد الاختلاط .
- أن ينظر في متابعة روايته وشواهدها إن لم تميز (قبل أو بعد الاختلاط).

قلت : ومن الرواة مَن اختلط ولكن اختلاطهم لا يضر حيث إنهم لم يحدثوا زمن اختلاطهم ، كإبراهيم بن أبي العباس ويقال ابن العباس السامرِي ، قال عنه محمد بن سعد :"اختلط في آخر عمره ، فحجبه أهله في منزله حتى مات"([3]) ، وزاد الذهبي وقال :" فما ضره اختلاطه ، وعامة من يموت يختلط قبل موته ، وإنما المضعِّف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه"([4])

ومثله جرير بن حازم، قال عنه ابن مهدي:" اختلط فحجبه أولاده فلم يسمع أحد عليه زمن اختلاطه شيئاً "([5]) .

وقال السخاوي :" وقد يتغير الحافظ لكبره ، ويكون مقبولاً في بعض شيوخه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه ، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البُناني ولذا خرَّج له مسلم كما قدمته في مراتب الصحيح ، على أن البيهقي قال : أن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره ، والله أعلم"([6]).

---

[1] انظر : **ابن حبان ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، ج ١ ص ١٦١ .

[2] ابن الصلاح ، **المقدمة ، مرجع سابق** ، ص ٢٤٨.

[3] ابن سعد ، **الطبقات الكبرى** ، ج ٧ ص ٣٤٦.

[4] ابن الكيال ، أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف، (ت ٩٢٩هـ) ، **الكواكب النيرات** ، دار العلم ، الكويت ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، ج ١ ص ١٥.

[5] **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢١.

[6] انظر : السخاوي ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ، ج ٣ ص ٣٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني : التعليل بالاختلاط عند الشيخ الألباني ، ونماذج عليه من كتبه .

في البداية لا بد من بيان أن الشيخ الألباني كان يفرق بين الاختلاط والتغيّر ؛ فالتغير - اليسيرعنده - لا يضر ، أما التغير -الشديد - فهو الاختلاط ، فقال في معرض رده على أحد خصومه :" فأقول : يلاحظ أنه بتغييره لفظة "الاختلاط" مكان قولي : "تغيّر" ، يدل على شيئين أحلاهما مر الأول : أنه لا يفرق بين اللفظين([1]) ، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، **والواقع أن التغيّر ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وُصِف به ، بخلاف من وصف بالاختلاط** ، والأول يقبل حديث من وصف به ؛ إلا عند الترجيح كما هنا ، وأما من وصف بالاختلاط ؛ فحديثه ضعيف ؛ إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط "([2]) .

وقال مبيناً الفرق بينهما : في حديث (يا عم ! أكثر الدعاء بالعافية) الذي أخرجه (الطبراني و الحاكم)([3]) **من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمه العباس : فذكره...**وقال إبراهيم بن الجنيد :" سألت يحيى بن معين عن هلال بن خباب ؟ وقلت : إن يحيى القطان يزعم أنه تغيّر قبل أن يموت واختلط . فقال يحيى : لا ، ما اختلط ، و لا تغير . قلت ليحيى : فثقة هو ؟ قال ثقة مأمون " .**

قلت(الألباني) : يبدو من مجموع أقوال الأئمة فيه أنه تغير قليلاً في آخر عمره ، و لذلك قال الحافظ فيه : " صدوق تغير بآخره " لكن لم يخرج له البخاري ، فالحديث حسن فقط"([4])

قلت : ثم إن الشيخ الألباني كان مطلعاً على أحوال الرواة المختلطين وعلى رواياتهم ، ويدل على هذا كثرتُ ما يوجد في كتبه من الإعلال بالاختلاط ؛ ومنها قوله :" فهذا يبين أن السماع من المختلط قبل اختلاطه ليس لازماً لكل من كان عالي الطبقة ، كما أن العكس ؛ وهو عدم السماع ؛ ليس لازماً لمن كان نازل الطبقة ، وإنما الأمر يعود إلى معرفة واقع الراوي هل سمع منه قديماً أم لا ، خلافاً لما توهمه المعلق المشار إليه . ومما يؤيد ذلك أن بعض الرواة يسمع من المختلط قبل الاختلاط وبعده ومن هؤلاء حماد بن سلمة، فإنه سمع من عطاء في الحالتين كما استظهره الحافظ في " التهذيب "، ولذلك فلا يجوز الاحتجاج أيضا بحديثه عنه خلافاً لبعض العلماء المحدثين المعاصرين، والله يغفر لنا وله"([5]) .

---

[1] **قلت : بقوله هذا ، يظهر أن الشيخ الألباني يفرق بين التغير والاختلاط . فانتبه !**

[2] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٨ ص ٣٦٦ . **قلت : وهذا في معرض رده على أحد المعلقين على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه" ؛ وهو حسن السقاف !!**

[3] **قلت : أخرجه :** الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ١١ ص ٣٣٠ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ١ ص ٧١١ .

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٩٧ .

[5] انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ١٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال :" لكنه - أعني عطاء - كان اختلط وليس في رواة هذا الحديث عنه من روى عنه قبل الاختلاط ، وفي هذه الحالة ينبغي التوقف عن تصحيح حديثه"([1]) .

وسيحاول الباحث أن يورد نماذج من الأحاديث التي أعلها الشيخ الألباني بسبب علة (الاختلاط) .

الأنموذج الأول : **حديث** : " **إذا أَكَلَ أَحَدُكُم طَعَاماً فلا يَأْكُل مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ**([2]) **وَلَكِنْ لِيَأْكُل مِن أَسْفَلِهَا فَإِن البَرَكَة تَنْزِلُ مِنْ أَعْلاهَا** ".

قال الشيخ الألباني : " **صحيح** . أخرجه (أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي وأحمد)([3]) من طرق عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به (مرفوعاً) . وقال الترمذي :" هذا حديث حسن صحيح إنما يعرف من حديث عطاء ابن السائب" . وقال الحاكم :" صحيح الأسناد" . ووافقه الذهبي . قلت(الألباني) : **وقد أشار المنذري**([4]) **إلى إعلاله بعطاء هذا يعني لأنه كان اختلط . وكأنه خفى عليه أنه عند أبى داود من رواية شعبة عن عطاء وقد سمع منه قبل الأختلاط وكذلك رواه أحمد عن شعبة وعن سفيان أيضاً وقد سمع منه قبل الأختلاط أيضاً . فالحديث صحيح بلا ريب** . وله شاهد من حديث عبد الله بن بسر.."([5]) .

---

[1] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٧٥ . وانظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ٥٧ ، ج ١ ص ٨٩ ، ج ١ ص ١٣٥ ، ج ١ ص ١٥٢ ، **السلسلة الضعيفة** ، ج ٣ ص ٨٣ ، ج ٤ ص ١٨ ، ج ٥ ص ١١٦ ، **إرواء الغليل** ، ج ١ ص ٢٣٤ ، ج ٢ ص ٦ ، **قلت** : **وغيرها كثير جداً** .

[2] **الصحفة** : إناء كالقصعة المبسوطة . انظر : **النهاية في غريب الحديث** ، ج ٣ ص ٢٠ .

[3] انظر : أبو داود ، **السنن** ، ج ٣ ص ٤٠٩ ، الترمذي ، **السنن** ، ج ٤ ص ٢٠٦ ، ابن ماجه ، **السنن** ، ج ٢ ص ١٠٩٠ ، ابن حبان ، **الصحيح** ، ج ١٢ ص ٥٠ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ١٢٩ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٧ ص ٢٧٨ ، أحمد ، **المسند** ، ج ١ ص ٢٧٠ .

[4] المنذري ، **الترغيب والترهيب** ، ج ٣ ص ٩٥ .

[5] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٧ ص ٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : ومدار علة هذا الحديث ، حول ما رمي به عطاء بن السائب([1]) من الاختلاط ، فقد أعل المنذري هذا الإسناد باختلاط عطاء ، ولكن الشيخ الألباني استدرك عليه بأن هناك روايات لعطاء مقبولة غير مردودة وهي الروايات التي رواها عنه من سمع منه قبل الاختلاط ، ومنهم شعبة وسفيان وأحمد . قلت(الباحث) : وحماد بن زيد أيضاً .

وقد روى هذا الحديث عن عطاء (جرير وشعبة ومحمد بن فضيل وسفيان وعمر بن عبيد) ، فتكون رواية شعبة وسفيان صحيحة – كما ذكر الشيخ الألباني – وأما البقية فروايتهم عنه غير صحيحة – كما ذكر الحافظ ابن حجر وغيره - .

وقلت : ثم إنه يُخْشَى من اختلاطه أن يرفع الموقوف ، وهذا كما ذكر مثله الشيخ الألباني في (أبي إسحق السبيعي) ، فقال :" والسبيعي وإن كان اختلط فمن رواته عنه سفيان الثوري وهو من أثبت الناس فيه ، على أنه إنما يخشى من اختلاطه غالباً أن يرفع الموقوف"([2]) ، وذلك لأن عطاء كان (يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها) ، فلولا رواية شعبة عنه لقلت أن حديثه ما زال معلولاً .

وأخيراً ، فإن ما ذهب إليه الشيخ الألباني من تصحيح حديث عطاء من طريق شعبة صحيح. والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] **قلت** : عطاء بن السائب بن مالك ،(ت١٣٦هـ)، قال أحمد و يحيى بن سعيد:" ثقة ،ومن سمع منه قديماً فسماعه صحيح ،ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشئ "،وقال النسائي :" ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير . ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة" . وقال ابن عيينة:" كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ، ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته" . وقال يحيى القطان:" سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير" وقال أبوحاتم :" محله الصدق قديماً قبل ان يختلط ،صالح مستقيم الحديث، في حديثه تخاليط كثيرة ، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة" . **انظر ترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٦ ص ٣٣٤ ، الذهبي ، **ميزان الاعتدال** ، ج ٣ ص ٧٠ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ٧ ص ١٨٣ .

[2] انظر : **إرواء الغليل** ، ج ٣ ص ٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأنموذج الثاني : حديث : " قولوا : ما شَاءَ الله ثُمَّ شِئْت ، و قولوا : ورَبِّ الكَعْبَة ".

قال الشيخ الألباني : " أخرجه (الطحاوي والحاكم والبيهقي وأحمد)([1]) من طريق المسعودي عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة بنت صيفي امرأة من جهينة قالت : " إن حبراً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنكم تشركون ! تقولون ما شاء الله و شئت ، و تقولون : و الكعبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فذكره . و قال الحاكم : " صحيح الإسناد " . و وافقه الذهبي .

قلت (الألباني) : **المسعودي كان اختلط ، لكن تابعه مِسعر عن مَعبد بن خالد به .**

أخرجه النسائي([2]) بإسناد صحيح"([3]).

وقد أعل الشيخ الألباني هذا الحديث باختلاط المسعودي ، ولكنه صححه بمتابعة مسعر له.

قلت : بناءً على كلام الشيخ السابق ، فلا بد من بيان حال :(المسعودي و مسعر)

١- المسعودي : هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود الكوفي المسعودي،(ت١٦٠هـ)، **صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط** ".قال أبو حاتم :" تغير بأخرة قبل موته" ، قال ابن نمير:" ثقة اختلط بأخرة" ، وقال أبو الحسن بن القطان:" اختلط حتى كان لا يعقل، فضعف حديثه، وكان لا يتميز في الاغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد" . وقال النسائي:" ليس به بأس"، وقال مسعر:" ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن مسعود منه ، وقال ابن حبان: "اختلط حديثه فلم يتميز، فاستحق الترك" ، وقال الذهبي :" سيء الحفظ"([4]).

وفي هذا الحديث كلام كثير ، وينبغي محاورة الشيخ الألباني فيه ، في البداية لا بد من ذكر أقوال أهل العلم في تخريج وتحقيق هذا الحديث :

- **قال الترمذي في (العلل الكبير)** حدثنا محمود بن غيلان حدثنا الفضل بن موسى وأبو أحمد الزبيري قالا حدثنا مسعر عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة امرأة من جهينة أن يهودياً ..وذكره .سألت مُحمدًا عن هذا الحديث فقال : هكذا روى معبد بن خالد عن

---

[1] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ١ ص ٢٤٦ ، الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ٣٣١ ، البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٢١٦ ، أحمد ، **المسند** ، ج ٦ ص ٣٧١ .

[2] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ١٢٤ .

[3] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ١ ص ١٣٥ برقم (١٣٦) . **قلت** : وذكره الشيخ برقم (١١٦٦) في **الصحيحة** ، ج ٣ ص ٢٤٠ ؛ وقال عن إسناد فيه المسعودي :" رجاله ثقات إلا أن المسعودي كان اختلط" .

[4] **انظر ترجمته** :ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٥ ص ٢٥١ ، الذهبي ، **الكاشف** ، ج ١ ص ٦٣٣ **وميزان الاعتدال** ، ج ٢ ص ٥٧٥ ، ابن حجر ، **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبد الله بن يسار عن قتيلة ، وقال منصورعن عبد الله بن يسار عن حذيفة. قال محمد : حديث منصور أشبه عندي وأصح"([1]).

- **وقال الدارقطني** حينما سُئل عن حديث قتيلة بنت صيفي الجهنية ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جاءه يهودي ..وذكره . فقال : يرويه عبد الله بن يسار ، عن قتيلة ، واختلف عنه :

- فرواه معبد بن خالد ، عن عبد الله بن يسار ، عن قتيلة.

- وخالفه مغيرة بن مقسم ؛ رواه عن معبد بن خالد ، عن قتيله ، ولم يذكر عبد الله بن يسار وذكر فيه عائشة وأنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم .

- ورواه جابر الجعفي عن عبد الله بن يسار عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تذكر قتيلة من رواية مسعر ، والمسعودي ، عن معبد بن خالد"([2]) .

- **وقال المزي** :" حديث : أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنكم تنددون وإنكم تشركون ..الحديث . النسائي في الأيمان والنذور ، وفي اليوم والليلة عن يوسف بن عيسى، عن الفضل بن موسى، عن مسعر، عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار الجهني، عن قتيلة به . و عن أحمد بن حفص ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن مغيرة ، عن معبد بن خالد ، عن قتيلة - امرأة من المهاجرات - نحوه - ولم يذكر عبد الله بن يسار. تابعه أبو أسامة وعبد الله بن محمد بن المغيرة ، عن مسعر.

ورواه وكيع ويحيى بن سعيد، وعلي بن مسهر، ومحمد بن عبيد وعاصم بن علي بن عاصم، عن المسعودي، عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة - ونسبوها.

ورواه شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة"([3]).

---

[1] انظر : **علل الترمذي الكبير** ، ص ٩١ .

[2] انظر : **علل الأحاديث النبوية** ، ج ١٥ ص ٤٢٠ .

[3] انظر : المزي ، **تحفة الأشراف** ، ج ١٢ ص ٤٧٥ . **قلت** : وقال : " أخرجه **أبو داود** في الأدب عن أبي الوليد الطيالسيِّ ، عن شعبة ، عن منصور ، عنه به. والنسائي في **اليوم والليلة** عن إسماعيل بن مسعود ، عن خالد ، عن شعبة نحوه " . انظر : **المرجع السابق** ، ج ٣ ص ٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قلت : وأما طرق هذا الحديث فهي:

١ - المسعودي قال حدثني معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قُتيلة .

ورواه عن المسعودي بهذا الإسناد : (يحيى بن سعيد[١] ، موسى بن داود[٢] ، عبد الله بن رجاء[٣] ، محمد بن عبيد[٤] ، عاصم بن علي[٥] ، مسعر[٦] ، علي بن مسهر[٧] ، وكيع[٨]).

٢ - مسعر عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة .

ورواه عنه : أبو أسامة وعبد الله بن محمد بن المغيرة[٩] ، والفضل بن موسى[١٠] وأبو أحمد الزبيري[١١] .

٣ - شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة .

ورواه عن شعبة : يحيى بن سعيد[١٢] و(عفان[١٣]) ومحمد بن جعفر[١٤] وحجاج)[١٥] وحفص ابن عمر الحوضي[١٦] ، ويحيى بن حماد[١٧] ، وخالد بن الحارث[١] .

---

[1] انظر:أحمد ، **المسند**، ج ٦ ص ٣٧١ ، الطحاوي ، **شرح مشكل الأثار** ، ج ١ ص ٢٤٦ ، ج ٢ ص ٣١٩.

[2] انظر : **شرح مشكل الأثار** ، ج ١ ص ٢٤٦ .

[3] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٢١٦ .

[4] انظر : أبو بكر الضحاك ، **الآحاد والمثاني** ، ج ٥ ص ٥٥٤ . الحاكم ، **المستدرك** ، ج ٤ ص ٣٣١ ، إسحق بن راهويه ، **المسند** ، ج ٥ ص ٢٥٤ . الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ٢٥ ص ١٣ .

[5] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ٢٥ ص ١٣ .

[6] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ٢٤٥ . الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ٢٥ ص ١٨٤. **علل الترمذي الكبير** ، ص ٩١ .

[7] انظر : ابن حجر ، **تحفة الأشراف** ، ج ١٢ ص ٤٧٦.

[8] انظر : **المرجع السابق** .

[9] انظر : الطبراني ، **المعجم الكبير** ، ج ٢٥ ص ١٨٤ ، **تحفة الأشراف** ، ج ١٢ ص ٤٧٦ .

[10] انظر : **سنن النسائي الكبرى** ، ج ٣ ص ١٢٤ ، **علل الترمذي الكبير** ، ص ٩١ .

[11] انظر : **علل الترمذي الكبير** ، ص ٩١ .

[12] انظر : أحمد ، **المسند** ، ج ٥ ص ٣٩٤ ، ج٥ ص ٣٨٤.

[13] انظر : الطحاوي ، **شرح معاني الآثار** ، ج ١ ص ٢٤٤ .

[14] انظر : ابن أبي شيبة ، **المصنف** ، ج ٩ ص ١١٧ .

[15] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٥ ص ٣٩٤ ، ج ٥ ص ٣٩٨.

[16] انظر : البيهقي ، **السنن الكبرى** ، ج ٣ ص ٢١٦.

[17] انظر : الدينوري ، أحمد بن مروان المالكي (ت ٣٣٣هـ) ، **المجالسة وجواهر العلم** ، جمعية التربية الإسلامية ، البحرين ، دار ابن حزم ، بيروت ، تحقيق : مشهور حسن ، ١٤١٩هـ ، ج ٥ ص ١٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - مغيرة بن مقسم عن معبد بن خالد عن قتيلة .(ولم يذكر فيه عبد الله بن يسار) .

ورواه عنه : إبراهيم بن طهمان(٢) .

قلت : هذه هي طرق الحديث ، والذي يظهر منها ما يلي :

أولاً : أن مسعراً ومغيرة بن مقسم تابعا المسعودي عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة .إلا أن المغيرة أسقط من الإسناد (عبد الله بن يسار) فلا يلتفت لطريقه المنقطعة!

ثانياً : ولكن شعبة خالفهم ورواه عن منصور بن المعتمر عن عبد الله بن يسار عن حذيفة.

فالظاهر أن منصور بن المعتمر ومعبد بن خالد اختلفا في إسناد هذا الحديث :

- فمنصور(٣) يرويه عن عبد الله بن يسار(٤) عن حذيفة(٥) .

- ومعبد بن خالد(٦) يرويه عن عبد الله بن يسار عن قتيلة(٧) .

ثالثاً : ثم إن الراوي عن منصور هو (شعبة) .

ورواه عن شعبة (يحيى بن سعيد(٨) وعفان(٩) وغندر(١٠) وحجاج(١١) وحفص بن عمر الحوضي(١٢) ، وخالد بن الحارث(١) .

---

[1] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ٢٤٥ ،وله: **عمل اليوم والليلة** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ ، تحقيق : د. فاروق حمادة ، ص ٩٨٥.

[2] انظر : النسائي ، **السنن الكبرى** ، ج ٦ ص ٢٤٥.

[3] قال ابن حجر : "منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة الكوفي **ثقة ثبت وكان لا يدلس** من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٤٧.

[4] قال ابن حجر: "عبدالله بن يسار الجهني الكوفي **ثقة** من كبار الثالثة" .انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٣٠.

[5] قال ابن حجر :"حذيفة بن اليمان واسم اليمان حسيل بمهملتين مصغراً ، **صحابي جليل** ، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين " . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٥٤ .

[6] قال ابن حجر:" معبد بن خالد بن مرين ، الجَدَلي ،من جديلة قيس الكوفى ، **ثقة عابد** ، من الثالثة مات سنة ثماني عشرة" . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٣٩ .

[7] قال ابن حجر:" قُتيلة بالمثناة والتصغير بنت صيفي الأنصارية أو الجهنية **صحابية من المهاجرات** لها حديث" . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٧٥٢.

[8] قال ابن حجر:" يحيى بن سعيد القطان **ثقة متقن حافظ إمام قدوة** " . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٩١ .

[9] قال ابن حجر :"عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي ، **ثقة ثبت** " . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٣٩٣.

[10] قال ابن حجر :"محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر **ثقة صحيح الكتاب** إلا أن فيه غفلة" . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٤٧٢ .

[11] قال ابن حجر :" حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد **ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره** لما قدم بغداد قبل موته ،مات سنة ست ومائتين" . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٥٣ .

[12] قال ابن حجر :"حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرة أبو عمر الحوضي وهو بها أشهر، **ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث** ،مات سنة خمس وعشرين " .انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٧٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً : والراوي عن معبد بن خالد هو (المسعودي ومسعر([2]) ومغيرة بن مقسم([3])).

خامساً : وبعد بيان هذا الاختلاف ، لا بد من وجود مرجح ؟! وقد بان لنا أن البخاري رجح رواية منصور بن المعتمر فقال :"هكذا روى معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة وقال منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة قال محمد : حديث منصور أشبه عندي وأصح" . والذي ينظر في تراجم الرواة السابقة يرى أن ما رجحه البخاري هو الصواب ،

- فمعبد بن خالد لا يُقَدَم على منصور بن المعتمر .

- ثم إن الراوي عن منصور هو شعبة . والمسعودي ومغيرة لا يُقَدَّمان على شعبة في الحفظ والضبط والاتقان . فأحدهما مختلط والآخر مدلس .

- ثم إن الرواة عن شعبة لا يُقدّم عليهم أحد ممن روى الحديث عن مسعر والمسعودي ، وهم أكثر عدداً وأكثر ثقة وضبطاً وإتقاناً.

- فيبقى الخيار بالمقارنة بين مسعر ومنصور بن المعتمر ، فأيهما نقدم ؟

قلت : قدّمه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وغيرهم على غيره من الثقات. فقال ابن معين: " منصور بن المعتمر من أثبت الناس وإذا اجتمع منصور والأعمش فَقَدِّم منصور" ؛وقال علي ابن المديني :"إذا حدثك عن منصور ثقة ،فقد ملات يديك ولا تريد غيره" . وقال سفيان :" إذا جاءت المذاكرة جئنا بكلٍ، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور" ، **وقال إبراهيم بن موسى:" أثبت أهل الكوفة منصور ثم مسعر"** . وقال أبو حاتم :" ثقة" . وقال حين سئل عن الاعمش ومنصور ؟ فقال الاعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس"([4]).

قلت : فالناظر في هذه الترجمة لمنصور يفهم أن منصوراً هو المقدم في المقارنة ، لا بل إن حديثه هو المعتمد الأول في الكوفة ويقدم على مسعر . ثم إن روى عنه ثقة فلا يُجنح لغيره كما قال ابن معين .

---

[1] قال ابن حجر : "خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي أبو عثمان البصري **ثقة ثبت** ، مات سنة ست وثمانين ومولده سنة عشرين " . انظر : **التقريب** ، ج ١ ص ١٨٧ .

[2] قال ابن حجر :" مسعر بن كِدَام بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي **ثقة ثبت فاضل** من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين " .انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٢٨ .

[3] قال ابن حجر :" المغيرة بن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى **ثقة متقن إلا أنه كان يدلس** ولا سيما عن إبراهيم " . انظر : **التقريب** ، ج ٢ ص ٥٤٣.

[4] **انظر ترجمته** : البخاري ، **التاريخ الكبير** ، ج ٧ ص ٣٤٦ ، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، ج ٨ ص ١٧٧ ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب** ، ج ١٠ ص ٢٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد هذه الجولة ، فالذي ظهر للباحث في أثناء التحقيق السابق أن رواية شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة هي الأصح . وتعليل الشيخ هذا الإسناد باختلاط المسعودي له وجه ، وهو تعليل صحيح ، وهو الشاهد في هذا المطلب . والله تعالى أعلم بالصواب.

قلت : وفي ختام هذا المبحث يستطيع الباحث – وبعد استقراء طريقة الشيخ الألباني في التعامل مع علة الاختلاط – أن يقف على منهجية علمية مارسها الشيخ الألباني في هذا النوع من التعليل ؛ على النحو التالي :

١ - فرّق الشيخ بين الاختلاط والتغيُّر في أثناء تعليلاته ، والتغيّر لا يُعلّ به الحديث . إلا إذا كان مفضياً إلى الإختلاط الشديد([1]) . ولعل التغيّر الشديد ، والمفضي أحيانا إلى الخرف المانع من الأخذ عن الشيخ ــ هو الاختلاط المجرِّح .

٢ - أعلّ الشيخ أحاديث بسبب (إختلاط الرواة)([2]) .

٣ - يَرُدُّ حديث المختلط إذا خالفه غيره من الثقات([3]) .

٤ - يقف على حال الراوي المختلط ؛ فيبين مَنْ روى عنه قبل الاختلاط ، فيصحح حديثه من طريقه([4]) **. ولا أدلّ على ذلك من صنيعه في حديث عبد الله بن لهيعة ، فقد أثبت الشيخ أن هناك أكثر من عشر رواةً يصح حديثهم عن ابن لهيعة الذي اختلط**([5]) .

٥ - يقف على حال الراوي المختلط ؛ ويبين مَنْ روى عنه بعد الإختلاط([6]) .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٤ ص ٩٧ .

[2] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٣ ص ٣٥٥ ، ج ٣ ص ٤٤٩ ، ج ٤ ص ٩٢ . وغيرها كثير .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ج ٣ ص ١٠٧ . وغيرها .

[4] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٣٥٤ ، ص ٣٤٤ ، ص ٣٨٧ . وغيرها .

[5] **قلت : قال الشيخ** : " ... نعم ابن لهيعة فيه كلام لا يخفى و الأحاديث التي نوردها في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " من روايته أكثر من أن تحصر . بيد أن هذا الكلام فيه ليس على إطلاقه ، **فإن رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة** و هم عبد الله بن المبارك و عبد الله بن وهب و عبد الله بن يزيد المقريء فإنهم رووا عنه قبل احتراق كتبه ، كما هو مشروح في ترجمته من" التهذيب " . و ثمة ملاحظة ثالثة و هي أن ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر و لو كان مثله في الضعف ما لم يشتد ضعفه و هذا بين في كتب " المصطلح " كالتقريب للنووي و غيره" . انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٢ ، ص ٣٥ . **قلت : وقال الشيخ أيضاً** : "وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة المعروف، إلا ما كان من رواية العبادلة ونحوهم عنه" . انظر : **السلسلة الضعيفة** ، ج ١٤ ص ٥٨٨.

[6] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ٥٥ ، ص ١٥٩ ، ج ٦ ص ٢٢٤ ، **إرواء الغليل** ، ج ٢ ص ٥٦ ، **ضعيف أبي داود** ، ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٩٨ . **صحيح أبي داود** ، ج ٥ ص ٢٩٢ ، **الثمر المستطاب** ، ص ٧٦٨. **وغيرها من المواضع .**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦ - يبين أن الراوي مختلط ، ولا بد من وجود متابعة صحيحة لتصحيح حديثه(١) .

٧ - يرد القول باختلاط أحد الرواة ، ولا يثبته عليه ؛ بمعنى : أنه لو أن أحد الأئمة حكم بإعلال حديث بسبب اختلاط راويه ، فيُثبت الشيخ أنه لم يختلط في هذا الحديث لوجود متابع له عليه (٢).

٨ - أحياناً لا يجزم الشيخ بترجيح القول "أَحَدَّثَ بهذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده " فيقول الشيخ : " فلا ندري أحَدَّث به بعد الاختلاط أم قبله"(٣) . **ولكن يرجع للشواهد فيصحح الحديث بها .**

٩ - وأخيراً ، فإن الباحث وجد أن الشيخ الألباني ، يستخدم كثيراً القرائن المرجحة في تقديم رواية المختلط ، لبيان أنها الصواب(٤) .

ومما سبق بيانه فإنه ثبت لدى الباحث أن الشيخ الألباني كان له منهج محدد يتعامل به مع حديث الرواة المختلطين ، فالأمر عنده ليس عشوائياً . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

[1] انظر : **السلسلة الصحيحة** ، ج ٢ ص ١٧ ، ص ٧٥ ، ص ٤٤٩ ، ص ٤٦٨. وغيرها .

[2] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٤٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٧ . وغيرها .

[3] انظر : **المرجع السابق** ، ج ١ ص ٢٥٥ ، ص ٢٨٦ ، ج ٢ ص ٢٤ ، ص ٤٢٣ ، ج ٤ ص ٢٠٥ ، **إرواء الغليل** ، ج ١ ص ١٦٧ . **وغيرها من المواضع .**

[4] انظر : **السلسلة الصحيحة** ،ج ٢ ص ٤٤٩ ، ج ٣ ص ٣٨٠ ، ج ٤ ص ٤٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث ، لا بد من تسجيل أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث :

توصل الباحث إلى نتائج مهمة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في أثناء التعامل مع كتب الشيخ الألباني المتعلقة بـ(التعليل):

١- ينبغي مراجعة أحكام الشيخ الألباني على بعض الأحاديث التي ناقشها وذلك من خلال: النظر في تراجم الرجال الذين يوثقهم أو يجرحهم ، فقد وجد الباحث بعض السهو أو الغفلة عند الشيخ في هذا الجانب ، وقد يحتمل أنه من المراجعات التي تراجع عنها الشيخ ، ووافاه الأجل قبل إتمامها . ومن ذلك ما وجدناه من كتبٍ فيها استدراكات على الشيخ الألباني ، وذِكْرٍ لتراجعاته.

٢- وجد الباحث أن الشيخ الألباني كان منصفاً بذكره لبعض تراجعاته ، وهذا إنصاف منه لنفسه وللباحثين فيقول عن حكم له في حديثٍ : "**و قد اغتررت به برهة يسيرة من الزمن ، ثم بدا لي أنه معلول بالوقف** " ويقول أيضاً : "**أقول هذا بيانا للحقيقة وتراجعا عن الخطأ** " ، وغيرها كثير من المواضع . **وصنيع الشيخ هذا يندر أن يقع من غيره !!** فرحمه الله تعالى .

٣- تميزت طريقة الشيخ في التعليل ؛ بالتعليل الموسع – طويل النفس – مما يُتعب مَنْ لا مِراس له في هذا العلم . **وهذا مما يُسجَل للشيخ بأن له مدرسة خاصة في التعليل .**

٤- ومن خلال هذه الدراسة ظهر للباحث **أن الشيخ قد سار على منهج علماء التعليل من المتقدمين والمتأخرين** ، وفي هذا رد على من زعم بأن الشيخ الألباني لم يكن سوى جَمّاعاً نقّالاً. فقد جمع ونقل عن المتقدمين والمتأخرين وناقشهم ورجح – بالقرائن - ما رآه صواباً .

٥- في كثير من الأحايين ، كان عمل الشيخ يقتصر على الترجيح - فقط - بين أقوال الأئمة السابقين ، ولم يكن له عمل سوى الترجيح . دون أن يكون له رأي جديد في المسألة .

٦- توصل الباحث إلى أن ظاهرة استخدام القرائن في تعليلات الشيخ كانت ظاهرة بكثرة فيها.

٧- وفي هذا البحث تحققت أهدافه المرجوة منه ، حيث ظهر أن للشيخ منهجية في تعليل الأحاديث ، مما يسمح للباحث أن يطلق على بحثه هذا (**منهج التعليل عند الشيخ الألباني**) **لا (التعليل عند الشيخ الألباني)**!! . فلم يكن عمله عشوائياً .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨- والذي ظهر للباحث أن كتب الشيخ الألباني المتعلقة بعلم العلل ، تستحق بأن تكون مرجعاً مهماً لطلبة العلم وللباحثين ، وهذا يسد الباب في وجه المبتدئين والناقمين على الشيخ .

٩- أن الشيخ الألباني من العلماء العاملين الذين ينبغي الرجوع إلى كتبهم واعتمادها في التخريج والتحقيق . وذلك لدقة أحكامه وترجيحاته وموافقته لمنهج الأئمة من قبله .

١٠- أن الشيخ الألباني كغيره من العلماء يؤخذ منه ويرد عليه ، ولكن حسب قواعد النقد المعتمدة عند أئمة أهل الشأن ، ودون تسرع .

١١- وأخيراً ؛ يوصي الباحث بأن تحرر أقوال الشيخ الألباني لبيان ما تقدم منها وما تأخر ، للوقوف على حقيقة أحكامه النهائية على الرواة وعلى الأحاديث . وذلك بأن تفرد في رسالة علمية خاصة .

١٢- ويوصي الباحث أيضا بدراسة مسألة ("تدليس الرواة الثقات" عند الشيخ الألباني ، وأثرها في الحكم على الأحاديث (قبولاً وردّاً)) ، لما لها من أهمية برزت في أثناء تحقيقات الشيخ وتخريجاته وانتقاداته للأسانيد .

وفي نهاية هذا البحث المتواضع ، أسال الله تعالى أن ينفع به ، وأن يكون مقدمة لما هو أكبر وأنفع وأوسع ، وكل يصيب ويخطئ ، فإن أصبت فلله الحمد في الأولى والآخرة ، وإن زللت ، فهو تقصير ، وأرجو المغفرة والرحمة من الغفور الرحيم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس أطراف الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الرسالة

طرف الحديث	رقم الصفحة
إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني..	٢٠٨
إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك..	٦٦
إذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى الصحفة..	٢٢٩
إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين..	٢٠٦
إذا رأى الناس المنكر فلم يغيروه..	١٠٢
إذا كان أحدكم في الفَيء ، فقَلَص عنه الظل..	٣٠
إذا وقعت الفأرة في السمن..	٢١٠
ارحلوا لصاحبَيْكُم و اعملوا لصاحبَيْكُم..	٨٦
اقرءوا فكل حسن ، و سيجيء أقوام يقيمونه..	١٩٠
أكثروا من قول لا حول و لا قوة إلا بالله..	٦٩
ألا أخبركم بالتيس المستعار..	٤٩
ألا أدلك على باب من أبواب الجنة..	٦٩
امسح برأس اليتيم هكذا إلى مقدم رأسه..	١٨٦
إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه ، فقعد له بطريق الإسلام..	٦١
إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوه بيده..	١٠١
إن النبي صلى الله عليه و سلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء..	٢٠٥
إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء..	١٧٥
إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين..	١٧٩
إن أمتي يوم القيامة هم الغر المحجلون..	١٧٦
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم..	٨٤
أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء..	١٧٥
انطلقوا بنا إلى البصير الذي في بني واقف..	٩٥
إنكم محشورون يوم القيامة محجلين..	١٨
إنما هو بمنزلة المخاط و البزاق..	٨٢
أوصيكم بتقوى الله و السمع و الطاعة و إن كان عبدا حبشيا..	٥٨
إياكم و الكذب..	١١٣
إياي و الفرج..	١٠٥
أيَّما رجل ظَلَم شِبرا من الأرض كلَّفه الله عز وجل أن يَحفِره..	١٩٩
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد فلما قدموا..	٣٣
تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ..	١٧٧
تدور رحى الإسلام بعد خمس و ثلاثين..	٣٩
رضى الرَّب في رضى الوالد..	١٠٨
الشريك شفيع ، و الشفعة في كل شيء..	٨٣
صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها..	١٩١
صنعت هذا (يعني الجمع بين الصلاتين) لكي لا تحرج أمتي..	٢٠٤
الصوم يوم تصومون ، و الفطر يوم تفطرون..	٢٨
طوفي من وراء الناس و أنت راكبة..	٦٦
الطيرة شرك ، و ما منا إلا..	١٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عائِدُ المريض في مَخْرَفَة الجنة	١٣٧
عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهي	٤١
عليكم بألبان البقر ، فإنها ترم من كل شجر	٣٩
الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس	٣٢
قال الله تعالى " إذا ابتليت عبدي المؤمن	١٠٤
قضى أن على أهل الحوائط حفظها في النهار	٩١
قولوا : ما شاء الله ثم شئت	٢٣١
كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها	١٤٥
كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يبعث على الصدقة سعاة	٧١
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه	٤٧
كان يُؤتَى بالتَمْر فيه دُودٌ ، فيُفَتّشَه	١٣٩
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	١٥٨
لا صيام لمن لم يفرضه من الليل	١٢٠
لا ضرر ، و لا ضرار	٨٤
لا يشربن أحد منكم قائما	١٥٦
لو غفر لكم ما تأتون إلى البهائم	١٠٠
ما أصاب أحدا قط هم و لا حزن ، فقال : اللهم إني عبدك و ابن عبدك	٣٨
مبلغ الحلية مبلغ الوضوء	١٧٧
من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن	٢٠٢
من أفطر (يعني في السفر) فرُخْصَة	١١١
من فر من اثنين ؛ فقد فر	١٩٧
من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف	١٤٩
من كان له إمام فقراءته له قراءة	٧٧
من كسر أو عرج ؛ فقد حل	١٦٤
من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له	١١٩
من لم يجمع الصيام قبل الفجر	١١٩
موقف ساعة في سبيل الله خير من قيام ليلة القدر	٣٦
نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يبال في الجحر	٤٣
نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن أكل كل ذي ناب من السباع	١٦٧
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره	٢٠٨
واعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في يومي هذا	٢١٢
وما يدريك لعله تكلم بما لا يعنيه أو بخل بما لا ينقصه	٤٨
يؤمكم أقرؤكم	٢١٨
يا أبا مويهبة ! إني قد أمرت أن أستغفر لأهل هذا البقيع	١٨٧
يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا وبادروا بالأعمال الصالحة	٢١٢
يا ثوبان ، لا تسكن الكفور ، فإن ساكن الكفور كساكن القبور	٣٦
يا عم ! أكثر الدعاء بالعافية	٢٢٨
يا عمرو! إني أريد أن أبعثك على جيش، فيغنمُك	١٩٢
يصبح على كل سلامى من ابن آدم صدقة	٢٢١
يكونن في هذه الأمة خسف و قذف و مسخ	٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثَبَتُ المصادر والمراجع

- ابن أبي الدنيا ، أبوبكر عبدالله بن محمد بن عُبيد الأموي البغدادي (ت٢٨١هـ) ،**ذم الملاهي** ، ط ١ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق : مخلص محمد .
- ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن محمد بن إدريس الرازي التميمي (ت ٣٢٧هـ) ، **الجرح والتعديل** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت،١٢٧١هـ - ١٩٥٢م .
  - **علل الحديث** ، ط ا ، تعليق : محمد الدباسي ، مكتبة الرشد ، الرياض،١٤٢٤هـ .
- ابن أبي شيبة ، عبد الله العبسي (ت ٢٣٥هـ) ، **المصنف في الأحاديث والآثار** ، علق عليه الأستاذ سعيد اللحام ، دار الفكر .
- ابن أبي يعلى ، أبو الحسين محمد بن محمد الفراء (ت ٥٢٦هـ) ، **طبقات الحنابلة** ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ابن الأعرابي ، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم (ت ٣٤٠هـ) ، **المعجم** ، ط ١، تحقيق عبد المحسن إبراهيم الحسيني ، دار ابن الجوزي ، ١٤١٨هـ .
- ابن التركماني ، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (ت٧٤٥هـ)، **الجوهر النقي** ، **حاشية السنن الكبرى للبيهقي** .
- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ) ، **الموضوعات** ، ط ٣ ، مؤسسة النداء ، أبو ظبي ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) ، **علوم الحديث المشتهر بـ(مقدمة ابن الصلاح)** ، تحقيق : د. نور الدين عتر ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .
- ابن عبد الهادي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الصالحي (ت ٧٤٤هـ) ، **شرح علل ابن أبي حاتم** ، ط ١ ، دار الضياء مصر ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- ابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ) ، **شذرات الذهب** ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ابن القطان الفاسي ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري (ت ٦٢٨هـ) ، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** ، ط ١ ، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد دار طيبة ، الرياض ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- ابن الكيال ، محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي (ت ٩٢٩هـ) ، **الكواكب النيرات** ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار العلم – الكويت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن المبرد ، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي (٩٠٩هـ) ، **بحر الدم (في من مدحه أحمد أو ذمه)** ، دار الراية ، الرياض ، ١٩٨٩م .
- ابن بشْران ، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت٤٣٠هـ) ، **أمالي ابن بشران** ، ضبطه: عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، سنة ١٤١٨ هـ .
- ابن بلبان، علاء الدين (ت ٣٩٩هـ) ، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان المسمى (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)** لأبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق : الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- ابن جماعة ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣هـ) ، **المنهل الروي ، في مختصر علوم الحديث النبوي** ، ط ١ ، تحقيق: كمال الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ابن حبان ، أبو حاتم محمد البستي (ت٣٥٤هـ) ، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** ، ط ١ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٦هـ ،.
  - **الثقات** ، ط١، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ١٩٧٥ .
  - **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، ط ٢ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،مؤسسة الرسالة –بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ابن حجر ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، **إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي** ، دار ابن كثير ، بيروت .
  - **الإصابة في معرفة الصحابة** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ .
  - **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ -١٩٨٩م.
  - **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، تحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت .**
  - **تعجيل المنفعة تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، ط ١ ، تحقيق : د.إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر ، بيروت، ١٩٩٦م .
  - **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ، ط ١، تحقيق : الدكتور عاصم القريوتي ، دار المنار ، الأردن ، ١٤٠٤هـ .
  - **تقريب التهذيب** ، ط١ ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب ، ١٤٠٦هـ .
  - **تهذيب التهذيب** ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
  - **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **لسان الميزان** ،ط ٣ ،تحقيق : دائرة المعرف النظامية ، الهند ، نشر مؤسسة الأعلمي بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، تحقيق : عبد الله ضيف الله الرحيلي ، مطبعة سفير ، الرياض ، ١٤٢٢هـ .
- **النكت على ابن الصلاح** ، تحقيق : مسعود السعدني و محمد فارس ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ابن حزم ، أبو محمد على الظاهرى الأندلسي (ت ٤٥٧هـ) ، **الإحكام في أصول الأحكام ، ط ١ ، مطبعة العاصمة ، القاهرة .**
- ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١هـ)، **الصحيح** ،المكتب الإسلامي،تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م .
- ابن دقيق العيد ، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع تقي الدين القشيري، (ت٧٠٢ هـ) ، **الاقتراح في بيان الاصطلاح** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .
- ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الدمشقي (ت٧٩٥هـ) ، **شرح علل الترمذي**، ط٢ ، دار الرازي ،عمان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- ابن سعد ، أبو عبدالله محمد بن منيع البصري الزهري (ت ١٦٨هـ) ، **الطبقات الكبرى** ، دار صادر ، بيروت .
- ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري ، مؤسسة القرطبه .
- ابن عبد الهادي ، شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي (ت٧٤٤هـ) ، **المحرر في الحديث** ط ٣ ، تحقيق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) ، **الكامل في ضعفاء الرجال** ، ط ١ ، تحقيق الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت ٥٧١ هـ) ، **معجم الشيوخ** ، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين ، دار البشائر ، دمشق .
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل** ، ط١، دراسة وتحقيق علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ) ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م .

- **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان** ،ط ٢ ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت ،١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ .

- **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، دار الكتب العلمية ، بيروت** .

- ابن كثير ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، **اختصار علوم الحديث ، بشرحه المسمى (الباعث الحثيث)** لأحمد شاكر ، دار الفكر ، دمشق .

- **تفسير القرآن العظيم** ، ط ٢ ، تحقيق:سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

- ابن معين ، أبو زكريا يحيى البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين - رواية الدوري** ط ١ ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

- ابن منظور ، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، **لسان العرب** ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت .

- أبو شهبة ، محمد ، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث** ، ط ١ ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- أبو عوانة ،يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد (ت ٣١٦هـ) ، **مستخـرج أبي عوانة**، و طبع باسم: **مسند أبي عوانة** ، ط ١، تحقيق :أيمن ابن عارف الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ط ٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

- **الضعفاء** ، ط ١ ، تحقيق : فاروق حمادة ،دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ .

- أبو يعلى الخليلي ، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني (ت٤٤٦ هـ) ، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** ، تحقيق الدكتور: محمد سعيد بن عمر إدريس ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ .

- أبو داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ) ، **السنن** ، تعليق : عزت الدعاس ، دار الحديث ، سوريا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث** ، ط١ ، مكتبة دار الاستقامة ، السعودية ، مكة المكرمة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- أبو عُبيد ،القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي (٢٢٤ هـ) ، **الإيمان** ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٢١ هـ.
- أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، **المسند** ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة .
- **العلل ومعرفة الرجال** ، ط ١ ، تحقيق وتخريج : الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار الخاني ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- أحمد سليمان ، **منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني** ، ط ١ ، الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- الأبناسي ، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب (ت ٨٠٢هـ) ، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح** ،ط ١ ، تحقيق : صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الألباني ، محمد ناصر الدين (ت ١٩٩٩م) ، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** ، ط ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- **التوسل أنواعه وأحكامه** ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٧٥م.
- **تمام المنة في التعليق على فقه السنة** ، ط ٣ ، المكتبة الإسلامية ، دار الراية للنشر ، ١٤٠٩هـ .
- **تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر** ، مجلة التمدن الإسلامي الزاهرة ، عدد ٢٥ - ٣٦ ، سنة ١٣٧٩ .
- **الثمر المستطاب في فقه السنة وبالكتاب** ، غراس للنشر والتوزيع ، الكويت .
- **السلسلة الضعيفة** ، ط ١ ، دار المعارف ، الرياض ، ١٩٩٢ .
- **السلسلة الضعيفة** ، ط ٢ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .
- **السلسلة الصحيحة** ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ،١٤١٢هـ- ١٩٩١م .
- **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري** ، ط ١، دار الصدّيق ، ١٤٢١هـ .
- **صحيح الترغيب والترهيب** ، ط ٥ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- **صحيح سنن ابن ماجه** ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **صحيح سنن أبي داود** ، ط ١، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- **صحيح سنن الترمذي** ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **صحيح وضعيف الترغيب والترهيب** ، ط ١، مكتبة المعارف .
- **صلاة التراويح** ، ط ١ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
- **ضعيف سنن أبي داود – الأم** ، ط ١ ، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع ، الكويت ، ١٤٢٣ هـ .
- **كتاب السُّنّة لابن أبي عاصم ، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة** ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق** ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- باحو ، مصطفى أبو سفيان ، **العلة وأجناسها عند المحدثين** ، ط ١ ، دار الضياء ، مصر ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، **التاريخ الكبير** ، ط ١ ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- **التاريخ الصغير** ، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م .
- **الجامع الصحيح** ، ط ٣ ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- البدر العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفى،(ت٨٥٥هـ)، **مغانى الأخيار فى شرح أسامى رجال معانى الآثار** ،تحقيق أبو عبد الله محمد حسن إسماعيل .
- البغوي ، الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ) ، **شرح السنة** ، ط ٢ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومحمد زهيرالشاويش ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- بيرم ، عبد المجيد ، **الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي** ، ط ١ ، دار العلوم والحكم ، دمشق ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) ، **السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي** ، ط ١ ، مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند ، حيدر آباد ، ١٣٤٤ هـ .
- **السنن الكبرى** ، ط١ ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **شعب الإيمان** ، ط ١، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- التبريزي ، محمد بن عبد الله الخطيب (ت٧٤١هـ)، **مشكاة المصابيح** ، ط ٣ ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحقيق: محمد ناصرالدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هــ - ١٩٨٥م .

- الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي (ت ٢٧٩هــ) ، **سنن الترمذي** ، ط٢ ، مكتبة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٨٨هــ - ١٩٦٨م .

- **العلل الصغير** ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت .

- **العلل الكبير**(ترتيب أبي طالب القاضي) ، تحقيق : حمزة ديب ، مكتبة الأقصى ، عمان .

- الجديع ، عبد الله يوسف ، **تحرير علوم الحديث** ، ط ١ ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ١٤٢٤هــ - ٢٠٠٣م .

- الجزائري ، طاهر بن محمد بن صالح الدمشقي (ت ١٣٣٨هــ) ، **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، ط ١ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤١٦هــ - ١٩٩٥م .

- الجزري ، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هــ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر** ،تحقيق:طاهر أحمد الزواوي ، المكتبة العلمية ، بيروت.

- الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هــ) ، **معرفة علوم الحديث** ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٧هــ - ١٩٧٧م

- **المستدرك على الصحيحين** ، ط ١، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هــ - ١٩٩٠ م .

- الحميدي ، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي (ت ٤٨٨ هــ) ، **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم** ، ط ١ ، تحقيق: الدكتورة : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز مكتبة السنة ، القاهرة ، ١٤١٥هــ- ١٩٩٥م .

- الحسيني ، أبو المحاسن محمد بن علي بن حمزة (ت ٧٦٥هــ) ، **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام احمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال** ،تحقيق: د.عبدالمعاطى أمين قلعجي ، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ، باكستان

- الحنفي ، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي ، **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر** ، ط ٢ ، تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب، ١٤٠٨هــ.

-الخرائطي ، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد (ت ٣٢٧ هــ) ،**مســـــاوئ الأخــــلاق وطرائق مكروهها** ، ط ١ ، تحقيق: مصطفى عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (٣٨٨هـ)،**غريب الحديث** ، تحقيق:عبد الكريم العزباوي ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .
- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد** ، ط ١ ، عناية محمد حامد الفقي ومحمد سعيد العرفي ، مكتبة كوبريلي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
  - **الكفاية في علم الرواية** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.
  - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الدارقطني ، أبو الحسن على بن عمر بن احمد بن مهدي (ت ٣٨٥ هـ) ، **الإلزامات والتتبع** ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
  - **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، تحقيق وتخريج : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة ، الرياض .
  - **المؤتلف والمختلف** ، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، دار الغرب.
- الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ) ، **السنن** ، ط ١، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- الدريس ، خالد ، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيّا والسّمَاع في السّند المعنعن بَين المتعَاصِرين** ، ط ١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- الدينوري ، أحمد بن مروان المالكي (ت ٣٣٣هـ) ، **المجالسة وجواهر العلم** ،تحقيق: مشهور حسن ، جمعية التربية الإسلامية ، البحرين ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤١٩هـ .
- الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ،-**تذكرة الحفاظ** ، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار إحياء التراث العربي.
  - **تذكرة الحفاظ** ، دار إحياء التراث العربي ، بإشراف وزارة الحكومة العالية الهندية
  - **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، ط ١ ، تعليق : محمد عوامة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
  - **العبر في خبر من غبر** ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
  - **سير أعلام النبلاء** . ط ٩ ، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
  - **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ، ط ٤ ، عناية الشيخ عبد الفتاح أبوغدة ، مكتبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطبوعات الإسلامية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، تحقيق:علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، **مختار الصحاح** ، دار الرسالة ، الكويت .
- الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ) ، **مفردات ألفاظ القرآن** ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، **لغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب** ، ط ٢ ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٨هـ .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، **أساس البلاغة** ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٣م .
- الزيلعي ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ) ،**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي** ،ط ١، تحقيق : محمد عوامة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .
- السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٣هـ .
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد (ت٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، ط ٤ ، تحقيق : أبو قتيبة نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ،الرياض ، ١٤١٨هـ .
- سبط ابن العجمي ،أبو الوفا برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٨٤١هـ)، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط** ، ط ١ ، تحقيق : علاء الدين علي رضا ، دار الحديث ، القاهرة ،١٩٨٨م .
- **التبيين لأسماء المدلسين** ، ط ١، تحقيق : يحيى شفيق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- سعيد ، عبد الجبار ، **اختلاط الرواة الثقات** (دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٦ هـ .
- الشافعي ، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) ، **الرسالة** ، تحقيق أحمد شاكر ، مكتبة مصطفى البابي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٥م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **المسند ، بترتيب محمد عابد السندي** (ت ١٢٥٧هـ) .
- الشوكاني ، محمد بن علي (ت ١٢٥٥هـ) ، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الجيل ، بيروت .
- الشيباني ، محمد إبراهيم ، **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه** ، ط ٢ ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، الكويت ، ٢٠٠٤م .
- الشايجي ، عبد الرزاق ، **مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى** ، ط ١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- الصباغ ، محمد ، **الحديث النبوي مصطلحه ، بلاغته** ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢هـ) ، **رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار** ، ط١، تحقيق : الشيخ الألباني ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ.

- الضحاك ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم بن مخلد الشيباني (ت٢٠٦هـ) ، **الآحاد والمثاني** ، ط ١ ، تحقيق : د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ، دار الراية ، الرياض ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
  - **السنّة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للشيخ الألباني** ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- الضياء المقدسي ، أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد الحنبلي (ت٦٤٣هـ)، **الأحاديث المختارة** ،ط ١ ،تحقيق:عبد الملك عبد الله دهيش ، مكتبة النهضة ، مكة المكرمة.١٤١٠هـ .
- الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠هـ) ، **المعجم الأوسط** ، دار الحرمين ، القاهرة ، تحقيق : طارق عوض الله ،١٤١٥هـ .
  - **المعجم الصغير (الروض الداني)** ، المكتب الإسلامي ، **ط ١** ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج ، دار عمار ، بيروت ، **١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م** .
  - **المعجم الكبير**،مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، ط ٢ ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.
- الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١هـ) ، **شرح معاني الآثار** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ .
- عبد بن حميد ، أبو محمد الكِسِّيّ، (ت ٢٤٩هـ) ،(المنتخب من مسند عبد بن حميد) ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ط ١ ، تحقيق : صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- عبد الرزاق الصنعاني ، أبو بكر بن همام (ت ٢١١هـ) ، **المصنف** ، ط ٢ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

- العجلي ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت٢٦١هـ)، **معرفة الثقات** ، ط ١، تحقيق:عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

- العراقي ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ) ، **ألفية الحديث** ، ط ٢ ، تحقيق :أحمد شاكر ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، ط ١ ، مكتبة دار طبرية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

- العظيم آبادي ، أبو الطيب محمد شمس الحق (ت١٣٢٩هـ) ، **عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح ابن القيم** ، دار الفكر ، ١٣٨٨هـ .

- **عون المعبود شرح سنن أبي داود** ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

- العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ) ، **الضعفاء الكبير** ، ط ٢ ، حققه ووثقه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- العلي ، إبراهيم ، **محمد ناصر الدين الألباني محدّث العصر وناصر السنة** ، ط ٢ ، دار القلم ، دمشق ، ٢٠٠٣م .

- العوني ، حاتم عارف ، **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس** ، ط ١ ، دار الهجرة ، الرياض ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- الفيروزآبادي ، **القاموس المحيط** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- القاسمي ، محمد جمال الدين الدمشقي (ت١٩١٤م) ، **المسح على الجوربين والنعلين** ، قدم له : العلامة أحمد محمد شاكر ، و**حققه** : المحدث ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي ، بيروت .

- كافي، أبو بكر ، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)**، رسالة ماجستير ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر ، ١٤١٨هـ ، ١٦/ ٢/ ١٩٩٨م ، إشراف : د.حمزة عبد الله

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المليباري ، دار ابن حزم .

- اللكنوي ، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ) ، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** ، ط ٦ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ،بيروت ،١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- محمد ، أبو معاذ طارق عوض الله ، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات** ، ط ١ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، توزيع : دار زمزم ، الرياض ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م .

- محمد ، أبو معاذ طارق عوض الله ، **ردع الجاني المتعدي على الألباني** ، ط ١ ، مكتبة التربية الإسلامية ، مصر ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

- المحمدي ، عبد القادر مصطفى ، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة** ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م .

- المديني ، علي بن عبد الله بن جعفر (٢٣٤هـ) ، **العلل** ، ط ٢ ، تحقيق : محمد الأعظمي ، لمكتب الإسلامي ، ١٩٨٠م .

- المزي ، جمال الدين أبي الحجاج يوسف (ت٧٤٢هـ) ، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، ط ٢ ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، المكتب الإسلامي والدار القيّمة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

- **تهذيب الكمال** ، تحقيق : د. بشار عواد، معروف مؤسسة الرسالة .

- مسلم ، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **صحيح مسلم** ، دار الجيل ، بيروت .

- **التمييز** ، ط ٣ ، مكتبة الكوثر ، السعودية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- المعلمي اليماني ، عبد الرحمن بن يحيى العتمي (ت ١٣٨٦هـ) ، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ، ط ٢ ، حققه وعلق عليه : الشيخ الألباني ، ١٣٨٦هـ، دمشق.

- المليباري ، حمزة عبدالله ، **الحديث المعلول قواعد وضوابط** ، ط ١ ، دار ابن حزم ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- **عبقرية الإمام مسلم** ، ط ١ ، دار ابن حزم ،بيروت ، ١٤١٨هـ - ٢٠٠٣م .

- **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد** ط ١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

-**الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها** ، ط ٢ ، دار ابن حزم ،بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المناوي ، محمد عبد الرؤوف (ت ١٠٣١هـ)، **فيض القدير** ، ط١ ، ضبطه وصححه : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٤م .
- المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد (ت٦٥٦هـ)،**الترغيب والترهيب** ، ط ١ ، تحقيق :إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٧هـ .
- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣هـ) ،**السنن الكبرى** ، ط ١ ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري،دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١١هـ
  - **السنن الصغرى** ، ط ١ ، مكتبة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
  - **عمل اليوم والليلة** ، ط ٢ ، تحقيق : د. فاروق حمادة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- النووي ، أبو زكريا محيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، **تهذيب الأسماء واللغات** ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.
  - **شرح صحيح مسلم** ، **المقدمة** ، ط ١ ، دار الخير ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- هادي ، عصام موسى ، **حياة الألباني بقلمه** ، ط ١ ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، ١٤٢٢هـ .
  - **الروض الداني في الفوائد الحديثية** ، ط ١ ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، ١٤٢٢هـ.
- الهيثمي ، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧هـ) ، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** ، تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية ، **بيروت** .
- الوزير اليماني ، عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير بن علي **(ت٨٤٠هـ)** ، **تنقيح الأنظار في تنقيد أحاديث الأبرار** ، **بشرحه (توضيح الأفكار) للصنعاني** ، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير (ت ١١٨٢هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

CRITICISM AT SHEIKH AL-ALBANI

BY
MOHAMMED HAMDI MOHAMMED ABO ABDOH

SUPERVISOR
DR. BASEM FAISAL JAWABRA , PROF .

ABSTRACT

This study method explanation of criticism questions and issues done by one of the most important symbols of the prophets science in the modern era , Sheikh Mohammed Nasser al-Albani (d. 1999) - Almighty God's mercy -, which has enriched the library much of the efforts of the Islamic Hadith which contained many issues of al- hadith science and questions ;like the deference in hearings narrators, and increases trustworthy, and (al-sanad)-replacement and narrators confusion, and others. his issues and methodology Has raised the accountability of these contemporary critics puzzled they were between him and the opposition.

This study came to answer the many questions raised about the methodology of Sheikh Al-albani in criticism ; whether he had a specific methodology? Or his work was limited to collection and transport? Did he used the evidence weighting during difference? or that his work was randomly ? Was he has an own private school in criticism ? or he was like the other scholars ? And other questions which were responded to. Researcher has made efforts to follow the words of Sheikh Al-albani related criticism issues in all of his books are extrapolated - almost entirely - to them ,and had identified a number of conclusions and recommendations was that the Sheikh Al-albani has a specific

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

methodology in dealing with the (al-hadith Al-malol) , and he added to the earlier and later scholars things which are not readily available to them, and that what had occurred between his hands of references and sources of the missing and non-print, but was in the vaults of manuscripts that have not materialized as of this moment !

Moreover, Sheikh Al-albani not out - as seen by a researcher - from the way scientists reasoning of the earlier and later in the general methodology to deal with (al-ahadith almalola); but walked in their footsteps.

The most important results of this study; the researcher recommends that Sheikh Al-albani wrote an important reference for the investigation of references and graduation and to judge the hadith of the importance of Investigations and accuracy

As a matter of scientific integrity; the researcher stop to some forgivable mistakes occurred by Sheikh al-albani and can be discussed in, which, like other scientists are not free from falling into the errors!

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit